

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٨-٢٠١٩



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1527

المحتويات

الصفحة	الفصل
٧	تمهيد
٩	الأول - تعليقات عامة، وملاحظات وتوصيات
١٦	ألف - منهجية الميزانية وشكلها وعرض البيانات فيها
٢٠	باء - مستوى الموارد المقترح
٢٨	جيم - المسائل المتعلقة بالوظائف والموظفين
٣٤	دال - أوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف
٣٧	هاء - ممارسات استرداد التكاليف
٣٨	واو - الموارد الخارجة عن الميزانية
٤٠	زاي - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة
٤٠	حاء - الخلاصة
٤١	الثاني - توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة
٤١	تقديرات النفقات
	الجزء الأول
٤١	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٤١	الباب ١ تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٥٣	الباب ٢ شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
	الجزء الثاني
٦٣	الشؤون السياسية
٦٣	الباب ٣ الشؤون السياسية
٦٧	الباب ٤ نزع السلاح
٧١	الباب ٥ عمليات حفظ السلام
٧٧	الباب ٦ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الجزء الثالث

٨٠ العدل والقانون الدوليان

٨٠ الباب ٧ محكمة العدل الدولية

الجزء الرابع*

٩٣ التعاون الدولي لأغراض التنمية

٩٣ الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٩٩ الباب ١٠ أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠١ الباب ١١ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٠٥ الباب ١٢ التجارة والتنمية

١١٠ الباب ١٤ البيئة

١١٤ الباب ١٥ المستوطنات البشرية

١١٨ الباب ١٦ المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

١٢٣ الباب ١٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الجزء الخامس

١٢٧ التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

١٣١ الباب ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١٣١ الباب ١٨ ألف اللجنة الإقليمية في أفريقيا

١٤١ الباب ١٨ باء مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

١٤٢ الباب ١٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

١٥٠ الباب ٢٠ التنمية الاقتصادية في أوروبا

١٥٥ الباب ٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦٠ الباب ٢٢ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

١٦٦ الباب ٢٣ البرنامج العادي للتعاون التقني

الجزء السادس

١٦٩ حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

١٦٩ الباب ٢٤ حقوق الإنسان

١٧٦ الباب ٢٥ توفير الحماية الدولية للاجئين والحلول الدائمة لأوضاعهم وتقديم المساعدة لهم

١٨٠ الباب ٢٦ اللاجئون الفلسطينيون

١٨٤	الباب ٢٧ المساعدة الإنسانية
	الجزء السابع
١٨٨	الإعلام
١٨٨	الباب ٢٨ الإعلام
	الجزء الثامن
١٩٥	خدمات الدعم المشتركة
١٩٥	الباب ٢٩ خدمات الإدارة والدعم
١٩٨	الباب ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
٢٠٢	الباب ٢٩ باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٢٠٦	الباب ٢٩ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية
٢١١	الباب ٢٩ دال مكتب خدمات الدعم المركزية
٢١٩	الباب ٢٩ هاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٢٤	الباب ٢٩ واو الإدارة، جنيف
٢٢٩	الباب ٢٩ زاي الإدارة، فيينا
٢٣٣	الباب ٢٩ حاء الإدارة، نيروبي
	الجزء العاشر
٢٤٥	أنشطة الإدارة المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة
٢٤٥	الباب ٣١ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
٢٥١	الباب ٣٢ المصروفات الخاصة
	الجزء الحادي عشر
٢٥٦	النفقات الرأسمالية
٢٥٦	الباب ٣٣ التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
	الجزء الثاني عشر
٢٦٦	السلامة والأمن
٢٦٦	الباب ٣٤ سلامة والأمن
	الجزء الثالث عشر
٢٧٣	حساب التنمية
٢٧٣	الباب ٣٥ حساب التنمية

* سيجري النظر في الباب ١٣، مركز التجارة الدولية، بشكل مستقل (انظر الفقرة ٢٠).

الجزء الرابع عشر

٢٧٦	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٧٦	الباب ٣٦ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٧٧	تقديرات الإيرادات
٢٧٧	باب الإيرادات ١ الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٧٧	باب الإيرادات ٢ الإيرادات العامة
٢٨٠	باب الإيرادات ٣ الخدمات المقدمة للجمهور

المرفقات

٢٨٩	الأول - الوظائف الثابتة والمؤقتة المدرجة في الميزانية العادية المقترحة، موزعة حسب أجزاء الميزانية البرنامجية
٢٩٢	الثاني - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب أبواب الميزانية البرنامجية
٣٠٦	الثالث - تكاليف الموظفين الأخرى موزعة حسب أبواب الميزانية البرنامجية (قبل إعادة تقدير التكاليف) المرفق الخامس
٣٠٨	الرابع - الأسعار القياسية لتذاكر السفر ذهاباً وإياباً من/إلى نيويورك المستخدمة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة
٣١١	الخامس - الامتثال لسياسة شراء تذاكر السفر مقدماً
٣١٤	السادس - وثائق أخرى من كيانات الأمم المتحدة نظرت فيها اللجنة الاستشارية
٣١٨	السابع - حصص المنظمات المشاركة والمبالغ المناظرة في ميزانيات الهيئات المشتركة التمويل

تمهيد

١ - تتمثل المهام الرئيسية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كما حددها الجمعية العامة في قرارها ١٤ (د-١) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦، فيما يلي:

- (أ) دراسة الميزانية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وتقديم تقرير عنها؛
- (ب) تقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن أي مسائل محالة إليها تتعلق بالإدارة والميزانية؛
- (ج) القيام، بالنيابة عن الجمعية العامة، بدراسة الميزانيات الإدارية للوكالات المتخصصة والمقترحات المتعلقة بالترتيبات المالية مع تلك الوكالات؛
- (د) النظر في تقارير مراجعي الحسابات عن حسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقديم تقارير عنها إلى الجمعية العامة.

وتقدم اللجنة الاستشارية أيضا تقارير عن تمويل عمليات حفظ السلام والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة تقارير عن الميزانيات الإدارية والمسائل الأخرى إلى مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (صناديق التبرعات)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (صندوق البيئة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٢ - وتقضي المادة ١٥٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة، وبألا يكون اثنان من أعضائها من مواطني دولة واحدة.

٣ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت اللجنة الاستشارية تتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

كارلوس رويز ماسيو (رئيسا)

بابو سيني (نائبا للرئيس)

تاكيشي أكاماتسو

بافيل تشيرنيكوف

إيهور هوميني

كونرود هانت

معتز حياصات

مارسيل جوليه

ماهش كومار

علي ع. علي كير

ديتريش لينغثال

أوليفيه ميار

فرناندو دي أوليفيرا سينا

تيسفا آلم سيوم

ديفيد تريستمان

بي شوينونغ

٤ - ويتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية استنادا إلى مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، معززة، قدر الإمكان، بمعلومات إضافية قدمها ممثلو الأمين العام شفويا أو كتابة.

(توقيع) كارلوس غ. رويز ماسيو

الرئيس

الفصل الأول

تعليقات عامة، وملاحظات وتوصيات

- ١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩^(١)، مع الأمين العام وممثليه في جلسات استماع عُقدت خلال الفترة الممتدة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧. وقدمت الأمانة العامة أيضاً معلومات وتوضيحات إضافية بشأن جميع أبواب الميزانية، تُوجت بردود كتابية وردت في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.
 - ٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة دعت الأمين العام، في الفقرة ٧ من قرارها ٢٧٤/٧١، إلى أن يعد ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ استناداً إلى تقدير أولي قدره ٥ ٣٩٥,٠ مليون دولار بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يشمل اعتماداً قدره ١ ١٢٤,٤ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة. وفي الفقرة ٨ من القرار نفسه، قررت الجمعية أن تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة اعتمادات تغطي فارق إعادة تقدير التكاليف على أساس المنهجية القائمة.
 - ٣ - وفي الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ذاته، أقرت الجمعية العامة أيضاً الأولويات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وطلبت إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار هذه الأولويات عند تقديم ميزانيته البرنامجية المقترحة لتلك الفترة. وفيما يلي هذه الأولويات:
- (أ) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً؛
 - (ب) صون السلام والأمن الدوليين؛
 - (ج) تنمية أفريقيا؛
 - (د) تعزيز حقوق الإنسان؛
 - (هـ) التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛
 - (و) تعزيز العدالة والقانون الدولي؛
 - (ز) نزع السلاح؛
 - (ح) مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

ملاحظة: استخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية فيما يتعلق بالوظائف التي استخدمت في هذا التقرير: ن أ ع: نائب أمين عام؛ و أ ع: وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية، خ ع: خدمة عامة؛ م ع م: مساعدة عامة مؤقتة؛ ر م: رتبة محلية؛ م ف و: موظف في وطني، ر أ: رتب أخرى، ر ر: رتبة رئيسية؛ خ أ: خدمة أمنية؛ ح ي: الحرف اليدوية.

- (١) A/72/6 (المقدمة والتصويب ١)، (الأبواب من ١ إلى ٣)، (الباب ٤ والتصويب ١)، (الباب ٥ والتصويب ١)، (الباب ٦)، (الباب ٧ والتصويب ١)، (الباب ٨ والتصويب ١)، (الأبواب من ٩ إلى ١١)، (الباب ١٢ والتصويب ١)، (الأبواب من ١٤ إلى ٢٣)، (الباب ٢٤ والتصويب ١)، (الباب ٢٥)، (الباب ٢٦ والتصويب ١)، (الباب ٢٧ و ٢٨)، (الباب ٢٩ ألف و ٢٩ باء)، (الباب ٢٩ جيم والتصوبيان ١ و ٢)، (الأبواب من ٢٩ دال إلى ٢٩ هاء)، (الأبواب من ٣٠ إلى ٣٢)، (الباب ٣٣ والتصويب ١)، (الأبواب من ٣٤ إلى ٣٦)، و (أبواب الإيرادات من ١ إلى ٣).

- ٤ - وأكدت الجمعية العامة أيضاً ضرورة أن يمثل مخطط الميزانية تقديراً أولياً للموارد وأعادت تأكيد ضرورة أن تكون موارد الميزانية المقترحة من الأمين العام ذات مستويات تتناسب مع الولايات من أجل تنفيذها بشكل كامل وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية (المرجع نفسه، الفقرتان ٥ و ٦).
- ٥ - وأخيراً، قررت الجمعية العامة أن يحدد حجم صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بما نسبته ٠,٧٥ في المائة من التقدير الأولي، أي ٤٠,٤٦ مليون دولار، وأن يستخدم هذا المبلغ وفقاً لإجراءات استخدام صندوق الطوارئ وتشغيله (المرجع نفسه، الفقرة ١١).
- ٦ - ويشير الأمين العام إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ أعدت وفق الإطار المعتمد للخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وأولوياتها على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٧/٦ (A/72/6 (Introduction)، الفقرة ١).

استعراض عام للموارد

- ٧ - يقترح الأمين العام ميزانية برنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تحت أبواب النفقات تصل إلى مبلغ قدره ٤٠٥,٠٥ مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة قدرها ١٠ ملايين دولار، أو ما نسبته ٠,٢ في المائة، بالمقارنة مع التقدير الأولي المحدد في مخطط الميزانية المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). ويبين الأمين العام أن الزيادة البالغة ١٠ ملايين دولار تعزى في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) إدراج الاحتياجات غير المنظورة المتعلقة بتعزيز محكمة العدل الدولية (٢,٨ مليون دولار)؛ (ب) التقديرات المتعلقة بآلية الرصد المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ بآء (٧,٦ ملايين دولار). ويجدر التنويه إلى أن جميع الإشارات إلى موارد الميزانية الواردة في هذا التقرير ترد بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم تنص تحديداً على أنها معدلات أولية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٨ - وتبلغ تقديرات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك الإيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ما مقداره ٥٥٤,١ مليون دولار، بالمقارنة مع التقديرات البالغة ٥٣٩,٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مما يعكس زيادة قدرها ١٤,٩ مليون دولار أو ما نسبته ٢,٨ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ١٦). وتشمل هذه التقديرات أيضاً إيرادات عامة وإيرادات متأتية من تقديم الخدمات للجمهور بما مقداره ٤٨,٤ مليون دولار.
- ٩ - وفي الجدول ١ أدناه، تُقارن الاحتياجات من الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، كما وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها الصادرة خلال الجزء الرئيسي والجزء المستأنف الأول من دورتها السبعين، وبالنفقات النهائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالمقارنة مع الاعتماد المنقح ٦٢٠,٢ مليون دولار المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يعكس المقترح نقصاناً صافياً قدره ٢١٥,٢ مليون دولار، أو ما نسبته ٣,٨ في المائة (المرجع نفسه، الفقرتان ١ و ١٥).
- ١٠ - ويشير الأمين العام إلى أن المبالغ المقترحة لميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستسمح للمنظمة بتنفيذ ولاياتها على نحو كامل وفعال (المرجع نفسه، الفقرة ١٥).
- ١١ - وبعد إدراج الأرقام الأولية لإعادة تقدير التكاليف، يعكس مستوى الميزانية المقترحة البالغ ٥٥٣,٢ مليون دولار انخفاضاً بنسبة ٨٧,٦ مليون دولار، أو ١,٥ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد

المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢). ويبلغ أيضاً مستوى الميزانية المقترح ١٥٥,٩ مليون دولار أو اقل بنسبة ٢,٧ في المائة من مجموع النفقات الفعلية النهائية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول ١

مقارنة الاحتياجات من الموارد لفترات السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩

(أرقام مقربة بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٥ ٦٨٨,٥	الإنفاق لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٥ ٦٢٠,٢	الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (القرارات ٢٧٢/٧١ بء و ٢٨٠/٧١)
٥ ٣٩٥,٠	المخطط المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
٥ ٤٠٥,١	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
٥ ٥٣٢,٦	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف)

١٢ - وترد المنهجية المتبعة في إعداد الميزانية في كل من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ ألف والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4) والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6). وبموجب هذه المنهجية، تستخدم الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين الحالية كنقطة الانطلاق التي تحسب على أساسها التغييرات في الموارد، وتطلب الموارد لفترة السنتين الجديدة. والجدول ٢ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة يبين أن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (٥ ٦٢٠,٢ مليون دولار)، وفقاً لهذه المنهجية، يشكل أساس الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٣ - ويشير الأمين العام إلى أن اقتراحه يتضمن ما يلي: (أ) انخفاضاً صافياً قدره ٢٣١,٧ مليون دولار يعزى إلى تكاليف غير متكررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ ٢٤٥,٢ مليون دولار ولن تكون لازمة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وإلى تعديلات تقنية قيمتها ٢,٨ مليون دولار تعكس أساساً انخفاض حصة الأمانة العامة من تكاليف نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، تقابلها جزئياً احتياجات إضافية قدرها ١٦,٣ مليون دولار لتوفير موارد فترة السنتين المخصصة لـ ١٠٤ وظائف جديدة أنشئت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧؛ (ب) وزيادة قدرها ٧٩,٤ مليون دولار في الولايات الجديدة والموسعة (انظر أيضاً الفقرة ١٥ أدناه)؛ (ج) وإدخال تعديلات ضمن و/أو على صعيد مختلف أبواب الميزانية تعكس انخفاضاً صافياً قدره ٤ ملايين دولار يبين الجهود المبذولة لإعادة التنظيم في العديد من الإدارات؛ (د) و "تغييرات أخرى" تصل إلى مبلغ صاف قدره ٥٨,٩ مليون دولار يعزوه الأمين العام إلى تحقيق الكفاءة، وتقابلها جزئياً زيادة في الاحتياجات من الموارد لدعم عدد من المبادرات (انظر أيضاً الفقرات من ٦١ إلى ٧٥ أدناه).

١٤ - ويرد الأثر الصافي للتغييرات المقترحة المبينة أعلاه، والموزعة حسب أبواب الميزانية، في الجدول ٢ من مقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية. وتمثل التغييرات في الموارد بوضوح، حسب كل عامل من العوامل المساهمة الأربعة، في الشكل العاشر من الوثيقة نفسها.

١٥ - وترد مناقشات أخرى بشأن تصنيف وعرض هذه التعديلات وبشأن حجم الموارد المقترحة في الفرعين ألف وباء أدناه من هذا الفصل، على التوالي. وترد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها المفصلة بشأن الموارد المقترحة فيما يتعلق بالولايات الجديدة أو الموسعة في الفروع ذات الصلة من الفصل الثاني لهذا التقرير.

١٦ - ويذكر الأمين العام أيضاً أن الميزانية تتضمن موارد تبلغ قيمتها ١ ١٠٩,٦ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣ من ميزانيته المقترحة. وستعرض مقترحات الميزانية المفصلة للبعثات السياسية الخاصة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على الجمعية العامة للنظر فيها في الربع الأخير من عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي (المرجع نفسه، الفقرة ١٧). وتعكس التقديرات الأولية للبعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣) تخفيضاً لاحقاً قدره ١٤,٨ مليون دولار مدرجاً ضمن مبلغ قدره ٥٨,٩ مليون دولار (تغييرات أخرى) ومشاراً إليه في الفقرة ١٣ أعلاه. وترد مناقشات أخرى بشأن تقديرات البعثات السياسية الخاصة في الفقرات من ٥٥ إلى ٥٧ أدناه.

١٧ - ويضمن الأمين العام مقدمته أيضاً خرائط تبين توزيع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بجميع المجالات الثمانية ذات الأولوية التي أقرتها الجمعية العامة، والمواضيع البرنامجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وأبواب الميزانية البرنامجية، وبحسب أجزاء الميزانية وأبوابها وبنودها (الشكلان الثاني والثالث). وفيما يتعلق بالاتجاهات العامة في التمويل المعتمد للميزانية العادية وما يتصل بها من نفقات في الفترات السابقة، زودت اللجنة الاستشارية بالتفاصيل عندما طلبتها، وهي واردة في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢

الاتجاهات في التمويل المعتمد في الميزانية العادية والنفقات ذات الصلة من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	الميزانية العادية	
	الاعتمادات النهائية	النفقات
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٤ ١٩٣ ٧٧٢ ٤٠٠	٤ ١٤٦ ٢٧٨ ٠٠٠
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤ ٧٩٩ ٩١٤ ٥٠٠	٤ ٧٤٩ ٤٢١ ٠٠٠
٢٠١٠-٢٠١١	٥ ٤١٦ ٤٣٣ ٧٠٠	٥ ٤١٤ ١٥٢ ٠٠٠
٢٠١٢-٢٠١٣	٥ ٥٦٥ ٠٦٧ ٨٠٠	٥ ٥٢٤ ٨٢٩ ٠٠٠
٢٠١٤-٢٠١٥	٥ ٨٠٨ ٥٦٥ ٥٠٠	٥ ٦٨٨ ٥٣٥ ٠٠٠

١٨ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يبلغ مجموع الملاك الوظيفي المقترح ٩ ٩٩٨ وظيفة، مما يمثل زيادة صافية قدرها ٩٢ وظيفة بالمقارنة مع مستوى الملاك الوظيفي المعتمد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعكس هذا الاقتراح إلغاء ١٧٥ وظيفة يقابلها جزئياً إنشاء ٧٩ وظيفة جديدة وتحويل ٤ وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦، الجداول من ٥ إلى ٧). وترد تفاصيل أخرى عن الوظائف والمسائل المتعلقة بشؤون الموظفين في الفرع جيم أدناه.

مقترحات الإصلاح والتقارير الإضافية التي ستقدم إلى الجمعية العامة

١٩ - قال الأمين العام في تصديره لميزانيته البرنامجية المقترحة إن الميزانية المقترحة لا تعكس بعد مقترحاته الإصلاحية ورؤيته للمنظمة، بالنظر إلى مواعيد تحضير الميزانية وتقديمها ولأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ هي الميزانية المقترحة الأولى في أثناء ولايته بوصفه أميناً عاماً. وقال إن هذه الميزانية المقترحة عندما صدرت، أطلقت أيضاً عدة مسارات إصلاحية. وأبلغ الأمين العام اللجنة الاستشارية بأنه حدد ثلاث أولويات استراتيجية للإصلاح: في عمل المنظمة من أجل السلام؛ وفي الدعم الذي تقدمه للتنمية المستدامة؛ وفي إدارتها الداخلية. وحدد خريطة طريق لتلك الجهود في رسالة موجهة إلى الدول الأعضاء مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٧ قال فيها إن مقترحاته للإصلاح ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الدورة الثانية والسبعين. وستُقدّم أي تعديلات ذات صلة بالميزانية المقترحة باعتبارها تقديرات منقحة (المرجع نفسه، الفقرة ٢١).

٢٠ - ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن هناك عدداً من المقترحات الأخرى لم تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة وسيكون لها أثر على مستوى الميزانية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب^(٢)؛ ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي؛ وتقديرات تتعلق بإقامة العدل، ومشاريع التشييد الإضافية والجارية في المكاتب الموجودة خارج المقر، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في جنيف وتحسين صيانة المباني على نطاق الأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٩ و ٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقديراً لاحتياجات مركز التجارة الدولية من الموارد يبلغ ٣٦,٧ مليون دولار قد أُدرج في طلب الميزانية الإجمالي، ولكن لن يُنظر في الملزمة المفصلة للميزانية التي ستصدر تحت الرمز (A/72/6) (الباب ١٣) حتى أواخر عام ٢٠١٧، طبقاً لإجراء ميزانوي مبسط أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف.

٢١ - وإذ تدرك اللجنة الاستشارية أن العديد من المبادرات الإصلاحية أُطلقت عندما كانت تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والتي قد تؤثر نتائجها على احتياجات المنظمة من الموارد، فإنها تلاحظ أن التسويات المتصلة بالميزانية المقترحة يمكن أن تنشأ خلال انعقاد الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة وبعدها، وسيُنظر فيها وفقاً لإجراءات الميزانية المعمول بها.

الموارد الأخرى المقررة والخارجة عن الميزانية

٢٢ - وردت موارد مقررة أخرى بقيمة ٦٧٠,٥ مليون دولار مكونة من التقديرات المتعلقة بحساب دعم عمليات حفظ السلام والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في الجدول ٩ من مقدمة الأمين العام. ويمثل هذا المبلغ ارتفاعاً قدره ٥,٢ ملايين دولار، أو ٠,٨ في المائة، فيما يتعلق بمستوى الموارد المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة ترتبط أساساً بالتقديرات الواردة في إطار حساب الدعم (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

(٢) وردت التقديرات المنقحة المتعلقة بمكتب مكافحة الإرهاب تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في تقرير منفصل مقدم من الأمين العام (A/72/117). ومن المفترض أن ترد استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية في تقرير منفصل يحمل الرمز A/72/7/Add.1.

٢٣ - ويتوقع أن يصل مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢١,٣ بليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٧٨,٤ مليون دولار، أو ٠,٨ في المائة، مقارنة بمستوى الموارد المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ١٠، والفقرة ٥٧).

٢٤ - وعلى النحو المبين في الجدول ١ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن مجموع التقديرات المتعلقة بالأنشطة الممولة من صافي الميزانية العادية (٩٧٨,٦ ٤ مليون دولار)، والموارد المقررة الأخرى (٦٧٠,٥ مليون دولار)، والأموال الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (٢١,٣ بليون دولار)، تبلغ ٢٦,٩٦ بليون دولار بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية أو ١ في المائة دون مستوى الموارد المخصصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (لا تشمل التقديرات الخاصة ببعثات حفظ السلام). وترد في الفرع هاء أدناه المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية فيما يتصل بالأنشطة الممولة من التبرعات وبالوظائف.

وثائق داعمة للميزانية المقترحة

٢٥ - تبحث اللجنة الاستشارية، كإجراء عام وكجزء من نظرها في الميزانية المقترحة، بشكل روتيني عن توضيحات ومعلومات إضافية من أجل فهم أفضل للمقترحات المعروضة عليها لتساعد في مداولاتها ولتضع الصيغة النهائية للملاحظات والتوصيات الواردة في تقاريرها.

٢٦ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قدمت عدداً من الطلبات للحصول على معلومات في الحالات التي رأت فيها اللجنة أن الردود التي تلقتها لم تكن مرضية، أو لم تصلها ردود عليها، أو لم تُقدّم الردود إلا بعد مرور عدة أسابيع على تقديم الطلب الأولي.

٢٧ - وسعت اللجنة الاستشارية على وجه الخصوص إلى الحصول على قائمة موحدة لمبلغ ٥٨,٩ مليون دولار في "التغيرات الأخرى" في الاحتياجات من الموارد، المشار إليها في الفقرة ١٣ (د) أعلاه، تشرح ما يلي: (أ) الكيفية التي ستتحقق بها التخفيضات المقترحة؛ (ب) مدى إمكانية اعتبار التخفيضات ناجعة؛ (ج) وفي حالة تحديد أوجه الكفاءة، هل يمكن ربطها ربطاً مباشراً بتطبيق نظام الأمانة العامة المركزي لتخطيط الموارد، أو موجاً.

٢٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية بتقديم طلبات مماثلة لتوضيح التفاصيل بشأن أوجه الكفاءة المحددة في سياق نظر اللجنة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي ذلك الوقت، كانت الأمانة العامة قادرة على الرد على معظم طلبات الحصول على معلومات إضافية، بما في ذلك التوزيع الموحد لتخفيض عدد الموظفين وغير الموظفين حسب باب الميزانية، وقائمة الوظائف التي اقترح الأمين العام تجميمها، ووصف للإجراءات الشاملة لتعزيز الكفاءة وتوضيحات عن كيفية توزيع العديد من التخفيضات على مختلف أبواب الميزانية. (انظر A/70/7، الفقرات ٤٢-٤٤، والمرفقين الثالث والرابع).

٢٩ - ويتعلق مثال آخر بطلبات اللجنة الاستشارية للحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بأنماط الإنفاق السابقة، بما في ذلك الحاجة إلى تحليل الفروق بين مستويات النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية في جميع أوجه الإنفاق في جميع أبواب الميزانية. وقد طلبت للمرة الأولى تقديم هذه التفاصيل التكميلية وأوصت بها اللجنة الاستشارية في سياق نظرها في الميزانية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٧). وفي قرارها ٢٤٧/٧٠، أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة بتقديم هذه المعلومات بصفة منتظمة في سياق الميزانيات المقترحة المقبلة، بغية كفالة تحسين إثبات الاحتياجات من الموارد بالنسبة لفترة الميزانية اللاحقة والسماح باتخاذ قرارات تستند إلى مزيد من المعلومات بشأن تخصيص الموارد.

٣٠ - وفي سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يقدم أي تحليل للفروق يتعلق بفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، في حين أن المعلومات المتعلقة بالفترة الحالية ٢٠١٦-٢٠١٧ كانت تُتاح بناء على الطلب فقط، وتضمنت في عدد من الحالات القليل من التفاصيل المفيدة. وعلاوة على ذلك، بالنسبة لعدد من أبواب الميزانية، تضمنت تفاصيل النفقات أخطاء في الرموز والتصنيف الواردة في العديد من بنود الميزانية المختلفة، ولكن لم يُلب طلب الحصول على قائمة موحدة بهذه الأخطاء تبين الأثر الكامل المترتب على إجمالي مقترح التمويل. وترى اللجنة أن تقديم معلومات تتضمن أخطاء يقلل من القيمة التحليلية والفائدة العامة لتلك المعلومات.

٣١ - وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية بتوقع أن أحد الفوائد الهامة التي كانت متوقعة نظام أوموجا تتمثل في تقديم معلومات دقيقة ومفصلة في الوقت المناسب، مما يتيح تحليل تنفيذ الميزانية بالنسبة لآخر فترة مالية منتهية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى المساعدة في إثراء إعداد مقترحات الميزانية للفترات اللاحقة (المرجع نفسه). وتذكر اللجنة أيضا بأن التكاليف المباشرة لتنفيذ مشروع أوموجا يُتوقع أن تصل إلى ٤٦٦,٢ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٧ (انظر A/71/628، الفقرة ٥٠).

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق بالغ أنه على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في الموارد والتأكيد المتكرر على أن تنفيذ نظام أوموجا واستخدامه من شأنهما تحسين توافر المعلومات وتحليلها، لم يسفر اعتماد نظام أوموجا عن تحقيق التحسينات المتوقعة في الجودة أو حسن التوقيت في المعلومات المقدمة إلى اللجنة دعما للميزانية المقترحة للأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويرد المزيد من التعليقات والتوصيات فيما يتعلق بنظام أوموجا في الفرع بآ أدناه.

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة أوجه القصور في المعلومات المقدمة لدعم مقترحات الميزانية في المستقبل على سبيل الأولوية.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن طلبات تقديم معلومات تفصيلية عن النفقات السابقة والمقترحة على حد سواء تحت بندي الميزانية المخصصين للسفر في مهام رسمية والخبراء الاستشاريين في إطار كل أبواب الميزانية، لم تتم تلبيتها إلا جزئيا. فعلى سبيل المثال، لم تُقدم التكاليف المتوقعة المتعلقة بالرحلات الفردية والخبراء الاستشاريين ولم تقدم أية تفاصيل بشأن النفقات الفعلية مقابل النفقات المقررة في الفترة الحالية (٢٠١٦-٢٠١٧) لكافة أبواب الميزانية تقريبا، على الرغم من تقديم معلومات ماثلة للفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ في سياق نظر اللجنة الاستشارية في الآونة الأخيرة في الميزانيات المقترحة لحفظ السلام. وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين، لم يُقدم طلب لتحويل الاحتياجات المقدرة من الموارد إلى "مكافئ الدوام الكامل" بالدولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن عدم وجود معلومات كافية حدّ من قدرتها على إتمام تحليل كامل لهذين البندين من بنود الميزانية. وترد تعليقات إضافية بشأن الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالسفر والخدمات الاستشارية في الفرع دال أدناه.

٣٥ - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، دأب الأمين العام على إدراج معلومات في ميزانيته المقترحة عن حالة تنفيذ تلك التوصيات للهيئات الرقابية التي أقرتها الجمعية العامة والتي ينبغي أن يلتزم الأمين العام بتنفيذها. وفي هذا الخصوص، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات التي تم الكشف عنها في مرفقات كل ملزمة من الميزانية غير مكتملة في كثير من الأحيان. وتأمل اللجنة في أن تُقدم المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية في الميزانيات المقترحة المقبلة على نحو متسق في جميع أبواب الميزانية.

ألف - منهجية الميزانية وشكلها وعرض البيانات فيها

٣٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد أكدت من جديد الإجراءات والمنهجيات المعتمدة في وضع الميزانية استناداً إلى قراراتها ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١. وأعدت أيضاً الجمعية العامة التأكيد على أنه لا يجوز إدخال أية تغييرات على منهجية الميزانية، أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية، أو على النظم المالية، دون استعراض الجمعية العامة لها وموافقتها عليها مسبقاً، طبقاً للإجراءات المعمول بها عند وضع الميزانية (القرار ٢٤٧/٧٠، الفقرتان ٩ و ١٠).

٣٧ - ويشير الأمين العام إلى أن المنهجية المستخدمة في إعداد الاحتياجات من الموارد للميزانية المقترحة تستند إلى المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ ألف، والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والأنظمة والقواعد النازمة لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. ويذكر الأمين العام أيضاً في ميزانيته المقترحة أن الميزانية البرنامجية المقترحة، طبقاً لقرار الجمعية ٢٧٤/٧١، تشمل اعتماداً أولياً لإعادة تقدير التكاليف استناداً إلى المنهجية القائمة (A/72/6 (Introduction)، الفقرتان ٤ و ٥). وترد في الفقرات ٤٠-٤٣ أدناه معلومات أكثر تفصيلاً عن إعادة تقدير التكاليف.

عرض مقاييس الأداء والنواتج

٣٨ - يشير الأمين العام إلى أن كل ملزمة من ملازم الميزانية تشمل عناصر الإطار المنطقي التي تتضمن أهداف المنظمة، والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦/٧١ والوارد في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨ (A/71/6/Rev.1) (A/72/6 (Introduction)، الفقرة ٦). وقد قُدمت التغييرات المقترحة الناشئة عن الولايات الجديدة و/أو المنقحة إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والخمسين. وترد استنتاجات اللجنة وتوصياتها بهذا الخصوص في تقريرها (A/72/16).

٣٩ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠، تشمل المعلومات عن مقاييس الأداء الآن تفاصيل أربع فترات من فترات السنتين، بغية السماح بالمقارنة بين الاتجاهات الطويلة الأجل (انظر A/72/6 (Introduction)، الفقرة ٩). وترد أيضاً في الميزانية البرنامجية المقترحة تغييرات إضافية على طريقة عرض البيانات. ويشير الأمين العام في مقدمته إلى أنه لا يزال هناك مجال لتحقيق المزيد من التحسين في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بتقديم وصف أتم وهادف للنواتج وتسميات دقيقة وقياسية ووحدة قياس النواتج. ويعرب الأمين العام عن عزمه على متابعة تلك التغييرات الإضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وترى اللجنة الاستشارية أن التغييرات المذكورة أعلاه

تحسن وضوح وثائق الميزانية بوجه عام وتسهيل الاستعراض والمقارنة اللذين تقوم بهما الدول الأعضاء. وترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمواصلة تحسين عرض مقاييس الأداء والنواتج، وتأمل بأن تُقدّم أية اقتراحات لإحداث تغييرات في طريقة تقديم البيانات في المستقبل إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

إعادة تقدير التكاليف

٤٠ - تشير الميزانية المقترحة التي قدّمها الأمين العام إلى أنه وفقاً لمنهجية الميزانية الحالية وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٧١، تستند مقترحات فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قبل إعادة تقدير التكاليف، إلى معدلات الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التي عُرضت في سياق تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/576). وتخضع بعد ذلك الاحتياجات من الموارد إلى إعادة تقدير التكاليف بما يراعي مستويات التضخم المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، استناداً إلى مضاعفات تسوية مقر العمل المتوقعة وتسويات غلاء المعيشة وأسعار الصرف المتوقعة (A/72/6 (Introduction)، الفقرتان ٥١ و ٥٢، والمرفق، الجدولان ٦ و ٧).

٤١ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف ضرورة استخدام أسعار الصرف الآجلة في إعداد تقديرات الميزانية المقبلة، بدءاً من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأن المنظمة قد أبرمت عقداً آجلاً بالفرنك السويسري واليورو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأن أسعار الصرف الآجلة المحددة سابقاً بالنسبة لهذه العملات استخدمت في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيجري تحديث المعدلات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفق المنهجية المقررة.

٤٢ - علاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يوفر للجنة الخدمة المدنية الدولية أفضل التقديرات لمعدلات التضخم المتوقعة من أجل تحسين التقديرات المتوقعة لإعادة تقدير التكاليف الناجمة عن التضخم. وتلبية لهذا الطلب، يشير الأمين العام إلى أن معدلات التضخم المتوقعة للعنصر الطبي في مضاعفات تسوية مقر العمل خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تستند إلى التقييم الاكتواري لخطط استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد الخدمة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). وترد تعليقات اللجنة فيما يتعلق بأحكام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الفصل الثاني، الباب ٣٢ أدناه.

٤٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ سيُحدّث التقدير الأولي لإعادة التكاليف البالغ ١٢٧,٦ مليون دولار، الذي يمثل ٢,٩ في المائة من مقترح الميزانية العادية (باستثناء البعثات السياسية الخاصة) لمراجعة أحدث المعدلات المتاحة قبل بداية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥). وستعود اللجنة الاستشارية إلى هذه المسألة في سياق استعراضها لتقرير الأمين العام الذي يتضمن التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الناشئة عن الآثار المترتبة على تغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم.

معدلات الشغور

٤٤ - فيما يتعلق بمعدلات الشغور المستخدمة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يقترح الأمين العام، وفقاً لمنهجية الميزانية المعمول بها، مواصلة معدل الشواغر المعتمد للوظائف المستمرة الذي يبلغ ١٠,١ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٧,١ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة و ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة، على النحو المبين في تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤). وعلى سبيل المقارنة، بلغ متوسط معدل الشواغر للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ نسبة ٩,٩ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٧,٥ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة. وطلبت اللجنة الاستشارية، بناءً على الطلب، معلومات مستكملة في هذا الصدد تظهر تبايناً طفيفاً في متوسط معدلات الشغور الفعلية لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧. وتوصي اللجنة باستخدام معدلات الشغور التي اقترحتها الأمين العام كأساس لحساب ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الناتج الي توقف إنجازها

٤٥ - وفقاً للمادة ٥-٦ من النظام المالي والمادة ١٠٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، يذكر الأمين العام أن إنجاز ما مجموعه ٢٨٧ من الناتج المنجز في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أو نحو ٠,٦ في المائة من العدد الإجمالي للناتج المقدرة، سيتوقف في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويُبلَّغ عن توقف إنجاز الناتج في الأبواب ذات الصلة من الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٦١ والجدول ٨).

الرصد والتقييم

٤٦ - تحدد الميزانية البرنامجية المقترحة الموارد المتصلة بالرصد والتقييم داخل كل باب، عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩. ويرد في الفقرات ٦٢ إلى ٦٦ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة موجز الموارد اللازمة لأنشطة الرصد والتقييم، التي تشمل التقييمات الذاتية الإلزامية والتقييمات الذاتية الخاضعة للسلطة التقديرية.

٤٧ - ويشير الأمين العام إلى أن الموارد المخصصة للرصد والتقييم، بما في ذلك الأنشطة الممولة من المساهمات الخارجة عن الميزانية وغيرها من الأنصبة المقررة، ستبلغ ٦١,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٢,١ مليون دولار مقارنة بالتقديرات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتبلغ اعتمادات الميزانية العادية ٢٦,١ مليون دولار، بنقصان قدره ٢,٣ مليون دولار مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في حين أن الاعتمادات الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية تمثل مبلغ ٤,٤ ملايين دولار و ٣١,٣ مليون دولار على التوالي (A/72/6 (Introduction) و Corr.1، الفقرة ٦٤ والجدول ٩).

٤٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، إدراج المزيد من المعلومات عن أنشطة التقييم الرئيسية المقررة في كل إدارة في الميزانيات المقترحة المقبلة، ومعلومات عن أنشطة التقييم الرئيسية التي يُضطلع بها وعن كيفية الانتفاع من الدروس المستفادة (A/70/7، الفقرة ٦١). وتلاحظ اللجنة أن معلومات إضافية قد قدمت في الميزانية البرنامجية المقترحة من

الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك أمثلة محددة ساعدت فيها نتائج التقييمات السابقة والتعليقات الواردة من المستفيدين على تحديد التحسينات البرنامجية (A/72/6 (Introduction)، الفقرة ٦٦). بيد أن اللجنة تلاحظ أيضا أن التوصية ذات الصلة، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠، بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم شامل لتأثير أنشطة الرصد والتقييم على تصميم البرامج وتخصيص الموارد على مختلف المستويات، لم تنعكس بعد في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن تقريرا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/72/72) تناول هذا الموضوع. ويرد في الجدول ٣ أدناه توزيع لأنواع الهياكل التي تعنى بمهام التقييم الذاتي. وعند مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الكيانات التي ذكر أن ليس لديها وحدة تقييم أو نشاط تقييم في عام ٢٠١٥ (مكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي)، تتوقع أنشطة تقييم لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، يبين الشكل الأول أدناه أثر تقارير التقييم على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية. ومع ذلك، أبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرى أن ٢٧ في المائة فقط من الكيانات وضعت رسميا إجراءات لتتبع التوصيات الناشئة عن التقييمات، وأنه لا يوجد مركز وثائق لجميع التقييمات التي أجريت والتوصيات الناشئة عنها.

الجدول ٣

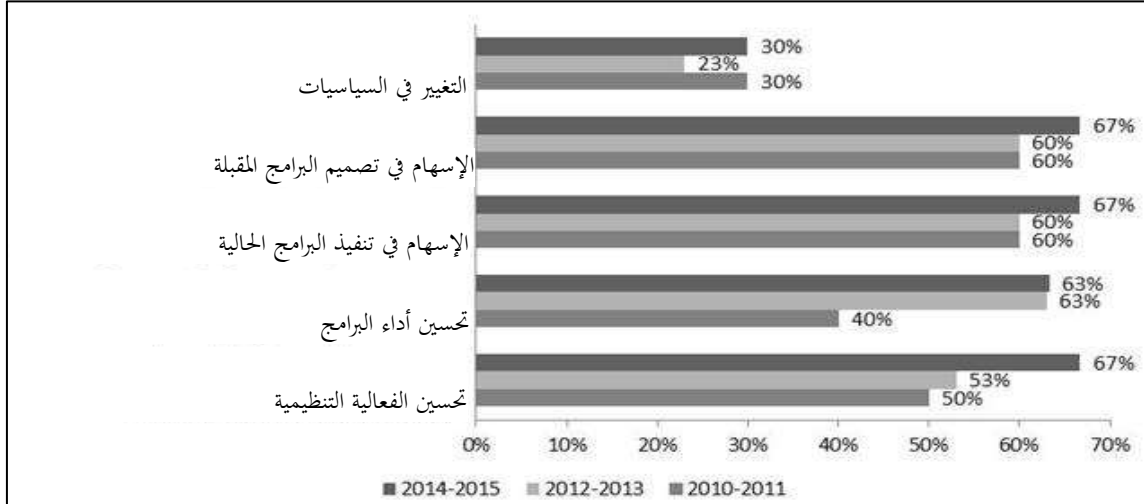
الهياكل التي تؤدي مهام التقييم الذاتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

وحدة تقييم مستقلة	شعبة متعددة الوظائف	وحدة ليست مكرسة للتقييم (تتضمن أنشطة أخرى داخل شعبة متعددة الوظائف)	لا توجد وحدة تقييم ولكن لا توجد وحدة تقييم ولا نشاط تقييم	لا توجد وحدة تقييم ولكن لا توجد وحدة تقييم ولا نشاط تقييم
إدارة شؤون الإعلام	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	مكتب شؤون نزع السلاح
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إدارة الشؤون الإدارية	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إدارة شؤون السلامة والأمن	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)	إدارة الشؤون السياسية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		مكتب شؤون الفضاء الخارجي	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		مكتب الشؤون القانونية	
ممثل الأمم المتحدة	مركز التجارة الدولية		مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا	
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية		مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	
	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان		مكتب الأمم المتحدة في جنيف	
	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)			

الشكل الأول

نتائج تقارير التقييم، ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

(النسبة المئوية للكيانات)



المصدر: استقصاء جهات التنسيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٥٠ - رغم الإقرار بتحسين مستوى وكمية المعلومات عن أنشطة الرصد والتقييم الواردة في ملازم الميزانية، لا تزال اللجنة الاستشارية تلاحظ اختلافات في مستوى التفاصيل المبينة في فرادى ملازم الميزانية (انظر الوثيقة A/68/7، الفقرة ٦٧ و A/70/7، الفقرة ٦١). وعلاوة على ذلك، يختلف مصدر تمويل هذه الأنشطة وكذلك طرائق أدائها (أي التقييم الذاتي أو التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو التقييم الخارجي الذي يجريه طرف ثالث) اختلافا كبيرا من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

٥١ - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الجهود ستبذل لتحسين اتساق المعلومات المقدمة بشأن أنشطة التقييم في جميع أبواب الميزانية مع إجراء استعراض أوضح للأثر البرنامجي المتوقع ولتنفيذ الدروس المستفادة. إضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا إدراج وصف لتأثير التقييمات السابقة على الميزانيات المقترحة.

باء - مستوى الموارد المقترح

٥٢ - كما ورد في الفقرة ٧ أعلاه، تعكس الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وقدرها ٥ ٤٠٥,٠٥ مليون دولار، زيادة تعادل ١٠ ملايين دولار أو نسبة ٠,٢ في المائة مقارنة بالرقم الإرشادي المحدد في مخطط الميزانية المعتمد (٣٩٥,٠ مليون دولار). وتقر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام عرض ميزانية مقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تتسق عموما مع المستوى الإرشادي الذي حددته الجمعية العامة في مقررها بشأن مخطط ميزانية الفترة نفسها (القرار ٢٧٤/٧١، الفقرة ٧).

٥٣ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن المستوى الإرشادي للميزانية المبين في مخطط الميزانية لا يمثل سقفا معتمدا سلفا وإنما يمثل تقديرا أوليا للاحتياجات من الموارد، مع الاعتراف بسلطة

الأمين العام بوصفه كبير الموظفين الإداريين في المنظمة وبمسؤوليته عن تقديم ميزانية مقترحة تعكس الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي أذنت بها الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة.

٥٤ - وتذكّر اللجنة الاستشارية مرة أخرى برأيها الذي أفادت فيه أن إنجاز الولايات بفعالية وكفاءة يجب أن يكون على الدوام هو العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد وهيكلها الوظيفي العام (A/68/7، الفقرة ١٩ و A/70/7، الفقرة ٢١).

٥٥ - وفيما يتعلق بالاحتياجات التقديرية للبعثات السياسية الخاصة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن قرار الجمعية العامة بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة يشير إلى أن التقدير الأولي ينبغي أن يشمل اعتمادات ذات صلة تعادل ١ ١٢٤,٤ مليون دولار. بيد أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تتضمن مبلغاً مخفضاً قدره ١ ١٠٩,٦ مليون دولار يعكس، وفقاً للأمين العام، المكاسب في الكفاءة المقررة والبالغ مجموعها ١٤,٨ مليون دولار في جميع البعثات السياسية الخاصة. وتشير اللجنة إلى أن النظر في الميزانيات المقترحة التفصيلية لهذه البعثات لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لن يتم حتى أواخر ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي، وأن التحقق من التفاصيل المتعلقة بالكفاءات الموعودة لن يكون ممكناً قبل ذلك الوقت.

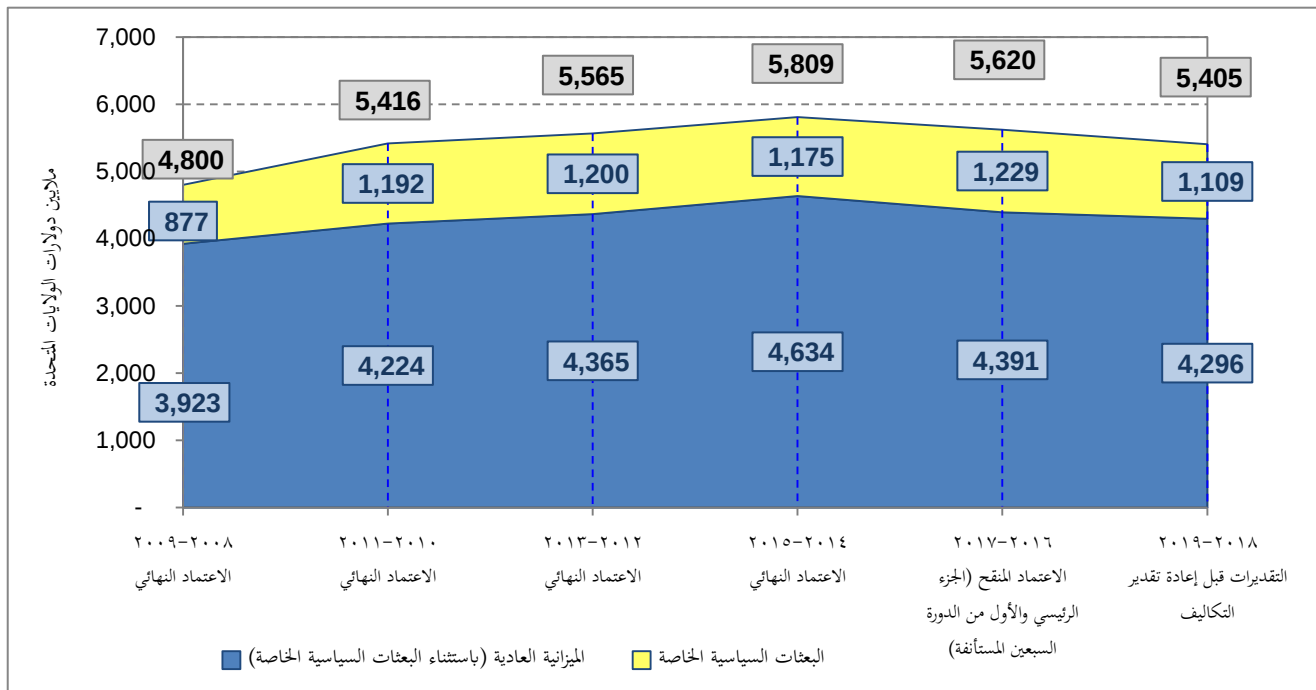
٥٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستوى الإجمالي للميزانية المقترحة البالغ ٥ ٤٠٥,٠٥ ملايين دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ هو في الواقع أعلى بمبلغ ٢٤,٨ مليون دولار^(٣) من خط الأساس المحدد، مع مراعاة التقديرات المعدلة لأجل البعثات السياسية الخاصة.

٥٧ - وفي هذا الصدد، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات، ترد في الشكل الثاني أدناه، تصور الموارد المعتمدة للبعثات السياسية الخاصة على أنها تمثل نسبة من الميزانية البرنامجية العامة منذ عام ٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة أن مستوى الموارد المعتمدة للبعثات السياسية الخاصة الواردة في فترات السنتين الأخيرة يزيد بنسبة تتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة عن المبلغ المخصص في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة أن مستوى الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة - سواء في اقتراح مخطط الميزانية أو قرار الجمعية العامة ذي الصلة أو الميزانية البرنامجية المقترحة - لا يمكن اعتباره سوى رقم إرشادي لا يمكن فحصه على نحو كما يجب قبل تقديم الميزانيات المقترحة لفرادى البعثات.

(٣) يشمل مبلغ ١٠ ملايين دولار و ١٤,٨ مليون دولار الواردتين في الفقرتين ٥٢ و ٥٥ أعلاه.

الشكل الثاني

الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة كنسبة من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين



النهج العام

٥٨ - فيما يتعلق بالنهج العام الذي اتخذته الأمين العام إزاء الميزانية المقترحة، تلاحظ اللجنة الاستشارية بعض أوجه عدم الاتساق فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد التي أدرجت في الميزانية المقترحة أو التي استبعدت منها. فعلى سبيل المثال، أدرج مبلغ ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ مليون دولار، الذي يمثل مساهمة الأمانة العامة في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، في إطار الولايات الجديدة على الرغم من عدم اكتمال الميزانية المقترحة المنقحة المتعلقة بترتيب تقاسم التكاليف ذي الصلة الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١ بء. وتلاحظ اللجنة أن مبلغ الاعتماد يكرر ببساطة المبلغ المدرج في التقديرات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتعارض هذا النهج إزاء مقترح الميزانية مع قرار استبعاد الاحتياجات من الموارد المتصلة بمشاريع التشييد والصيانة، عملاً بتوصية اللجنة الاستشارية، التي أقرتها الجمعية العامة فيما بعد في قرارها ٢٤٧/٧٠ (انظر أيضاً الفقرة ٢٠ أعلاه).

٥٩ - وبالمثل، أدرج مبلغ ١,٣ مليون دولار من الموارد الإضافية المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (الباب ١٧) من أجل زيادة دعمها للعمليات الحكومية الدولية المعيارية. وتعزى هذه الزيادة إلى قرارين للجمعية العامة صدرتا منذ عدة سنوات (القراران ٢٨٩/٦٤ و ٢٥٩/٦٥) (انظر [A/72/6 \(Introduction\)](#)، الفقرة ٢٨ ط). وفي الوقت نفسه، لم تُقترح موارد إضافية لتعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في إطار الباب ٢٦، اللاجئين الفلسطينيون، على الرغم من قرار الجمعية العامة ذي الصلة، الذي

اتخذته أيضا في دورتها الخامسة والستين، بدعم التعزيز المؤسسي للوكالة عن طريق توفير الموارد المالية لها من الميزانية العادية (القرار ٢٧٢/٦٥، الفقرة ٤)

٦٠ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين على الأمين العام تحسين مستوى الرقابة الاستراتيجية التي يمارسها في إعداد ميزانيته المقترحة لكفالة اتساق التُّهَج المتبعة في إعداد الميزانية بين مختلف الإدارات والمكاتب.

تصنيف التغييرات في الموارد

٦١ - يتقيد تقديم الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بتوصية اللجنة الاستشارية بشأن تصنيف وعرض التغييرات في الموارد التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠. وتلاحظ اللجنة رغم ذلك وجود حالات لا يزال فيها عرض بعض التغييرات في الموارد يفتقر إلى الشفافية. ويشمل ذلك تصنيف الاحتياجات المقترحة المتصلة بإسهام الأمانة العامة في نظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة في إطار ولايات جديدة (انظر الفقرة ٥٨ أعلاه). كما أن اللجنة تتساءل عما إذا كان ممكنا عزو الموارد الإضافية المطلوبة في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، إلى ولايات جديدة أو موسعة، نظرا إلى أن الاحتياجات المبينة في تقرير الأمين العام عن حالة نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (A/71/18) لم تحظ بالتأييد في قرار الجمعية (القرار ١٨٥/٧١). ويرد مزيد من ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن هاتين المسألتين في الأبواب ذات الصلة في الفصل الثاني أدناه.

٦٢ - ويعكس الاقتراح أيضا تخفيضات صافية قدرها ٥٨,٩ مليون دولار منسوبة إلى أوجه الكفاءة البالغة ٦٤,٣ مليون دولار التي اقترحتها المكاتب والإدارات المختلفة، وتقابل ذلك جزئيا زيادة الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٥,٤ ملايين دولار لدعم المبادرات الجديدة (A/72/6 (Introduction)، الفقرتان ٣٢ و ٤١). ويشير الأمين العام إلى أن أوجه الكفاءة تُعزى إلى ما يلي: (أ) اتخاذ مبادرات محددة (مثل نظام أوموجا وتكنولوجيات أخرى، بما في ذلك استحداث تطبيقات جديدة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)؛ (ب) وتنفيذ تدابير شاملة للحد من الاحتياجات من الموارد المطلوبة للخبراء الاستشاريين والمعدات والسفر؛ (ج) ونشوء تغييرات في الموارد بسبب إعادة تنظيم العمل داخل فرادى الإدارات (المرجع نفسه، الفقرات من ٣٤ إلى ٤٠).

٦٣ - وترى اللجنة الاستشارية، بناء على استعراضها لفرادى أبواب الميزانية، أن فئة "التغييرات الأخرى" تشمل تخفيضات في الموارد لا يمكن أن تُعزى بشكل مناسب إلى أي جهود محددة رامية إلى تحسين الكفاءة أو الفعالية. وهي تشمل تخفيضات في عدد وتواتر اجتماعات معينة لفريق الخبراء؛ ونشر بعض الوثائق على الإنترنت فقط؛ وتخفيضات في الاعتمادات المرصودة للإجازات المرضية وإجازات الأمومة؛ وتخفيضات تستند إلى أنماط إنفاق سابقة؛ إضافة إلى تخفيضات في الاعتمادات المرصودة لنفقات الضيافة. وتشير اللجنة أيضا إلى أن التخفيضات البالغة قيمتها ١٤,٨ مليون دولار تتعلق بأوجه الكفاءة في البعثات السياسية الخاصة التي لم تُحدّد بعد (انظر الفقرة ٥٥ أعلاه). وعلاوة على ذلك، ليس للتخفيض المقترح البالغ ٧١٧ ٥٠٠ دولار في المنحة المقطوعة المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتغطية نفقاتها الإدارية، في نظر اللجنة، أي صلة بالكفاءة في حد ذاتها، لا سيما بالنظر إلى عدم وجود أي معلومات مرتبطة بذلك تثبت وجود صلة من هذا القبيل (انظر أيضا الفصل الثاني، الباب ٢٥، أدناه).

٦٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات من أجل زيادة الوضوح في التغييرات في الموارد المعروضة في مقترحات الميزانية في المستقبل. وتشمل هذه التحسينات الحاجة إلى ما يلي: (أ) ضمان أن تنبثق جميع التغييرات المبينة في إطار الولايات الجديدة والموسعة مباشرة من القرارات التي اتخذتها مؤخرا الهيئات الحكومية الدولية؛ (ب) والتميز بين التخفيضات الناتجة بوضوح عن إجراءات يمكن التحقق منها اتخذت لتعزيز الكفاءة و/أو التحسينات التكنولوجية، باعتبارها منفصلة عن جميع التغييرات الأخرى المقترحة في الموارد.

تكوين التخفيضات في "الموارد الأخرى"

٦٥ - يرد في الجدول ٤ أدناه توزيع التخفيضات المقترحة على مختلف أبواب الميزانية وما يتصل بها من تخفيضات بالنسبة المئوية لمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ٤

توزيع التخفيضات في الموارد الأخرى حسب أبواب الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	الاعتمادات، ٢٠١٦-٢٠١٧		التخفيض المقترح، ٢٠١٨-٢٠١٩	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	١١٧ ٣٧٢,٩	(٧٢٣,٢)	(٠,٦)	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٦٣١ ١٠١,٥	(٧١٣٩)	(١,١)	
٣ - الشؤون السياسية	١ ٣٤٦ ٠٤٥,٣	(١٥٨٣٩,٦) ^(١)	(١,٢)	
٤ - نزع السلاح	٢٤ ٨٦٨,٩	(٣١٥,٩)	(١,٣)	
٥ - عمليات حفظ السلام	١٠٩٦٤٨,٤	(١ ٤٤٧,٩)	(١,٣)	
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٧ ٢٢٢,٦	(٦٠,٧)	(٠,٨)	
٧ - محكمة العدل الدولية	٤٥٨١٤,٧	-	(٠,٠)	
٨ - إدارة الشؤون القانونية	٦١ ٥٣٩,٦	(٥٤٨,٤)	(٠,٨)	
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٦٢ ١٤٧,٦	(١ ٧٢٥,١)	(١,٠)	
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٠ ٧٦٣,٠	(١١٣,٦)	(١,٠)	
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٦ ٦٠٥,٨	(١٥٣,٨)	(٠,٩)	
١٢ - التجارة والتنمية	١٣٨ ٤٢٢,٢	(١ ٦٩٨,١)	(١,٢)	
١٣ - مركز التجارة الدولية	٣٧ ٠٩١,٨	(٤٠٦,٥) ^(ب)	(١,٠)	
١٤ - البيئة	٣٧ ٠٩٧,٣	(٦١٣,٠)	(١,٦)	
١٥ - المستوطنات البشرية	٢٢ ٠٧٤,٤	(٢٨٢,٣)	(١,٣)	
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	٣٧٢٣٢,٣	(٩٦٧,٤)	(٢,٥)	
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٥ ٠٨٩,٧	(٩٩,٦)	(٠,٧)	
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٥٣ ٤٤٩,١	(٢ ٢٠٠,٦)	(١,٤)	

باب الميزانية			الاعتمادات،		التخفيض المقترح، ٢٠١٩-٢٠١٨
			٢٠١٧-٢٠١٦	المبلغ	النسبة المئوية
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٩٥ ٤١١,٤	(١ ٣٨٥,٤)	(١,٤)		
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٦٥ ٩٣٨,٥	(١ ٠١٥)	١,٥		
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٦ ٩٣١,٠	(١ ٣٠٤,١)	(١,٢)		
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧٠ ٠٨٨,٣	(٩٦٩,٣)	(١,٣)		
٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني	٥٩ ٤٣٢,٠	(٦٠٣,٩)	(١)		
٢٤ - حقوق الإنسان	٢١٢ ٠٣٤,٣	(٢ ٧٥٧,٨)	(١,٣)		
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٨٥ ٣٦٢,٦	(٧١٧,٥)	(٠,٨)		
٢٦ - اللاجئين الفلسطينيين	٥٥١٣٧,٣	-	(٠,٠)		
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٣٦ ٩٤٦,١	(٧٧٩,٢)	(٢,١)		
٢٨ - الإعلام	١٨٧ ٥٧٠,١	(٢ ٠٤٧,٧)	(١,١)		
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢٢ ٧١٠,٩	(٢٧٥,٦)	(١,٢)		
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٣٤ ٧٠٦,١	(٥٠٠)	(١,٤)		
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	٧٠ ٢٨٨,٣	(٨٢٩,٣)	(١,١)		
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	١٦٦ ٩٩٦,٣	(١ ٤٢٢,٣)	(٠,٨)		
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٩٧ ٧٧١,٠	(٣ ٧١٨,٣)	(٣,٨)		
٢٩ واو - الإدارة، جنيف	١٣٩ ٣٧٧,٩	(١ ٩٧٢,٤)	(١,٤)		
٢٩ زاي - الإدارة، فيينا	٣٤ ٠٣٠,٨	(٥٥٨,٤)	(١,٦)		
٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	٢٩ ٤٠٥,٧	(٦٩١,٢)	(٢,٣)		
٣٠ - الرقابة الداخلية	٤٠ ١٤٨,٤	(٤٥٣,١)	(١,١)		
٣١ - الأنشطة المشتركة التمويل	١١ ٥٠٣,٦	(١٣,٤)	(٠,١)		
٣٢ - المصروفات الخاصة	١٥٣ ٢٤٤,٨	(٣٢٦,٥)	(٠,٢)		
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	١٠٩ ٣٠٩,٠	(٦٧٠,٩)	(٠,٦)		
٣٤ - السلامة والأمن	٢٣٨ ٢٨٣,٤	(٢ ٠٧٧,٧)	(٠,٨)		
٣٥ - حساب التنمية	٢٨ ٣٩٨,٨	-	(٠,٠)		
٣٦ - الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٩٥ ٦٠٧,٩	(٤ ٨٦٧,١)	(٠,٩)		
المجموع			٥ ٦٢٠ ٢٢١,٦٠	(٦٤ ٢٩٠,٨٠)	(١,١)

(أ) تشمل تخفيضات بقيمة ١٤,٨ مليون دولار تتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، مما يعكس انخفاضاً بنسبة ١,٣ في المائة مقارنة بالمستوى الأولي المحدد في مخطط الميزانية.

(ب) ستُقدّم الميزانية المقترحة للنظر فيها في وقت لاحق من عام ٢٠١٧.

٦٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التخفيضات في مجملها تمثل ١,١ في المائة من مستوى الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفيما يتعلق بالأثر النسبي على فرادى أبواب الميزانية، تمثل التخفيضات نسبة تتراوح بين ٠,٦ و ٣,٨ في المائة من المبالغ الموافق عليها لفرادى أبواب الميزانية في

الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشمل أقل الأبواب المتضررة من حيث النسب المئوية ما يلي: الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً؛ الباب ٦، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ الباب ٨، الشؤون القانونية؛ والباب ١٧، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ الباب ٢٩ جيم، مكتب خدمات الدعم المركزية؛ والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ والباب ٣٤، السلامة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه لم تُقترح أي تخفيضات ذات صلة في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية، أو الباب ٢٦، اللاجئين الفلسطينيين. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن محكمة العدل الدولية والأونروا لم تختارا العمل بنظام أوموجا.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية، بناء على استعراضها لفرادى أبواب الميزانية، أن بعضاً من الوظائف الـ ١٢٥ التي اقترحت بعض الإدارات والمكاتب إلغائها والتي قُدمت على أنها جاءت نتيجة تحقيق أوجه الكفاءة، هي وظائف فنية. وتشمل هذه الوظائف موظفاً رئيسياً من الرتبة مد-١ للشؤون الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وموظفاً لتكنولوجيا المعلومات برتبة ف-٤ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وموظفاً للشؤون الاجتماعية برتبة ف-٣ في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ووظيفتين برتبة ف-٢ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إحداهما لموظف معاون للشؤون الاقتصادية والأخرى لموظف معاون لنظم المعلومات؛ وموظفاً واحداً برتبة ف-٢ للشؤون الاقتصادية في الأونكتاد؛ وخبيراً إحصائياً معاوناً برتبة ف-٢ في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويذكر الأمين العام أن التغييرات المقترحة في الوظائف لن يكون لها أثر سلبي في الاضطلاع بالولايات اضطلاعاً كاملاً وفعالاً (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦).

٦٨ - وفي كثير من هذه الحالات، يشار في المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الوظيفة ذات الصلة كانت شاغرة أو ستشغل قريباً. ويبدو ذلك في رأي اللجنة أنه كان عاملاً من العوامل التي أفضت إلى قرار اقتراح إلغاء الوظيفة. وتشدد اللجنة على أن وجود حاجة مستمرة إلى المهام ذات الصلة وإلى تقييم عن أمثل الطرق التي يمكن من خلالها الاضطلاع بتلك المهام ينبغي أن يكونا هما المحددين الرئيسيين لإدراج الاحتياجات من الوظائف في الميزانية المقترحة.

٦٩ - كما تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن أربع وظائف من الوظائف السبع المذكورة أعلاه هي من الرتبة ف-٢، أي مستوى الدخول العادي للموظفين الفنيين إلى الأمانة العامة، وأن الحد من عدد الفرص على هذا المستوى قد يكون له أثر طويل الأمد على الجهود الرامية إلى تجديد شباب المنظمة وتحقيق أهداف أخرى تتعلق بالموارد البشرية على نطاق المنظمة (انظر أيضاً الفقرات من ٨٩ إلى ٩٥ أدناه). وترد تعليقات وتوصيات مفصلة فيما يتعلق بالوظائف في أبواب الميزانية ذات الصلة في الفصل الثاني أدناه.

٧٠ - وفيما يتعلق بأوجه الكفاءة التي تُعزى إلى تطبيق نظام أوموجا، فقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن أوجه الكفاءة المتصلة بنظام أوموجا في إطار الميزانية العادية والبالغة ٢٧,٨ مليون دولار قد تم تحديدها بالفعل وأُبلغ عنها في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد قبل القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/390، الجدول ٢). وقد نتج ذلك عن تقييم أُجري لأثر الفوائد المتحققة في فترات السنتين الماضية وعمليات النشر المتوقعة في المستقبل فضلاً عن إدخال تحسينات على طرق أداء العمل بفضل نظام أوموجا. ووفقاً للأمانة العامة، أُدخلت تحسينات تتعلق بالعمليات المتصلة بالتمويل،

والموارد البشرية وإدارة السفر، وتكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات ويرد وصفها في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة ([A/72/6 \(Introduction\)](#)، الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧). ويشار أيضا إلى أن التقديرات على أساس مكافئ الدوام الكامل كما هي مطبقة على كامل نطاق عمليات المنظمة، والتي تجسد أوجه الكفاءة المتحققة في الوقت والتشغيل، قد "حوّلت إلى أثر ميزانوي" وما نجم عن ذلك من تخفيضات في الوظائف أو في الموارد غير المتعلقة بالوظائف حسب الإدارات والمكاتب (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠).

٧١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أنه بعد أن قررت الجمعية العامة دعوة الأمين العام إلى تقديم مخطط للميزانية على أساس تقدير أولي يقل بحوالي ٢١٧ مليون دولار عما اقترحه، أُجري استعراض آخر، ووضعت الإدارات بعد ذلك تدابير لتحقيق أوجه الكفاءة، بفضل نظام أوموجا وعوامل أخرى. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه لا يمكن، وفقا للأمانة العامة، التمييز بدقة بين أوجه الكفاءة التي تحققت بفضل نظام أوموجا وغيرها من أوجه الكفاءة.

٧٢ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها تلقت معلومات مفصلة، في سياق تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، تتعلق بمبلغ الـ ٤,٧ ملايين دولار من الفوائد المقدرة التي تُعزى مباشرة إلى نظام أوموجا والتي ستنجى من تلك العمليات لفترة اثني عشر شهرا المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ([A/71/836](#)، الفقرة ٨٢). وتلاحظ اللجنة أن النهج المتبعة في تحديد وفورات معينة تتعلق بنظام أوموجا قابلة للقياس الكمي تتفاوت بين عمليات حفظ السلام والهيئات التابعة للأمانة العامة الممولة من الميزانية العادية.

٧٣ - وتشدد اللجنة الاستشارية على رأيها في أن الميزانية التي اقترحتها الأمين العام تبدو أنها تركز بشكل أكبر على تحقيق أهداف تخفيض الموارد بالمقارنة مع الأثر المتوقع للتخفيضات المقترحة في البرامج كل على حدة (انظر أيضا [A/70/7](#)، الفقرة ٧٧). واللجنة غير مقتنعة بأن جميع التخفيضات المقترحة يمكن أن تُعزى إلى إجراءات تحقيق أوجه الكفاءة، بما في ذلك تطبيق نظام أوموجا.

٧٤ - واللجنة الاستشارية واثقة من أن الجمعية العامة سوف تتلقى قائمة موحدة بالتخفيضات المصنفة ضمن بند "التغييرات الأخرى في الموارد" عندما تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وهذه المعلومات تكفي الجمعية لكي تقيم ما يلي: (أ) كيف يمكن تحقيق تلك التخفيضات؛ (ب) وإلى أي حد يمكن اعتبارها أوجه كفاءة؛ (ج) وما أوجه الكفاءة التي يمكن عزوها تحديدا إلى تطبيق نظام أوموجا.

٧٥ - وفي ضوء تأكيد الأمين العام على أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ستسمح بالتنفيذ الكامل والفعال للولايات، فإن اللجنة الاستشارية لا تعترض على أي من التخفيضات المذكورة أعلاه مع التشديد على أنه ينبغي للأمين العام رصد أثرها طيلة فترة السنتين وتقديم تقرير عنه في تقاريره عن الأداء.

٧٦ - وفيما يتعلق بالمسألة الأعم لآثار نظام أوموجا والفوائد المرجوة منه، تشير اللجنة الاستشارية إلى الملاحظة التي قدمتها في سياق نظرها في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد ([A/71/390](#))، عندما شددت على ضرورة إعداد دراسة جدوى أكثر دقة عن مشروع أوموجا بحيث تعكس أوجه الكفاءة والفوائد الفعلية التي تحققت من خلال تنفيذ نظام أوموجا بدلا من الأهداف المصطنعة لخفض الميزانية. وبينت اللجنة أيضا أن خطط تحقيق الفوائد الواقعية تحتاج إلى

تحسين من أجل الكيانات المنفذة، وأن تكون مشفوعة بتفاصيل عن الفوائد النوعية والكمية على السواء (انظر أيضا A/71/628، الفقرة ٣٧).

٧٧ - ولاحظت الجمعية العامة أن لم يحرز تقدم كاف فيما يتعلق بوضع خطة لتحقيق الفوائد، وطلبت إلى الأمين العام أن يعجل بوضع هذه الخطة، مع المراعاة التامة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، وأن يبلغ في التقرير المرحلي المقبل عما تم في هذا الشأن، وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إليها في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين دراسة جدوى مستكملة لمشروع أوموجا، يشمل تحليلا لجميع التكاليف والفوائد المباشرة وغير المباشرة (القرار ٢٧٢/٧١ ألف، الفرع الرابع عشر، الفقرتان ١٤ و ١٥).

٧٨ - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن التقرير المرحلي السنوي المقبل عن تنفيذ مشروع أوموجا سيتضمن دراسة الجدوى المستكملة المذكورة أعلاه وتفاصيل خطة تحقيق الفوائد. واللجنة الاستشارية على ثقة أيضا بأن هذا التقرير يتضمن معلومات مفصلة عن تحقيق الفوائد النوعية والكمية، بما في ذلك أثر مشروع أوموجا على احتياجات فرادى المكاتب والإدارات من الموظفين والموارد. وتتطلع اللجنة أيضا إلى النظر في التقرير المقبل لمجلس مراجعي الحسابات (A/72/157) عن تنفيذ المشروع، ودراسة استنتاجات وتوصيات المجلس، لا سيما فيما يتعلق بتحديد وتنفيذ الفوائد التي يمكن التحقق منها.

٧٩ - وبالنظر إلى عدم قدرة الأمانة العامة على توفير ما يكفي من المعلومات التي تحدد أوجه الكفاءة والفوائد المتصلة بأوموجا في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب الثغرات والعيوب الخطيرة في المعلومات المتعلقة بالفوائد المنسوبة إلى نظام أوموجا (انظر الفقرات من ٢٥ إلى ٣٣ أعلاه)، تعزم اللجنة الاستشارية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء عملية تحقق مفصلة بهدف التصديق على بيان الفوائد القابلة للقياس الكمي المتصلة بأوموجا.

جيم - المسائل المتعلقة بالوظائف والموظفين

الجدول ٥

الاحتياجات من الوظائف

الوظائف	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			المجموع	
	٢٠١٦	٢٠١٨	زيادة/نقصان	٢٠١٦	٢٠١٨	زيادة/نقصان	٢٠١٦	٢٠١٨
	٢٠١٧	٢٠١٩	(نقصان)	٢٠١٧	٢٠١٩	(نقصان)	٢٠١٧	٢٠١٩
المنشأة	٤ ٧٤٨	٤ ٧٧٥	٢٧	٥ ٢٨٣	٥ ١٥٤	(١٢٩)	١٠ ٠٣١	٩ ٩٢٩
المؤقتة	٦٩	٦٧	(٢)	٧٠	٧٠	-	١٣٩	١٣٧
المجموع	٤ ٨١٧	٤ ٨٤٢	٢٥	٥ ٣٥٣	٥ ٢٢٤	(١٢٩)	١٠ ١٧٠	١٠ ٠٦٦ ^(١)

(أ) تشمل ٦٨ وظيفة في إطار باب الإيرادات ٣.

٨٠ - يُلخص الجدول ٥ الاحتياجات العادية من الوظائف للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بالمقارنة مع جدول ملاك الموظفين المأذون به خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يُقترح ملاك موظفين مجموعه ٩٩٨ ٩ وظيفة ثابتة ومؤقتة في إطار أبواب المصروفات في الميزانية العادية، تمثل زيادة صافية تبلغ ٩٢ وظيفة بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى وجه الإجمال، يتصل هذا الانخفاض باقتراح إلغاء ١٧٥ وظيفة، يقابله جزئياً إنشاء ٧٩ وظيفة وتحويل ٤ وظائف (A/72/6 (Introduction)، الفقرة ٤٦). وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء ٦٨ وظيفة في إطار أبواب الإيرادات في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهذا العدد أقل من الـ ٨٠ وظيفة المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ما يعكس مقترحات بإلغاء ١٢ وظيفة.

٨١ - وتُقترح ٤٢ وظيفة من أصل ٧٩ وظيفة جديدة لدعم الولايات الجديدة أو الموسعة المتعلقة بما يلي: (أ) ٥ وظائف ممولة من الميزانية العادية في إطار الباب ١٧، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لدعم العمليات الحكومية الدولية المعيارية عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ و ٢٥٩/٦٥؛ (ب) و ٣ وظائف مقترحة في إطار الباب ١٦، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٧١؛ (ج) و ١١ وظيفة مقترحة في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، لدعم الأداء الفعال لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ومختلف مقررات مجلس حقوق الإنسان؛ (د) و ١٨ وظيفة مقترحة لدعم التكافؤ بين اللغات الرسمية الست في إطار الباب ٢٨، شؤون الإعلام؛ (هـ) و ٥ وظائف مقترحة في إطار الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز أمن المعلومات.

٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح تحويل ٤ وظائف من المساعدة المؤقتة العامة (وظيفتان في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، ووظيفتان في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

٨٣ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف البالغ عددها ١٧٥ وظيفة المقترح إلغاؤها تشمل ٤٣ وظيفة سيتم إلغاؤها نتيجة للتغييرات المقترح إدخالها على هيكل الوظائف، وهي مبينة تحت فئة "التغييرات داخل و/أو بين الأبواب"، بينما يعزى تخفيض ١٣٢ وظيفة إلى أوجه الكفاءة المتوقعة في إطار بند "التغييرات الأخرى" (انظر أيضاً الفقرات من ٦٥ إلى ٧٥ أعلاه) (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦، والجدولان ٥ و ٦).

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الميزانية المقترحة عدداً من عمليات نقل الوظائف بين الأبواب بما في ذلك النقل المقترح لما يلي: (أ) مكتب المتحدث الرسمي من الباب ٢٨، شؤون الإعلام، إلى المكتب التنفيذي للأمين العام في إطار الباب ١؛ (ب) وقسم الدعم بالمعلومات لإدارة الأزمات في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن، إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

٨٥ - ويرد في الجدولين ٦ و ٧ من مقدمة الأمين العام توزيع مستوى ملاك الموظفين المقترح، حسب أجزاء الميزانية، مع التغييرات في الوظائف حسب نوع التغيير ومصدره. ويرد في الجدول ٤ من المقدمة تفاصيل الوظائف الثابتة والمؤقتة المأذون بها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ حسب باب الميزانية ودرجة الوظيفة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بتوزيع عدد الوظائف

الممولة من الميزانية العادية حسب جزء الميزانية وبموجز للتغييرات حسب باب الميزانية (انظر المرفقين الأول والثاني أدناه).

٨٦ - وعموماً، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية التي يقترحها الأمين العام نتج عنها زيادة صافية في عدد الوظائف المخصصة لما يلي: الباب ١، السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً (١٤ وظيفة)؛ الباب ١٧، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٤ وظائف)؛ الباب ٢٤، حقوق الإنسان (٩ وظائف)؛ الباب ٢٦، اللاجئون الفلسطينيون (٣ وظائف)؛ الباب ٢٩، جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية (وظيفة واحدة)؛ الباب ٢٩، دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (وظيفة واحدة)؛ الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٠ وظائف). وبالنسبة لجميع الأبواب الأخرى من الميزانية، تسفر الميزانية المقترحة عن انخفاض صافٍ في مخصصات الوظائف، التي تضم أكبر تخفيضات صافية مقترحة في ما يلي: الباب ٢، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (٤٠ وظيفة)؛ الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (١١ وظيفة)؛ الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (١٢ وظيفة)؛ الباب ٣٤، السلامة والأمن، (١٣ وظيفة). وترد في الفروع ذات الصلة من الفصل الثاني أدناه تفاصيل محددة عن المستوى المقترح للتوظيف.

٨٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُذكر في العديد من الملاحم أن التغييرات المقترحة في الوظائف لا تترتب عليها أي تكاليف، حيث تعوض الوظائف المقترح إلغاؤها أو عمليات خفض رتبة الوظيفة الاحتياجات الإضافية من الموارد الناشئة عن اقتراح رفع رتبة الوظائف أو إنشاء وظائف جديدة. وتري اللجنة أن المقترحات المتعلقة بالوظائف يجب دائماً تبريرها بناء على ميزات كل منها، مع مراعاة ما يلزم البرامج و/أو أعباء العمل من متطلبات لتنفيذ البرامج والأنشطة المقررة. وينبغي ألا تعتبر أي موارد مفرج عنها من خلال خفض رتبة الوظيفة أو إلغاء الوظائف التي لم تعد هناك حاجة إليها على أنها تتيح هذه الموارد لاستخدامات أخرى.

٨٨ - وتعطينا مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أيضاً تفاصيل عن توزيع الوظائف، حسب الفئة، على مدى فترة ١٢ سنة (المرجع نفسه، الشكل السابع عشر)، التي تتمثل في تخفيض نسبة الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها من ٥٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (استناداً إلى التقديرات). وبالتالي، فإن نسبة موظفي فئة الخدمات العامة إلى موظفي الفئة الفنية قد انخفضت من ١,٢٦ إلى ١,٠٧ في المائة خلال نفس الفترة. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بأعداد الوظائف في الرتبة مد-١ وما فوقها خلال نفس الفترة، وكذلك نسبة الوظائف من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى منها إلى سائر الوظائف من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، وهذا ما يبينه الجدول ٦ أدناه.

الجدول ٦
نسبة الوظائف من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى إلى الوظائف في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة

٢٠٠٨- ٢٠٠٩	٢٠١٠- ٢٠١١	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢٠١٤- ٢٠١٥	٢٠١٦- ٢٠١٧	٢٠١٨- ٢٠١٩ (ج)
عدد الوظائف					
٤٢٨	٤٤٠	٤٥٥	٤٦٤	٤٧٠	٤٧٦
نائب أمين عام/وكيل أمين عام/أمين عام مساعد/مد-٢/مد-١					
٤٠٣٥	٤١٢٠	٤١٧٦	٤٢٧٢	٤٣٣٤	٤٣٥٣
نسبة ف-١ إلى ف-٥					
٥٦٢٢	٥٧٤٥	٥٧٠٦	٥٤٥٠	٥٢٨٦	٥١٦٩
فئة الخدمات العامة					
١٠٠٨٥	١٠٣٠٥	١٠٣٣٧	١٠١٨٦	١٠٠٩٠	٩٩٩٨
المجموع					
النسبة (النسبة المئوية)					
١٠,٦	١٠,٧	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٨	١٠,٩
نسبة الوظائف من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى إلى الوظائف في الفئة الفنية					
٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٨	٤,٩	٥,٠
نسبة الوظائف من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى إلى الوظائف في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة					
٤,٢	٤,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٧	٤,٨
نسبة الوظائف من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى إلى مجموع الوظائف					

(أ) على أساس الاعتماد النهائي.

(ب) على أساس الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

(ج) على أساس التقديرات.

٨٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاضاً تدريجياً في نسبة الموظفين من فئة الخدمات العامة في مجموع ملاك الموظفين منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في حين أن نسبة الوظائف العليا فيما يتعلق بجميع الموظفين الآخرين قد ارتفعت خلال هذه الفترة. وفي الواقع، فإن عدد الوظائف العليا (برتبة مد-١ والرتب الأعلى) قد ارتفعت بنسبة تزيد عن ١١ في المائة خلال هذه الفترة. وبعد مزيد من الاستفسار، زودت اللجنة بقائمة الموظفين الذين يعملون برتبتي وكيل أمين عام وأمين عام مساعد. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان هناك ١٧٨ موظفاً من هاتين الرتبتين يعملون في الأمانة العامة^(٤).

٩٠ - وفي هذا الخصوص، تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يبين، لدى عرض مقترحاته المتعلقة بالتوظيف، آثار تلك المقترحات على هيكل الرتب في المنظمة، بهدف إيجاد حل للمشكلة المستمرة لتزايد عدد الوظائف في الرتبة مد-١ والرتب الأعلى (القرار ٢٤٧/٧٠، الفقرة ٤١).

(٤) من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك الموظفون العاملون في إطار عقدي "فترة الخدمة الفعلية" و "الخدمة مقابل دولار واحد في السنة".

٩١ - وعلاوة على ذلك، لاحظت الجمعية العامة مع القلق التحول التصاعدي في هيكل الرتب في الأمانة العامة والانخفاض النسبي في عدد وظائف المبتدئين، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة للحد من هذا التصاعد، بهدف تحديد أيّ تداخل في المهام والمسؤوليات وخفض العدد الإجمالي للوظائف في هذه الرتب، وأن يُبلغ عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل (القرار ٢٦٣/٧١، الفقرة ٣٣).

٩٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الآثار المترتبة على التخفيضات في الوظائف المقترحة تقع أساساً على فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى، مع انخفاض صاف قدره ١١٧ وظيفة إجمالاً، وعلى مستوى الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية، مع انخفاض إجمالي صاف بما يعادل ١٨ وظيفة في الرتبة ف-٣، و ٦ وظائف في الرتبين ف-١/٢ (A/72/6) (المقدمة)، الجدول ٧). وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى تعليقاتها الواردة في مقترحات الميزانية المتعاقبة وفي تقاريرها عن إدارة الموارد البشرية، التي تناولت الأثر الضار على قدرة المنظمة على اجتذاب وتطوير المواهب الشابة في جهودها الرامية إلى تجديد شباب المنظمة (انظر A/66/7، الفقرة ٨٦، و A/68/7، الفقرتان ٨٦ و ٨٧، و A/69/572، الفقرة ١٠٥، و A/71/557، الفقرة ٤١).

٩٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن السمة البارزة لملاك الموظفين المقترح للأمانة العامة الوارد في الميزانية المقترحة تتجلى مرة أخرى في زيادة عدد ونسبة الوظائف العليا من رتبة مد-١ والرتب الأعلى (انظر أيضاً A/68/7، الفقرة ١٠٢، و A/70/7، الفقرة ٨٨). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الميزانية المقترحة لا تتضمن أية معلومات عن التدابير التي اتخذها الأمين العام للحد من هذا الاتجاه على الرغم من الطلبات التي قدمتها الجمعية العامة في هذا الشأن في قراراتها ٢٤٧/٧٠ و ٢٦٣/٧١.

٩٤ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن يكون للتخفيضات في الدرجات الأدنى للموظفين من الفئة الفنية تأثير سلبي على المبادرات الجارية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، مثل برنامج الفنيين الشباب، وغيرها من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف هامة تتعلق بالموارد البشرية، مثل أهداف تحقيق توازن جغرافي وتوازن بين الجنسين، وكذلك الجهود الرامية إلى تجديد شباب القوة العاملة في الأمانة العامة.

٩٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يكفل أن تعكس الميزانية المقترحة بشكل صحيح مختلف التوجيهات السياسية للجمعية المتعلقة بالموارد البشرية، فضلاً عن أهداف التوظيف على نطاق المؤسسة، بما في ذلك من خلال مشاركة مكتب إدارة الموارد البشرية مشاركة أكثر فعالية، حسب الاقتضاء. وستعود اللجنة إلى المسائل المتعلقة بالسمات العامة لملاك الموظفين، وزيادة عدد الوظائف العليا، والتقدم الذي أحرزته مختلف مبادرات إدارة الموارد البشرية في سياق استعراضها المقبل للمسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية.

٩٦ - وفي ما يتعلق بالوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية ومن المصادر المقررة الأخرى، زوّدت اللجنة الاستشارية ببيان مفصل لتوزيع الوظائف حسب الرتب وأبواب الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن المقرر تمويل ما يقدر عدده بـ ٣٦٦ وظيفة

من الأنصبه المقررة الأخرى (بالمقارنة مع ٣٧٥ ١ وظيفة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧)^(٥). وفيما يتعلق بالوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية، يُتوقع أن يكون من هذه الوظائف ١٨ ٥٣٧ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ موزعة على مختلف أبواب الميزانية بالمقارنة مع ١٨ ٥٠٤ وظائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة

٩٧ - في سياق المناقشات السابقة بشأن مقترحات الميزانية وإدارة الموارد البشرية، أعربت اللجنة الاستشارية عن رأي مفاده أنه ينبغي إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى أي وظائف تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر وينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة. وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها (انظر A/70/7، الفقرة ٩٠، و A/68/7، الفقرة ١٠٧). ويشمل الجدول ١٥ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة قائمة بتلك الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، حسب أبواب الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن القائمة لا تحتوي إلا على أربع من تلك الوظائف. وفي أثناء نظرها في الميزانية المقترحة، سعت اللجنة إلى الحصول على تفاصيل إضافية بشأن طول فترة شغور كل وظيفة وحالة جهود التوظيف. وترد التفاصيل المرتبطة بذلك في ملاحظات اللجنة على فرادى أبواب الميزانية في الفصل الثاني أدناه.

٩٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية بشواغلها السابقة فيما يتعلق بالممارسة المتمثلة في "إدارة الشواغر" وخطر أن تحجب الممارسة الحالات التي لا تُستخدم فيها الوظائف لفترات طويلة للقيام بالمهام المتوخاة منها (A/68/7، الفقرة ١٠٨، و A/66/7، الفقرة ٩٣). وأثناء نظرها في الميزانية المقترحة، طلبت اللجنة وتلقت معلومات عن تلك الحالات التي تكون فيها الوظائف الشاغرة قد استُخدمت لأغراض التوظيف المؤقت خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتؤكد اللجنة أنه ينبغي إما استخدام الوظائف للأغراض المقصودة منها أو اقتراح إلغائها. وتعزز اللجنة أن تبقي هذه المسألة قيد نظرها في سياق نظرها المقبل في مسائل إدارة الموارد البشرية.

٩٩ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الأمانة العامة تميز بين الوظائف التي تعتبر شاغرة لأسباب تتعلق بالميزانية والوظائف التي تُعتبر شاغرة لأسباب تتعلق بالتوظيف. ويُقصد بعبارة "وظائف شاغرة لأسباب تتعلق بالميزانية" الوظائف الثابتة التي لم تُسند إلى أي فرد، بينما يقصد بعبارة "وظائف شاغرة لأسباب تتعلق بالموارد البشرية" الوظائف المتاحة للتوظيف، والتي قد تكون مشغولة مؤقتاً ولكنها غير محجوزة إلى حين عودة موظف أو عودة موظف غائب كان يشغل الوظيفة. ومن أجل تيسير نظرها في مقترحات الميزانية المقبلة، تطلب اللجنة أن تميز المعلومات المقدمة إليها عن حالة الوظائف الشاغرة بين الوظائف الشاغرة لأسباب تتعلق بالميزانية والوظائف المتاحة للتوظيف.

(٥) هذا لا يعكس نتائج قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

دال - أوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف

تكاليف الموظفين الأخرى

١٠٠ - تعكس المقترحات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ البالغة ٣٤٢,٦ مليون دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) انخفاضاً قدره ٢٧,٣ مليون دولار، أو ٧,٤ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوزع تكاليف الموظفين الأخرى على ما يلي: (أ) المساعدة المؤقتة للاجتماعات؛ (ب) والمساعدة المؤقتة العامة؛ (ج) والعمل الإضافي وبدل العمل الليلي؛ (د) وعقود الخدمات الشخصية؛ (هـ) والتكاليف الأخرى المتصلة بالموظفين؛ (و) والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض العام يعود في المقام الأول إلى عدم تكرار الموارد للمساعدة المؤقتة لدعم اجتماعات حكومية دولية محددة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التي لن تكون مطلوبة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وترد معلومات عن مكونات هذه الفئة من الإنفاق في المرفق الثالث لهذا التقرير.

١٠١ - وفيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة، تم رصد اعتماد قدره ١٠٧,٨ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وترد قائمة من ٤٤٩ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الممولة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، في الجدول ١٤ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المساعدة المؤقتة العامة تستهدف تقديم الدعم الإضافي خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته، والاستعاضة عن الموظفين المتغيّبات في إجازات أمومة أو الموظفين المتغيّبين في إجازات مرضية طويلة.

تكاليف السفر

١٠٢ - تبلغ الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بشأن سفر الموظفين ٤٢,٦ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضاً عاماً قدره ٢,١ مليون دولار، أو ٤,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقدير الخاص بالفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بالنفقات في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتضمن الجدول ١٦ من مقدمة الميزانية المقترحة توزيعاً للاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين حسب أبواب الميزانية.

١٠٣ - وفي مستهل نظرها في الميزانية المقترحة، طلبت اللجنة الاستشارية تحليلاً مفصلاً لاحتياجات سفر الموظفين خلال الفترة الحالية (٢٠١٦-٢٠١٧)، وتلك الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (بما في ذلك الغرض من السفر، وعدد المسافرين، ومدة السفر، والتكاليف المتوقعة لتذاكر السفر بالطائرة وتكاليف بدل الإقامة اليومي). وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة معلومات عن تأثير زيادة استخدام التداول بالفيديو وغيره من وسائل الاتصال على احتياجات السفر، وهو ما ذكره الأمين العام باعتباره أحد الأسباب التي أدت إلى التخفيضات المقترحة في الاحتياجات من الموارد ذات الصلة غير المتعلقة بالوظائف ([A/72/6 \(Introduction\)](#)، الفقرة ٣٩).

١٠٤ - وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية تلقت بعض المعلومات عن السفر بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد أكثر من ستة أسابيع من الطلب الأصلي، فإن البيانات لم تتضمن أي تفاصيل عن التكاليف. وفيما يتعلق بتفاصيل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت اللجنة أن هذه البيانات لم تكن

متوفرة في الحال نظرا لحدود إمكانيات النظام. وأبلغت اللجنة أيضا بأن النظام لم يرصد أن التداول بالفيديو استعمل كبديل للسفر وأن التخفيضات في الاحتياجات المتصلة بالسفر لا يمكن تحديدها (أنظر أيضا الفقرة ٣٤ أعلاه).

١٠٥ - وجرت موافاة اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بمجموعة نموذجية من أسعار السفر القياسية بالطائرة التي تستخدم في الميزانيات المقترحة للسفر انطلاقا من نيويورك أو العودة إليها، والمبينة في المرفق الرابع من هذا التقرير. وفي سياق استعراض ملزمة من ملازم الميزانية، جرت موافاة اللجنة بالمعلومات التي سهلت عليها إجراء مقارنة بين عدد صغير من تكاليف السفر الفعلية في ٢٠١٦-٢٠١٧ وافتراضات التكاليف المستخدمة كأساس للاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ونظرا لضآلة حجم العينة، فإن اللجنة لم تستخلص استنتاجات قاطعة في هذه المرحلة. وتعتقد اللجنة أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة تفاصيل مستفيضة أخرى عن افتراضات الميزانية المتعلقة بتقدير تكاليف الرحلة الفردية في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٠٦ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن أسفها لأن المعلومات عن أنماط السفر، والتكاليف وتأثير التغييرات السياسية ما زالت غير وافية رغم اعتماد نموذج السفر في نظام أوموجا في عام ٢٠١٦. وتشدد اللجنة على أن هذه المعلومات ستساعد في ضمان استخدام موارد السفر على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة مع مرور الوقت.

١٠٧ - وكررت اللجنة الاستشارية أيضا آراءها المتعلقة بالاستخدام الحصري لموارد السفر، لا سيما رأيها القائل بأن الاعتبار الرئيسي في السماح بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية (A/70/7، الفقرة ١٠٨).

١٠٨ - وفي سياق آخر مداولاتها بشأن الميزانية المقترحة للأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تمت موافاة اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بتفاصيل عن معدلات الامتثال لمتطلبات الحجز المسبق على مدى الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويختلف معدل الامتثال اختلافا كبيرا بين المكاتب والمواقع وبمرور الزمن (أنظر المرفق الخامس أدناه). بيد أن اللجنة تلاحظ استمرار تدني معدلات الامتثال عن ٥٠ في المائة في ١٨ مكتبا أو إدارة من أصل ٣٢ مكتبا أو إدارة تابعة للأمانة العامة يسافر موظفها لأداء مهامها، مما يؤدي إلى تكبد تكاليف أعلى بكثير من اللازم من أجل السفر. وتشير اللجنة إلى أن مقياس الأداء المستهدف بنسبة ٧٥ في المائة من الامتثال لشرط الحجز المسبق قد أُرسي في عمليات حفظ السلام (انظر A/71/845، الفقرة ٢٠ و A/70/803، الفقرة ٣١). وكانت اللجنة تتوقع إجمالا مستوى أكبر فيما يتعلق بالامتثال على نطاق المنظمة، لا سيما أن الامتثال لتلك المتطلبات يُقاس لفترة السنتين الثانية، ونظرا لأن معظم الأسفار الرسمية لم تتم في إطار حالات الطوارئ أو الاحتياجات غير المتوقعة. وترى اللجنة أيضا أنه ما من أحد من المكاتب أو الإدارات التابعة للأمانة العامة معفى من كفالة أقصى قدر من الامتثال لمتطلبات الحجز المسبق.

١٠٩ - ومن ثم توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يضع تدابير تقيّد موارد السفر في المستقبل في الإدارات والمكاتب التي لم تنجح في تحسين معدلات

الامتثال لمتطلبات الحجز المسبق أو التي لم تقدم ما يكفي من التفسيرات الخطية عندما لا يتيسر لها الامتثال للمتطلبات.

الخبراء الاستشاريون

١١٠ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أعربت، في قرارها ٢٤٧/٦٥ عن قلقها من ازدياد الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وبخاصة في الأنشطة الأساسية للمنظمة. وأعدت الجمعية التأكيد في الآونة الأخيرة على أن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ينبغي أن تظل في أدنى مستوى على الإطلاق، وألا يُستعان بخدمات هؤلاء الخبراء إلا عند الضرورة، وأكدت على ضرورة استخدام القدرات الداخلية للمنظمة لأداء الأنشطة الأساسية أو للقيام بالمهام المتكررة على المدى الطويل (القرار ٢٤٧/٧٠، الفقرة ٤٥، والقرار ٢٦٣/٧١، الفقرة ٣٤).

١١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، في الميزانية البرنامجية المقترحة ككل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أن الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين البالغة ٢٣,٧ مليون دولار تعكس تخفيضاً قدره ٥,٥ ملايين دولار، أو ١٨,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتمت موافاة اللجنة، بناءً على طلبها، بتحليل مفصل للخدمات الاستشارية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب العدد المقدّر لشهور العمل، موزعة حسب العناصر الفرعية في كل باب من أبواب الميزانية والمستوى التقديري المطلوب للخبرة للتعاقد مع الخبير.

١١٢ - وخلال نظرها في كل ملزمة من ملازم الميزانية، حددت اللجنة الاستشارية حالات يمكن فيها التشكيك في النطاق المقصود للخدمة الاستشارية المقترحة، وفي الاستعانة بخبرة خارجية بدلاً من الخبرة الداخلية، وفي مدة التعاقد المقترحة وتصنيف الخبرة/مستوى الأجور. وترد تعليقات وتوصيات محددة بشأن هذه الطلبات في أبواب الميزانية ذات الصلة في الفصل الثاني أدناه.

١١٣ - ورغم أن اللجنة الاستشارية تقر بأن الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين قد تكون ضرورية للحصول على خبرات متخصصة غير متاحة بسهولة داخل المنظمة، فإنها تُذكّر بشرط الجمعية العامة بضرورة أن تظل الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في أدنى مستوى على الإطلاق، وأن المنظمة ينبغي لها أن تستعين بقدراتها الداخلية لأداء الأنشطة الأساسية أو القيام بالمهام المتكررة على المدى الطويل. وبالنظر إلى أوجه القصور المذكورة أعلاه، تعزم اللجنة أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة للأداء المتعلق بالاستعانة بخبراء استشاريين على مستوى الأمانة العامة، وإعداد تقرير عن ذلك في سياق المجلد الأول من تقريره السنوي عن البيانات المالية للأمم المتحدة.

المنح والتبرعات

١١٤ - تبلغ الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بشأن المنح والتبرعات ٣٥٤,٣ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، ما يعكس زيادة عامة قدرها ٦,١ ملايين دولار أو ١,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناءً على المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أن فئة المصروفات المذكورة تشمل الاحتياجات المقترحة التالية من الموارد: (أ) منحة مقطوعة قيمتها ٨٣,٣ مليون دولار لتمويل ٢١٨ وظيفة في فئة التنظيم والإدارة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، علاوة على جزء من الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف

(انظر الفصل الثاني، الباب ٢٥)؛ (ب) ومبلغ ٣٦,٧ مليون دولار تمثل حصة الأمانة العامة في الاحتياجات التقديرية لمركز التجارة الدولية؛ (ج) ومبلغ ٤٥,٧ مليون دولار مدرجة ضمن الاحتياجات التقديرية للباب ٢ (وشؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات)، ما يعكس بشكل أساسي حصة الأمم المتحدة في خدمات المؤتمرات في فيينا؛ (د) ومبلغ ٥٧,٨ مليون دولار في إطار الباب ٣٤ (السلامة والأمن) يشمل أساساً حصة الأمانة العامة في تكاليف عمليات الأمن الميداني الممولة تمويلًا مشتركًا؛ (هـ) ومبلغ ٢٨,٤ مليون دولار من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالباب ٣٥ (حساب التنمية)؛ (و) ومبلغ ٢٧,١ مليون دولار في إطار الباب ٢٩ (خدمات الإدارة والدعم).

١١٥ - وأُعلّمت اللجنة الاستشارية أيضاً، بناءً على طلبها، أن المقترحات الواردة في فئة المصروفات المذكورة، المبينة في عدة أبواب أخرى، تشمل الاحتياجات الخاصة بالزمالات، وسفر المشاركين في الاجتماعات، والدورات التدريبية والمصروفات على الاستشاريين والخبراء الذين يستعين بهم الشركاء المنفذون.

١١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وجه الإنفاق المعنون "المنح والمساهمات" يتضمن عدداً من العناصر المختلفة التي تتباين حسب باب الميزانية البرنامجية. وترى اللجنة أن تحليل الفئة المذكورة من أوجه الإنفاق ضروري لتحسين شفافية واتساق المعلومات المقدمة في تقارير الميزانية المقبلة، وهي على ثقة في أن التفاصيل الإضافية سترد في وثائق الميزانية المقبلة.

هاء - ممارسات استرداد التكاليف

١١٧ - يقدم مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية طائفة واسعة من الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزي إلى المكونات الأخرى بالأمانة العامة والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الخارجية. وتشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال، استئجار الأماكن أو مرافق خدمات المؤتمرات؛ والشؤون المالية والشؤون المصرفية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتریات، والسفر، والخدمات الإدارية الأخرى؛ وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والخدمات الطبية؛ والخدمات الأمنية؛ وخدمات اللغات؛ وخدمات الدعم الأخرى مثل خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ممارسات متباينة فيما يتعلق باسترداد تكاليف الخدمات التي تقدم مجاناً في بعض الحالات.

١١٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن الخدمات المقدمة ينبغي، من حيث المبدأ، أن تُقيد على حساب الكيانات المستفيدة، وأن يطبق استرداد التكاليف بصورة متسقة. وبصرف النظر عن الترتيبات الإدارية وترتيبات استرداد التكاليف، هناك حاجة إلى معلومات شفافة عن عدد الخدمات المقدمة وأنواعها. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام إدراج معلومات عن عدد ونوع الخدمات التي يقدمها كل مكتب وما يتصل بذلك من الموارد المتعلقة بالوظائف وبغير الوظائف وإيرادات استرداد التكاليف في مشاريع الميزانيات المقبلة.

١١٩ - وترى اللجنة الاستشارية أيضاً أن التكاليف الفعلية المتصلة بتقديم هذه الخدمات ينبغي استخدامها لتحديد المعدلات المدفوعة، من أجل ضمان أن تغطي الإيرادات الناتجة التكاليف المتكبدة بالكامل. فعلى سبيل المثال، في حالة استئجار الأماكن، ينبغي أن يغطي المعدل الشهري لكل

متر مربع مجمل النفقات المتكبدة، مثل الخدمات الأمنية، وإدارة المرافق، والتنظيف، والمنافع، والتأمين، وصيانة الأماكن والحدائق، وكذلك ما يتصل بها من تكاليف خدمات الدعم الإداري والمركزي. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة أيضا الحاجة إلى منهجية موحدة لتقدير التكاليف الفعلية لخدمات الدعم. وينبغي لهذه المعلومات أن تتيح إجراء مقارنات مفيدة بين تطور الاحتياجات من الموارد للخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة بمرور الوقت، وأي مكاسب تحققت من حيث الكفاءة، فضلا عن مقارنة تكاليف تقديم هذه الخدمات في مراكز العمل المختلفة.

١٢٠ - وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام أشار، في تقريره المرحلي الثامن عن تنفيذ نظام أوموجا، إلى أن وظيفة تقديم الخدمات في نظام أوموجا قد أتاحت لجميع كيانات الأمانة العامة التي تقدم خدمات إلى العملاء الداخليين والخارجيين، إدارة التكاليف والفواتير عن الخدمات التي يقدمونها، ومن شأنها أيضا أن تمهد الطريق لمواءمة فهارس الخدمات وهياكل التكاليف (انظر A/71/390، الفقرتان ٢٠ و ٢١). وفيما يتعلق بخدمات الدعم الإداري، أعربت اللجنة، في تقريرها الأخير عن النموذج العالمي لتقديم الخدمات (A/71/666)، عن رأيها بأن هناك حاجة إلى معلومات عن ترتيبات حساب التكاليف واسترداد التكاليف بالنسبة للخدمات التي تقدمها مراكز الخدمات المشتركة. وتعتزم اللجنة الاستشارية أن تعاود النظر في المسائل الواردة أعلاه في سياق نظرها في التقارير المرحلية التالية للأمين العام بشأن تنفيذ نظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

واو - الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢١ - بناء على ما ذكرناه في الفقرة ٢٣ أعلاه، ترد في الجدول ١٠ من مقدمة تقرير الميزانية البرنامجية المقترحة تفاصيل عن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقع أن تكون متاحة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ البالغ مجموع قيمتها ٢١,٣ بليون دولار.

١٢٢ - وتستعرض اللجنة الاستشارية تقارير عن الميزانيات الإدارية أو ميزانيات الدعم وتقدمها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومختلف البرامج المذكورة في المرفق السادس من هذا التقرير. وفي معظم الحالات، تنظر اللجنة في الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية التي يُحتفظ بها في حسابات خاصة، وذلك في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة. وتتلقي اللجنة أيضا معلومات كل سنتين عن حالة الصناديق الاستثمارية. وتواصل اللجنة، في إطار نظر تلك البرامج، إيلاء اهتمام خاص للمبادرات المتخذة على نطاق المنظومة، مثل وضع الميزانية القائمة على النتائج، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٢٣ - وعملا بأحكام الفقرة ٢ من القسم الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٧، تقوم اللجنة باستعراض المقترحات المتصلة بجميع الوظائف الجديدة من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، والتي لا تخضع بشكل آخر للتدقيق من جانب جهة حكومية أخرى. وقد استعرضت اللجنة، منذ أن قدمت تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الطلبات المقدمة من الأمين العام لإنشاء أو تمديد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية على الرتبة مد-١ والرتب الأعلى. وهذه الطلبات مبينة في الجدول ٧ أدناه.

الجدول ٧

الطلبات التي استعرضتها اللجنة الاستشارية لإنشاء أو تمديد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية من الرتبة مد-١ والرتب الأعلى في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧

الوظيفة	تاريخ الطلب الأول
إنشاء وتمديد وظيفة نائب مدير، من الرتبة مد-١ (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب)	آب/أغسطس ٢٠١٥
إنشاء وظيفة أمين عام مساعد (الحد من أخطار الكوارث)	آب/أغسطس ٢٠١٥
إنشاء ثماني وظائف من الرتبة مد-١ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: ٣ وظائف لرؤساء مكتب في العراق وجنوب تركيا، والمكتب الإقليمي في عمان المعني بالأزمة السورية؛ و ٥ وظائف لرؤساء مكتب في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة وباكستان وميانمار والسودان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
إنشاء وظيفة محلل رئيسي من الرتبة مد-١ لشؤون الإدارة والبرامج (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
إنشاء وتمديد وظيفة مسؤول أول لشؤون الانتخابات من الرتبة مد-١ (مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي/إدارة الشؤون السياسية)	نيسان/أبريل ٢٠١٦
إنشاء وتمديد وظيفة موظف رئيسي، من الرتبة مد-١ (المكتب التنفيذي للأمن العام)	نيسان/أبريل ٢٠١٦
تمديد وظيفة موظف رئيسي من الرتبة مد-١ (فريق الأمن العام الرئيسي المعني بتغير المناخ)	حزيران/يونيه ٢٠١٦
تمديد وظيفة وكيل الأمين العام، المستشار الخاص المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
إعادة تصنيف وظيفة رئيس أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى رتبة مد-١ شباط/فبراير ٢٠١٧ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)	شباط/فبراير ٢٠١٧
إنشاء وظيفة وكيل أمين عام لمستشار أقدم معني بالسياسات (المكتب التنفيذي للأمن العام)	شباط/فبراير ٢٠١٧
إنشاء وتمديد وظيفة وكيل أمين عام للمنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين (المكتب التنفيذي للأمن العام)	شباط/فبراير ٢٠١٧
إنشاء وظيفتين: وظيفة وكيل أمين عام للممثل الخاص للأمين العام المعني بالمهجرة الدولية، ووظيفة من رتبة مد-١ لرئيس مكتب	آذار/مارس ٢٠١٧
إنشاء وظيفتين: وظيفة أمين عام مساعد لرئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً، ووظيفة من رتبة مد-١، موظف رئيسي/نائب رئيس الآلية	نيسان/أبريل ٢٠١٧
إنشاء وظيفة مدير إداري، من الرتبة مد-٢ (مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً)	أيار/مايو ٢٠١٧
تمديد وظيفة من الرتبة مد-١ لموظف رئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن، (مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن)	حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٢٤ - وتذكّر اللجنة الاستشارية بالفقرات ٣٩-٤١ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الذي أكدت فيه الجمعية ضرورة أن تخضع الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية لنفس الصرامة في الإدارة والتنظيم التي تخضع لها الوظائف الممولة من الميزانية العادية، وضرورة أن تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية بما يتسق مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وأن تُدرج في مشاريع

الميزانية معلومات واضحة ومحددة عن الموارد الخارجة عن الميزانية، كي يتسنى التمييز بين التبرعات والأنصبة المقررة وتكاليف دعم البرامج. وما زالت اللجنة تشدد على أهمية التطبيق المتسق لأحكام ذلك القرار في جميع أبواب الميزانية.

زاي - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

١٢٥ - منذ أن أصدرت تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/7)، قدمت اللجنة الاستشارية إلى هيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة عددا من التقارير المنفصلة عن مختلف المسائل الإدارية ومسائل الميزانية تتعلق بالوثائق المدرجة في المرفق السادس من هذا التقرير.

حاء - الخلاصة

١٢٦ - ستسفر توصيات اللجنة الاستشارية عن تخفيض إجمالي قدره ٤٠٠ ٨٩١ ٤٢ دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ قبل إعادة تقدير التكاليف.

الفصل الثاني

توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة

تقديرات النفقات

الجزء الأول

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

الباب ١

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٩٠٠ ٣٧٢ ١١٧ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٠٠ ٥٤٨ ١١٧ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٢٠٠ ٠٨٨ ١٩ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٥٠٠ ٧٨١ ١١٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس هذا الرقم ما قرّره الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

أولاً- ١- تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ١ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٤٠٠ ٥٤٨ ١١٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية مقدارها ٥٠٠ ١٧٥ دولار، أو بنسبة ٠,١ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/72/6 \(Sect. 1\)](#)، الجدول ١-٣).

أولاً- ٢- ويعزو الأمين العام هذه الزيادة الصافية البالغة ١٧٥ ٥٠٠ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات التقنية: نقصان قدره ٦٠٠ ٣٧٨٠ دولار يمثل إزالة الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالقضاة المخصصين الثلاثة لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات وملاك الموظفين التكميلي التابع لهم؛ قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧١ بشأن التحقيق في الظروف والملازمات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه؛ وقرار الجمعية ٢٨٠/٧١ بشأن طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ٥٠٠ ٣٨٦ دولار تتعلق بقرار الجمعية ٣٠٥/٧٠ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة؛

(ج) التغييرات داخل الباب الواحد و/أو في ما بين الأبواب: زيادة قدرها ٤٠٠ ٤٧٧ ٣ دولار تمثل اقتراح نقل مكتب المتحدث الرسمي، إلى جانب الموارد المتصلة به، بما في ذلك ١٢ وظيفة (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتبة

الرئيسية)، و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) والموارد غير المتعلقة بالوظائف من الباب ٢٨، الإعلام؛

(د) التغييرات الأخرى في الموارد: زيادة صافية قدرها ٩٢ ٢٠٠ دولار، تتألف مما يلي:

(أ) زيادة مقدارها ٨١٥ ٤٠٠ دولار ناجمة عن اقتراح إنشاء ثلاث وظائف (وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام، وواحدة برتبة مد-١، وواحدة برتبة ف-٤) لمواصلة الإشراف الاستراتيجي على المسائل المتعلقة بالسياسات العامة في جميع ركائز عمل الأمم المتحدة؛ ولقيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في مجال منع نشوب النزاعات؛ ولتنفيذ برنامج العمل الموضوعي لمبادرة حقوق الإنسان أولاً؛ ولدعم الطعون ومراجعة طلبات الحماية من الانتقام في سياق سياسة حماية المبلغين عن المخالفات، المنصوص عليها في نشرة الأمين العام ذات الصلة بالموضوع (ST/SGB/2017/2)؛

(ب) نقصاناً قدره ٧٢٣ ٢٠٠ دولار يتعلق بأوجه الكفاءة التي تعتمز مختلف المكاتب التي تندرج في إطار الباب ١ تطبيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن هذه التخفيضات المقترحة هي وليدة جملة أمور منها الجهود التي تبذلها مختلف المكاتب التي تندرج في إطار الباب ١ لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات مصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي ستنبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

أولاً-٣ يرد في الجدول أولاً-١ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما يبين الجدول الوظائف التي يتوقع أن تُمول من مصادر مقررة أخرى أو من مصادر خارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول أولاً-١ الموارد من الموظفين

الوظائف		الرتبة
الميزانية العادية		
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ خ ع (ر ر)، ٢ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ خ ع (ر ر)، ٢ خ ع (ر أ)
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦	١ مد-١، ١ ف-٣، ٤ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٦	١ مد-١، ١ ف-٣، ٤ خ ع (ر أ)
اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢	١ ف-٥، ١ خ ع (ر أ)

الوظائف الرتبة		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢	١ ف-٥، ١ خ ع (رأ)
المكتب التنفيذي للأمين العام		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٠	١ ن أ ع، ١ وأ ع، ١ أ ع م، ٥ مد-٢، ٧ مد-١، ٨ ف-٥، ٩ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-٢، ٥ خ ع (ر)، ٣٦ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٩٣	١ ن أ ع، ٢ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ٨ مد-١، ٩ ف-٥، ١١ ف-٤، ٧ ف-٣، ٢ ف-٢، ٧ خ ع (ر)، ٣٩ خ ع (رأ)
الوظائف الملغاة	(١)	١ خ ع (رأ)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٧	١ وأ ع، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (ر)، ٦ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٧	١ وأ ع، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (ر)، ٦ خ ع (رأ)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في فيينا		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٩	١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر)، ٤ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٩	١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر)، ٤ خ ع (رأ)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٧	١ وأ ع، ١ مد-١، ٢ ف-٤، ٣ ر م
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٧	١ وأ ع، ١ مد-١، ٢ ف-٤، ٣ ر م
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠	١ وأ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (ر)، ٢ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠	١ وأ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (ر)، ٢ خ ع (رأ)
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨	١ وأ ع، ١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨	١ وأ ع، ١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠	١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (ر)، ١ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠	١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (ر)، ١ خ ع (رأ)
مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢١	١ أ ع م، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٥ خ ع (رأ)، ٣ ر م
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢١	١ أ ع م، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٥ خ ع (رأ)، ٣ ر م
مكتب إقامة العدل		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٦	١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ٦ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١١ خ ع (رأ)، ٢ ر م
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٦	١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ٦ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١١ خ ع (رأ)، ٢ ر م

الوظائف الرتبة		
مكتب الأخلاقيات		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٨	١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر ر)، ١ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٩	١ مد-٢، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر ر)، ١ خ ع (ر أ)
مجموع الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٢٢٤	١ ن أ ع، ٥ وأ ع، ٣ أ ع م، ٨ مد-٢، ١٦ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٣٣ ف-٤، ٢٨ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ١٢ خ ع (ر ر)، ٧٥ خ ع (ر أ)، ٨ ر م
مجموع الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٢٣٨	١ ن أ ع، ٦ وأ ع، ٣ أ ع م، ٩ مد-٢، ١٧ مد-١، ٣١ ف-٥، ٣٦ ف-٤، ٣٠ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ١٤ خ ع (ر ر)، ٧٨ خ ع (ر أ)، ٨ ر م
<i>الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية^(١)</i>		
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	١	١ ف-٤/٣
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	١	١ خ ع (ر أ)
المكتب التنفيذي للأمين العام		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٤١	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٨ ف-٤/٣، ١ ف-٢/١، ٨ خ ع (ر أ)
مكتب المدير العام، لمكتب الأمم المتحدة في جنيف		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٣	٣ خ ع (ر أ)
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	١	١ مد-١
مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٩	٣ ف-٥، ٣ ف-٤/٣، ٢ خ م، ١ خ ع (ر أ)
مكتب إقامة العدل		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	١	١ ف-٤/٣
مكتب الأخلاقيات		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٣	١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)

(أ) تتألف من ١٩ وظيفة ممولة من الموارد المقررة الأخرى ومن ٤١ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

أولاً-٤ حسبما هو مبين في الجدول أولاً-١، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٢٣٨ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ١٤ وظيفة بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتتألف هذه الزيادة من اقتراح إنشاء ثلاث وظائف (وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام، وواحدة برتبة مد-١، وواحدة برتبة ف-٤)، ونقل مكتب المتحدث الرسمي، إلى جانب الموارد المتصلة به، الذي يشمل ١٢ وظيفة (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤،

و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، من الباب ٢٨: الإعلام؛ إلى الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، يقابلها جزئياً إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

الوظائف الملغاة

أولاً-٥ حسبما هو مبين في الجدول أولاً-١ أعلاه، يُقترح إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في المكتب التنفيذي للأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بناءً على المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة أن اقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناجم عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

أولاً-٦ ورهنا بالفقرتين أولاً-٢٠ وأولاً-٣٣ أدناه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف للمكاتب الواردة في الباب ١.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أولاً-٧ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للباب ١ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٤٦ ١٢٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصاً قدره ٣ ٧٠٦ ٦٠٠ دولار، أو بنسبة ٧,٤ في المائة بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة.

أولاً-٨ ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات أولاً-١٢، وأولاً-١٣، وأولاً-٢٠، وأولاً-٢٨، وأولاً-٣٣ أدناه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف للمكاتب الواردة في الباب ١.

التعليقات العامة والتوصيات

الجمعية العامة

أولاً-٩ في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف والمخصصة للدعم المقدم لرؤساء الجمعية العامة، تعكس الموارد المقترحة البالغة ٢ ٥٠٦ ١٠٠ دولار زيادة صافية قدرها ٣٨٦ ٥٠٠ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتعلق الزيادة البالغة ٣٨٦ ٥٠٠ دولار بقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٠ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك: (أ) وظيفة واحدة جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٥ لإدارة استمرارية المعارف ونقلها بين الرؤساء والدورات، والمساعدة في إعداد تقرير الرئيس في نهاية فترة الرئاسة وفي تسليم الرئاسة و/أو المكتب، لمدة خمس سنوات؛ (ب) موارد إضافية من موارد المساعدة المؤقتة العامة تعادل تداخل فترة شهر لكل من الوظائف الأربع (٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥) للاستفادة القصوى من استخدام الفترة الانتقالية للرؤساء القادمين على أساس سنوي (A/72/6 (Sect. 1)، الفقرة ١-٢٦).

أولاً-١٠ وقامت الأمانة العامة بتزويد اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية تشير إلى أن الموارد المقترحة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ١٢٦/٥٨، و ٣١٣/٥٩، و ٢٤٦/٦٨، تغطي نفقات ما مجموعه تسع وظائف تخصّص لرئيس الجمعية العامة، وهي: (أ) تكاليف استمرار خمس وظائف

(٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية، يتم شغلها سنويا بعد التشاور مع الرئيس الجديد، بما في ذلك وجود تداخل لمدة شهر واحد في أربع من هذه الوظائف الخمس (٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥) تمشيا مع القرار ٣٠٥/٧٠؛ (ب) ثلاث وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢) في إطار الباب ٢: شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، في شعبة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ (ج) الوظيفة الجديدة برتبة ف-٥ المقترحة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٠. وأبلغت اللجنة بأن الموارد المقترحة تأتي إضافة إلى المخصصات المحددة للاستخدام الحصري للرئيس (انظر (Sect. 1) A/72/6، الفقرة ٢٠-١ والجدول ١-٩).

أولا-١١ وأبلغت اللجنة لدى استفسارها، بأنه بالإضافة إلى الوظائف الثماني الثابتة والمؤقتة المخصصة لمكتب رئيس الدورة الحادية و السبعين للجمعية العامة المشار إليها في الفقرتين أولا-١٠ (أ) و (ب) أعلاه، تقدم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، كما تقدم إدارة شؤون الإعلام، الباب ٢٨، وظيفة واحدة برتبة ف-٥ (حسب توافرها)، إضافة إلى ٤ وظائف أخرى (١ أ ع م، و ١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ ف-١) تموّل حاليا من الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة. وأخيرا، أبلغت اللجنة بأن هناك ٢٢ وظيفة إضافية متاحة حاليا لمكتب رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بناء على ترتيبات ثنائية بين المكتب والدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقد زُودت اللجنة بمعلومات تشير إلى أن مجموع الموظفين الحاليين في مكتب رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بلغ ٤٠ موظفا، بمن فيهم خبير استشاري واحد، واثنان من المتدربين الداخليين.

أولا-١٢ وبالنظر إلى الطابع المتكرر للعملية الانتقالية في كل عام، ترى اللجنة أن هذا الدعم سيكون أكثر فعالية عندما يقدمه موظفون على دراية سابقة بالعمليات الحكومية الدولية وأعمال مكتب رئيس الجمعية العامة، وأن مهام الوظيفة المقترحة برتبة ف-٥ ينبغي تغطيتها من ضمن الملاك الحالي للموظفين المخصصين لمكتب رئيس الجمعية العامة. وترى اللجنة الاستشارية أن قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بتوفير ملاك الموظفين الحالي، بما في ذلك الوظائف الثابتة، يكفي لتلبية احتياجات المكتب من حيث كفاءة المرحلة الانتقالية بين الرؤساء المتعاقبين. ولذلك، فإن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٥ في مكتب رئيس الجمعية العامة. وينبغي تبعا لذلك تعديل كل ما يتصل بذلك من الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

أولا-١٣ كما ستغطي موارد الميزانية المقترحة نفقات فترة التداخل الممتدة لشهر واحد بالنسبة لكل من الوظائف الأربع في مكتب رئيس الجمعية العامة (٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥) في إطار الباب ١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الغرض من التداخل لفترة الشهر هو أن يكون بمثابة فترة انتقالية للرؤساء القادمين. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بتوفير الموارد اللازمة في ما يتعلق بالتداخل لفترة شهر واحد لكل من الوظائف الأربع (٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥) في مكتب رئيس الجمعية العامة.

المكتب التنفيذي للأمين العام

أولا-١٤ تبلغ الموارد المطلوبة للمكتب التنفيذي للأمين العام في إطار الميزانية العادية ٢٨ ٩٠١ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣ ٣٢٧ ٧٠٠ دولار، أو بنسبة ١٣,٢ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتألف الموارد المقترحة من مبلغ ٢٦ ٦٤٤ ١٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٩٣ وظيفة، ومبلغ ٢ ٢٥٦ ٩٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف (انظر [A/72/6 \(Sect. 1\)](#)، الفقرة ١-٨٦). ويبين الفرع ألف من المرفق الأول الملزمة الميزانية الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف للأمين العام والمكتب التنفيذي للأمين العام.

أولا-١٥ وقد زُوِّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات تتعلق بجميع الوظائف الثابتة والمؤقتة في المكتب التنفيذي للأمين العام في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أن هناك حاليا سبع وظائف رفيعة المستوى برتبة وكيل أمين عام وأمين عام مساعد بعقد مقابل دولار واحد في السنة أو بتعيينات على أساس فترة الخدمة الفعلية داخل المنظمة. وترى اللجنة أنه يتعين توفير قدر أكبر من المعلومات والشفافية فيما يتعلق بهذه التعيينات في الرتب العليا وبالدعم المقدم من الميزانية العادية، وتورد تعليقاتها وملاحظاتهما على وظائف الرتب العليا في الفصل الأول أعلاه.

أولا-١٦ ويقترح الأمين العام نقل مكتب المتحدث الرسمي من الباب ٢٨، الإعلام، إلى المكتب التنفيذي للأمين العام إلى جانب الموارد ذات الصلة (انظر [A/72/6 \(Sect. 1\)](#)، الفقرة ١-٨٠). ومكتب المتحدث الرسمي مسؤول، في جملة أمور، عن تقديم معلومات إلى وسائط الإعلام الإخبارية عن أنشطة الأمم المتحدة ككل، ولا سيما أنشطة الأمين العام، وسيكفل النقل المقترح نجاح إدارة العلاقات مع وسائط الإعلام وتطويرها بالنيابة عن الأمين العام (المراجع نفسه، الفقرتان ٨٠-١ و ٨١-١). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على نقل مكتب المتحدث الرسمي من الباب ٢٨: الإعلام، إلى الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما.

أولا-١٧ ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفة كبير مستشارين برتبة وكيل أمين عام لتقديم الدعم للأمين العام في الحفاظ على رؤية شاملة لمسائل السياسات العامة في جميع ركائز عمل الأمم المتحدة وكفالة الرقابة الاستراتيجية عليها، وكفالة اتباع نهج متكامل فيما بين ركائز الأمم المتحدة، وقيادة الجهود المبذولة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في منع نشوب الأزمات (المراجع نفسه، الفقرة ١-٨٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأن كبير المستشارين سيظل، من خلال تفاعلاته اليومية مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، على علم بالتوجهات الرئيسية للسياسة العامة في كل ركيزة، وسيظل متابعا لكل ركيزة على أساس منتظم لكفالة تماشي السياسات مع رؤية الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة كبير مستشارين لشؤون السياسات العامة برتبة وكيل أمين عام.

أولا-١٨ وتشير الميزانية المقترحة إلى أنه أُعيد رسم مهام وظيفة الأمين العام المساعد الحالية للتنسيق الاستراتيجي لتركز على التنسيق الاستراتيجي وفقا لرؤية الأمين العام الرامية إلى دعم المكتب التنفيذي للأمين العام من خلال تقديم التحليل والمشورة بشأن الحافظات المتعلقة بالمسائل السياسية وحفظ السلام والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما يقوم شاغل الوظيفة المقترحة بمراقبة وكفالة التنسيق والاتساق الاستراتيجيين وتكامل المعلومات والتحليلات، إلى جانب توفير خدمات الدعم بأعمال

الأمانة للجنة التنفيذية المنشأة حديثاً بوصفها المنتدى الرئيسي لصنع القرار للأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات من ١-٧١ إلى ١-٧٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها عن وظائف الرتب العليا المتبقية في المكتب التنفيذي للأمين العام، بأن نائب الأمين العام سيؤدي تلك المهام على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ بء، مع التركيز بوجه خاص، في جملة أمور، على التنمية المستدامة، بينما سيكمل الدور "ذو المنحى الخارجي" لكبير المستشارين المعني بالسياسات العامة الدور "ذو المنحى الداخلي" للأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي (المرجع نفسه، الفقرة ١-٨٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية هيكل المكتب التنفيذي، بما في ذلك إعادة تركيز وظيفة الأمين العام المساعد، وترى أنه ينبغي زيادة تشجيع أوجه التآزر فيما بين مختلف فروع المكتب.

أولاً- ١٩. ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة لموظف رئيسي لمبادرة "حقوق الإنسان أولاً" برتبة مد-١ داخل وحدة الشؤون السياسية وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام. ووفقاً للميزانية المقترحة، يتمثل الهدف من مبادرة حقوق الإنسان أولاً في التصدي لمواطن الضعف الهيكلية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشوب الأزمات والنزاعات، وتوحيد صف كيانات الأمم المتحدة الإنمائية والسياسية والإنسانية والعاملة في مجال حقوق الإنسان لتشارك في التحليل والمناقشة ووضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات من أجل التوصل إلى قرارات منسقة في هذه الركائز كافة لتحقيق مستوى أفضل من المنع (المرجع نفسه، الفقرتان ١-٧٥ و ١-٧٦). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه المبادرة قد أنشئت تحت سلطة الأمين العام السابق في عام ٢٠١٣ استجابة لأوجه القصور المحددة في تقرير فريق الأمين العام للاستعراض الداخلي لعام ٢٠١٢ المعني بعمل الأمم المتحدة في سري لانكا^(٦).

أولاً- ٢٠. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، بناء على استفسارها، بأن المبادرة ستظل موجودة ضمن هيكل المكتب التنفيذي كما كانت عليه منذ إنشائها في نيسان/أبريل ٢٠١٦، كوظيفة ممولة من خارج الميزانية. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد، أن المجالات الوظيفية لمسؤولية كبير المستشارين المعني بالسياسات العامة ماثلة على ما يبدو لمسؤوليات الموظف الرئيسي فيما يتعلق بمجالات التنسيق بين الركائز الثلاث. وتشير اللجنة إلى أن احتمال حدوث ازدواجية في المهام المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال المنع قد لا يسمح باتباع نهج متسق فيما يتعلق بإدماج المبادرة في الهيكل

(٦) أشار الأمين العام، في رده على استفسارات اللجنة الاستشارية، إلى "مبادرة حقوق الإنسان أولاً" باستخدام عدد من التعاريف، بما في ذلك من حيث الأسلوب والمنهجية والمفهوم. وأشار على وجه الخصوص إلى ما يلي: (أ) تركز المبادرة عملياً، على الركائز الثلاث والأساليب العامة لعمل الأمم المتحدة. وكان تركيز المبادرة في البداية، يتجه نحو حالات الأزمات، لكن منهجيتها في الجمع بين الركائز الثلاث وتجاوز التصرف بشكل منعزل، عادت بفائدة جلية على عمل الأمم المتحدة في جميع الحالات. وكان هناك شعور بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتجنب اللجوء إلى إجراءات "المنع" التي لا تطبق إلا على حالات الأزمات، وأن يكون لديها بدلا من ذلك نهج عام لمنع نشوب الأزمات ينطبق على عمل الأمم المتحدة في جميع الأوقات. وهكذا، فقد تطورت المبادرة بشكل متزايد لتأخذ شكل أسلوب يساهم في تحسين عمل الأمم المتحدة في الركائز الثلاث في جميع الأوقات، وليس فقط في حالة نشوء أزمة، ويركز بشكل خاص على منع نشوب الأزمات؛ (ب) لا تمثل المبادرة آلية لحقوق الإنسان، ولا تنطوي على أي إجراءات أو منهجية تتعلق على وجه التحديد بحقوق الإنسان. ولكن من المؤكد أن الغاية منها دعم توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان. فوفقاً لمفهوم المبادرة، ستستطيع الأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، عن طريق كفالة توحيد منظومة الأمم المتحدة بطريقة منظمة للنظر في الركائز الثلاث في التحليل وإدراج مسائل منع نشوب الأزمات وحقوق الإنسان بشكل كامل (بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أكثر مما هو الحال عندما تقوم بالعمل في مجال حقوق الإنسان من تلقاء نفسها.

التنظيمي كآلية تنسيق شاملة. وترى اللجنة الاستشارية أنه لا بد من زيادة الوضوح فيما يتعلق بالمجالات الوظيفية للوظيفتين والتركيز التشغيلي لكل منهما فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك، تعتقد اللجنة الاستشارية بأنه قد يكون من السابق لأوانه إنشاء الوظيفة وهي توصي بعدم إنشائها. وتوصي اللجنة الاستشارية بتوفير وظيفة الموظف الرئيسي برتبة مد-١ عن طريق وظيفة مؤقتة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وإدراج الموارد المتصلة بها، تبعا لذلك، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى بوصفها موارد غير متعلقة بالوظائف.

أولا-٢١ ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه على الرغم من أن تسمية مبادرة حقوق الإنسان أولا تشمل أولويات حقوق الإنسان ووظيفتها كآلية وقائية، فهي قد لا تعبر عن كامل النطاق المقصود للأنشطة الوقائية. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه نظرا إلى أن الأمين العام سيقدم مقترحاته المتعلقة بالإصلاح إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، فإنه قد يرغب في التفكير في أفضل طريقة يمكن بها أن يشمل اسم المبادرة مجالات الإصلاح ذات الصلة في الركائز المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام في تصديره للميزانية البرنامجية المقترحة، إلى أن الميزانية المقترحة لا تعبر بعد عن مقترحاته المتعلقة بالإصلاح وعن رؤيته للمنظمة، بالنظر إلى الجداول الزمنية المتعلقة بإعداد الميزانية وتقديمها. ويشير إلى أنه تم وقت إصدار هذه الميزانية المقترحة، انطلاق عدة مسارات للإصلاح، وأنه قام ببيان خريطة طريق لتلك الجهود في رسالة موجهة إلى الدول الأعضاء مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، وأن مقترحاته المتعلقة بالإصلاح ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (انظر [A/72/6 \(Introduction\)](#)، و Corr.1، التصدير والمقدمة، الفقرة ٢١).

أولا-٢٢ وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي مزيد من المعلومات بشأن احتمال إجراء أي إعادة هيكلة المكتب التنفيذي للأمين العام، بعد نظر الجمعية العامة في مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح. وترد تعليقات اللجنة وملاحظاتها ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

أولا-٢٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة أن الاقتراح الوارد تحت بند سفر الموظفين بمبلغ ٧٠٠ ٣٤٠ ١ دولار، يمثل تخفضا قدره ٨٧ ٨٠٠ دولار. ويغطي الاقتراح تكلفة سفر فرادى الموظفين بناء على طلب الأمين العام ونائب الأمين العام، وسفر نائب الأمين العام، والموظفين الذي يسافرون بصفتهم جزءا من الفريق المباشر المرافق للأمين العام، والمعاونين الشخصيين المسؤولين عن الدعم اللوجستي والإداري خلال سفر الأمين العام. وتلاحظ اللجنة بناء على المعلومات الإضافية المقدمة أن شطب الاحتياجات غير المتكررة التي تبلغ ١٩٩ ٤٠٠ دولار والتي تتصل بالقرارين ٢٦٠/٧١ و ٢٨٠/٧١ ([A/72/6 \(Sect. 1\)](#)، الفقرة ١-٨٧)، ومبلغ ٨٦ ٠٠٠ دولار المتعلق بأوجه الكفاءة المزمع تحقيقها، يقابلها مبلغ ١٩٧ ٦٠٠ دولار المرتبط بالنقل الداخلي للموارد غير المتعلقة بالوظائف لمكتب المتحدث الرسمي. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأن متوسط حجم وفود الأمين العام خلال عام ٢٠١٦، كان يتألف من سبعة موظفين من المكتب التنفيذي للأمين العام و ١١ موظفا من المكاتب والإدارات الأخرى في الأمانة العامة، وأن متوسط حجم تلك الوفود خلال عام ٢٠١٧ كان يتألف من ثلاثة موظفين من المكتب التنفيذي وسبعة موظفين من المكاتب الأخرى. وتلاحظ اللجنة أن الحجم الحالي للوفود قد انخفض وسطيا من ١٨ موظفا إلى ١٠ موظفين، وأن الموارد المخصصة لسفر الموظفين من المكاتب الأخرى ترد في إطار ميزانيات سفر المكاتب التي ينتمون إليها، وأن المكتب التنفيذي يستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية

منذ وقت طويل لتكملة ميزانية سفر الأمين العام ونائب الأمين العام وموظفي المكتب التنفيذي للأمين العام. وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتخفيض حجم وفوده والتصرف كمثال يحتذى به في استخدام ميزانية سفر مكتبه، وتأمل بأن ترد أي وفورات في تقارير الأداء.

مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف

أولا-٢٤ ظلت الموارد المقترحة لمكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف في إطار الميزانية العادية دون تغيير عند مبلغ ٩٠٠ ١٩٦ ٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويرد الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لمكتب المدير العام في الفرع بء من المرفق الأول من ملزمة الميزانية.

أولا-٢٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا توجد أوجه كفاءة محددة تسفر عن انخفاض في الموارد المقترحة للمكتب. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها، بأنه تم تحديد أوجه كفاءة في إطار ملزمة الباب ٣٣، التشييد والتعديل والتحسين وأعمال الصيانة الرئيسية. ونظرا للوفورات المحدودة التي تم تحديدها في إطار الباب ٣٣ لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لمكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يقوم باستعراض النهج الذي تتبعه المكاتب الأخرى في الحد من تكاليف السفر، وأن يسعى إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة.

مكتب إقامة العدل

أولا-٢٦ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب إقامة العدل ٦٠٠ ٥٢٩ ١٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١٠٠ ٢٣٩ ٣ دولار، أو بنسبة ١٧,٣ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن النقصان الصافي البالغ ١٠٠ ٢٣٩ ٣ دولار يمثل ما يلي: (أ) التعديلات الفنية المتصلة بشطب الموارد غير المتكررة المرصودة للقضاة المخصصين الثلاثة والموظفين ذوي الصلة (٣ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١ من الرتبة المحلية)؛ (ب) التخفيضات التي تبرز أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة من الأمانة العامة أن النقصان يعزى في المقام الأول إلى تخفيضات في إطار البنود التالية:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى (٦٠٠ ٤٢٢ ١ دولار) المتصلة بوقف الاعتمادات غير المتكررة للموظفين الذين يدعمون القضاة المخصصين الثلاثة (٣ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١ من الرتبة المحلية)، مع مراعاة أن ولاية القضاة المخصصين تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(ب) التعويضات الممنوحة لغير الموظفين (٤٠٠ ٦٢٦ ١ دولار)، مما يعكس إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالقضاة المخصصين في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، لأن ولاية القضاة المخصصين تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فضلا عن انخفاض مقدار الأتعاب الإدارية لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف بالاستناد إلى الاتجاهات في عدد الأحكام الصادرة عن المحكمة.

أولاً-٢٧ وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من أن الميزانية المقترحة تشير إلى أن التخفيضات ناتجة عن إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالقضاة المخصصين الثلاثة، فمن المرجح أن يقدم الأمين العام مقترحاً بشأن تجديد تلك الولاية لكي تنظر فيه الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية عندما تنتهي ولاية القضاة المخصصين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أيضاً ما يلي: أن محكمة الأمم المتحدة للاستئناف (بوصفها هيئة الاستئناف التي تقوم بمراجعة قرارات محكمة الأمم المتحدة للمنازعات) تتألف من سبعة قضاة يعقدون جلسات خلال العام للتداول بشأن القضايا والبت فيها (A/72/6 (Sect.1)، الفقرة ١-١٥٩)؛ وأن عدد الجلسات يتوقف على عدد القضايا التي ترد إلى المحكمة؛ وأن عدد القضايا المعروضة على محكمة الاستئناف يجعلها تعقد ثلاث دورات في السنة (المرجع نفسه). وفي عام ٢٠١٦، تلقت محكمة الاستئناف ١٧٠ قضية جديدة، وبنت في ٢٢١ قضية، وكان أمامها ٩٦ قضية لم يبت فيها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما تلقت محكمة الاستئناف ٤٥ التماساً عارضاً في عام ٢٠١٦ (المرجع نفسه). وهكذا، تدرك اللجنة أنه بالنظر إلى عبء العمل الحالي، فإن قيام الجمعية العامة بالنظر في طلب تجديد ولاية القضاة، قد يؤدي لاحقاً إلى زيادة ميزانية مكتب إقامة العدل، على الرغم من اقتراح تخفيض الميزانية المقترحة الحالية. وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة وملاحظات ذات الصلة بخصوص استبعاد تلك المقترحات من الميزانية البرنامجية المقترحة.

أولاً-٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة أن الموارد المقترحة تتضمن طلباً تحت بند الخبراء الاستشاريين بمبلغ قدره ١٥ ٦٠٠ دولار، لتغطية نفقات خبير استشاري في البرامجيات لتعهد الموقع الشبكي للمكتب. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن الخبرة الاستشارية المقررة عند المستوى هاء مطلوبة لمدة شهر واحد. واللجنة غير مقتنعة بالحاجة إلى خبير استشاري للموقع الشبكي عند هذا المستوى، بالنظر إلى أن تعهد الموقع الشبكي لا يتطلب عادة مستوى عالياً من الخبرة التقنية لا يمكن الحصول عليها إلا خارج المنظمة، وأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديه الخبرة اللازمة لتقديم دعم صيانة المواقع الشبكية للجهات التي تتعامل معه. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام تخصيص مبلغ ١٥ ٦٠٠ دولار لخبير استشاري لتعهد الموقع الشبكي، وتشجع مكتب إقامة العدل على أن يلتزم الدعم من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجاته من التكنولوجيا.

مكتب الأخلاقيات

أولاً-٢٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب الأخلاقيات ٣ ٧٠١ ٣٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٥٧ ٧٠٠ دولار، أو بنسبة ٤,٥ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتألف الموارد المقترحة من مبلغ ٢ ٦٤٥ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٩ وظائف ثابتة، ومبلغ ١ ٠٥٥ ٧٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف (انظر A/72/6 (Sect. 1)، الفقرة ١-١٩١). ويبين الفرع ياء من مرفق ملزمة الميزانية الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لمكتب الأخلاقيات.

أولاً-٣٠ ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة الصافية البالغة ١٥٧ ٧٠٠ دولار تعزى إلى ما يلي: (أ) اقتراح إنشاء وظيفة موظف قانوني (ف-٤) لتنفيذ التحسينات الرئيسية عملاً بالأحكام الواردة في

نشرة الأمين العام، ST/SGB/2017/2، في دعم الطعون واستعراض قرارات مكتب الأخلاقيات بشأن طلبات الحماية من الانتقام، واستعراض القضايا وإسداء المشورة إلى الموظفين الذين يلتمسون الحماية من الانتقام؛ وتقابلها جزئياً (ب) تخفيضات تعكس أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١-١٩٢).

أولاً-٣١ وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأن السياسة المنقحة لحماية المبلغين عن المخالفات، الواردة في نشرة الأمين العام ST/SGB/2017/2، قد تحل محل السياسة السابقة (ST/SGB/2005/21)، وأنها مع مراعاة آليات الاستعراض التي أنشئت منذ إصدار السياسة السابقة (أي محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، وفريق الأمم المتحدة للأخلاقيات)، قد أضافت المهام والواجبات والمسؤوليات التي تتعلق باستجابات مكتب الأخلاقيات والمنظمة بشأن تحديد وجهة القضايا من الوهلة الأولى وفي مرحلة البت النهائي، فضلاً عن مساهمات مكتب الأخلاقيات في تطبيق تدابير الحماية الوقائية^(٧). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأنه تم بالفعل الإبلاغ عن زيادة في عبء العمل وجهود التوعية بنسبة ٥٠ في المائة منذ إصدار السياسة الجديدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. كما تم تزويد اللجنة بتحليل مفصل لمهام وواجبات الموظفين الحاليين بمكتب الأخلاقيات. وتلاحظ اللجنة أن الوظائف الـ ١١ ممولة من الميزانية العادية والاشتراكات المقررة الأخرى، منها ثلاث وظائف من الفئة الفنية توفر مهام الحماية من الانتقام (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) بالإضافة إلى مسؤوليات مدير المكتب (مد-٢) التي تتعلق بالحماية من الانتقام. وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، إلى أن مكتب الأخلاقيات حصل على موارد إضافية تتمثل في وظيفة كبير موظفي الأخلاقيات برتبة ف-٥ في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وأن الوظيفة تقدم الدعم حالياً إلى ولاية المكتب في التعامل مع القضايا المتعلقة بالحماية من الانتقام.

أولاً-٣٢ وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من أن مكتب الأخلاقيات يقرر بصورة أولية ونهائية حالة "الوهلة الأولى"، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يحقق في هذه الحالات؛ وتفتقر مؤشرات عبء العمل إلى الوضوح فيما يتعلق بعدد حالات "الوهلة الأولى" التي تقررت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإلى وجود خط أساس لإنشاء زيادة ٥٠ في المائة في عبء العمل؛ وإلى توافر المعارف والخبرات القانونية داخل المكتب كما يتبين من عدد ومهام الموظفين المعنيين في الوقت الحالي بحالات الحماية من الانتقام (١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣).

أولاً-٣٣ وبينما تلاحظ اللجنة الاستشارية المهام المقصودة من الوظيفة المقترحة وإصدار السياسة المعززة لحماية المبلغين عن المخالفات، وبما أن السياسة المنقحة لم تصدر إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فإنه ليس من الممكن تحديد الأثر الفعلي على الموظفين والمنظمة، أو على الاحتياجات الفعلية لعبء العمل الناتجة عن تنقيح نشرة الأمين العام. وترى اللجنة أنه ينبغي لمكتب الأخلاقيات أن يزود الجمعية العامة بانتظام بمعلومات مستكملة بشأن وجهة قضايا الوهلة الأولى الناتجة مباشرة عن نشرة الأمين العام المنقحة، وأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود للاستفادة من

(٧) يمكن تعريف مصطلح "لأول وهلة" بأنها الحالة التي تدعمها أدلة كافية لكي تؤخذ من الوهلة الأولى أو التي تظهر في البداية دون تحقيق.

موارد المنظمة من حيث قدرات أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات قبل أن تصل القضايا إلى مستوى البت في وجاهتها لأول وهلة. وإن اللجنة الاستشارية إذ تضع في اعتبارها المسائل المشار إليها أعلاه، توصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٤ لموظف قانوني في مكتب الأخلاقيات. وينبغي تبعا لذلك، أن تعدل الموارد ذات الصلة غير متعلقة بالوظائف وما يرتبط بها من تكاليف في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية.

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٣١ ١٠١ ٥٠٠ دولار
المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ المقدم من الأمين العام	٦٢٤ ٢٣٤ ٦٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٣٨ ٨٦٩ ٥٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

أولا- ٣٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٦٢٤ ٢٣٤ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا مقداره ٦٨٦٦ ٩٠٠ دولار، أو بنسبة ١,١ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر: [A/72/6 \(Sect. 2\)](#)، الجدول ٢-٣).

أولا- ٣٥ ويعزو الأمين العام هذا النقصان الصافي البالغ ٦٨٦٦ ٩٠٠ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: نقصان قدره ١٢ ٩٢٩ ٨٠٠ دولار يتعلق بشطب الاعتمادات غير المتكررة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (١٣ ٧١٨ ٦٠٠ دولار)، ويقابل ذلك جزئيا زيادة في الاحتياجات نتيجة لرصد اعتماد لتمويل ٥ وظائف جديدة لفترة السنتين (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٣ ف-٣) منشأة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ١٥ ٦٩٥ ٦٠٠ دولار تتعلق بما يلي: '١' إدارة شؤون المؤتمرات، نيويورك (للاطلاع على تفاصيل المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستزود بالخدمات، انظر [A/72/6 \(Sect. 2\)](#)، الفقرة ٢-١٠ (أ))؛ '٢' إدارة شؤون المؤتمرات، جنيف: حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان ([A/71/118](#))؛ والقرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته المعقودة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛ والتحقيق من نزع السلاح النووي (قرار الجمعية العامة ٦٧/٦٧)؛ والشفافية في مجال التسليح (اقرار الجمعية ٤٤/٧١)؛ ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (قرار الجمعية ٦٧/٢٥٩)؛ '٣' إدارة المؤتمرات في فيينا، فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ج) التغييرات ضمن الباب و/أو عبر الأبواب: إنشاء ١٨ وظيفة جديدة مع مراعاة الأثر المؤجل للموارد في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، وإعادة تصنيف ٢٦ وظيفة، ونقل وظيفة واحدة فيما بين البرامج الفرعية، واقتراح إلغاء ٣٢ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(د) التغييرات الأخرى في الموارد: تخفيض قدره ٧ ١٣٩ ٠٠٠ دولار سينجم عن أوجه الكفاءة التي تعتزم الإدارة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. والتخفيض المقترح هو ثمرة الجهود التي تبذلها الإدارة من أجل تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا المبينة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام على فرادى العمليات اليومية لمشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات مصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي ستنبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها من أوجه الكفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ما يتصل بذلك من ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن هذه المسألة.

أولاً-٣٦ تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٣٨ ٨٦٩ ٥٠٠ دولار مستمدة في معظمها من المبالغ المسددة لقاء خدمات قدمت للأنشطة الخارجة عن الميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وكذلك من المساهمات المقدمة من أجل أنشطة محددة في مجال خدمات المؤتمرات ((A/72/6 (Sect. 2)، الفقرة ٢-٢٢).

أولاً-٣٧ ويرد في الجدول أولاً-٢ موجز للوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ واقتراحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. كما يبين الجدول الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول أولاً-٢ الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة		
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٧٢٢	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ١٩ مد-١، ١٩١ ف-٥، ٣٨٩ ف-٤، ٣٨٥ ف-٣، ٩ ف-٢، ٨٢ خ ع (ر ر)، ٦٢٥ خ ع (ر أ)، ١٤ ر م
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١ ٦٨٢	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ١٨ مد-١، ٢٠٤ ف-٥، ٤١٢ ف-٤، ٣٤٩ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ٨٣ خ ع (ر ر)، ٥٨٥ خ ع (ر أ)، ١٤ ر م
الوظائف الجديدة	١٨	١ ف-٤، ١ ف-٣ (التوجيه التنفيذي والإدارة) ٢ خ ع (ر ر) (البرنامج الفرعي ١، نيويورك) ٢ خ ع (ر ر) (البرنامج الفرعي ٢، نيويورك) ٦ ف-٥، ١ ف-٣ (البرنامج الفرعي ٣، نيويورك) ١ ف-٣ (البرنامج الفرعي ٢، جنيف) ١ ف-٥، ٣ ف-٤ (البرنامج الفرعي ٣، جنيف)
الوظائف المعاد تصنيفها	٣٦	١٩ من ف-٣ إلى ف-٤ (البرنامج الفرعي ٣، نيويورك) ٦ من ف-٤ إلى ف-٥، ٣ من خ ع (ر أ) إلى خ ع (ر ر) (البرنامج الفرعي ٤، نيويورك)

الوظائف الرتبة

٦ من ف-٣ إلى ف-٤ (البرنامج الفرعي ٣، جنيف)			
١ من ف-٣ إلى ف-٤ (البرنامج الفرعي ٢، نيروبي)			
١ من ف-٣ إلى ف-٤ (البرنامج الفرعي ٤، نيروبي)			
١ ف-٤ (البرنامج الفرعي ١، نيويورك)	(٥٨)	الوظائف الملغاة	
١ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٢، نيويورك)			
١ مد-١، ١ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٦ خ ع (ر ر)، ٥ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٣، نيويورك)			
١١ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٤، نيويورك)			
١ خ ع (ر أ) (دعم البرامج، نيويورك)			
٤ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٢، جنيف)			
١٣ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٣، جنيف)			
٢ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٤، جنيف)			
١ خ ع (ر ر) من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٤ (جنيف)	١	الوظائف المنقولة	
		الميزانية المشتركة التمويل (فيينا) ^(١)	
١ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٤٣ ف-٤، ٢٥ ف-٣، ٦ خ ع (ر ر)، ٧٩ خ ع (ر أ)	١٧٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
١ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٤٣ ف-٤، ٢٥ ف-٣، ٦ خ ع (ر ر)، ٨٦ خ ع (ر أ)	١٨١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	
٣ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٢)		الوظائف المحولة من المساعدة المؤقتة	٨
٤ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٣)		للاجتماعات	
١ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٤)			
١ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٢)		الوظائف الملغاة	
		الموارد الخارجة عن الميزانية	
١ مد-١، ٢ ف-٥، ٧ ف-٣/٤، ١ خ ع (ر ر)، ٤ خ ع (ر أ)، ٧٥ ر م	٩٠	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	

(أ) تحت بند إدارة المؤتمرات، فيينا، وبالإضافة إلى الميزانية البرنامجية، تمّول ١٧٤ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ١٨١ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على أساس تقاسم التكاليف. وترد تفاصيل تشكيل الوظائف في الجدولين ٢-٣٨ و ٢-٦١ من ملزمة الميزانية.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

أولا-٣٨ حسبما هو مبين في الجدول أولا-٢، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٦٨٢ ١ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تمثل تخفيضا صافيا قدره ٤٠ وظيفة بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتشمل اقتراح إنشاء ١٨ وظيفة جديدة، وإعادة تصنيف ٣٦ وظيفة، وإلغاء ٥٨ وظيفة، ونقل وظيفة واحدة.

الوظائف الجديدة

أولا-٣٩ بلغ مجموع عدد الوظائف المقترح إنشاؤها ١٨ وظيفة (٧ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) على النحو المبين أدناه:

(أ) وظيفتان في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، نيويورك: إحداها وظيفة موظف لشؤون الإعلام وتعدد اللغات (ف-٤)، يتولى تقديم الدعم إلى وكالة الأمين العام في تنفيذ ولاياتها بوصفها منسقة لشؤون تعدد اللغات، وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٤/٦٩ و ٩/٧٠؛ والأخرى وظيفة موظف اتصالات (ف-٣)، يتولى المسؤولية عن محتوى وشكل استراتيجية الإدارة للاتصالات، وتعهدها المواقع الشبكية للإدارة الخاصة بأدوات التواصل لدعم تعدد اللغات، في إطار دعم المهام التي تضطلع بها وكالة الأمين العام في مجال تعدد اللغات والاتصالات (انظر (A/72/6 (Sect. 2)، الفقرة ٢-٤١)؛

(ب) وظيفتان في إطار البرنامج الفرعي ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك: وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) لاثنتين من كبار مساعدي خدمات الاجتماعات في فرع شؤون نزع السلاح والسلام وفرع شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم المساعدة في تنسيق الترتيبات التنظيمية للاجتماعات وإعداد الوثائق وتنقيحها وتقديمها، وتنسيق الترتيبات المتعلقة بالتصويت، وتحديث المواقع الشبكية العامة، وصياغة المراسلات والرد على استفسارات الوفود وموظفي الأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٠ (ب))؛

(ج) وظيفتان في إطار البرنامج الفرعي ٢، تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها، نيويورك: وظيفتان لاثنتين من كبار مساعدي خدمات الاجتماعات (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، الأولى في قسم إدارة الاجتماعات، والثانية في قسم دعم الإدارة، من أجل زيادة القدرة على تقديم الخدمات إلى العدد المتزايد من الاجتماعات (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٦ (أ))؛

(د) سبع وظائف في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق، نيويورك: وظيفة أخصائي في اللغويات الحاسوبية (ف-٣) في مكتب المدير؛ وست وظائف مراجع أقدم/مدير مشروع (ف-٥) في دوائر الترجمة التحريرية (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٦٤)؛

(هـ) وظيفة واحدة في إطار البرنامج الفرعي ٢، تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها، جنيف: وظيفة موظف إدارة البرامج (ف-٣) لتقديم الدعم الفني المباشر إلى رئيس دائرة التخطيط المركزي والتنسيق (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٨٣ (أ))؛

(و) أربع وظائف في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق، جنيف: وظيفة كبير موظفي إدارة التغيير (ف-٥) في مكتب رئيس دائرة اللغات، وثلاث وظائف لمراجعين (ف-٤) في قسم الترجمة الإسبانية (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٩١)؛

أولا- ٤٠ وفيما يتعلق بإنشاء وظيفة موظف اتصالات (ف-٣) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، نيويورك، ترى اللجنة الاستشارية أنه ليس هناك ما يكفي من مؤشرات حجم العمل فيما يتعلق بالدعم اللازم لاستراتيجية الإدارة للاتصالات، وأن من الضروري الحصول على مزيد من المعلومات عن حجم العمل الفعلي المرتبط بالاحتياجات الإضافية للإدارة في مجال الاتصالات. ولذلك، فإن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة واحدة جديدة لموظف اتصالات (ف-٣)، وتوصي بالموافقة عليها في هذه المرحلة كواحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

أولاً-٤١ وفيما يتعلق بوظيفة كبير موظفي إدارة التغيير (ف-٥) في مكتب رئيس دائرة اللغات في إطار البرنامج الفرعي ٣، جنيف، زوّدت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات إضافية بخصوص مهام الوظيفة، وتلاحظ أن تركيز هذه الوظيفة ينصب على قيادة برامج إدارة التغيير وتنسيقها، والتشجيع على زيادة التغيير التكنولوجي، وقيادة التحسينات المطبقة على تسلسل سير العمل. وتري اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن يُضطلع بقيادة هذه المهام وتنسيقها في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة في نيويورك، ولذلك، فإن اقتراح الوظيفة غير مبرر. وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة جديدة لكبير موظفي إدارة التغيير (ف-٥) في مكتب رئيس دائرة اللغات في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق، في جنيف. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

١-٤٢ وفيما يتعلق بوظيفة موظف شؤون الإعلام وتعدد اللغات (ف-٤)، لتقديم الدعم إلى وكالة الأمين العام في تنفيذ ولاياتها بوصفها منسقة لشؤون تعدد اللغات، زوّدت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات عن مهام التواصل والاتصالات لهذه الوظيفة وكذلك عن التوجيه في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم اللازم في مجال الدعوة إلى شبكة جهات التنسيق المعنية بتعدد اللغات في جميع أنحاء المنظمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أهمية تعدد اللغات في أنشطة الأمم المتحدة، وتوصي بالموافقة على وظيفة موظف شؤون الإعلام وتعدد اللغات (ف-٤).

إعادة تصنيف الوظائف

أولاً-٤٣ يُقترح إعادة تصنيف ما مجموعه ٣٦ وظيفة إلى رتب أعلى، على النحو المبين في الجدول أولاً-٢ الذي يبين أن عمليات إعادة التصنيف المقترحة تتصل في معظمها بإعادة تنظيم دوائر الترجمة التحريرية وترشيد مهام تجهيز النصوص وإعداد المراجع والتحرير.

نقل الوظائف

أولاً-٤٤ حسبما هو مبين في الجدول أولاً-٢ أعلاه، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) من البرنامج الفرعي ٣، إلى البرنامج الفرعي ٤، خدمات النشر، في جنيف.

إلغاء الوظائف

أولاً-٤٥ يُقترح إلغاء ما مجموعه ٥٨ وظيفة، على النحو التالي:

(أ) إدارة المؤتمرات، نيويورك - يُقترح إلغاء ما مجموعه ٣٩ وظيفة تشمل ما يلي: '١' وظيفة موظف للشؤون الحكومية الدولية (ف-٤) في فرع شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البرنامج الفرعي ١ (A/72/6 (Sect. 2)، الفقرة ٢-٥٠)؛ '٢' وظيفة مساعد لشؤون إدارة البرامج (من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) في قسم دعم الإدارة في إطار البرنامج الفرعي ٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٦)؛ '٣' ٢٥ وظيفة في إطار البرنامج الفرعي ٣، تشمل ما يلي: وظيفة رئيس دائرة (مد-١)، ووظيفة أخصائي مصطلحات (ف-٤)، ووظيفة موظف إداري (ف-٣)، ووظيفة محرر (ف-٣)، وست وظائف مساعد أقدم لشؤون المراجع اللغوية (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، وثلاث وظائف مساعد لشؤون المراجع اللغوية (من فئة الخدمات العامة (الرتب

(الأخرى))، ووظيفتي مساعد لشؤون التحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في دائرة التحرير؛ وعشر وظائف مترجمين تحريريين (ف-٣) في دوائر الترجمة التحريرية (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤-٢ (ب) و (ج))؛ '٤' ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في قسم دعم الاجتماعات في إطار البرنامج الفرعي ٤، تشمل ما يلي: وظيفتي مساعد لخدمات الاجتماعات، ووظيفتين مساعد لشؤون التصميم الشكلي، وست وظائف مساعد لشؤون النشر المكتبي، ووظيفة مساعد للنشر (المرجع نفسه، الفقرة ٧١-٢ (ب) و (ج))؛ '٥' وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في المكتب التنفيذي في إطار بند دعم البرامج.

(ب) إدارة المؤتمرات، جنيف - يُقترح إلغاء ما مجموعه ١٩ وظيفة تشمل ما يلي: '١' أربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٢: منها ثلاث وظائف مساعد لشؤون إدارة الوثائق في قسم إدارة الوثائق، ووظيفة كاتب لشؤون المحاسبة في مكتب المدير (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣-٢ (ب))؛ '٢' ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٣، تشمل ما يلي: أربع وظائف كاتب لتجهيز النصوص في وحدة تجهيز النصوص، ووظيفتي مساعد لشؤون التحرير في قسم التحرير، ووظيفتي مساعد لشؤون نظم المعلومات في مكتب رئيس دائرة اللغات، ووظيفة مساعد إداري في قسم تجهيز النصوص، ووظيفة مساعد فريق في قسم التحرير، ووظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات في قسم تجهيز النصوص، ووظيفتي مساعد للتحرير المكتبي في قسم تجهيز النصوص (المرجع نفسه، الفقرة ٩١-٢ (ب) و (ج))؛ '٣' وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٤: وظيفة مساعد لشؤون الموظفين في قسم الطباعة، ووظيفة مساعد للنشر في قسم الطباعة (المرجع نفسه، الفقرة ٩٧-٢ (أ)).

إعادة هيكلة دوائر الترجمة في نيويورك

أولاً-٤٦ تشير الميزانية المقترحة إلى أن تحقيق مستويات عالية من الجودة وزيادة الإنتاجية دون تكبد تكاليف إضافية سيتطلب اعتماد تحول في النموذج المتبع في أساليب عمل الترجمة التحريرية، بالانتقال من نموذج الترجمة - المراجعة (الذي يعتمد على مترجم ومراجع) إلى نموذج المراجعة الذاتية (الذي يعتمد على مراجع ذاتي أو مراجع). وبناء على ذلك، تُقترح استراتيجية لإعادة هيكلة الإدارة، بما في ذلك إعادة تنظيم دوائر الترجمة (المرجع نفسه، الفقرات من ١٧-٢ إلى ١٩-٢)، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات في الاحتياجات من الوظائف كما هو مبين في الميزانية المقترحة (المرجع نفسه، الجدول ٢-٢). وبالتحديد، يُقترح الاحتفاظ بعدد أقل من المترجمين التحريريين (برتبة ف-٣)، الذين يتطلب عملهم مراقبة دقيقة، وزيادة عدد المراجعين (برتبة ف-٤) والمراجعين الأقدم (برتبة ف-٥) المؤهلين لإجراء مراجعة ذاتية لعملهم وكفالة مراقبة جودة الترجمة التحريرية الخارجية. وستؤدي الزيادة المقترحة في عدد وظائف المراجعين (برتبة ف-٤) فائدة لتحقيق الأهداف المتصلة بالإنتاج إذ أن هؤلاء الموظفين سيحققون الاكتفاء الذاتي نظراً لأن عملهم لن يتطلب إسهاماً من جانب مراجع آخر بالمقارنة بوظائف المترجمين الحالية من (الرتبة ف-٣) الذين يحتاج عملهم إلى إعادة نظر. ويشير الاقتراح أيضاً إلى أنه قد أمكن تحقيق هذا التغيير نتيجة لاعتماد تكنولوجيات الترجمة ذات الملكية المسجلة للترجمة الآلية (بما في ذلك eLuna و gText) وإلى أن المراجعة الذاتية تحقق قدراً أكبر من الفعالية من حيث التكلفة مقارنةً بالترجمة التحريرية والمراجعة، مع تحسين التسليم في الوقت نفسه (المرجع نفسه، الفقرة ١٧-٢).

أولا-٤٧ وترى اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، أن هناك عددا من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من النظر من جانب الإدارة فيما يتعلق بتقييم نهجها الحالي إزاء إعادة تنظيم دوائر الترجمة التحريرية ومواصلة تطوير الاستراتيجية من أجل بدء تنفيذها في مراكز العمل الأخرى. وقد واجهت الإدارة جملة تحديات كان منها كفاءة استمرارية العمل وسلاسة تعاقب الموظفين بالنظر إلى ارتفاع أعداد الموظفين الذين بلغوا سن التقاعد، بالإضافة إلى التحديات الخاصة في كفاءة القدرة الكاملة في دوائر الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، واتخاذ التدابير اللازمة لتغطية احتياجاتها المتعلقة بتعاقب الموظفين. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد، أن الزيادة في عدد الوظائف من الرتبة ف-٤ و ف-٥ بمقدار ٢٣ و ١٣ وظيفة على التوالي، إلى جانب التقليل المقترح لـ ٣٦ وظيفة من الرتبة ف-٣، يمكن أن تترتب عليه آثار أخرى بالنسبة لتخطيط القوة العاملة وتخطيط تعاقب الموظفين في الإدارة، وترى أنه سيتعين على الإدارة أن تدمج بعناية تقليل الوظائف من الرتبة ف-٣ في تخطيطها للقوة العاملة والجهود التي تبذلها لتغطية احتياجات الإدارة من حيث تعاقب الموظفين.

أولا-٤٨ كما تشير الميزانية المقترحة إلى أن تحقيق لجودة الإنتاج يمثل هدفا من أهداف التغيير في أساليب عمل الترجمة التحريرية. وفي حين تعترف اللجنة بأهمية جودة الوثائق وبأهمية الخطوات المتخذة لكفاءة مراقبة جودة الترجمة، فإنها ترى مع ذلك أن هناك حاجة إلى كفاءة بقاء جودة الوثائق المترجمة باستمرار على مستوى عال حتى مع الاستخدام المتزايد للأدوات الآلية للترجمة التحريرية والتحرير، ومع تحول المترجمين التحريريين في الوقت ذاته إلى مراجعين ذاتيين في الرتبة ف-٤. ويقترح الأمين العام أن يتحمل المراجعون الأقدم في الرتبة ف-٥ مسؤوليات أكبر فيما يتعلق بمراقبة الجودة في الإنتاج الداخلي والخارجي، وأن تيسر المراجعة الداخلية للوثائق المترجمة تعاقديا عن طريق إتاحة أداة مشتركة للترجمة بمساعدة الحاسوب وقاعدة مصطلحات عالمية (gText) للمتعاقدين الخارجيين. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للإدارة كفاءة أن تشمل مهام المراجعين الأقدم (ف-٥) توفير ضمان الجودة لجميع الوثائق، ولا سيما الوثائق ذات الطبيعة المعقدة التي تتطلب قدرا أكبر من المراقبة والمراجعة. وترى اللجنة أيضا أنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي مع كفاءة الحفاظ في الوقت نفسه على الدور الأساسي للمراجعين في ضمان مستويات الجودة اللازمة، علاوة على الضوابط والموازن في عملية الترجمة.

أولا-٤٩ وتشير الميزانية المقترحة إلى أن تنفيذ إعادة تنظيم دوائر الترجمة التحريرية سيجري بشكل تدريجي، بالاستفادة من التحسينات المدخلة مستقبلا على التكنولوجيا دعما لهذه العملية (A/72/6 (Sect. 2)، الفقرة ٢-١٨). ويشير المقترح أيضا إلى أنه سيتم ترشيد مهام تجهيز النصوص وإعداد المراجع والتحرير، لإبراز الفوائد المحققة من توحيد خدمات دعم الترجمة التحريرية والتحرير، إلى جانب زيادة إدماج النظم التكنولوجية (ولا سيما eLUNA والعناصر الأخرى لأداة gText)، التي أتاحت تحقيق وفورات الحجم ومكاسب في الكفاءة في مهام الترجمة التحريرية ووظائف الدعم ذات الصلة (المرجع نفسه، الفقرة ٢-١٧). وتعترف اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها الإدارة في مجال إعادة تنظيم دوائر الترجمة التحريرية والاستفادة من تكنولوجيات eLUNA و gText للترجمة التحريرية والتحرير المشار إليها في الميزانية المقترحة. وترى اللجنة أن تنفيذ عملية إعادة التنظيم المقترحة بشكل تدريجي، بالاعتصار بداية على المقر، سيتيح إجراء تقييم كامل للأثر المترتب على دوائر الترجمة، وعلى توفير الخدمات الأخرى ذات الصلة وعلى الإدارة ككل. وترى اللجنة أيضا أن

تقييم الأثر سيشكل الأساس الذي يمكن من خلاله استخلاص الدروس المستفادة وتكييف نهج إعادة التنظيم، حسب الاقتضاء، لمتطلبات مواقع أخرى قبل بدء العمل به.

مؤشرات عبء العمل بالنسبة لدوائر الترجمة التحريرية

أولاً- ٥٠ زُوِّدَت اللجنة، بناءً على استفسارها، بمعلومات تتعلق بتوزيع الوظائف في دوائر الترجمة التحريرية على النحو المبين في الجدول أولاً-٣.

الجدول أولاً-٣

الاحتياجات من وظائف الترجمة التحريرية

ف-٣		ف-٤		ف-٥		اللغة
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
نيويورك						
٢٠	٢٦	٢٧	٢٥	١٢	١١	العربية
٢٠	٢٢	٣١	٣١	١٢	١١	الصينية
٨	٩	١١	١٠	٦	٦	الإنكليزية
٢٠	٢٦	٢٧	٢٤	١٢	١٢	الفرنسية
٢٠	٢٨	٢٧	٢١	١٢	٩	الروسية
١٩	٢٥	٢٧	٢١	١٢	١١	الإسبانية
١٠٧	١٣٦	١٥٠	١٣٢	٦٦	٦٠	المجموع
جنيف						
١١	١٢	٩	٨	٤	٤	العربية
٨	٩	٩	٨	٤	٤	الصينية
١١	١١	٩	٩	٤	٤	الإنكليزية
١٦	١٨	١٦	١٤	٦	٦	الفرنسية
١٣	١٣	١٥	١٦	٦	٦	الروسية
١٢	١٢	١٣	٩	٥	٥	الإسبانية
٧١	٧٥	٧١	٦٤	٢٩	٢٩	المجموع
نيروبي						
١	١	١	١	١	١	العربية
١	١	١	١	١	١	الصينية
٢	٢	٢	٢	١	١	الإنكليزية
٢	٢	١	١	١	١	الفرنسية
—	—	١	١	١	١	الروسية
١	١	٢	٢	—	—	الإسبانية

اللغة	ف-٥		ف-٤		ف-٣	
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
	٥	٥	٨	٨	٧	٧
المجموع	١١	١١	٢٠	٢٠	١٣	١٣
فيينا						
العربية	٢	٢	٣	٣	٢	٢
الصينية	٢	٢	٣	٣	٢	٢
الإنكليزية	١	١	١	١	١	١
الفرنسية	٢	٢	٥	٥	٣	٣
الروسية	٢	٢	٣	٣	٢	٢
الإسبانية	٢	٢	٥	٥	٣	٣
المجموع	١١	١١	٢٠	٢٠	١٣	١٣

أولاً-٥١ ورؤدت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بمعلومات إضافية تتعلق بالمؤشرات الهامة لعبء العمل بالنسبة لجميع مراكز العمل الأربعة وجميع اللغات الرسمية الست مع بيان المؤشرات الفعلية والمتوقعة لعبء العمل لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي (انظر الجدول أولاً-٤). وتلاحظ اللجنة التناقض في المعلومات المقدمة لتبرير اقتراح تخفيض لوظيفة في إحدى دوائر الترجمة التحريرية. وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تقوم الأمانة العامة بموافاة الجمعية العامة بالمعلومات المطلوبة بشأن هذه المسألة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

أولاً-٥٢ ورؤدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات إضافية تتعلق باتجاهات الإنتاجية على مدى خمسة أعوام على النحو المبين في الجدول أولاً-٤ أدناه.

الجدول أولاً-٤

اتجاهات الإنتاجية على مدى خمسة أعوام

(عدد الكلمات لكل موظف في اليوم)

مركز العمل	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الترجمة التحريرية					
نيويورك	١ ٥٣٠	١ ٥٩٦	١ ٥٠٦	١ ٦٥٦	١ ٧٤٣
جنيف	١ ٥٦٦	١ ٥٣٣	١ ٤٦٨	١ ٦٤٥	١ ٧٤١
فيينا	١ ٤٢٩	١ ٤٩٢	١ ٥٥١	١ ٧٢٥	١ ٧٩٨
نيروبي	١ ٥٩٠	١ ٤٤٩	١ ٥٠٥	١ ٣٤٦	١ ٣٤٠
التحرير					
نيويورك	٤ ٤١٥	٤ ٧٣٩	٤ ٠٧٥	٥ ٥١٣	٣ ٩٧٥
جنيف	٦ ٨٦٥	٦ ٠٥٣	٥ ٠٦٩	٥ ٠١٦	٢ ٤٤٠

مركز العمل	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
فيينا	٢٠٧٥	٣٢٤٧	٢٦٤٠	٣٧٦٥	٣٥٢١
نيروبي	٤٤٥٦	٦٢٣٩	٤٠٥٩	٤٣٤٩	٤٧٤٢
تجهيز النصوص					
نيويورك	٤٢١٤	٤٤٠٢	٣٣٢٦	٦٢٤٣	٦٨٨٠
جنيف	٧٢٠٥	٨١٤٥	٤٤٦٠	٥٠٠٩	٥٨٠٤
فيينا	٤٤٤٢	٤٢٠٦	٤٢٢٤	٤٤٨٨	٥١١٥
نيروبي	٣١٧٨	٢٩٤٤	٢٢٤٤	٢٩٣٧	٣٢٦٧

أولا-٥٣ وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات عن اتجاهات الإنتاجية في مشاريع الميزانية المقبلة إلى جانب تحليل للتعديلات في الموارد الناجمة عن التغيرات في الإنتاجية.

أولا-٥٤ ورهنا بالفقرتين أولا-٤٠ وأولا-٤١ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف في الباب ٢.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أولا-٥٥ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للباب ٢ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٤٣٣ ١٣٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٤١ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٠,٣ في المائة بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة.

أولا-٥٦ ورهنا بالتوصيات الواردة في الفقرة أولا-٤١ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

دوائر الترجمة الشفوية

أولا-٥٧ توفر الميزانية المقترحة خدمات الترجمة الشفوية للجلسات في إطار البرنامج الفرعي ٢، في مراكز العمل الأربعة. ونظرا للحاجة إلى كفالة معاملة جميع اللغات الرسمية على قدم المساواة، والحاجة إلى اتساق عملية الميزنة، بما يكفل تحقيق الشفافية الكاملة وتحليل عبء العمل المتعلق بالترجمة الشفوية، توصي اللجنة الاستشارية بأنه ربما تود الجمعية العامة أن تشجع في اتباع ممارسة الموافقة على وظائف المترجمين الشفويين في كل مركز من مراكز العمل الأربعة مع الحرص على ألا يكون التوزيع حسب الرتبة فحسب، بل أيضا حسب اللغات، بطريقة ماثلة لكيفية الموافقة على وظائف المترجمين التحريريين.

الجزء الثاني الشؤون السياسية

الباب ٣ الشؤون السياسية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٠٠ ٤٥٠ ١٣٤٦ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٠٠ ٠٥٨ ١٢٢٥ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٦٠٠ ٦٧٤ ١٥ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٨٠٠ ٠٥٦ ٩٣ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس هذا الرقم ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثانيا- ١- تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٣ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٤٠٠ ٠٥٨ ١٢٢٥ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا مقداره ٩٠٠ ٩٨٦ ١٢٠ دولار، أو ما نسبته ٩ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشمل الموارد المقترحة في إطار الباب ٣ الاحتياجات المتعلقة بإدارة الشؤون السياسية (٤٠٠ ٥٦٨ ٨٥ دولار)، والبعثات السياسية الخاصة (٩٠٠ ٦١٢ ١٠٩ ١ دولار)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (٣٠٠ ٨٩٥ ١٦ دولار)، ومكتب دعم بناء السلام (٣٠٠ ٧٩٢ ٥ دولار)، ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (٤٠٠ ٢٣٢ ٥ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (١٠٠ ٩٧٥ ١ دولار) (انظر A/72/6 (Sect.3)، الجدول ٣-٣).

ثانيا- ٢- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩١/٧١، قرّرت إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الذي يرأسه وكيل الأمين العام، ووافقت على نقل المكتب الحالي لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مع الموظفين الموجودين لديهما والموارد المرتبطة بهما، من إدارة الشؤون السياسية إلى مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا. ويشير الأمين العام في تقريره عن التقديرات المنقحة المتعلقة بمكتب مكافحة الإرهاب (A/72/117) إلى أنه بسبب توقيت اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١، فإن موارد الميزانية العادية المقترحة في إطار الباب ٣ لا تعكس الاحتياجات الإضافية من الموارد المطلوبة لمكتب مكافحة الإرهاب المبينة في تقرير الأمين العام. وسيرد المزيد من التعليقات والتوصيات بشأن التقديرات المنقحة المتعلقة بذلك المكتب في تقرير منفصل للجنة الاستشارية يصدر تحت الرمز A/72/7/Add.1.

ثانيا- ٣- ويعزو الأمين العام هذا النقصان الصافي في الاحتياجات من الموارد إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: نقصان في الموارد قدره ٨٠٠ ٢٤٦ ١٠٥ دولار يعكس وقف الاعتمادات غير المتكررة التالية: '١' ٩٠٠ ٩٩١ ١٠٤ دولار في موارد البعثات السياسية الخاصة؛

و '٢' ٤٠٠ ٢٤ دولار في موارد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ و '٣' ٥٠٠ ٥٨٠ دولار في موارد مكتب دعم بناء السلام، تقابله زيادة قدرها ٣٥٠ ٠٠٠ دولار تتصل أساسا بتخصيص اعتماد لتمويل تسع وظائف جديدة لفترة السنتين أنشئت في إدارة الشؤون السياسية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ جيم (المرجع نفسه، الفقرتان ٩-٣ و ١٠-٣)؛

(ب) التغييرات داخل الأبواب أو فيما بينها، بما يشمل نقل ١٨٥ ١٠٠ دولار من بند التوجيه التنفيذي والإدارة والبرنامج الفرعي ٣، شؤون مجلس الأمن، والبرنامج الفرعي ٦، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، إلى البرنامج الفرعي ١، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، والبرنامج الفرعي ٢، المساعدة الانتخابية، وبند دعم البرامج، ويعزى ذلك أساسا إلى إعادة توزيع الموارد تحت بندي سفر الموظفين والاستشاريين (المرجع نفسه، الفقرة ٣-١٤).

(ج) التغييرات الأخرى، بما يشمل نقصانا صافيا قدره ١٥ ٧٤٠ ١٠٠ دولار، هو عبارة عن التخفيض البالغ ١٥ ٨٣٩ ٦٠٠ دولار الناتج عن الجهود التي تبذلها الكيانات المشمولة بالبواب ٣ لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة المتصلة بنظام أوموجا والمبينة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية، تقابله جزئيا الاحتياجات من الموارد المتصلة باقتراح إعادة تصنيف ست وظائف لموظف حماية لصيقة (فئة الخدمة الأمنية) إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية في مكتب المنسق الخاص. وطلبت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات المصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي ستُتبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثانيا- ٤ ويتضمن مقترح الأمين العام أيضا الاحتياجات المقدرة من الموارد للبعثات السياسية الخاصة بمبلغ ١ ١٠٩ ٦١٢ ٩٠٠ دولار الذي تلاحظ اللجنة أنه أقل من المبلغ المرصود في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ بمبلغ ١٤ ٧٨٧ ١٠٠ دولار. وترد تعليقات اللجنة وملاحظاتها بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثانيا- ٥ ويرد في الجدول ثانيا-١ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الجدولان ٣-٢ و ٤-٣).

الجدول ثانيا-١
الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة	
الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٧٦
٣ وأ ع، ٣ أ ع م، ١٣ مد-٢، ١٦ مد-١، ٤٨ ف-٥، ٦٤ ف-٤، ٥٢ ف-٣، ٢٢ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر ر)، ١٠٠ خ ع (ر أ)، ٦ خ أ، ٧ خ م، ٣٢ ر م، ٥ م و ف	
إعادة تصنيف -	
٦ من فئة الخدمة الأمنية إلى فئة الخدمة الميدانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
١ من فئة الخدمة الميدانية إلى الرتبة المحلية في مكتب المنسق الخاص	
إلغاء (٣)	
١ ف-٥ في مكتب المنسق الخاص	
١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢، المساعدة الانتخابية	
١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٣، شؤون مجلس الأمن	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٧٣
٣ وأ ع، ٣ أ ع م، ١٣ مد-٢، ١٦ مد-١، ٤٧ ف-٥، ٦٤ ف-٤، ٥٢ ف-٣، ٢٢ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر ر)، ٩٨ خ ع (ر أ)، ١٢ خ م، ٣٣ ر م، ٥ م و ف	
الموارد المقررة الأخرى ^(١)	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٠
٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٢٣ ف-٤/٣، ١٤ ر م، ٨ خ م، ١ م و ف	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٠
٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٢٣ ف-٤/٣، ١٤ ر م، ٨ خ م، ١ م و ف	
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٩٤
٣ مد-١، ١١ ف-٥، ٥١ ف-٤/٣، ٤ ف-٢/١، ١ خ ع (ر ر)، ٢١ خ ع (ر أ)، ٢ ر م، ١ م و ف	

(أ) لا يعكس الرقم ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا-٦ حسبما هو مبين في الجدول ثانيا-١، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٣٧٣ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يمثل تخفيضاً صافياً قدره ثلاث وظائف يقترح إلغاؤها بالمقارنة مع مجموع عدد الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الملغاة

ثانيا-٧ كما هو مبين في الجدول ثانيا-١ أعلاه، يقترح الأمين العام إلغاء ثلاث وظائف (١ ف-٥ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ويُقترح إلغاء وظيفة رئيس دعم البعثة (ف-٥) في مكتب المنسق الخاص بالنظر إلى تشارك هذا المكتب في الموقع مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في القدس، بهدف تحسين أوجه التآزر وتحقيق أقصى قدر من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وقد قرّر الكيان أن يعمل رئيس دعم البعثة (مد-١) لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أيضاً بصفته رئيساً لدعم البعثة في مكتب المنسق الخاص. ويقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للأعمال المكتبية (فئة الخدمات

العامّة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٢، مما يعكس أوجه الكفاءة المتوقعة التي تعتمد شعبة المساعدة الانتخابية تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يتعلق بتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات. ويقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد خدمات الاجتماعات (فئة الخدمات العامّة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٣، مما يعكس أوجه الكفاءة المتوقعة التي يعتمد المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ عن طريق أتمتة مهام معينة لجمع البيانات.

ثانياً- ٨ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الست المنشأة في إطار الميزانية البرنامجية (١ مد-٢ و ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامّة (الرتب الأخرى)) والوظائف الحالية البالغ عددها ٣٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة والممولة من الصندوق الاستثماري للتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ستنتقل إلى مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثاً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الوظائف الثلاث (٢ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامّة (الرتبة الرئيسية)) الموجودة داخل المكتب التنفيذي للإدارة والممولة من الصندوق الاستثماري للتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل توفير الدعم الإداري لإدارة الصندوق الاستثماري ستبقى في المكتب التنفيذي (انظر الفقرة ثانياً-٢ أعلاه).

ثانياً- ٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانياً- ١٠ تعكس المعلومات التكميلية المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ قدره ٢٠٠ ٧٤٠ ١٢٠ دولار، مما يعكس نقصاً صافياً قدره ٧٠٠ ٨٨٩ ١٢١ دولار، أو ما نسبته ٩,٨ في المائة، بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشمل هذا المبلغ اعتماداً قدره ٩٠٠ ٦١٢ ١٠٩ دولار للبعثات السياسية الخاصة التي سينظر في ميزانيتها السنوية المقترحة في أواخر عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ (انظر الفصل الأول للاطلاع على التعليقات ذات الصلة في هذا الصدد).

الخبراء الاستشاريون

ثانياً- ١١ تشير المعلومات التكميلية المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن مبلغاً قدره ٦٠٠ ١٢٧ دولار، يعكس نقصاً قدره ٥٠٠ ٩٤٤ ٨ دولار أو ما نسبته ٩,٨ في المائة، بالمقارنة مع الفترة السابقة، يستخدم لتغطية تكاليف الخدمات الاستشارية المتخصّصة غير المتاحة داخلياً لبعثات التقييم وأفرقة العمل المشتركة بين الإدارات بشأن مسائل من قبيل النزاعات الحدودية، ومنع نشوب النزاعات، والخبرات الفنية المتخصصة للاضطلاع بالدراسات بشأن الدروس المستفادة فيما يتعلق بالبعثات السياسية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بعدد الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين قياساً بمكافئ سنة كاملة لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة أنه يقترح إنشاء وظيفة كبير الخبراء الاستشاريين في إطار البرنامج الفرعي ٥، قضية فلسطين، لنقل وإدماج المحتويات في موقع شبكي جديد أنشأته مؤخراً إدارة شؤون الإعلام. وترى اللجنة الاستشارية أن المستوى المقترح لجميع الخدمات الاستشارية ينبغي

أن يكون متناسبا مع احتياجات النطاق المحدد للعمل. ويرد المزيد من تعليقات اللجنة وتوصياتها في الفصل الأول أعلاه.

الخدمات التعاقدية

ثانيا- ١٢ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن مبلغا قدره ٢٠١٢ ٣٠٠ دولار، يعكس نقصانا قدره ٥٨٦ ٦٠٠ ٥٤ دولار، أو ما نسبته ٩٦,٤ في المائة، قد اقترح لتغطية تكاليف الخدمات التعاقدية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتبلغ الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين للخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ٣، شؤون مجلس الأمن، ما مقداره ٥٥ ٨٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة قدرها ٥ ٠٠٠ دولار لتقديم مرطبات خلال جلسات الإحاطة للأعضاء الجدد في المجلس بشأن الإجراءات والممارسات وأساليب العمل في المجلس وهيئاته الفرعية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه لم يكن من المتوخى تنظيم هذا النشاط في عام ٢٠١٥ عند وضع الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في صيغتها النهائية. إلا أنها أبلغت أيضا بأن إدارة الشؤون السياسية تقترح إدراج موارد جديدة من أجل تنظيم هذا النشاط على أساس منتظم نظرا إلى التعليقات الإيجابية التي وردت من حلقة العمل الافتتاحية لعام ٢٠١٦ لفائدة أعضاء مجلس الأمن الجدد. وبالنظر إلى الطابع المتكرر لحلقات عمل مجلس الأمن وبما أن هذه الاحتياجات من الموارد لم تدرج قط من قبل في الميزانيات المقترحة، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إدراج أموال لهذا الغرض في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثانيا- ١٣ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثانيا- ١٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٤

نزع السلاح

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٤ ٨٦٨ ٩٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٥ ٥٦١ ٩٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٢٥ ٠٤٢ ٥٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثانيا- ١٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٤ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٢٥ ٥٦١ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٩٣ ٠٠٠ دولار، أو ما نسبته ٢,٨ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (A/72/6 (Sect. 4)، الجدول ٤-٣).

ثانيا- ١٥ ويعزو الأمين العام هذه الزيادة الصافية إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: نقصان قدره ٨٨٣ ٠٠٠ دولار يعكس وقف اعتمادات غير متكررة مرصودة للتطورات في ميدان المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية في

سياق الأمن الدولي (٧٥٦ ٠٠٠ دولار) وللإلغاء التدريجي لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (١٢٧ ٠٠٠ دولار)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٤-١٠)؛

(ب) الولايات الجديدة والموسّعة: رُصدت موارد قدرها ١ ٩٥٥ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف موظفي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بما يكفل استمرارية عمل المعهد واستقلاليتيه، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠، ولتمويل ولاية جديدة تتصل بالدعوة إلى عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في مجال النهوض بنزع السلاح النووي، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ (المرجع نفسه، الفقرة ٤-١١)؛

(ج) التغييرات داخل الأبواب أو فيما بينها: يمثل المقترح نقل وظيفة واحدة لكبير الموظفين للشؤون السياسية (ف-٥) من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٢، أسلحة الدمار الشامل، ووظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) من فرع أسلحة الدمار الشامل إلى مكتب فيينا في إطار البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح على الصعيد الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٤-١٢)؛

(د) التغييرات الأخرى: تعكس التغييرات في الموارد تخفيضاً قدره ٣١٥ ٩٠٠ دولار هو ثمرة الجهود التي يبذلها مكتب شؤون نزع السلاح لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة تحقيقها المتصلة بنظام أموجا والمبينة في التقرير المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات المصنّفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي سَتُتبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثانياً- ١٦ ويرد في الجدول ثانياً-٢ أدناه موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الجدولان ٤-٢ و ٤-٤).

الجدول ثانياً-٢

الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة

الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ و أ ع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-٢/١، ٤ خ ع (ر ر)، ١٤ خ ع (ر أ)، ٤ ر م
الوظائف المنقولة	نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٢ ووظيفة واحدة برتبة ف-٥ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ و أ ع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-٢/١، ٤ خ ع (ر ر)، ١٤ خ ع (ر أ)، ٤ ر م

الوظائف الرتبة

الموارد الخارجة عن الميزانية

الوظائف المتوقعة للفترة

٢٠١٨-٢٠١٩ ٤ ٢ ف-٤، ٢ خ ع (ر أ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا-١٧ حسبما هو مبين في الجدول ثانيا-٢، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٦٠ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهذا لا ينطوي على تغيير في عدد الوظائف بالمقارنة مع مجموع عدد الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثانيا-١٨ ويرد في الفقرتين ٤-٣٣ و ٤-٤٨ من ملزمة الميزانية توضيح لعمليتي النقل المقترحتين للوظيفتين التاليتين: (أ) وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) من البرنامج الفرعي ٢، أسلحة الدمار الشامل، إلى فيينا في إطار البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز قدرة مكتب شؤون نزع السلاح في فيينا وإمكاناته لتحسين التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والكيانات الأخرى في فيينا؛ (ب) وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى فرع أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا-١٩ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة من الرتبة ف-٥ ممولة من المساهمات الخارجة عن الميزانية كانت موجودة في فيينا قبل عام ٢٠١٦. وبما أن تمويل هذه الوظيفة لم يستمر، فقد منح المراقب المالي الإذن، في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، لنقل وظيفة قائمة برتبة ف-٥ ممولة من الميزانية العادية من نيويورك إلى فيينا على أساس مؤقت من أجل أداء المهام المطلوبة. والغرض من مقترح نقل وظيفة من الرتبة ف-٥ ممولة من الميزانية العادية إلى فيينا هو كفالة استمرارية هذه المهام المطلوبة في المدى الطويل. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأنه لا يوجد حاليا أي قرار أو مقرر للجمعية العامة بشأن نقل وظيفة برتبة ف-٥ إلى فيينا، أو، بشكل أعم، بشأن أداء أحد عناصر برنامج عمل المكتب في ذلك الموقع. ونظرا لعدم وجود قرار صادر عن الجمعية العامة بشأن إنشاء مكتب تابع لمكتب شؤون نزع السلاح في فيينا ووجوب توفير إثباتات ومبررات كافية متعلقة بأنشطة ذلك المكتب، توصي اللجنة الاستشارية، في هذه المرحلة، بعدم الموافقة على اقتراح نقل الوظيفتين من الرتبة ف-٥ وتوصي بأن تبقى هاتان الوظيفتان في موقعيهما المعتمدين أصلا.

ثانيا-٢٠ وتأمل اللجنة الاستشارية في أن موارد الميزانية العادية لن تستخدم في المستقبل لأغراض غير تلك التي وافقت عليها الجمعية العامة.

ثانيا-٢١ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتعليقاتها الواردة في الفقرة ثانيا-١٩ أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا-٢٢ يقترح الأمين العام موارد غير متعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ قدره ٦٠٠ ٨٣٨ دولار، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٧٠٠ ٨٨٣ دولار، أو ما نسبته ١٢,٧ في المائة،

بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ثانيا-١٧ (ب)، تشمل الزيادة المقترحة مبلغا قدره ٦٠٠ ٩٥٥ دولار، وذلك أساسا تحت بند المنح والمساهمات، لتغطية تكاليف موظفي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وتكاليف عقد اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في مجال النهوض بنزع السلاح النووي.

تقديم إعانة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

ثانيا-٢٢ يمثل الاعتماد البالغ ٣,٥ ملايين دولار تحت بند المنح والمساهمات زيادة قدرها ١,٥ مليون دولار، أو ما نسبته ٧٧ في المائة، مقارنة مع الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي هذه الزيادة الصافية تكاليف موظفي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لكفالة استمرارية عمل المعهد واستقلاليتيه، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠، وتمشيا مع الممارسة السابقة لتمويل جزء من التكاليف المؤسسية للمعهد من موارد الميزانية العادية في إطار الباب ٤. ولقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٩ من قرارها ٦٩/٧٠، أن يقدم، كتدبير استثنائي لا يتكرر هدفه صون مستقبل المعهد ودون إرساء سابقة في هذا الصدد، مقترحا للتمويل في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يراعي الموارد الإضافية في ضوء التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (A/70/186).

ثانيا-٢٤ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة البالغة ١,٥ مليون دولار هي عبارة عن تدبير غير متكرر يغطي تكلفة ثلاث وظائف من الفئة الفنية (١-مد و ١-ف و ١-ف و ٣) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن التدبير غير المتكرر يشمل اعتمادا بقيمة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لإنجاز التقييم المستقل عن الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمعهد في المستقبل، يُحدّد فيه هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي حسبما يلزم لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه بعد فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع المبالغ المتاحة لإجراء التقييم المستقل يمثل ما يقرب من ٢٠ في المائة من الإعانة غير المتكررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٥٥ في المائة بالمقارنة مع مجموع الاعتمادات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التقييم ينبغي أن يبدأ في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، رهنا بتوفير التمويل اللازم. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التقييم سيجري تقريبا على مدى ثلاثة أشهر، من منتصف كانون الثاني/يناير حتى الفترة ما بين منتصف وأواخر نيسان/أبريل ٢٠١٨، ولكنها لم تُزوّد بمزيد من التفاصيل عن التكلفة الشهرية للبائع الذي يمكن التعامل معه أو نطاق العمل الذي يتعين إنجازه في الوقت المحدود المتاح. وتلاحظ اللجنة أيضا أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف سيتولى إدارة الأموال المستقلة المخصصة للتقييم واختيار البائع. وبالنظر إلى المبررات وقلة التفاصيل المقدمة بشأن نطاق التقييم المستقل وطبيعة الفرد أو الكيان الذي سيقوم به، توصي اللجنة الاستشارية بأن تُخفّض الأموال الإضافية المقترحة المكرّسة للتقييم المستقل بما مقداره ١٠٠ ٠٠٠ دولار وبأن يجري تعديل المبلغ الإجمالي للإعانة للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تبعا لذلك.

الضيافة

ثانيا- ٢٥ تبلغ الاحتياجات المقترحة للضيافة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٨٠٠ ١٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة في الموارد بنسبة ١٧٢ في المائة بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن زيادة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين تعكس الحاجة إلى العمل الفني الذي يضطلع به فرع أمانة مؤتمر نزع السلاح وخدمات الدعم لاجتماعاته في جنيف والذي يشمل اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في مجال النهوض بنزع السلاح النووي واجتماعات مؤتمر نزع السلاح وأنشطة الاتصال. وبالنظر إلى عدم وجود مبررات كافية لهذه الزيادة، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض قدره ٨٠٠ ٥ دولار في الميزانية المقترحة للضيافة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثانيا- ٢٦ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين ثانيا-٢٤ وثانيا-٢٥ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

٢٠١٧-٢٠١٦	الاعتمادات المنقحة للفترة
١٠٩ ٦٤٨ ٤٠٠	دولار
٢٠١٩-٢٠١٨	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة
١٠٥ ٣٣٨ ٠٠٠	دولار
١٩١ ٧٧٠ ١٠٠ ^(١)	الموارد المقررة الأخرى
١١٧ ٨٧٣ ١٠٠	الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس هذا الرقم ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثانيا- ٢٧ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٥ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٣٨ ٠٠٠ ١٠٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل نقصانا قدره ٤٠٠ ٣١٠ ٤ دولار، أو ما نسبته ٣,٩ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتألف الموارد المقترحة في إطار الباب ٥ من احتياجات كل من إدارة عمليات حفظ السلام (١٠ ٤٧٨ ١٠٠ دولار)، وإدارة الدعم الميداني (٨ ٢٥١ ٥٠٠ دولار)، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (٦٧ ١٩٠ ٥٠٠ دولار)، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (١٩ ٤١٧ ٩٠٠ دولار) (انظر A/72/6 (Sect.5)، الجدول ٣-٥).

ثانيا- ٢٨ ويعزو الأمين العام هذا النقصان الصافي إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية : نقصان قدره ٩٠٠ ٥٣٦ ٢ دولار يتصل بتجديد المقر الجديد لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ وزيادة قدرها ١٥١ ٠٠٠ دولار متصلة بالاعتماد المرصود في فترة السنتين لتمويل وظيفة جديدة برتبة ف-٤ أنشئت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ لدعم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛ ونقصان

قدره ٢٢٢ ٣٠٠ دولار يتصل بالإلغاء التدريجي لوظيفة برتبة ف-٤ في إدارة عمليات حفظ السلام خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٥-١٥)؛

(ب) التغييرات داخل الأبواب أو فيما بينها: يعكس النقصان البالغ ٢٥٤ ٣٠٠ دولار نقل/إعادة توزيع الموارد داخل الباب، بما في ذلك الإلغاء المقترح لأربع وظائف (٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية)، وخفض رتبة أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى الرتبة المحلية وإنشاء وظيفتين جديدتين (١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٥-١٦)؛

(ج) التغييرات الأخرى: تعكس التغييرات في الموارد تخفيضاً قدره ١ ٤٤٧ ٩٠٠ دولار هو ثمرة الجهود التي تبذلها الكيانات لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة تحقيقها المتصلة بنظام أموجا والمبينة في التقرير المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية (المرجع نفسه، الفقرة ٥-١٧). وطلبت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات المصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي سَتُتبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظات ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثانياً- ٢٩ ويرد في الجدول ثانياً-٣ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب الوظائف الممولة من موارد مقررّة أخرى ومن الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الجدولان ٥-٢ و ٥-٤).

الجدول ثانياً-٣ الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة		
		الميزانية العادية ^(١)
		الوظائف المعتمدة للفترة ٣٧٤ ٢٠١٦-٢٠١٧
٢ و أ ع، ٥ أ ع م، ٦ مد-٢، ٧ مد-١، ٩ ف-٥، ٦ ف-٤، ٧ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ١٩ خ ع (ر أ)، ٢٠٠ ر م، ١٠٢ خ م، ٢ م و ف	٢	الوظائف الجديدة
١ ف-٣ و ١ خ م في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	-	إعادة تصنيف
٥ خ م إلى ر م في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	-	نقل
٧ خ م، ١ م و ف، ٢٤ ر م في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة		
١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٥ و ٣ خ م و ٥ ر م في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	(٩)	إلغاء
٢ و أ ع، ٥ أ ع م، ٦ مد-٢، ٧ مد-١، ٩ ف-٥، ٦ ف-٤، ٨ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ١٨ خ ع (ر أ)، ٢٠٠ ر م، ٩٥ خ م، ٢ م و ف	٣٦٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

الوظائف الرتبة

(١) الموارد المقررة الأخرى

الوظائف المعتمدة للفترة ٨٥٦	٨ مد-٢، ٢٣ مد-١، ٨٥ ف-٥، ٤٧٩ ف-٣/٤، ١٤ ف-١/٢، ٢٠ خ ع (ر ر)، ٢٣٠ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٨٥٦	٨ مد-٢، ٢٣ مد-١، ٨٥ ف-٥، ٤٧٩ ف-٣/٤، ١٤ ف-١/٢، ٢٠ خ ع (ر ر)، ٢٣٠ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الوظائف المتوقعة للفترة ٦٢	٧ ف-٥، ٣٦ ف-٣/٤، ١ خ ع (ر ر)، ١٨ خ ع (ر أ)

(أ) لا تعكس ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا- ٣٠ حسبما هو مبين في الجدول ثانيا-٣، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٣٦٧ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يمثل تخفيضاً صافياً قدره سبع وظائف بالمقارنة مع العدد المعتمد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما يشمل إلغاء تسع وظائف وإنشاء وظيفتين.

الوظائف الجديدة

ثانيا- ٣١ يرد في ملزمة الميزانية توضيح لاقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين (وظيفة محلل معلومات (رتبة ف-٣) ووظيفة لموظف معني بإدارة الأصول الثابتة (من فئة الخدمة الميدانية)) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (المرجع نفسه، الفقرة ٥-٩٤). ويشير الأمين العام إلى أن الوظيفتين المقترحتين ستعززان القدرة المتكاملة للبعثة في مجالي التحليل والإبلاغ وقدرتها على إدارة الأصول، تمشياً مع توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري فيما يتعلق بهذه البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة محلل معلومات (رتبة ف-٣) مطلوبة لتحسين القدرة على فهم الديناميات الإقليمية في جميع أنحاء منطقة العمليات، بما في ذلك من الشركاء الإقليميين والمقر الرئيسي، ولا سيما بالنظر إلى البيئة الإقليمية المتقلبة ولتمكين رئيس البعثة من توجيه أنشطة الاتصال والتقييم الإقليمية للبعثة وتنفيذها بأقصى قدر من الفعالية.

الوظائف الملغاة

ثانيا- ٣٢ وتذكر اللجنة الاستشارية نظرها في التقرير الأخير للأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/71/365) الذي ذكر فيه الأمين العام أنه مع تنفيذ التوسعة ١ لنظام أوموجا فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين في البعثات الميدانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (المعروفة باسم المجموعة ٥)، فإن الدقة وأوجه الترابط التي سَتَقَدَّم من خلال تطبيق نظام أوموجا قد تصعّب علىفرادى البعثات الميدانية والمكاتب الأخرى للأمم المتحدة متابعة المهام المتعلقة بكشوف المرتبات. وبناء على ذلك، جرى توحيد مهام تجهيز كشوف المرتبات في موقعين اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مع قيام مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا بتجهيز كشوف المرتبات للموظفين

الوطنيين والأفراد النظاميين في البعثات الموجودة في أفريقيا، وتولي مكتب الدعم المشترك في الكويت تجهيز كشوفات المرتبات لجميع البعثات الأخرى (باستثناء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا). ولم تعترض اللجنة، لدى نظرها في ذلك التقرير، على إعادة توزيع وظائف الشؤون المالية للبعثات من بعثات حفظ السلام والبعثات الممولة من الميزانية العادية إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت كترتيب مؤقت لدعم تنفيذ نظام أوموجا، مع الإشارة إلى أن إجراء أي تغييرات على النموذج الحالي والمستقبلي لتقديم الخدمات يجب أن يكون بموافقة الجمعية العامة، وفقا لقرارها ٢٤٨/٧٠ ألف. وتشير اللجنة أيضا إلى توصيتها التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١ ألف بأن يقلد الأمين العام تحليلا كاملا لتكاليف وفوائد مكتب الدعم المشترك في الكويت، النوعي منها والكمي (A/71/595، الفقرات ٥٢-٥٥).

ثانيا- ٣٣ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد وافقت منذ ذلك الحين على الميزانيات المعتمدة للفترة من ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التي تشمل إلغاء وظيفة واحدة لمساعد كشوف المرتبات في كل من هاتين البعثتين، وأعقب ذلك المقترح الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بإلغاء وظيفة أخرى من هذا القبيل اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بما مجموعه ثلاث وظائف ملغاة في إطار هذه المبادرة. وزُودت اللجنة، بناء على طلبها، بالمالك الوظيفي المقترح لدعم كشوف المرتبات في مختلف البعثات التي يخدمها مكتب الدعم المشترك في الكويت وما يتصل به من عمليات إلغاء وتحويل وظائف (انظر الجدول ثانيا-٤).

الجدول ثانيا-٤

ملاك موظفي كشوف المرتبات في مكتب الدعم المشترك في الكويت (اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

البعثة	نوع الوظيفة	الوظائف الملغاة	التحويل إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	وظيفة وطنية	مساعد للشؤون المالية والميزانية: ١ من الرتبة المحلية	موظف لشؤون المالية والميزانية: ١ ف-٣
قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا	وظيفة وطنية	مساعد للشؤون المالية والميزانية: ١ من الرتبة المحلية	مساعد للشؤون المالية والميزانية: ٢ من الرتبة المحلية
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	وظيفة وطنية	مساعد مالي: ١ من الرتبة المحلية	مساعد للشؤون المالية والميزانية: ٢ من الرتبة المحلية
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	وظيفة وطنية	مساعد مالي: ١ من الرتبة المحلية	مساعد للشؤون المالية والميزانية: ١ من الرتبة المحلية
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	وظيفة دولية	مساعد مالي: ١ من الرتبة المحلية	مساعد مالي: ١ من فئة الخدمة الميدانية
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ^(١)	وظيفة وطنية	مساعد مالي: ١ من الرتبة المحلية	مساعد مالي: ١ من فئة الخدمات العامة
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ^(١)	وظيفة وطنية	مساعد مالي: ١ من الرتبة المحلية	مساعد مالي: ١ من الرتبة المحلية

(أ) مقترحة في (A/72/6 (Sect. 5).

وؤدّت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات تفيد بأن الوظائف الجديدة المتعلقة بكشوف المرتبات والبالغ عددها ١١ وظيفة المبينة في الجدول ثانيا-٤ ستتنضم إلى مجموعة قائمة تتألف من سبع وظائف في مكتب الدعم المشترك في الكويت تقدّم الخدمات في مجال كشوف المرتبات.

ثانيا-٣٤ ويرد في ملزمة الميزانية أنه في إطار هذه المبادرة الأوسع نطاقا لإضفاء الطابع المركزي على تجهيز كشوف المرتبات، يُقترح إدخال تغيير على موقع مهام تجهيز كشوف المرتبات بالنسبة لكل من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مما سيؤدي إلى إعادة توزيع موظفي الشؤون المالية من كلتا البعثتين. ومع مراعاة تغير حجم العمل في أقسام الشؤون المالية في مكتب الدعم المشترك في الكويت وبعثة فريق الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، يقترح الأمين العام أن تنقل وظيفة واحدة لمساعد مالي (من الرتبة المحلية) من كل من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت (A/72/6 (Sect. 5)، الفقرتان ٩٥-٥ و ١٠٠-٥). وتلاحظ اللجنة، استنادا إلى المعلومات التكميلية المقدّمة إليها، أن وظيفة ذات صلة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي الوظيفة المقترح نقلها إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت، ظلت شاغرة منذ آب/أغسطس ٢٠١٥.

ثانيا-٣٥ وبالنظر إلى ما قدم من تبريرات، توصي اللجنة الاستشارية بنقل وظيفة واحدة لمساعد مالي (الرتبة المحلية) من فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت كتندير مؤقت. إلا أن اللجنة توصي بإلغاء وظيفة واحدة لمساعد مالي من فئة الخدمات العامة، التي يقترح نقلها إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت وهي موجودة حاليا في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وذلك في ضوء الاعتبارات المتعلقة بحجم العمل فيما يتعلق بتجهيز كشوف المرتبات، واستمرار غياب تحليل كامل لتكاليف وفوائد مكتب الدعم المشترك في الكويت، والشاغل الطويل الأمد في الوظيفة ذات الصلة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وينبغي تعديل أي اعتمادات للإنفاق غير متعلقة بالوظائف ذات صلة وفقا لذلك.

ثانيا-٣٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثانيا-٣٥ أعلاه.

الاعتبارات الأخرى المتعلقة بملاك الموظفين

ثانيا-٣٧ فيما يتعلق بالملاك المقترح لموظفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه من المقرر إلغاء وظيفة رئيس دعم البعثة (ف-٥) في مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية الشرق الأوسط في القدس، مع أخذ اشتراك هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في موقع واحد مع المكتب في الاعتبار وبقصد تحسين أوجه التآزر وتحقيق أقصى قدر من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وقد قرّر الكيانان أن يعمل رئيس دعم البعثة (مد-١) لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بصفته رئيسا أيضا لدعم البعثة في مكتب المنسق الخاص. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ لرئيس دعم البعثة في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق

الأوسط من شأنه أن يزيد أعباء ومسؤوليات رئيس دعم البعثة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بما في ذلك تقديم التقارير إلى اثنين من رؤساء البعثات بشأن المسائل المتصلة بتقديم خدمات الدعم (انظر الجدول ثانيا-١ والفقرة ثانيا-٧ أعلاه).

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا-٣٨ يقترح الأمين العام موارد غير متعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ قدره ٤٠٠ ٤٩٠ ٣٥ دولار، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٩٠٠ ١٣٨ ٢ دولار، أو ما نسبته ٥,٧ في المائة، بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد التخفيضات المقترحة في إطار ما يقرب من جميع العناصر التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

المركبات

ثانيا-٣٩ تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من المعلومات التكميلية المقدمة لها أن مبلغ ٤٥٨ ١٠٠ دولار في إطار بند مصروفات التشغيل العامة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة سيغطي تكاليف صيانة ١٦٦ مركبة في منطقة البعثة، بما في ذلك قطع الغيار اللازمة للإبقاء على ٢٩ مركبة مدرعة منتشرة داخل منطقة عمليات البعثة. ولقد أشير أيضا إلى أنه تقترح زيادة قدرها ٧٠٠ ٦٩٤ دولار في إطار بند الأثاث والمعدات في جانب منها لاستبدال المركبات التي تجاوزت عمرها النافع ولم يعد من المجدي اقتصاديا إصلاحها.

ثانيا-٤٠ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بتحليل مفصل لتكلفة اقتراح شراء ١٥ مركبة جديدة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وتفاصيل عن عمر وتكوين مركبات الأسطول الحالي التي تحتاج إلى صيانة، بالإضافة إلى عدد المستخدمين لكل مركبة (نسبة المركبات). ولاحظت اللجنة الاستشارية أن نسب مركبات البعثة في خمس فئات من الموظفين تتجاوز النسبة القياسية. وترى اللجنة الاستشارية أن على هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن تبذل جهودا متضافرة لتعديل حالة حيازة المركبات لديها لكي تضمن امتثالا أكبر للنسبة القياسية المقررة المحددة للمركبات. وبالنظر إلى أن البعثة لديها نسب مركبات تتجاوز النسب القياسية في خمس فئات من الموظفين، توصي اللجنة أيضا بأن يُخفّض عدد المركبات الجديدة التي سيجري اقتنائها بمقدار مركبتين ثقيلتين رباعيتي الدفع للأغراض العامة وبأن تُعدّل الاحتياجات من الموارد ذات الصلة تبعا لذلك.

سفر الموظفين

ثانيا-٤١ يرد في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أنه يقترح مبلغ قدره ٣٠٠ ٦٢١ دولار تحت بند سفر الموظفين لفريق فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بزيادة قدرها ٦٠٠ ٢٤ دولار أو ما نسبته ٤,١ في المائة، عن مبلغ ٧٠٠ ٥٩٦ دولار المرصود للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه قد حدثت زيادة في الإنفاق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بسبب الاحتياج غير المتوقع لمزيد من السفر داخل منطقة البعثة لتأمين حيز المكاتب الجديدة وأماكن المبيت بسبب النقل الإلزامي لثلاثة مراكز ميدانية. وبالنظر إلى

عدم وجود مبررات كافية للزيادة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره ٦٠٠ ٢٤ دولار إلى المستوى المقترح للموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثانياً-٤٢ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين ثانياً-٤٠ وثانياً-٤١، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٠٠ ٢٢٢ ٧ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٩٠٠ ١٦١ ٧ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٩٠٠ ٣٣ ٢ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثانياً-٤٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٦ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٩٠٠ ١٦١ ٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل تخفيضاً صافياً مقداره ٧٠٠ ٦٠ دولار، أو ما نسبته ٨,٠ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 6) A/72/6، الجدول ٦-٣).

ثانياً-٤٤ ويعزو الأمين العام هذا النقصان في الاحتياجات من غير الوظائف إلى الأثر المتوقع لأوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب شؤون الفضاء الخارجي تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٦-١١). ووفقاً للزمة الميزانية، سيحقق المكتب أوجه النقصان المقترحة من خلال تحسين التنسيق والترتيب المتصلين بسفر الحاصلين على زمالات بهدف المحافظة على مجموع عدد الفرص المتاحة تحت بند المنح والمساهمات في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٦-٢٥) (انظر أيضاً الفقرة ثانياً-٤٨ أدناه). وطلبت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات المصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي ستُتبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثانياً-٤٥ ويرد في الجدول ثانياً-٥ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الجدولان ٦-٢ و ٦-٤).

الجدول ثانيا-٥
الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٣	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ١١ ف-٤/٣، ٣ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨	٢٣	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ١١ ف-٤/٣، ٣ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣	١ ف-٤، ٢ خ ع (ر أ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا-٤٦ حسبما هو مبين في الجدول ثانيا-٥، يقترح الأمين العام استمرار ٢٣ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مما لا ينطوي على أي تغيير بالمقارنة مع المجموع المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ٦-٨).

ثانيا-٤٧ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا-٤٨ يقترح الأمين العام موارد غير متعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بما مقداره ٣٠٠ ١٣٣ دولار، مما يعكس تخفيضا صافيا بمقدار ٦٠ ٧٠٠ دولار، أو ما نسبته ٤,٤ في المائة، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة. ويعزى النقصان أساسا إلى تخفيضات تحت بند المنح والمساهمات وأوجه كفاءة أخرى (انظر أيضا الفقرة ثانيا-٤٤).

المنح والمساهمات

ثانيا-٤٩ يمثل الاعتماد البالغ ٨٢٢ ٥٠٠ دولار تحت بند المنح والمساهمات نقصانا قدره ٩٠٠ ١١٤ دولار، أو ما نسبته ١٢,٣ في المائة، مقارنة مع الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمعدلاتها المنقحة. وعند الاستفسار، رُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات مفصلة عن الأنشطة، وعدد المشاركين وتمثيلهم القطري، والنفقات في إطار الزمالات والمنح الدراسية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عدد فرص الزمالات المتاحة لفرادى المشاركين من البلدان النامية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لن يُخَفَّض، على الرغم من انخفاض الموارد المقترحة لفترة السنتين. وتكرّر اللجنة الاستشارية تأكيد تعليقها السابق بأنه ينبغي إدراج معلومات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالزمالات، مثل العدد المتوقع للمشاركين وما يتصل بذلك من تكاليف، في مشاريع الميزانيات المقبلة، كما ينبغي عرض المصروفات الفعلية في هذا البند في تقارير الأداء ذات الصلة (انظر [A/70/7](#)، الفقرة ثانيا-٧٧). ويرد المزيد من تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المنح والمساهمات في الفصل الأول أعلاه.

سفر الموظفين

ثانيا- ٥٠ تبلغ الموارد المقترحة لسفر الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ١٧٧ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما لا يعكس تغييرا في الموارد بالمقارنة مع الاعتمادات البالغة ١٧٧ ٧٠٠ دولار المرصودة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الوفورات المحققة من أوجه الكفاءة في السفر لا تنعكس في مقترح الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الزيادة في موارد السفر وقدرها ٣٠ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ومعدل استخدام ميزانية السفر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بنسبة ٥٦ في المائة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وبالنظر إلى أنه لم تقترح وفورات ناتجة عن السفر وإلى الانخفاض النسبي في معدل استخدام ميزانية السفر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة ١٠ في المائة يمثل ١٧ ٨٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لسفر الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثانيا- ٥١ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثانيا- ٥٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الجزء الثالث العدل والقانون الدوليان

الباب ٧ محكمة العدل الدولية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٥ ٨١٤ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٦ ٩٦٣ ٧٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثالثاً- ١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٧ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٤٦ ٩٦٣ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ١ ١٤٩ ٠٠٠ دولار، أو ٢,٥ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 7)، و Corr.1، والجدول ٧-٣).

ثالثاً- ٢ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ١ ١٤٩ ٠٠٠ دولار إلى العاملين التاليين:

(أ) تسويات تقنية: نقصان قدره ١ ٦٢٩ ٧٠٠ دولار يمثل إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بوقف الأعمال الاستشارية والخدمات التعاقدية لمرة واحدة؛

(ب) تغيرات أخرى في الموارد: زيادة صافية قدرها ٢ ٧٧٨ ٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف رفع رتبة وظيفتين تحت بند قلم المحكمة، وموارد غير متعلقة بالوظائف لدعم المحكمة في استعراض القضايا المعروضة أمامها، وتدريب موظفي قلم المحكمة ومعالجة التوصيات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، بما في ذلك تنفيذ نظام مركزي لتخطيط الموارد في المحكمة (نظام أوموجا أو نظام بديل عنه)، وتنفيذ حلول لضمان استمرارية تصريف الأعمال في حالة حدوث كارثة.

ثالثاً- ٣ ويعرض الجدول الثالث-١ موجزا لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثالث-١ الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١١٦
١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٢٠ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٠ خ ع (ر أ)	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١١٦
١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٢٠ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٠ خ ع (ر أ)	
الوظائف المعاد تصنيفها	وظيفتان من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤ في بند قلم المحكمة

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

ثالثاً-٤٤ يقترح الأمين العام، كما هو مبين في الجدول الثالث-١، ما مجموعه ١١٦ وظيفة (٦٠ وظيفة من الرتبة الفنية فما فوق، و ٥٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها) عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تمثل نفس عدد الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثالثاً-٥٥ وتتعلق الزيادة المقترحة بإعادة تصنيف وظيفتين لموظف قانوني (ف-٣) إلى وظيفتين برتبة ف-٤ في إدارة الشؤون القانونية التابعة لقلم المحكمة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المهام الرئيسية المتعلقة بالوظيفتين المعاد تصنيفهما ستشمل ما يلي: (أ) الإشراف على الجوانب المتعددة لبرنامج الكتبة القضائيين برتبة ف-٢؛ (ب) العمل بصفة الأمين بالنيابة للجنة القواعد والأفرقة العاملة ذات الصلة؛ (ج) تقديم المساعدة إلى لجان الصياغة وتقديم الدعم الشامل إلى الجلسة العامة للمحكمة فيما يتعلق بأنشطتها القضائية؛ (د) الإشراف على الأنشطة القانونية للإدارات والشعب الأخرى واستعراضها. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن مهام الأمين بالنيابة للجنة القواعد والأفرقة العاملة ذات الصلة لا يمكن أن يضطلع بها شاغل الوظائف القائمة من الرتبة مد-١ أو ف-٥ أو ف-٤ لأن مهامهم، ضمن التسلسل الهرمي للإدارة، كانت مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن عبء العمل المتصل بالإشراف على برنامج الكتبة القضائيين برتبة ف-٢ ازداد مع ارتفاع عدد الوظائف من الرتبة ف-٢ من ٤ وظائف إلى ١٢ وظيفة على مدى السنوات القليلة الماضية. وترى اللجنة الاستشارية أن المسؤوليات وأعباء العمل الإضافية يمكن أن يضطلع بها موظف قانوني واحد برتبة ف-٤ وليس موظفين. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني واحد (ف-٣) برفع رتبته إلى وظيفة برتبة ف-٤ ورفض اقتراح إعادة تصنيف وظيفة الموظف القانوني الثاني (ف-٣) إلى وظيفة برتبة ف-٤ في إدارة الشؤون القانونية التابعة لقلم المحكمة.

ثالثاً-٦٦ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثالثاً-٥ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثالثاً-٧٧ وفقاً للمعلومات الإضافية المقدمة من الأمين العام، بلغت الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٤٠٠ ٠٣٧ ٢٥ دولار، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ٠٢٤ ١ دولار أو ٤,٣ في المائة، بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب المعدلات المنقحة. وتعكس الزيادة المقترحة في المقام الأول بما يلي: (أ) زيادة قدرها ٥٠٨ ٠٠٠ دولار (أو ١٠٤,٦ في المائة) تحت بند الخبراء الاستشاريين؛ (ب) وزيادة قدرها ٣٥٢ ٠٠٠ دولار (أو ١١٩,١ في المائة) تحت بند الأثاث والمعدات؛ (ج) وزيادة قدرها ١٩٣ ٠٠٠ دولار (أو ٩,٤ في المائة) تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى. ويعكس الاقتراح أيضاً زيادات تحت بند اللوازم والمواد (٤١ ٤٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٣٥ ٩٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ٢٤ دولار). ويقابل هذه الزيادات جزئياً تخفيضات تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين (١٢٥ ٥٠٠ دولار)، نتيجة وفاة أحد الأعضاء السابقين في المحكمة وأرملتي قاضيين سابقين، وتحت بند الضيافة (٨٠٠ ٤ دولار).

الخبراء الاستشاريون

ثالثاً- ٨ يُقترح مبلغ ٩٩٣ ٦٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين يمثل زيادة قدرها ٥٠٨ ٠٠٠ دولار، أو ١٠٤,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين توزيع الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين.

الجدول الثالث-٢

توزيع الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

خبراء قلم المحكمة الاستشاريون	
٥٥ ٣٩٦	توفير خدمات المراجعة الداخلية للحسابات
١٠ ١٨٤	مصمم رسوم
٤٦ ٧٦٥	فحص الأمن الخارجي واختبار النفاذ
١١٣ ٠٠٧	إقامة العدل (خبراء في مجال ادعاءات سوء السلوك، وتسوية النزاعات بصورة غير رسمية وما إلى ذلك)
٢١١ ٣٧٨	نظام التخطيط المركزي للموارد (نظام أوموجا أو ما ينوبه) - إدارة المشاريع وهندسة عمليات تسيير الأعمال
٢٧ ٢٧٠	نظام التخطيط المركزي للموارد (نظام أوموجا أو ما ينوبه) - تهيئة المشاريع للنشر
٥ ١٩٦	نظام التخطيط المركزي للموارد (نظام أوموجا أو ما ينوبه) - التقييم التقني المحلي
١٥ ٥٨٨	نظام التخطيط المركزي للموارد (نظام أوموجا أو ما ينوبه) - الدعم الأولي
٢٤٩ ٤١٤	نظام التخطيط المركزي للموارد (نظام أوموجا أو ما ينوبه) - تكاليف الدعم (المتكررة أو غير المتكررة)
٧٣٤ ٢٠٠	المجموع الفرعي
الخبراء في القضايا المعروضة على المحكمة	
٢٥٩ ٤٠٠	التعاقد مع ستة خبراء أو خبراء قضائيين للقضايا التي ستُنظر فيها المحكمة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
٢٥٩ ٤٠٠	المجموع الفرعي
٩٩٣ ٦٠٠	المجموع

ثالثاً- ٩ وفيما يتعلق بالخبراء في القضايا المعروضة على المحكمة، أشارت المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى مبلغ إجمالي قدره ٢٥٩ ٤٠٠ دولار لتغطية جملة نفقات منها ثلاث رحلات لستة خبراء إلى لاهاي لمدة كل منها ١٠ أيام. ولاحظت اللجنة بعض أوجه عدم الدقة في حساب المبلغ، فبدل الإقامة اليومي مدة عشرة أيام في لاهاي لكل خبير يبلغ ٢ ٩٠٠ دولار (عوضاً عن ٢ ٩٢٤ دولار)، ويبلغ مجموع تكاليف بدل الإقامة اليومي للخبراء الستة لثلاث رحلات مدة عشرة أيام إلى لاهاي ٥٢ ٢٠٠ دولار (عوضاً عن ٥٢ ٦٣٨ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يعاد حساب احتياجات خبراء المحاكم وأن تُعَدَّل وفقاً لذلك.

ثالثاً- ١٠ وفيما يتعلق بالخبراء الستة أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، أن اختصاص الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية، اقتصر حصراً على تقديم المساعدة المالية إلى الدول لتغطية المصروفات المتكبدة بشأن

عرض نزاع على محكمة العدل الدولية أو تنفيذ حكم صادر عنها (A/59/372، الفقرة ٢). ووفقا للأمين العام، لم يقصد من إنشاء الصندوق تمويل أي مصاريف تتعلق بسير أعمال المحكمة أو لم تكلف بذلك.

ثالثا- ١١ وفيما يتعلق باقتراح الاستعانة بالخبراء الاستشاريين للقيام بخدمات المراجعة الداخلية للحسابات، وفحص الأمن الخارجي، وتصميم الرسوم والتحقيقات/الخبرات المتعلقة بنظام إقامة العدل في الأمم المتحدة (بمبلغ مجموعه ٣٥٢ ٢٢٥ دولارا)، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المحكمة ملتزمة بالاستعانة بالخبرات والقدرات الداخلية إلى أقصى حد ممكن، وأنها التمسست، متى أمكن ذلك، المساعدة من الأمانة العامة أو غيرها من كيانات الأمم المتحدة لاستعراض عمليات وممارسات معينة. بيد أن هناك مناسبات، وفقا للأمين العام، يتعذر فيها الحصول على هذه المساعدة لأن كيانات الأمم المتحدة لا يمكن أن تقدم الدعم دائما ضمن الأطر الزمنية المطلوبة. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تواصل المحكمة بذل الجهود للاستفادة من خبرات كيانات الأمم المتحدة وقدراتها إلى أقصى حد ممكن.

النظام المركزي لتخطيط الموارد

ثالثا- ١٢ فيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة من الخبراء الاستشاريين استعدادا لتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن مبلغا مجموعه ٣٢١ ٢٢٦ دولارا من أصل مخصصات إجمالية قدرها ٤٧٣ ٧٩٠ دولارا استخدم، خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بغية التحضير لنشر نظام أوموجا. وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استخدم حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ مبلغ قدره ١٩٩ ٦٣ دولارا من أصل مخصصات بمبلغ ٤٩٦ ٣٣٢ دولارا لدعم نظام أوموجا أو أي نظام مركزي بديل لتخطيط الموارد. وحتى الآن، رُصدت مخصصات مجموعها ٢٨٦ ٨٠٦ دولارا لنظام مركزي لتخطيط الموارد، استخدم منها مبلغ قدره ٦١٥ ٣١٠ دولارا خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ثالثا- ١٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن المجموعة الأولى من الخبراء الاستشاريين الذين استعانت بهم المحكمة خلصت، في تقريرها المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، إلى أن المحكمة لم تكن جاهزة لاعتماد نظام أوموجا. وأوضح الخبراء الاستشاريون أن المحكمة بحاجة إلى فهم الآثار المترتبة على تنفيذ نظام أوموجا، لكي تقرر ما إذا كان ستنفذ هذا النظام أم لا. أما المجموعة الثانية من الخبراء الاستشاريين الذين استعانت بهم المحكمة والتي قدمت تقريرها في آب/أغسطس ٢٠١٦، فقد خلصت إلى أن نظام أوموجا متاح بالإنكليزية فقط، ولاحظت أن ذلك قد يؤدي إلى مشكلة، لأن المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمحكمة تنص على أن "اللغات الرسمية للمحكمة هي الفرنسية والإنكليزية". وأكد هؤلاء الخبراء الاستشاريين أيضا على أن صغر حجم المحكمة والعدد الصغير من الموظفين الإداريين سيجعل من الصعب للغاية إجراء توزيع مقبول للأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بنظام أوموجا. بيد أنهم أقرروا بأن تنفيذ العمليات الإدارية للمحكمة ممكن ضمن نظام أوموجا.

ثالثا- ١٤ وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المحكمة طلبت إلى قلم المحكمة أن يتخذ التدابير اللازمة لتقديم ردود على الأسئلة التي طرحتها المجموعة الثانية من الخبراء الاستشاريين. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم قلم المحكمة إلى الأمانة طلبا للحصول على الدعم في وضع اللمسات الأخيرة على اقتراح بشأن اختيار نظام مركزي لتخطيط الموارد. واستجابة لذلك الطلب، كلف مدير مشروع نظام أوموجا والمراقب المالي فريقا من الخبراء من مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإجراء

تحليل موقعي لمتطلبات أعمال المحكمة وعملياتها بهدف إبداء رأي بشأن جدوى تنفيذ نظام أوموجا. وخلص الفريق إلى أنه لا توجد ثغرات جوهرية من شأنها أن تحول دون نجاح المحكمة في تنفيذ نظام أوموجا، وأن من شأن الانتقال إلى نظام مركزي لتخطيط الموارد من قبيل نظام أوموجا أن يحسن الكفاءة والشفافية في العمليات الإدارية، فضلا عن الضوابط الداخلية. وقد أحيل تقرير فريق الخبراء إلى رئيس قلم المحكمة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ثالثا- ١٥ وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية أن قلم المحكمة أجرى، بالإضافة إلى تقديم طلبه إلى فريق أوموجا، المزيد من البحث للتأكد من النظم البديلة المتاحة للمحكمة وأنسبها لاحتياجات المحكمة ومواردها. ولا تزال المحكمة، حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تقيم أربعة بدائل لنظم مركزية لتخطيط الموارد (بما في ذلك أحد البرمجيات الحاسوبية الذي يُستخدم بالفعل في شعبة الشؤون المالية التابعة لقلم المحكمة)، كانت متاحة باللغتين الرسميتين للمحكمة ويستخدمها العديد من كيانات الأمم المتحدة. ووفقا للمعلومات المقدمة إلى اللجنة، ما إن تصبح نتائج الاستفسارات المتعلقة معروفة، ستستعرض لجنة تكنولوجيا المعلومات ولجنة الإدارة والميزانية التابعتين للمحكمة المسألة وتتخذ المحكمة بكامل هيئتها قرارا نهائيا.

ثالثا- ١٦ وبمعزل عن أي قرار يتعلق باختيار نظام محدد، يشمل الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الاحتياجات المتصلة بتنفيذ نظام مركزي لتخطيط الموارد بمبلغ مجموعه ١ ١٠٨ ٧٠٠ دولار. وتشمل هذه الاحتياجات مبالغ قدرها ٨٤٦ ٥٠٨ دولارا للخبراء الاستشاريين، و ٣٣٧ ٧٠٠ دولار لخدمات تجهيز البيانات، و ١٢٩ ٧٠٠ دولار للتدريب، و ٨٢ ٦٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، و ٢٩ ٠٠٠ دولار للاتصالات، و ٢٠ ٠٠٠ دولار للمصروفات المتنوعة.

ثالثا- ١٧ وتسلم اللجنة الاستشارية بالاستقلال الإداري للمحكمة، وتلاحظ مع القلق ما أنفق بالفعل من وقت وموارد خلال فترتي السنتين الماضيتين لكي تختار المحكمة نظاما مركزيا لتخطيط الموارد، وعدم نجاح عملية الاختيار. وتلاحظ اللجنة أن المحكمة قضت وقتا طويلا حتى الآن في النظر في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. وترى اللجنة أن الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تكفي لكي تتخذ المحكمة قرارا وأن تجري تحليلا لتكاليف تطبيق الحل المقترح وفوائده مصحوبا بمقترح ميزانية تفصيلية لتنفيذه، وذلك إذا قررت المحكمة أن الحل المتعلق باعتماد نظام مركزي لتخطيط الموارد هو في الواقع حل ضروري في الوقت الراهن. وتأمل اللجنة في أن تكون نوعية المعلومات، بصرف النظر عن القرار، مماثلة لنوعية المعلومات التي يولدها نظام أوموجا. وترى اللجنة أنه، بدون البت في نظام محدد، فإن الميزانية المقترحة المتعلقة بتنفيذ مثل هذا النظام معرضة لخطر أن تتسم بعدم الدقة إلى حد بعيد، لأن لكل نظام مركزي لتخطيط الموارد تكاليف تنفيذ مختلفة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإجراء تخفيض في الميزانية المقترحة للمحكمة بمبلغ ١ ١٠٨ ٧٠٠ دولار تعادل الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ نظام مركزي لتخطيط الموارد في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

/التدريب

ثالثا- ١٨ للمرة الأولى، تشمل الميزانية المقترحة للمحكمة رصد اعتماد خاص بالتدريب. وفي فترات السنتين السابقتين، قدّم مكتب إدارة الموارد البشرية بالأمانة العامة ميزانية للتدريب للمحكمة من ميزانية

التدريب الخاصة به (انظر A/72/6 (Sect. 7) و Corr.1، الفقرة ٧-٢٥). وبصرف النظر عن الاعتماد البالغ ١٢٩ ٧٠٠ دولار المخصص للتدريب المتصل بتخطيط الموارد المؤسسية المذكور في الفقرة ثلثا-١٦ أعلاه، فإن الموارد الإضافية المقترحة لأغراض التدريب تبلغ ٢٦٨ ٢٠٠ دولار. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين ميزانتي التدريب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ولعام ٢٠١٦.

الجدول الثالث-٣

الموارد المخصصة للتدريب في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد غير المستخدم
٢٠١٤-٢٠١٥	١٥٢ ٥٠٠	١٤٨ ٩٤٥	٣ ٥٥٥
٢٠١٦	٢٣ ٥٧٠	٢٢ ٤٩٨	١ ٠٧٢

ثالثا-١٩ وتضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أن مخصصات التدريب في الفترات السابقة أقل بكثير من الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وأن هذه المخصصات لم تستخدم بالكامل، وتوصي بإجراء تخفيض بنسبة ١٠ في المائة يعادل ٢٦ ٨٢٠ دولارا في الموارد المتعلقة بغير التدريب المتصل بتخطيط الموارد المؤسسية البالغة ٢٦٨ ٢٠٠ دولارا.

السفر

ثالثا-٢٠ يُقترح رصد مبلغ قدره ٤٩ ٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر رئيس المحكمة وبدل إقامته اليومي أثناء زيارته السنوية إلى مقر الأمم المتحدة وحضوره السنوي في اجتماع لجنة القانون الدولي التي تُعقد في جنيف، ولتغطية رحلة واحدة سنويا لسفر الرئيس أو غيره من أعضاء المحكمة في مهام رسمية.

الأثاث والمعدات

ثالثا-٢١ تبلغ الاحتياجات المقترحة من الأثاث والمعدات ٦٤٧ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٥٢ ٠٠٠ دولار، أو ١١٩,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم الاحتياجات من الأثاث والمعدات تعلقت بطلب شراء لمرة واحدة لتجهيز مكاتب القضاة والقضاة المخصصين رفوف للكتب. ويلزم تجهيز ما مجموعه ٢٣ مكتبا بهذه الرفوف. وقد زودت اللجنة بتوزيع مفصل للتكاليف التالية:

- مجموع ٢٣ غرفة بمبلغ قدره ٦١٣,٧٥ يورو: ٢٥٠ يورو: ٨٩٦,٢٥ يورو لكل غرفة
- إزالة رفوف الكتب القائمة: ٧ ٥٠٠ يورو (تكلفة تقديرية)
- تصليح الجدران بسبب إزالة رفوف الكتب القائمة: ١١ ٦٠٠ يورو (تكلفة تقديرية)
- مبلغ قدره ٣٨ ٧١٧ يورو مخصص للطوارئ (١٥ في المائة)
- المجموع العام: ٣٠٨ ٤٣٠ يورو، باستثناء ضريبة القيمة المضافة

ثالثاً-٢٢ وترى اللجنة الاستشارية أن التكلفة المقترحة لرفوف الكتب (٨٩٦ ١٠ يورو لكل غرفة و ٦١٣ ٢٥٠ يورو للمجموع) هي تكلفة مرتفعة، وتشجع المحكمة على النظر في بدائل أجدى. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى أن استبدال رفوف الكتب يمثل عملية بسيطة نسبياً وأن الاعتماد المخصص لتصليح الجدران بعد إزالة الرفوف القائمة مدرج بالفعل في التكاليف، ترى اللجنة أن المبلغ المخصص للطوارئ لا ينطبق على مشروع من هذا القبيل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض الاحتياجات المقترحة لاستبدال رفوف الكتب بمبلغ قدره ٣٣٧ ٤٤ دولاراً.

ثالثاً-٢٣ وتشمل الاحتياجات المقترحة تحت بند الأثاث والمعدات أيضاً مبلغاً قدره ٥٠٠ ٦٤ دولار لاستبدال إحدى مركبات المحكمة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المركبة كانت قيد الاستخدام في المحكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ويتوقع أن تكون قد قطعت أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ كيلومتر بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأبلغت اللجنة أيضاً أن أسطول المحكمة الذي يتألف من ثلاث مركبات استخدم في المقام الأول لتنقلات رئيس القضاة والقضاة ورئيس قلم المحكمة بمناسبة انعقاد الاجتماعات الرسمية ولأداء مهام رسمية. واستُخدمت المركبات أيضاً لتسليم مواد إلى الدول الأطراف، والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة أن المتوسط الشهري لاستخدام المركبات في عام ٢٠١٦ تفاوت من ٤٤٧ كيلومتراً إلى ١٠٧٤ كيلومتراً (أو من ٢٧٨ ميلاً إلى ٦٦٧ ميلاً). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى المحكمة إجراء تحليل لتكاليف أسطولها، ومقارنة تكاليف صيانة المركبات واستعمالها والاستعاضة عنها مع تكلفة الخدمات الخارجية لتأجير السيارات.

ثالثاً-٢٤ ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ثالثاً-٩ وثالثاً-١٧ وثالثاً-١٩ وثالثاً-٢٢ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام في ما يتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

المسائل الأخرى

ثالثاً-٢٥ تشير ملزمات الميزانية إلى أن محكمة العدل الدولية تعد، وفقاً لما ينص عليه البند ٢-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بالتشاور مع الأمين العام، مقترحات الميزانية البرنامجية للمحكمة، وأن يقدم الأمين العام هذه المقترحات إلى الجمعية العامة، مشفوعة بما يراه مستصوباً من ملاحظات. ووفقاً للأمين العام، بسبب ذلك البند فإن الميزانية المقترحة للمحكمة لا تعكس التغييرات المدخلة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٧١ وتتجاوز الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ قدره ١ ١٤٩ ٠٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٧-١). وترى اللجنة الاستشارية أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٧١ بشأن مخطط الميزانية، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، أن تشمل أولويات فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ "تعزيز العدالة والقانون الدولي"، ينطبق على محكمة العدل الدولية. والقرار بيد الأمين العام أن يطلب إلى مختلف الإدارات أو الكيانات أن تحدد ما يتوقع تحقيقه من مكاسب في الكفاءة وأن تقلص من طلبات الميزانية لكل منها وهو ما لا يمكن التماسه من المحكمة، بما أن البند ٢-١٤ من النظام المالي يحد من قدرة الأمين العام على فرض تخفيضات في مقترحات ميزانية المحكمة.

الباب الثامن

إدارة الشؤون القانونية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦١ ٥٣٩ ٦٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٩ ٧٨١ ٨٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٧ ٦٧١ ٤٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	١١ ٠٣٠ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) لا يعكس هذا الرقم المقرر الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثالثاً-٢٦ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٨ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٤٩ ٧٨١ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٨٠٠ ١١ ٧٥٧ دولار، أو ١٩,١ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (A/72/6 (Sect. 8)، و Corr.1، الجدول ٣-٨).

ثالثاً-٢٧ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ٨٠٠ ١١ ٧٥٧ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) التسويات التقنية: انخفاض بقيمة ٦٠٠ ١١ ٧٦٠ دولار يعكس الأثر الصافي لما يلي: '١' شطب احتياجات غير متكررة يبلغ مجموعها ٢٠٠ ١٢ ٣٧١ دولار، فيما يتعلق بخفض الموارد المعتمدة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ '٢' وزيادة بمبلغ ٦٠٠ ٦١٠ دولار تعود إلى تخصيص اعتماد يغطي فترة السنتين لتمويل أربع وظائف جديدة أنشئت لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والتي تنقسم إلى وظيفتين ثابتتين ووظيفتين مؤقتتين؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة بمبلغ ٢٠٠ ٥٥١ دولار لتغطية الدعم المقدم إلى الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١ بشأن المحيطات وقانون البحار؛

(ج) تغييرات ضمن الباب و/أو على نطاق الأبواب بدون تكبد تكاليف وتعكس إعادة تصنيف وظيفتين، وذلك بخفض رتبة وظيفة موظف قانوني (ف-٤) لتصبح برتبة ف-٣ في شعبة التدوين ورفع رتبة وظيفة محرر (ف-٢) إلى رتبة ف-٣ في قسم المعاهدات. وتشمل التغييرات المقترحة أيضاً الموارد نقل وتوزيع ٦٠٠ ٧٧ دولار من الموارد غير المتعلقة بالوظائف من البرنامج الفرعي ٣ ودعم البرامج إلى البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٤ و ٦ وإلى التوجيه التنفيذي والإدارة؛

(د) تغييرات أخرى تشمل خفضاً قدره ٤٠٠ ٥٤٨ دولار أمكن تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن التخفيضات المقترحة هي نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها من

خلال تنفيذ نظام أموجا والمبينة في تقرير الأمين العام المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة، طلبت قائمة موحدة بالتخفيضات المصنفة ضمن التغييرات الأخرى في الموارد في جميع أبواب الميزانية، إلى جانب تفسير لكيفية تحقيقها ومدى اعتبارها أوجه كفاءة، ولكن اللجنة لم تزود بتلك القائمة. ووردت الملاحظات والتوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثالثاً- ٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات غير المتكررة البالغة ٢٠٠ ٣٧١ ١٢ دولار المتعلقة بالموارد المخصصة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومحكمة سيراليون الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية، كانت تشكل موارد جرت الموافقة عليها في شكل إعانة مالية أو موارد في إطار سلطة الالتزام المخفضة، خارج عملية الميزانية العادية. وإذا استثنيت تلك الاحتياجات، سيتبين أن الميزانية العادية المقترحة للباب ٨ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تسجل زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٦١٣ دولار، أو ١,٢ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثالثاً- ٢٩ ويعرض الجدول الثالث-٤ موجزاً لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثالث-٤

الموارد من الموظفين

العدد الرتبة		
الميزانية العادية		
١٤٧	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٩ ف-٥، ٢٣ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر)، ٤٤ خ ع (ر أ)	الوظائف المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
١٤٦	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٩ ف-٥، ٢٢ ف-٤، ٢٦ ف-٣، ١٣ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر)، ٤٢ خ ع (ر أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
٢	١ ف-٤ إلى ٣ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣ ١ ف-٢ إلى ٣ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٦	الوظائف المعاد تصنيفها
٢	١ ف-٣ و ١ خ ع (ر أ) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين في إطار البرنامج الفرعي ٣	الوظائف المحولة
٣	١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ١ ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢ ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٥	الوظائف الملغاة
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩		
٣٣	٢ مد-٢، ٦ ف-٥، ١٦ ف-٣/٤، ٢ ف-٢/١، ٧ خ ع (ر أ)	الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية ^(١)

(أ) تتألف من ١٩ وظيفة ممولة من الموارد المقررة الأخرى ومن ١٤ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

ثالثاً- ٣٠ حسبما هو مبين في الجدول ثالثاً-٤، يقترح الأمين العام ما مجموعه ١٤٤ وظيفة ثابتة ووظيفتين مؤقتتين (٩٣ في الفئة الفنية والفئات العليا و ٥٣ من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها)، وهو ما يمثل نقصاً صافياً قدره وظيفة واحدة بالمقارنة مع عدد الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنشئت وظيفتان جديدتان (موظف برامج (ف-٤) وموظف قانوني (ف-٣)) في إطار البرنامج الفرعي ٤، قانون البحار وشؤون المحيطات، على أساس قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٧٠.

ثالثاً- ٣١ أما التغييرات المقترحة الأخرى لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فهي كما يلي:

(أ) إعادة تصنيف وظائف: وظيفة واحدة لموظف قانوني برتبة ف-٤ لتصبح برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، ووظيفة محرر برتبة ف-٢ لتصبح برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٦، حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها؛

(ب) تحويل وظائف: وظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-٣) ووظيفة لمنتج فيديو (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٣، من المساعدة المؤقتة العامة إلى الوظائف الممولة من الميزانية العادية؛

(ج) إلغاء وظائف: وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ١، تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٢، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٥، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً.

ثالثاً- ٣٢ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن اقتراح إعادة التصنيف برفع رتبة وظيفة محرر برتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣ في قسم المعاهدات تعكس التعقيد المتزايد للمسؤوليات المرتبطة بالوظيفة. ووفقاً للأمين العام، يتطلب العمل التحريري المضطلع به بشأن مجموعة معاهدات الأمم المتحدة إجراء استعراض مفصل لوثائق قانونية معقدة مدونة في ١٠٠ لغة تقريباً للتحقق من دقة النصوص المدرجة في هذه المجموعة واكتمالها، وضمان الامتثال للمعايير التحريرية في الأمم المتحدة. وخلال عقد التسعينات، عندما اضطلع قسم المعاهدات بالمسؤولية عن تحضير نصوص مجموعة المعاهدات، بلغ متوسط عدد المعاهدات المسجلة سنوياً ١١٥٦ معاهدة. وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦ ارتفع هذا العدد ليلبلغ ١٤٣٠ معاهدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تضطلع بترجمة المعاهدات. وعلاوة على ذلك، ونظراً للعدد الكبير من المعاهدات المسجلة والافتقار إلى الموارد اللازمة لترجمتها داخلياً (وبخاصة المعاهدات المدونة بلغات أخرى غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة)، لجأت الإدارة مؤخراً إلى الاستعانة بالمزيد من المتعاقدين الخارجيين. ووفقاً للأمين العام، بما أن جودة الترجمات الخارجية أدنى بكثير من جودة الترجمة الداخلية، فإن الترجمات الخارجية تستلزم عملاً دووباً من المحررين ومصححي التجارب المطبعية في قسم المعاهدات. وتضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أن الوظيفة التحريرية لقسم المعاهدات لم تتغير كثيراً منذ تكليف القسم بالمسؤولية عن تحضير النصوص قبل أكثر من عقد، وأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تظل مسؤولة عن

ترجمة المعاهدات، وترى أن هذه الإدارة هي المسؤولة عن إيجاد حل للمسائل المتعلقة بجودة الترجمة الخارجية، وليس قسم المعاهدات من خلال إعادة تصنيف برفع رتبة وظيفة المحرر. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة رئيس التحرير برتبة ف-٢ إلى وظيفة برتبة ف-٣ في قسم المعاهدات (انظر أيضا الباب ٢ أعلاه).

ثالثا- ٣٣ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثالثا-٣٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات المتصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثالثا- ٣٤ تبين المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بلغت، في إطار الميزانية العادية، ١٠٠ ٨١٦ ٨ دولار، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٨٠٠ ٣٢١ ١٢ دولار أو ٥٨,٢ في المائة، بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب المعدلات المنقحة. ويعكس التخفيض المقترح في المقام الأول ما يلي: (أ) تخفيض قدره ٢٠٠ ٣٧١ ١٢ دولار تحت بند المنح والمساهمات، بسبب إلغاء الاحتياجات غير المتكررة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لسيراليون لتصريف الأعمال المتبقية (انظر الفقرة ثالثا-٢٧ (أ) وثالثا-٢٨ أعلاه)؛ (ب) وتخفيض قدره ٣٢١ ٠٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى نتيجة اقتراح تحويل وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لموظف قانوني (ف-٣) ومنتج فيديو (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٣؛ (ج) وتخفيض قدره ٩٣ ٦٠٠ دولار تحت بند اللوازم والمواد، ويرجع ذلك في معظمه إلى إعادة توزيع الموارد المخصصة للبنود غير المتعلقة بالوظائف استنادا إلى الاحتياجات المتوقعة في إطار البرنامج الفرعي ٥؛ (د) وتخفيض قدره ٨٠ ٠٠٠ دولار في الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين، نظرا لإنجاز خبيرين استشاريين لعملهما المتعلق بدعم المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية في إطار البرنامج الفرعي ٤ وإدخال تعديلات على البنود غير المتعلقة بالوظائف في إطار البرنامج الفرعي ٥. وتظهر تخفيضات إضافية في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف تحت بند الخبراء (٢٦ ٠٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢١ ٥٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (١٣ ٣٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٧ ٣٠٠ دولار)، والضيافة (١ ٤٠٠ دولار).

سفر الممثلين

ثالثا- ٣٥ يقابل التخفيضات المذكورة آنفا جزئيا زيادة قدرها ٥٩٢ ٦٠٠ دولار تحت بند سفر الممثلين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذه الزيادة تعكس الاحتياجات المتعلقة بسفر المشاركين من البلدان النامية لحضور الدورة الثانية للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. أما الاحتياجات من الموارد المقدرة بمبلغ ٨٣٨ ٤٠٠ دولار، بما في ذلك زيادة قدرها ٥٦٠ ٤٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر الممثلين للمشاركة في العملية المنتظمة (التي تشمل تكاليف تذاكر الطيران وبدل الإقامة اليومي)، فتشمل ما يلي:

- (أ) لإجراء تقييم عالمي: '١' مبلغ ٧ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر منسق مشارك واحد سيحضر اجتماعين للفريق العامل المخصص الجامع؛ '٢' ومبلغ ٤٠٠ ٢٥٨ دولار لتغطية تكاليف سفر ١٥ عضوا من فريق الخبراء سيحضرهم أربعة اجتماعات لفريق الخبراء تهدف إلى وضع خطة عمله والأعمال المتعلقة بالتقييم؛ '٣' ومبلغ ٨٦ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر ٢٠ عضوا من أفرقة الصياغة مدة خمسة أيام من أجل مناقشة مهام الصياغة والاتفاق بشأنها، وصياغة مشروع التقييم؛
- (ب) لعقد حلقات عمل إقليمية (تستغرق كل حلقة منها يومين): '١' مبلغ ٥٢ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر خمسة أعضاء من فريق الخبراء والمنسق المشارك سيحضرهم أربع حلقات عمل إقليمية بشأن بناء القدرات؛ '٢' ومبلغ ١٦٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر ٢٠ مشاركا سيحضرهم أربع حلقات عمل إقليمية بشأن بناء القدرات؛ '٣' ومبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر ٢٥ عضوا من أفرقة الصياغة (٢٠ عضوا من المنطقة الإقليمية و ٥ أعضاء من خارجها) سيحضرهم خمس حلقات عمل إقليمية بشأن بناء القدرات.

المنح والتبرعات

ثالثا- ٣٦ سيغطي مبلغ مقترح قدره ١٠٠ ٥٩٥ دولار، تحت بند المنح والمساهمات، الزمالات الدراسية للمشاركين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لغرض حضور برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وثلاث دورات دراسية سنوية إقليمية، في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة غطت تكاليف السفر والمنح للمشاركين الذين حصلوا على زمالات ودعوات لتأدية زيارات دراسية، وغطت الرسوم الدراسية لأكاديمية لاهاي للقانون الدولي من أجل المشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وفي المجموع، شارك ٨٩ زميلا في برنامج الزمالات الدراسية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (٢١ زميلا في لاهاي، و ٢٠ زميلا في أديس أبابا، و ٢٠ زميلا في سانتياغو، و ٢٨ زميلا في بانكوك). وتراوح متوسط التكلفة الإجمالية لكل زميل من ١ ٨٠٠ دولار في بانكوك إلى ٣٠٠ ٥ دولار في لاهاي. ووردت الملاحظات والتوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

أجهزة تقرير السياسات

ثالثا- ٣٧ تُقترح، تحت بند أجهزة تقرير السياسات، موارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ٤٠٠ ٨٧٤ دولار للجنة القانون الدولي. وتُعقد اللجنة دورة سنوية في جنيف مدتها من ١٠ أسابيع إلى ١٢ أسبوعا. ووفقا للأمين العام، من المتوقع أن تعقد اللجنة دورة مجزأة تزيد مدتها عن ١٠ أسابيع في عام ٢٠١٨ لأن الدورة ستشمل اجتماعات إضافية ستعقد في نيويورك وجنيف لإحياء الذكرى السنوية السبعين لتأسيس اللجنة. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن المتوقع أيضا أن تعقد اللجنة دورة مجزأة مدتها ١٠ أسابيع في عام ٢٠١٩. وستغطي الموارد المقدرة دورتين مجزأتين من دورات اللجنة مدتهما ٢١ أسبوعا خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة بتوفير الموارد الكافية لدعم اجتماعات لجنة القانون الدولي ما دامت منعقدة وذلك على مدى فترة

يصل مجموعها إلى ١٢ أسبوعاً سنوياً حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة (انظر A/70/7)،
الفقرة ثانياً-٢٩). وتأمل اللجنة في أن يبذل مكتب الشؤون القانونية قصاره لاستيعاب التكاليف
ضمن مجمل الاعتمادات المقترحة للباب ٨، مع الأخذ في الاعتبار المزيد من أوجه الكفاءة المتوقع
تحقيقها نتيجة لانخفاض الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين الموجودين في نيويورك، وإذا تعذر ذلك
ينبغي أن تنعكس أي نفقات إضافية في تقرير الأداء ذي الصلة.

ثالثاً-٣٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالموارد غير المتعلقة
بالوظائف.

ملاحظات وتوصيات عامة

ثالثاً-٣٩ تشير ملزمة الميزانية إلى أن تنفيذ أنشطة الرصد والتقييم الداخلي سيستمر بانتظام طيلة فترة
السنتين على مستوى البرامج الفرعية، وذلك بهدف تقييم برنامج عمل مكتب الشؤون القانونية بصفة
مستمرة (A/72/6 (Sect. 8) و Corr.1، الفقرة ٨-٢٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية
بأن مكتب الشؤون القانونية يتوقع أن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً شاملاً لجميع برامج
الفرعية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن شعبة شؤون المحيطات وقانون
البحار ستجري عمليات تقييم ذاتي شاملة طوال فترة السنتين. وقد ساهمت أنشطة التقييم المتعلقة
بالعملية المنتظمة في بلورة برنامج عمل الشعبة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، للدورة الثانية للعملية المنتظمة.
وبالمثل، فإن تقييمات شعبة القانون التجاري الدولي كانت تقييمات مواضيعية وشاملة لعدة قطاعات
على السواء. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تقدم إلى الجمعية العامة المعلومات المتعلقة بنتائج
التقييم الشاملة لمكتب الشؤون القانونية والتي سيتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية معالجتها
خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتعرب اللجنة عن ترحيبها بالجهود التي بذلها مكتب
الشؤون القانونية لتعزيز أنشطة التقييم الشامل التي يضطلع بها.

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٠٠ ١٤٧ ١٦٢ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٧٤ ٢٦٦ ١٧١ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٧٠٠ ٧٠٥ ١٣٧ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٩ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٤٧٤ ٢٦٦ ١٧١ دولارا قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٨٧٤ ١١٨ ٩ دولارا، أو ٥,٦ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 9) A/72/6، الجدول ٩-١ والفقرة ٩-٧). ويشمل المقترح مبلغاً قدره ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا يمثل مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين (انظر الفقرات رابعا-١٦ إلى رابعا-٢١ أدناه). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه باستبعاد مبلغ ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا المذكور، يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لهذا الباب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٩٠٠ ٩٤٤ ١٥٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ٢٠٢ ٧٠٠ ٤ دولار، أو ٢,٥ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعا-٢ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ٩٠٠ ١١٨ ٩ دولار إلى العوامل الثلاثة التالية (انظر (Sect. 9) A/72/6، الفقرات ٩-٩ إلى ٩-١٢):

(أ) التعديلات الفنية: نقصان صاف قدره ٨٠٠ ١٣٠ ٣ دولار يعكس شطب احتياجات غير متكررة بمبلغ ٧٠٠ ٤٧٩ ٤ دولار و ٧٩ ٠٠٠ دولار تمت الموافقة عليهما بموجب قراري الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ و ٢٨٠/٧١، بالترتيب، يقابله جزئياً الاعتماد الكامل المرصود لفترة السنتين البالغ ٩٠٠ ٤٢٧ ١ دولار لتغطية تكاليف أربع وظائف مؤقتة جديدة (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإدارة المستدامة للغابات، أنشئت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠، وخمس وظائف مؤقتة جديدة في إطار البرنامج الفرعي ٤، الإحصاء (٢ ف-٥)، والبرنامج الفرعي ٩، تمويل التنمية (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣)، أنشئت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ٧٧٤ ٩٧٤ ١٣ دولارا تعكس ما يلي: '١' مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين بمبلغ قدره ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا؛

٢' موارد غير متعلقة بالوظائف بمبلغ ٢٠٠ ٦٥٣ دولار للولايات الجديدة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١؛

(ج) التغييرات الأخرى: نقصان قدره ١٠٠ ٧٢٥ دولار يعزى إلى أوجه الكفاءة التي تعتمد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة لجهودها الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعرضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

رابعا-٣ وتُستكمل موارد الميزانية العادية تحت هذا الباب بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية من المتوقع أن تبلغ ٧٠٠ ٧٠٥ ١٣٧ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (لا تشمل المساهمات العينية)، لتمويل أنشطة شتى للتعاون الفني والتقني، تشمل الخدمات الاستشارية، وأفرقة الخبراء، والسفر، والخدمات الاستشارية التقنية، والتدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمشاريع الميدانية (A/72/6 (Sect. 9)، الفقرة ٩-١٣).

رابعا-٤ ويوجز الجدول رابعا-١ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا-١

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
<i>الميزانية العادية</i>	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٠٢
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٩٤
الوظائف المحولة	٢
الوظائف الملغاة	(١٠)
١ أ ع، و ٢ أ ع م، و ٩ مد-٢، و ٣١ مد-١، و ٦٧ ف-٥، و ٨٩ ف-٤، و ٦٧ ف-٣، و ٤٣ ف-١/٢، و ٣٣ خ ع (ر ر)، و ١٦٠ خ ع (ر أ)	
١ أ ع، و ٢ أ ع م، و ٩ مد-٢، و ٣١ مد-١، و ٦٧ ف-٥، و ٩٠ ف-٤، و ٦٧ ف-٣، و ٤٣ ف-١/٢، و ٣٣ خ ع (ر ر)، و ١٥١ خ ع (ر أ)	
١ ف-٤ و ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ١	
١ خ ع (ر أ) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	
١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ١	
١ ف-٣ و ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢	
١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٥	
٢ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٦	
٣ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٧	
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	٣٣
١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ١٠ ف-٣/٤، و ١ ف-١/٢، و ٣ خ ع (ر ر)، و ١٤ خ ع (ر أ)	

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا-٥ يترح الأمين العام ما مجموعه ٤٩٤ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل تخفيضاً صافياً قدره ثماني وظائف بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول رابعا-١)، يتألف منوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة يقترح تحويلهما إلىوظيفتين ثابتتين، و ١٠ وظائف يقترح إلغاؤها.

تحويلوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلىوظيفتين ثابتتين

رابعا-٦ يترح الأمين العام تحويلوظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلىوظيفتين ثابتتين في إطار البرنامج الفرعي ١، دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧)، وفي ضوء الحاجة الطويلة الأجل لدعم استعراض الأنشطة المتصلة بالولايات القائمة والجديدة، والطلب المستمر للمساعدة في وضعها وتنفيذها، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ (المرجع نفسه، الفقرة ٩-٦٧ ج)).

رابعا-٧ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنوظيفتين المؤقتتين، اللتين اعتمدتا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، قد شغلتا منذ أيار/مايو ٢٠١٤. ويهدف تحويلهما المقترح منوظيفتين مؤقتتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلىوظيفتين ثابتتين إلى زيادة تعزيز قدرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، ولا سيما المساهمة في التقارير التي يقدمها الأمين العام سنوياً عن تنفيذ استعراض الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

رابعا-٨ وفيما يتعلق بالأثر الذي يمكن أن يترتب على الإدارة وعلى الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة للإصلاح الجاري الذي يقوم به الأمين العام لركيزة التنمية، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأمين العام شرع في عملية البحث والتشاور بغية تقديم مقترحات بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وبالتالي لا يمكن في هذه المرحلة توقع الأثر الذي يمكن أن يترتب على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أنه قد صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٧ نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع (A/72/124-E/2018/3). ويعرض الأمين العام في ذلك التقرير رؤيته بشأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وفي سياق مقترحاته المتعلقة بخطة الإصلاح الشامل.

رابعا-٩ وفي حين تقرر اللجنة الاستشارية بمهام وظيفتي المساعدة المؤقتة العامة في تعزيز القدرات الفنية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعم تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، فإنها ترى أنه ينبغي في الوقت الحالي الإبقاء على هاتينوظيفتين ضمن فئة وظائف المساعدة المؤقتة العامة، إلى حين إعداد تقييم للحاجة الطويلة الأجل إلى

مهامهما بعد أن تنظر الجمعية العامة في مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح في مجال التنمية. ولذا توصي اللجنة بعدم الموافقة على التحويل المقترح لوظيفتي المساعدة المؤقتة العامة (١ ف-٤ و ١ ف-٣) إلى وظيفتين ثابتتين في هذه المرحلة، وينبغي بيان ذلك بالتالي في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف (تكاليف الموظفين الأخرى).

الوظائف الملغاة

رابعا- ١٠ كما هو مبين في الجدول رابعا-١، يقترح الأمين العام إلغاء ١٠ وظائف (٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ ف-٣). ويشير الأمين العام إلى أن الإلغاء المقترح لوظيفة موظف شؤون اجتماعية (ف-٣) في أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية هو نتيجة المكاسب التي تعتمز الإدارة تحقيقها من حيث الكفاءة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (Sect. 9)، الفقرة ٩-٧٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة ستعدل عبء العمل من خلال إعادة توزيع المهام على العدد المتبقي من الموظفين، في إطار مكاسب الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها.

الوظائف الشاغرة

رابعا- ١١ حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان مجموع الوظائف الشاغرة في إطار الباب ٩ يبلغ ٥٨ وظيفة (٣ مد-١، و ٨ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٢١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن حالة الاستقدام لشغل الوظائف بينت أنه من مجموع الوظائف الشاغرة البالغ عددها ٥٨، توجد ٤ وظائف يقترح إلغاؤها، و ٢٢ وظيفة إما قد جرى شغلها بالفعل أو سيشغل بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، و ١٥ وظيفة شاغرة مؤقتاً تتعلق بحالات احتفظ فيها شاغلوها الأصليون بحقهم في العودة إليها. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

رابعا- ١٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المستكملة المقدمة إليها بشأن الوظائف الشاغرة أن هناك وظيفة واحدة لرئيس فرع إحصاءات البيئة والطاقة (مد-١) شاغرة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن إجراءات الاستقدام لهذه الوظيفة جارية وأنه قد تم تحديد المتقدمين لشغلها لإدراجهم في قائمة التصفية، وأنه ستجرى مقابلات معهم في تموز/يوليه ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإعلان عن هذه الوظيفة الشاغرة قد تأخر في انتظار نتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل خمس سنوات لأعمال وعمليات لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والذي أسفر عن اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار ٢٠١٦/٢٧. وبناء على ذلك، وسّع نطاق مسؤوليات الوظيفة ليشمل مجالا فنيا صدر به تكليف حديثا هو إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى مجال الإحصاءات المتعلقة بمعلومات البيئة والطاقة والصناعات ومجال التصنيفات الإحصائية الدولية، ولا سيما إدماجها دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رابعا- ١٣ وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء طول المدة التي بقيت فيها الوظيفة برتبة مد-١ شاغرة. وتتوقع اللجنة أن يتم ملء هذه الوظيفة على وجه السرعة وهي تتفق في أن الأمين العام

سيقدم معلومات مستكملة عن حالة الاستقدام لشغل هذه الوظيفة إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا-١٤ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة رابعا-٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا-١٥ تبلغ الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف ما مقداره ٩٢٦ ٩٨٥ ١٦ دولارا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ولا تشمل مبلغ ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا لنظام المنسقين المقيمين (انظر الفقرات رابعا-١ أعلاه ورابعا-١٦ إلى رابعا-٢١ أدناه)، وهو ما يمثل نقصاً قدره ٧٧٤ ٥٢٠ ٤ دولارا، أو ٢١ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتبيّن التخفيضات المقترحة في جميع فئات الميزانية عدا سفر الممثلين (بسبب الموارد الإضافية اللازمة للوفاء بالولايات الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١) (انظر A/72/6 (Sect. 9)، الفقرة ٩-١٠ (ب)).

الدعم المقدم من الأمانة العامة إلى نظام المنسقين المقيمين

رابعا-١٦ يعرض الأمين العام في الفرع هاء من ملزمة الميزانية مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين، مع إيراد موجز مقتضب للمعلومات الأساسية. ويشير الأمين العام إلى أن مبلغ ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٧٢/٧١، يستند إلى المبلغ المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/70/703). وعلاوة على ذلك، يعتبر هذا المبلغ مؤقتا في انتظار أن يقدم الأمين العام تقريره عن الاقتراح المنقح بشأن المسألة، بما في ذلك أي تعديل على المساهمة المقترحة للأمانة العامة للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرتان ٩-١٠ (أ) و ٩-١٤).

رابعا-١٧ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت تكليفا بإجراء استعراض مستقل لصيغة تقاسم التكاليف، من المقرر أن ينجز بنهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن المنتظر أن يسفر الاستعراض عن توصيات بشأن سبل زيادة فعالية نظام المنسقين المقيمين من خلال نموذج للتمويل يتسم بالاستدامة والشفافية وفعالية التكلفة ويخضع للمساءلة ويمكن التنبؤ به، على النحو الذي حددته الدول الأعضاء وتوقعه. وستناقش المجموعة بعد ذلك التوصيات التي ينتهي إليها الاستعراض المستقل، وسيوضع تقرير الأمين العام بشأن الاقتراح المنقح في صيغته النهائية في آب/أغسطس ٢٠١٧ لتقديمه إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه نظرا لأن الاقتراح المنقح للأمين العام لم يعد بعد، فإن الرقم المتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ باعتباره مبلغاً مؤقتاً، يعتبر أفضل تقدير. وأبلغت اللجنة بناء على طلبها بتزويدها بمعلومات مستكملة بأنه حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٧ لم تتلق المجموعة التقرير النهائي للاستعراض المستقل. واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم موافاة الجمعية العامة بمعلومات مستكملة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا-١٨ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لم توافق على مبلغ ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا الذي اقترحه الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/70/703). وبدلا من ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين مقترحا منقحا بشأن ترتيبات تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين وإدارة تمويله وأن يقدم التكاليف ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر القرار ٢٧٢/٧١ بء، الجزء الخامس). وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أنه أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتقرير الأمين العام (A/70/703)، أعربت عن شواغلها إزاء عدم كفاية المعلومات المتعلقة بتقديرات الموارد الإجمالية لنظام المنسقين المقيمين، وعن عدم وجود آلية موحدة للنظر على المستوى الحكومي الدولي في جميع جوانب ترتيبات تقاسم التكاليف، بما في ذلك الميزانية العامة لنظام المنسقين المقيمين (انظر A/70/7)، الفقرات رابعا-١٨ إلى رابعا-٢٨ و (A/70/7/Add.48). وتلاحظ اللجنة أن هذه المعلومات لم تقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتثق اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيقدم جميع المعلومات ذات الصلة إلى الجمعية العامة في مقترحه المنقح المقبل بشأن ترتيبات تقاسم التكاليف، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بصياغة الميزانية والإبلاغ المالي وآليات الرقابة.

رابعا-١٩ وبالنظر إلى الحالة الميمنة أعلاه، فإن اللجنة الاستشارية ليست في وضع يتيح لها التوصية بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن مساهمة الأمانة العامة في الدعم المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ قبل أن يقدم مقترحه المنقح إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ولذا توصي اللجنة بعدم الموافقة على إدراج مبلغ ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في هذه المرحلة. وينبغي بيان الخفض في ذلك المبلغ في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف (المنح والتبرعات).

رابعا-٢٠ وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قدم في تقريره الأخير عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع (A/72/124-E/2018/3) (انظر أيضاً الفقرة رابعا-٨ أعلاه) مقترحاً بشأن إعادة تأكيد سلطة المنسقين المقيمين وحيادهم.

رابعا-٢١ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة رابعا-١٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف (انظر أيضاً الفقرة رابعا-٩ أعلاه).

التعليقات العامة والتوصيات

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

رابعا-٢٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يرصد اعتماد لمصروفات السفر لأعضاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في بند أجهزة تقرير السياسات (انظر A/72/6 (Sec.9)، الجدول ٩-٧ والفقرات ٩-٢٣ إلى ٩-٢٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه نظرا لأن لجنة الخبراء تتألف من أعضاء عالميين وليسوا منتخبين، فإنه لا تقترح موارد في إطار الباب ٩، الذي يغطي عادة تكاليف سفر أعضاء الهيئات الفرعية. وعلاوة على ذلك، فمنذ أن أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة الخبراء في عام ٢٠١١، تمول الدول الأعضاء مشاركة وفودها، بينما تظل

الإدارة تبذل جهوداً لزيادة الأموال الخارجة عن الميزانية من أجل تمكين البلدان النامية من المشاركة في اجتماعات لجنة الخبراء.

الخدمات التعاقدية

رابعا- ٢٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن اعتماداً قدره ٢٠٠ ٧٦ دولار مقترح في بند التوجيه التنفيذي والإدارة للخدمات التعاقدية لتغطية الاستعانة بالخدمات المتخصصة اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بوسائل من بينها تكييف تطبيقات إدارة المحتوى، وإدارة المحتوى الشبكي، ومواصلة تحسين المواقع الشبكية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تتوفر في الإدارة قدرات داخلية، من قبيل اختصاصي تكنولوجيا المعلومات، للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بإدارة مواقعها الشبكية وتحسينها. ولذا ترى اللجنة أنه ينبغي استعراض احتياجات الإدارة في بند الخدمات التعاقدية بهدف الاستفادة الكاملة من القدرات الداخلية، كما ينبغي بيان أثر ذلك في مشاريع الميزانية المقبلة.

الباب ١٠

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠ ٧٦٣ ٠٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠ ٦٤٩ ٤٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا- ٢٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٠ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ١٠ ٦٤٩ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاً صافياً قدره ١١٣ ٦٠٠ دولار، أو ١,١ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/72/6 \(Sect. 10\)](#)، الجدول ١٠-٣).

رابعا- ٢٥ ويعزو الأمين العام الانخفاض البالغ ١١٣ ٦٠٠ دولار في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف إلى التغييرات الأخرى التي يمكن تحقيقها من خلال أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة لجهوده الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد ([A/71/390](#)) على كل عملية من العمليات اليومية (المرجع نفسه، الفقرة ١٠-٩). ويعكس الانخفاض البالغ ١١٣ ٦٠٠ دولار خفضاً قدره ٦ ٠٠٠ دولار تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة وخفضاً قدره ١٠٧ ٦٠٠ دولار تحت بند برنامج العمل. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب

الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

رابعا- ٢٦ ويوجز الجدول رابعا- ٢ أدناه الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول رابعا- ٢

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٨	١ وأ.ع، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٦ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١ ف-١/٢، و ٦ خ ع (رأ)
٢٠١٦-٢٠١٧	
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٨	١ وأ.ع، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٦ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١ ف-١/٢، و ٦ خ ع (رأ)
٢٠١٨-٢٠١٩	

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا- ٢٧ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٢٨ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو نفس العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا- ٢٨ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٩٠٠ ٤١٠ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نقصاناً قدره ٦٠٠ ١١٣ دولار، أو ٧,٥ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزو الأمين العام الانخفاض البالغ ٦٠٠ ١١٣ دولار إلى التغييرات الأخرى التي يمكن تحقيقها من خلال أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر الفقرة رابعا- ٢٥ أعلاه).

رابعا- ٢٩ ويقترح نقل الموارد في إطار التغييرات داخل و/أو عبر الأبواب، بما يمثل خفضاً صافياً قدره ٤٠٠ ٢٨ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١، أقل البلدان نمواً، وزيادة صافية قدرها ٦٠٠ ١٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٢، البلدان النامية غير الساحلية، وزيادة صافية قدرها ٨٠٠ ١٧ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر A/72/6 (Sect. 10)، الجدول ١٠-٣). ويشار إلى أن التغييرات تتعلق أساساً باستعراضات منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي أنجز في عام ٢٠١٦، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) المقرر أن ينجزا خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المراجع نفسه، الفقرات ١٠-١ و ١٠-٨ و ١٠-١٣ والمرفق الثالث).

رابعا- ٣٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الاحتياجات الإجمالية من الموارد

رابعا-٣١ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حين تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من التحديات المشتركة، فإن لكل منها قضايا محددة، كالقضاء على الفقر في حالة أقل البلدان نمواً، وتيسير التجارة في حالة البلدان النامية غير الساحلية، وتغير المناخ في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبلغت اللجنة أيضاً في جملة أمور بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، التي تحدد التمويل من موارد عادية وموارد خارجة عن الميزانية على حد سواء، ستوفر الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة وإنجاز النواتج من أجل الوفاء بولايات البرامج الفرعية الثلاثة في إطار الباب ١٠. وعلاوةً على ذلك، فإن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية سيبنى الشراكات دعماً لمجموعات البلدان الثلاث عن طريق العمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً

رابعا-٣٢ فيما يتعلق بتقديم الخدمات الفنية إلى اجتماعات مجلس إدارة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً (انظر المرجع نفسه، الجدولان ١٠-٨ و ١٠-١٢)، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها اتفقت في أيار/مايو ٢٠١٧ مع اقتراح إنشاء وظيفة مؤقتة لمدير عام (مد-٢) لمدة سنتين لقيادة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويرد في الفصل الأول أعلاه المزيد من المعلومات في هذا الصدد.

الباب ١١

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٠٠ ٦٠٥ ١٦ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٠٠٠ ٤٥٢ ١٦ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٠٠٠ ٢٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا-٣٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١١ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٠٠٠ ٤٥٢ ١٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاً صافياً قدره ٠٠٠ ٨٥٣ ١٥ دولار، أو ٠,٩ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 11)، الجدول ١١-٣).

رابعا-٣٤ ويتولى تنفيذ البرامج الفرعية الثلاثة في إطار الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام (المرجع نفسه، الفقرات ١١-٢٣ و ١١-٣٠ و ١١-٣٦).

رابعا-٣٥ ويعزو الأمين العام الانخفاض البالغ ٨٠٠ ١٥٣ دولار في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف إلى التغييرات التي يمكن تحقيقها من خلال أوجه الكفاءة التي تعتزم المكاتب الثلاثة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ كنتيجة، في جملة أمور، لجهودها الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

رابعا-٣٦ وستكمل الموارد الخارجة عن الميزانية التي يتوقع أن يبلغ مجموعها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار نقدا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ موارد الميزانية العادية، في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف دعم إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص في الأنشطة المتصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر A/72/6 (Sect. 11)، الفقرة ١١-١٦).

رابعا-٣٧ ويوجز الجدول رابعا-٣ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول رابعا-٣

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة لفترة ٤٤	١ أ ع م، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٦ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ٨ خ ع (ر أ)، و ١ ر م
الوظائف المقترحة لفترة ٤٤	١ أ ع م، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٦ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ٨ خ ع (ر أ)، و ١ ر م

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا-٣٨ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤٤ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو نفس العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول رابعا-٣). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تخصيص الوظائف بعد تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

رابعا-٣٩ تقع المسؤولية الفنية عن البرنامج الفرعي ١ على عاتق مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرة ١١-٢٣). ويتألف المكتب من فرعين هما: فرع تحليل ورصد السياسات وفرع التنسيق والدعوة ووضع البرامج.

رابعاً-٤٠ وفيما يتعلق بتخصيص الموارد المتعلقة بالوظائف بين الفرعين، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (A/68/506)، يُنظر في دور المكتب وملاك موظفيه في ضوء التحديات والفرص الجديدة التي ظهرت على الصعيدين العالمي والإقليمي خلال السنوات العشر منذ إنشاء المكتب في عام ٢٠٠٣، بما في ذلك توسيع ولايته على النحو المتوقع تمثيلاً مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإنشاء آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (انظر أيضاً الفقرتين رابعاً-٤٤ ورابعاً-٤٥ أدناه). ومن مجموع الوظائف التسع التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، خصصت ست وظائف لفرع تحليل ورصد السياسات (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ ف-٢)، وخصصت ثلاث وظائف لفرع التنسيق والدعوة ووضع البرامج (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣). ونتيجة لذلك، يضم الفرعان حالياً ما مجموعه ١٣ و ١١ من موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، على التوالي. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة كذلك بأن الوظائف التسع قد ملئت بالفعل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي بذلها المكتب لملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي بذلها المكتب لملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعاً-٤١ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٢ ٨٩٦ ٤٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نقصاناً قدره ١٥٣ ٨٠٠ دولار، أو ٥ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الخبراء الاستشاريون

رابعاً-٤٢ تبلغ الموارد المقترحة في بند الخبراء الاستشاريين ما مقداره ٣٦٥ ٧٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للباب ١١، وهو ما يمثل نقصاناً قدره ٣٤ ٦٠٠ دولار، أو ٨,٦ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الاعتماد المقترح للخبراء الاستشاريين لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يمثل ٣,٦٥ في المائة من النفقات البالغة ٢٠٠ ١٠٠٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

رابعاً-٤٣ وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تمثيلاً مع تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (انظر الفقرتين رابعاً-٣٩ ورابعاً-٤٠ أعلاه)، ما برح المكتب يزيد تدريجياً اعتماده على الخبرة الداخلية ويحد بدرجة كبيرة من اعتماده على الخدمات الاستشارية، وأنه من المتوقع كذلك أن يرتفع مستوى الوفورات الناجم عن ذلك ارتفاعاً مطرداً بمرور الوقت مع اكتساب موظفي المكتب المعينين حديثاً المزيد من الخبرة في مجالات عملهم. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا للاستفادة من الخبرة الداخلية والحد من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين.

التعليقات العامة والتوصيات

آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

رابعاً-٤٤ فيما يتعلق بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة (انظر A/72/6 (Sect. 11)، الفقرة ١١-٩)، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه وفقاً للتكليف الصادر في القرار ٢٩٣/٦٦، تستعرض آلية الرصد تنفيذ جميع التزامات البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين من أجل تنمية أفريقيا، وأن الأمين العام أصدر منذ إنشاء الآلية في عام ٢٠١٢ تقريرين لفتري السنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، صدر أحدهما في عام ٢٠١٤ والآخر في ٢٠١٦. ويعمل المكتب حالياً على إعداد التقرير الثالث، المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

رابعاً-٤٥ وعلاوةً على ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأهداف والغايات والتعهدات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تمثل التزامات هامة ستغطيها آلية الرصد. وفي ضوء أوجه التآزر الكبيرة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، فإن النتائج التي تخلص إليها آلية الرصد ستصب بشكل مباشر في عملية الرصد والتقييم العالمية التي يضطلع بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ويمكن أيضاً أن تسهم بصورة هامة في عمليات الرصد التي يخطط لها الاتحاد الأفريقي لخطة عام ٢٠٦٣. وفي هذا السياق، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مناقشات أثناء الدورة السابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لتقصي سبل الاستفادة من آلية الرصد باعتبارها جزءاً من إطار مشترك أوسع تستخدمه البلدان الأفريقية لإبلاغ التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ باستخدام نظام إبلاغ واحد.

المنشورات

رابعاً-٤٦ عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنشورات التي تصدرها إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك مجلة Africa Renewal، تصدر باللغتين الإنكليزية والفرنسية، نظراً لأنهما اللغتان الأكثر استخداماً في أفريقيا. وفي الماضي كان يتم ترجمة عدد قليل من المقالات إلى البرتغالية والسواحيلية عندما كانت تغطي المناطق التي يشيع فيها استخدام هاتين اللغتين. وعلاوةً على ذلك، توجد خطط للتوسع في ترجمة بعض المقالات إلى العربية، إضافة إلى البرتغالية والسواحيلية، لتلبية الاحتياجات الإقليمية. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لترجمة المنشورات إلى لغات أخرى وتشجع المكاتب المعنية على تعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية لتغطية تكاليف الترجمة وتوسيع نطاق الاستفادة من المنشورات.

الباب ١٢

التجارة والتنمية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠٠ ٤٢٢ ١٣٨ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠ ٠٥٩ ١٣٨ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٧٠٠ ٤١٠ ٨٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا- ٤٧ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ١٢ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ١٠٠ ٠٥٩ ١٣٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ١٠٠ ٣٦٣ دولار، أو ٠,٣ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/72/6 \(Sect. 12\)](#)، الجدول ١٢-٣).

رابعا- ٤٨ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ١٠٠ ٣٦٣ دولار إلى العوامل الثلاثة التالية (المرجع نفسه، الفقرات ١٢-١٨ إلى ١٢-٢٠):

(أ) التعديلات الفنية: زيادة صافية قدرها ٣٠٠ ٤٧٥ ١ دولار تعكس زيادة قدرها ٥٠٠ ٥٨٢ ١ دولار تتعلق بالاعتماد الكامل المرصود في فترة السنتين لسبع وظائف جديدة (٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢) أنشئت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ و ٢٧٢/٧١ (انظر أيضاً الفقرة رابعا- ٥٧ أدناه)، يقابلها جزئياً إلغاء احتياجات غير متكررة مجموعها ٢٠٠ ١٠٧ دولار تتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛

(ب) التغييرات داخل و/أو عبر الباب (الأبواب): نقصان صاف قدره ٣٠٠ ١٤٠ دولار يعكس الأثر المؤجل على الموارد الناجم عن اقتراح إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٥، تمول عن طريق إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ تحت عنصر دعم البرامج (انظر الفقرات رابعا- ٥٣ إلى رابعا- ٥٥ أدناه). وإضافة إلى ذلك، تعكس التغييرات في الموارد إعادة توزيع موارد بين عناصر التوجيه التنفيذي والإدارة وبرنامج العمل ودعم البرامج من أجل تحسين وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تنفيذ الولايات، بما فيها تلك الواردة في وثيقة مافيكيانو نيروبي المعتمدة في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٦؛

(ج) التغييرات الأخرى: نقصان قدره ١٠٠ ٦٩٨ ١ دولار يعزى إلى أوجه الكفاءة التي يعتزم الأونكتاد تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة لجهوده الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. ويترجم هذا النقصان إلى تخفيضات تتعلق بالوظائف قدرها ١٠٠ ٥٢٨ دولار وتخفيضات لا تتعلق بالوظائف قدرها ٠٠٠ ١٧٠ دولار. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافاتها بقائمة

موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

رابعا- ٤٩ ويوجز الجدول رابعا- ٤ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا- ٤

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ٣٩٠	١ وأ ع، و ١ أ ع م، و ٥ مد-٢، و ٢٠ مد-١، و ٥٠ ف-٥، و ٦٥ ف-٤، و ٧٤ ف-٣، و ٣٣ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (ر ر)، و ١٣١ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ٣٨٤	١ وأ ع، و ١ أ ع م، و ٥ مد-٢، و ٢٠ مد-١، و ٥٠ ف-٥، و ٦٥ ف-٤، و ٧٤ ف-٣، و ٣٢ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (ر ر)، و ١٢٦ خ ع (ر أ)
الوظائف الجديدة ١	١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٥
الوظائف المنقولة -	١ ف-٥ و ١ ف-٣ من دعم البرامج إلى التوجيه التنفيذي والإدارة ١ ف-٤ من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى دعم البرامج
الوظائف الملغاة (٧)	١ ف-٣ في إطار الدعم البرنامجي ١ ف-٢ في إطار البرنامج الفرعي ١ ١ خ ع (ر أ) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢ ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٣ ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٤ ١ خ ع (ر أ) في إطار دعم البرامج
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ١٥	١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٤ ف-٤/٣، و ٩ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا- ٥٠ كما هو مبين في الجدول رابعا- ٤، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٣٨٤ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل تخفيضاً صافياً قدره ست وظائف بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يتألف من سبع وظائف يقترح إلغاؤها (١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ووظيفة واحدة يقترح إنشاؤها (١ ف-٣)، وثلاث وظائف يقترح نقلها (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣).

الوظائف الملغاة

رابعا-٥١ يشير الأمين العام إلى أنه من مجموع الوظائف السبع المقترح إلغاؤها، ستلغى ست وظائف (١ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) نتيجة أوجه الكفاءة التي يعتزم الأونكتاد تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (Sect. 12)، الفقرات ١٢-٥٠ و ١٢-٥٧ و ١٢-٦٤ و ١٢-٧١ و ١٢-٧٨ و ١٢-٩٣ (أ) (٣)).

رابعا-٥٢ ومن بين الوظائف الست المقترح إلغاؤها نتيجة أوجه الكفاءة، توجد وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-٢) في إطار البرنامج الفرعي ١، العولة والترابط والتنمية (المرجع نفسه، الفقرة ١٢-٥٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام هذه الوظيفة برتبة ف-٢ ليست هي نفسها مهام الوظائف المؤقتة الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١ ألف (انظر الفقرة رابعا-٥٧ أدناه). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الوظيفة برتبة ف-٢ شاغرة في الوقت الحالي. وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة على الأثر المحتمل للإلغاء المقترح للوظائف برتبة مبتدئ.

رابعا-٥٣ ويشير الأمين العام إلى أن إلغاء وظيفة موظف لنظم المعلومات برتبة ف-٣ في إطار دعم البرامج يقترح بغية تمويل إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون الاقتصادية في إطار البرنامج الفرعي ٥، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة ١٢-٩٣ (أ) (٢)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من المشورة في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي في أفريقيا (انظر الفقرتين رابعا-٥٤ و رابعا-٥٥ أدناه)، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٧١ بشأن مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، يقترح تمويل الاحتياج من الوظائف الجديدة من خلال أوجه الكفاءة المبينة في إطار الباب ١٢. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإلغاء المقترح لوظيفة موظف لنظم المعلومات برتبة ف-٣ يعزى إلى توقع انخفاض الاحتياجات إلى إعداد تطبيقات عمل محلية نظراً لأنها تقدم حالياً في إطار نظام أوموجا. وأبلغت اللجنة بأن الوظيفة برتبة ف-٣ شاغرة في الوقت الحالي. وتؤكد اللجنة الاستشارية أن أي موارد تحرر عن طريق إلغاء وظائف لا تعود هناك حاجة إليها ينبغي ألا ينظر إليها باعتبارها موارد متاحة لتعديل غرضها لاستخدامات أخرى. وتناقش اللجنة في الفصل الأول أعلاه المسائل المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الجديدة

رابعا-٥٤ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون الاقتصادية في إطار البرنامج الفرعي ٥ من أجل تقديم الدعم إلى مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا، ومواجهة زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية المخصصة، وتوفير الدعم الفني والدعم المباشر في الموقع لعمل الأونكتاد في المنطقة (انظر A/72/6 (Sect. 12)، الفقرة ١٢-٨٥). ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة يقابلها الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة لموظف لنظم المعلومات (ف-٣) ضمن إطار عنصر دعم البرامج (انظر الفقرة رابعا-٥٣ أعلاه). وترى اللجنة الاستشارية أن إنشاء أي وظيفة يجب أن يكون مبرراً بناءً على أسس موضوعية، مع مراعاة متطلبات البرامج و/أو عبء العمل المطلوبة لتنفيذ البرامج والأنشطة المقررة تنفيذاً كاملاً. وتناقش اللجنة في الفصل الأول أعلاه المسائل المتعلقة بالوظائف.

رابعا-٥٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراح إنشاء الوظيفة برتبة ف-٣ يستجيب للطلبات الجديدة على المشورة في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي في أفريقيا تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة قارية. وفي إطار استكشاف سبل الاستجابة لهذا العمل الجديد، تنظر الأمانة العامة في خيار زيادة سفر الموظفين إلى المنطقة مقابل خيار إنشاء وظيفة فنية في أديس أبابا، وقد اعتُبر أن الخيار الأخير أقل تكلفة وأكثر فعالية.

الوظائف المنقولة

رابعا-٥٦ يشير الأمين العام إلى أن التغييرات في الموارد تعكس إعادة توزيع الموارد من أجل تحسين وضع الأونكتاد في تنفيذ الولايات، بما فيها ما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ١٢-١٩ و ١٢-٥٠ و ٩٣-١٢ (أ) '٤'):

(أ) تعزيز وحدة الاتصالات والمعلومات والتوعية في إطار التنفيذ التوجيهي والإدارة من خلال اقتراح نقل وظيفتين (١ كبير موظفين لشؤون الإعلام (ف-٥) و ١ موظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣)) من عنصر دعم البرامج، من أجل تلبية متطلبات العمل المتزايدة في هذا المجال؛

(ب) تعزيز الدعم المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية وإلى اثنين من أفرقة الخبراء الحكومية الدولية الجديدة المنشأة وفقا لوثيقة مافيكيانو نيروبي وذلك من خلال اقتراح نقل وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (ف-٤) من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة إلى عنصر دعم البرامج.

الملاك الإجمالي للموظفين

رابعا-٥٧ كما هو مبين في الفقرة رابعا-٤٨ (أ) أعلاه، وافقت الجمعية العامة مؤخرا على سبع وظائف (٣ وظائف ثابتة و ٤ وظائف مؤقتة). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف السبع الإضافية ترتبط ارتباطا مباشرا بنواتج محددة، إذ تدعم الوظائف الثابتة الثلاث الدول الأعضاء في مجال رصد الإحصاءات المتصلة بالتجارة والتنمية، بينما تعزز الوظائف المؤقتة الأربع دور الأونكتاد بوصفه واحدا من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تمويل عملية التنمية، تمشيا مع الفقرة ٨٨ من خطة عمل أديس أبابا.

رابعا-٥٨ وطلبت اللجنة الاستشارية أيضاً تزويدها بمعلومات مستكملة عن التغييرات المدخلة مؤخرا في الوظائف التي جرت الموافقة عليها للباب ١٢ في إطار الميزانية العادية، وهي مبينة في الجدول رابعا-٥ (انظر أيضاً A/70/7، الجدول رابعا-٦).

الجدول رابعا-٥

التغييرات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية في إطار الباب ١٢

فترة السنتين	الوظائف الثابتة	الوظائف المؤقتة
٢٠١١-٢٠١٠	٤٠٠	-
٢٠١٣-٢٠١٢	٤٠٠	-

فترة السنتين	الوظائف الثابتة	الوظائف المؤقتة
٢٠١٥-٢٠١٤	٣٨٥	-
٢٠١٧-٢٠١٦ ^(١)	٣٨٦	٤
٢٠١٩-٢٠١٨	٣٨٠	٤

(١) أنشئت ثلاث وظائف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ (الفقرة ٧٥) وجرى الموافقة على أربع وظائف بموجب القرار ٢٧٢/٧١ ألف (الجزء الثاني عشر).

الوظائف الشاغرة

رابعا-٥٩ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن أربعة من الوظائف الشاغرة برتبة ف-٢. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن أمانة الأونكتاد لم تواجه أي مشاكل تتعلق باستبقاء أو جذب الموظفين في إطار برنامج الأمم المتحدة للفنيين الشباب (على عكس التجارب التي مرت بها بعض المكاتب الأخرى؛ انظر الفصل الأول أعلاه). ومن مجموع الوظائف الشاغرة الأربع برتبة ف-٢، توجد وظيفة واحدة اثُدب شاغلها مؤقتاً في وظيفة أخرى، وثلاث وظائف شغرت مؤخراً نتيجة لترقي شاغليها. ومن تلك الوظائف الثلاث، مُلئت وظيفة واحدة وحُصِّصت أخرى للإلغاء.

رابعا-٦٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-٦١ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغ قدرها ٤٠٠ ٥١٤ ١٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨ نقصانا قدره ٢٧٧ ٢٠٠ دولار، أو بنسبة ٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتبيّن التخفيضات في إطار جميع فئات الميزانية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وملاحظات عامة

رابعا-٦٢ فيما يتعلق بأنشطة التقييم المقررة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأونكتاد يسترشد بتوجيهات مجلس التجارة والتنمية، الذي يتخذ القرار بشأن خطة تقييم لفترة تتراوح بين خمس وسبع سنوات. وتشمل الخطة الحالية تقييماً للبرنامج الفرعي ٥ في عام ٢٠١٨، فيما ستناقش الخطة لعام ٢٠١٩ وما بعده وسيجري الاتفاق عليها في الدورة الخامسة والسبعين للمجلس التي من المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الباب ١٤ البيئة

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٧ ٠٩٧ ٣٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٩ ٣٦٤ ٣٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٧٤٩ ٨٧٢ ٦٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا-٦٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٤ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٩ ٣٦٤ ٣٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس زيادة صافية قدرها ٢ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٦,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 14)، الجدول ١٤-٣).

رابعا-٦٤ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ٢ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار إلى العاملين التاليين (المرجع نفسه، الفقرات ١٤-٦ إلى ١٤-١٠):

(أ) التعديلات الفنية: زيادة قدرها ٢ ٨٨٠ ٠٠٠ دولار تتعلق أساسا بالاعتماد الكامل المرصود لفترة السنتين لـ ٢١ وظيفة محولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٣ (انظر الفقرة رابعا-٧٢ أدناه)؛

(ب) تغييرات أخرى في الموارد: انخفاض قدره ٦١٣ ٠٠٠ دولار في الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف يمكن تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي يعترف بها البرنامج تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والتي ستكون وليدة الجهود التي يبذلها البرنامج لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا المقدمة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بالتخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق أبواب الميزانية، مشفوعة بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

رابعا-٦٥ وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٧٤٩ ٨٧٢ ٦٠٠ دولار، وهي تتألف من مبلغ ١٦٨ ٨٥١ ٧٠٠ دولار المخصص للموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ ٥٨١ ٠٢٠ ٩٠٠ دولار المخصص للموارد غير المتعلقة بالوظائف (باستثناء التبرعات العينية). ويتوقع أن يزداد إجمالي الموارد الخارجة عن الميزانية بما قدره ١١٢ ٠٢٩ ١٠٠ دولار (١٧ في المائة) في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر الفقرة رابعا-٨٠ أدناه) مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 14)، الفقرة ١٤-١١).

رابعا-٦٦ ويوجز الجدول رابعا-٦ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا-٦

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ١١٤ ٢٠١٦-٢٠١٧	١ وأ.ع، و ١ أ.ع م، و ٤ مد-٢، و ١١ مد-١، و ٢٥ ف-٥، و ٤١ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ٢ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر.ر)، و ٥ خ ع (ر.أ)، و ١٠ ر م
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ١١٣ ٢٠١٨-٢٠١٩	١ وأ.ع، و ١ أ.ع م، و ٤ مد-٢، و ١١ مد-١، و ٢٥ ف-٥، و ٤١ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر.ر)، و ٥ خ ع (ر.أ)، و ١٠ ر م
الوظائف الملغاة (١)	١ ف-٢ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الوظائف المتوقعة للفترة ٧٦٠ ٢٠١٨-٢٠١٩	١ أ.ع م، و ٢ مد-٢، و ٣٢ مد-١، و ٧٥ ف-٥، و ٢٧٢ ف-٣/٤، و ٧٩ ف-١/٢، و ٢٩٩ ر م

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا-٦٧ يقترح الأمين العام ما مجموعه ١١٣ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل انخفاضا صافيا قدره وظيفة واحدة مقارنة بالعدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الملغاة

رابعا-٦٨ يقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف إداري معاون (ف-٢) في مكتب المدير التنفيذي، وهو ما أصبح ممكنا بفضل أوجه الكفاءة التي يعتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١٤-٣٨). وفي هذا الصدد، يقترح توفير اعتماد قدره ٣١ ١٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل المساعدة المؤقتة العامة للتعامل مع فترات عبء العمل الكبير عندما تكون القدرات المتبقية من الموظفين غير كافية بعد إلغاء الوظيفة برتبة ف-٢.

رابعا-٦٩ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام الوظيفة برتبة ف-٢ المقترح إلغاؤها ليست برنامجية، وتتعلق أساسا باستحقاقات الموظفين، التي يقوم حاليا بتجهيزها مباشرة الموظفون من خلال خاصية الخدمة الذاتية للموظفين لنظام أو موجا. ولئن كان استخدام نظام أو موجا يتيح تحقيق أوجه كفاءة يكون معها المكتب في غنى عن أداء هذه المهام الإدارية، يجري اقتراح موارد إضافية في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتغطية الاحتياجات أثناء الفترات التي يصل فيها عبء العمل إلى ذروته.

رابعا-٧٠ وتقدم اللجنة الاستشارية في الفصل الأول أعلاه تعليقات بشأن الأثر المحتمل للإلغاء المقترح للوظائف من رتبة المبتدئين على تحقيق أهداف إدارة الموارد البشرية، مثل فرص استقدام موظفين في إطار برنامج الأمم المتحدة للفنيين الشباب.

تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بالقرار ٢١٣/٦٧

رابعا-٧١ تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧ الذي قررت فيه تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورفع مستواه، أنشئت ٢٤ وظيفة جديدة وحولت ٤٤ وظيفة، من حيث تمويلها، من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية على نحو تدريجي (٢٤ وظيفة جديدة و ٢٣ وظيفة محولة بالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بموجب القرار ٢٤٦/٦٨ و ٢١ وظيفة محولة بالنسبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بموجب القرار ٢٧٤/٧٠). وكان الأمين العام قد اقترح في وقت سابق تحويل ما مجموعه ٦٠ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية (انظر A/68/7، الفقرتان رابعا-٧٣ ورابعا-٧٨).

رابعا-٧٢ ويشير الأمين العام إلى أنه تم تحويل ٢١ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ كجزء من المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر أيضا الفقرة رابعا-٦٤ (أ) أعلاه). ولدى الاستفسار بشأن ما إذا كانت عملية تعزيز البرنامج عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧ قد اكتملت، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، مع الأخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة لم توافق سوى على ٢١ من أصل ٣٧ وظيفة اقترح تحويلها بالنسبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، لم يدرج البرنامج الوظائف الـ ١٦ التي لم يوافق عليها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستوفر الأساس لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كي يواصل تقديم الدعم إلى البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية هذه المعلومات في الاعتبار، ترى أن عملية تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧ قد اكتملت.

رابعا-٧٣ وفيما يتعلق بأثر تعزيز المكتب خلال فترتي السنتين الماضيتين، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تعززت من خلال جملة أمور منها إنشاء مكتب دون إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وتعزيز مكتب نيويورك.

الوظائف الشاغرة

رابعا-٧٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن أربع وظائف (١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣) كانت شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن وظيفة موظف إعلام (ف-٣) ظلت شاغرة منذ أيار/مايو ٢٠١٥، ولكن تم تحديد مرشح ويجري استكمال عملية الاستقدام، إذ من المقرر القيام بالاختيار وتقديم عرض تعيين في الأسابيع القادمة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يجري ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

رابعا-٧٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-٧٦ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٠٠ ٣٥٢٨ دولار، وهو ما يعكس نقصانا قدره ١٠٠ ٣٩٧ دولار، أو بنسبة ١٠,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الخبراء الاستشاريون

رابعا-٧٧ بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تمثل الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والبالغة ٠٠٠ ١٧٦٤ دولار زيادة قدرها ٣٢٠٠ دولار، أو بنسبة ٠,٢ في المائة، وهو ما يتماشى، حسب ما ذكره الأمين العام، مع الاتجاهات الماضية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين تعكس الاحتياجات، التي قُدرت باستخدام معايير التكاليف القياسية. وأبلغت اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باعتباره منظمة تعتمد على المعايير وتستند إلى أسس علمية، غالبا ما تطلب إليه الدول الأعضاء التعامل مع مسائل جديدة وناشئة، أو المشاكل القائمة في سياقات جديدة والتي لها نطاقات جغرافية جديدة، أو الطلبات المتخصصة.

رابعا-٧٨ ولئن كانت اللجنة الاستشارية تقرر بالحاجة إلى الخبرة المتخصصة من أجل التعامل مع المسائل الجديدة والناشئة والطلبات، فإنها ترى أنه ينبغي بذل جهود من أجل الاستفادة من القدرات الداخلية إلى أقصى حد ممكن، لا سيما إذا أخذ في الاعتبار تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فترتي السنتين الماضيتين (انظر الفقرة رابعا-٧١ أعلاه). وبالتالي، ترى اللجنة أنه ينبغي الإبقاء على الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في نفس مستوى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي ٠٠٠ ٨٠٠ ١٧٦٠ دولار.

رابعا-٧٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة رابعا-٧٨ أعلاه.

التعليقات العامة والتوصيات

رابعا-٨٠ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد تهدف إلى ضمان استمرار تمويله الأساسي من الميزانية العادية، وتوسيع قاعدة الدول الأعضاء المانحة للتبرعات. وإضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى الحصول على تمويل تكميلي من مصادر جديدة، بطرق منها اعتماد نُهج ابتكارية جديدة لجمع الأموال.

الباب ١٥

المستوطنات البشرية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٠٠ ٠٧٤ ٢٢ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠ ٥٢٨ ٠٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٤٨٠ ٣٧٣ ٨٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا- ٨١. تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٥ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٠ ٥٢٨ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٤٠٠ ٥٤٦ ١ دولار، أو بنسبة ٧ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. (انظر (Sect. 15) A/72/6، الجدول ١٥-٣).

رابعا- ٨٢. ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ٤٠٠ ٥٤٦ ١ دولار إلى العوامل الثلاثة التالية (المرجع نفسه، الفقرات ١٥-٢٧ إلى ١٥-٣١):

(أ) التعديلات الفنية: نقصان قدره ٢٠٠ ٨٨٨ ١ دولار، يعكس إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بإنشاء أمانة للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والتقييم المستقل والمستند إلى الأدلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عقب اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ١٠٠ ٦٢٤ دولار، تعكس أساسا إدراج اعتماد مخصص لولايات جديدة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١ بشأن الخطة الحضرية الجديدة (انظر الفقرتين رابعا-٩١ ورابعا-٩٢ أدناه)؛

(ج) التغييرات الأخرى: انخفاض قدره ٣٠٠ ٢٨٢ دولار يمكن تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي يعتزم موئل الأمم المتحدة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة للجهود التي يبذلها الموئل لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا المعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

رابعا- ٨٣. ويوجز الجدول رابعا-٧ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا-٧
الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
٧٥	١ وأع، و ١ مد-٢، و ٤ مد-١، و ٩ ف-٥، و ١٦ ف-٤، و ١٤ ف-٣، و ٥ ف-١/٢، و ٢ خ ع (رأ)، و ٢٣ ر م
٧٣	١ وأع، و ١ مد-٢، و ٤ مد-١، و ٩ ف-٥، و ١٥ ف-٤، و ١٤ ف-٣، و ٥ ف-١/٢، و ٢ خ ع (رأ)، و ٢٢ ر م
-	١ ف-٥ و ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٥ ٢ ف-٤ و ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٧ إلى البرنامج الفرعي ٥ ١ ف-٤ و ١ ف-٢ من البرنامج الفرعي ٧ إلى البرنامج الفرعي ٦ ١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢ ١ ر م من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢ ١ ر م من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ١
(٢)	١ ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٣ ١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٤
الموظائف الملغاة	
الموارد الخارجة عن الميزانية	
١٣٦	١ أ ع م، و ٢ مد-٢، و ٦ مد-١، و ٢٧ ف-٥، و ٣٨ ف-٣/٤، و ٨ ف-١/٢، و ٢ خ ع (رأ)، و ٥٢ ر م

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا-٨٤ كما هو مبين في الجدول رابعا-٧، يقترح الأمين العام ما مجموعه ٧٣ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره وظيفتان مقارنة بالعدد الإجمالي للوظائف المعتمدة لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ ويشمل اقتراح الأمين العام الإلغاء المقترح لوظيفتين ونقل عشر وظائف.

الوظائف الملغاة

رابعا-٨٥ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفتين: وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-٤) في إطار البرنامج الفرعي ٣، الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية) في إطار البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية، نتيجة أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر [A/72/6 \(Sect. 15\)](#)، الفقرتان ١٥-٧٦ و ١٥-٨٣).

رابعا-٨٦ وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام أيضا إلى أن الزيادة المقترحة في الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار البرنامج الفرعي ٣ تتعلق أساسا باقتراح إنشاء وظيفة واحدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتغطية الفترات التي يصل فيها عبء العمل إلى ذروته في ضوء اقتراح إلغاء وظيفة موظف إدارة البرامج (ف-٤) (المرجع نفسه، الفقرة ١٥-٧٧). وبناء على طلب توضيح سبب وجوب إنشاء وظيفة مساعدة مؤقتة عامة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، بدلا من اقتراح وظيفة جديدة يستخدم من أجلها المبلغ الكامل البالغ قدره ٣٠٠ ٣١٠ دولار (صافيه) من الوظيفة برتبة ف-٤، يطلب مبلغ قدره ٤٠٠ ١٧١ دولار تحت بند المساعدة المؤقتة العامة في إطار البرنامج الفرعي ٣.

الوظائف المنقولة

رابعا-٨٧ يقترح الأمين العام، كما هو مشار إليه في الجدول رابعا-٧ أعلاه، نقل عشر وظائف ليعكس ذلك إعادة هيكلة موئل الأمم المتحدة تمشيا مع خطته الاستراتيجية والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في الخطة الحضرية الجديدة. وعلى وجه الخصوص، ستتيح التغييرات لموئل الأمم المتحدة تعزيز أنشطة الإبلاغ والرصد التي يضطلع بها حاليا فرغُ البحوث وتنمية القدرات، الذي يضطلع بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي ٧، البحوث الحضرية وتنمية القدرات. ولذلك، يقترح إسناد أنشطة الإبلاغ والرصد إلى كل الفروع السبعة واضطلاع فرع البحوث وتنمية القدرات بدور تنسيقي معزز (المرجع نفسه، الفقرة ١٥-٢٩).

رابعا-٨٨ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية إعادة التنظيم المقترحة للوظائف تعكس قرار المدير التنفيذي القاضي باتباع "نهج شامل لموئل الأمم المتحدة" في مجال رصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن النقل الخارجي لعشر وظائف من البرامج الفرعية ٣ و ٤ و ٧ لن يضعف تلك البرامج الفرعية، لأن موئل الأمم المتحدة سيتبع نهجا أكثر تكاملا في مجال التوسع الحضري المستدام، على النحو المطلوب في الخطة الحضرية الجديدة، عن طريق اعتماد نهج متوازن في توزيع الوظائف الموفرة في إطار الميزانية العادية.

رابعا-٨٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-٩٠ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ٩٨٤ ٢ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٩٠٠ ١٤٦ ١ دولار، أو بنسبة ٢٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتبين التخفيضات المقترحة في إطار جميع فئات الميزانية باستثناء المنح والمساهمات (نتيجة لرصد موارد لتغطية تكاليف ولايات جديدة متعلقة بقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١) (انظر الفقرتين رابعا-٩١ ورابعا-٩٢ أدناه). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في نظام أوموجا، عندما يضطلع الشركاء المنفذون لموئل الأمم المتحدة بأنشطة، تُنشر التكاليف بصورة تلقائية تحت فئة الميزانية الخاصة بالمنح والمساهمات (انظر الفصل الأول أعلاه).

الموارد المتعلقة بالولايات الجديدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١ و ٢٣٥/٧١

رابعا-٩١ يشير الأمين العام إلى أن التغييرات في الموارد البالغة ١٠٠ ٦٢٤ دولار تعكس أساسا إدراج اعتماد مخصص لولايات جديدة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١ بشأن الخطة الحضرية الجديدة (انظر الفقرة رابعا-٨٢ (ب) أعلاه). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، على الرغم من أن الجمعية أيدت، في قرارها ٢٥٦/٧١، الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في الموئل الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أشير بشكل محدد إلى احتياجات إضافية من الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في بيان شفوي قدمه مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.2/71/L.59 بشأن تنفيذ نتائج الموئل الثالث وتعزيز موئل الأمم المتحدة، الذي اعتمد باعتباره القرار ٢٣٥/٧١.

رابعا-٩٢ وعلاوة على ذلك، دُكر في البيان الشفوي أن الاحتياجات الإضافية البالغ قدرها ٥٩٧ ٠٠٠ دولار من أجل الباب ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغ ١٠٠ ٦٢٤ دولار المقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يعكس مبلغ ٥٩٧ ٠٠٠ دولار الوارد في البيان الشفوي، الذي زيد عليه، بعد إعادة تقدير التكاليف، مبلغ ٢٧ ١٠٠ دولار يتعلق بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعا-٩٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

تقاسم التكاليف تحت بند الخبراء الاستشاريين

رابعا-٩٤ في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، أشير إلى أن مبلغا قدره ١٩ ٣٠٠ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين سيكون مطلوبا، على أساس تقاسم التكاليف من خلال استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية، لتغطية الخدمات الاستشارية المتخصصة غير المتوفرة بسهولة داخل المنظمة للمساعدة في إعداد المبادئ التوجيهية العالمية للأمم المتحدة بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي في إطار البرنامج الفرعي ٢، التخطيط والتصميم الحضري. وطلبت اللجنة، ولكنها لم تتلق ردودا بشأن ترتيب تقاسم التكاليف (بحيث يكون التمويل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية معا). واللجنة الاستشارية على ثقة بأن المعلومات عن ترتيب تقاسم التكاليف تحت بند الخبراء الاستشاريين بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية ستقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

تكاليف الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

رابعا-٩٥ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يتعلق بالاعتماد المخصص للدعم الإداري المدرج في إطار الباب ٢٩ حاء، الإدارة، نيروبي، من الصعب الحصول على تأكيد من الكيانات الثلاثة (مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة) بشأن الجزء الذي يتعلق تحديدا بموئل الأمم المتحدة، لأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لم ينتقل بعد إلى نصح قائم على المعاملات. وأبلغت اللجنة بأن حوالي ٦٤ في المائة من الاعتماد المرصود في الميزانية يتعلق بالدعم الإداري لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، وتعلق نسبة ١٢ في المائة بالخدمات المشتركة التي تدعم جميع منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المشتركة، فيما تتصل نسبة ٢٤ في المائة بالاحتياجات المتعلقة بالمرافق. ويرد المزيد من المعلومات في هذا الصدد في الفصل الأول أعلاه والباب ٢٩ حاء أدناه.

الباب ١٦

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٧ ٢٣٢ ٣٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٦ ٧٦١ ٥٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٢٠٠ ٥٣٤ ٥٦٧ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا-٩٦ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٦ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٦ ٧٦١ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٨٠٠ ٤٧٠ دولار، أو بنسبة ١,٣ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. (انظر (Sect. 16) A/72/6، الجدول ١٦-٣).

رابعا-٩٧ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ٨٠٠ ٤٧٠ دولار إلى العوامل التالية (المرجع نفسه، الفقرات ١٦-١٦ إلى ١٩-١٦):

(أ) التعديلات الفنية: نقصان قدره ٧٠٠ ٢٥٩ دولار يعزى إلى شطب احتياجات غير متكررة لتغطية تكاليف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦ وتكاليف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، يقابله جزئيا الاعتماد الكامل المرصود لفترة السنتين الناجم عن تحويل وظيفة برتبة مد-٢ من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية في إطار البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ٣٠٠ ٧٥٦ دولار لدعم: '١' الاجتماعات التحضيرية من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠؛ '٢' آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(ج) التغييرات الأخرى: انخفاض قدره ٤٠٠ ٩٦٧ دولار تيسر بفضل أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وهذا التخفيض المقترح هو نتيجة جملة أمور من ضمنها الجهود التي يبذلها المكتب لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمقدمة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة وملاحظاتها بشأن هذه المسألة.

رابعا- ٩٨ خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سوف تستكمل موارد الميزانية العادية بموارد من خارج الميزانية تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٥٣٤ ٥٦٧ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستتيح هذه الموارد مواصلة تمويل ٥١٦ وظيفة (انظر (A/72/6 (Sect. 16)، الفقرة ١٦-٢٠ والجدول ١٦-٤).

رابعا- ٩٩ يوجز الجدول رابعا- ٨ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا- ٨

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
<i>الميزانية العادية</i>	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ١٢٣	١ وأ ع، و ٣ مد-٢، و ٧ مد-١، و ١٤ ف-٥، و ٣٢ ف-٤، و ٢٤ ف-٣، و ١٤ ف-١/٢، و ٣ ع (ر)، و ٢٥ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ١٢٥	١ وأ ع، و ٣ مد-٢، و ٧ مد-١، و ١٤ ف-٥، و ٣٣ ف-٤، و ٢٦ ف-٣، و ١٣ ف-١/٢، و ٣ ع (ر)، و ٢٥ خ ع (ر أ)
الوظائف الجديدة ٣	١ ف-٤ و ٢ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣
الوظائف الملغاة (١)	١ ف-٢ في إطار البرنامج الفرعي ١
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ٥١٦	٢ مد-٢، و ١٠ مد-١، و ٤٢ ف-٥، و ٢٦٢ ف-٣/٤، و ١٨ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (ر)، و ١٧٢ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

رابعا- ١٠٠ يقترح الأمين العام، كما هو مبين في الجدول رابعا- ٨، ما مجموعه ١٢٥ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها وظيفتان مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تشمل الإنشاء المقترح لثلاث وظائف وإلغاء وظيفة واحدة.

الوظائف الجديدة

رابعا- ١٠١ يقترح الأمين العام إنشاء ثلاث وظائف جديدة لموظفين لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (١ ف-٤ و ٢ ف-٣)، في إطار البرنامج الفرعي ٣، لمكافحة الفساد، لدعم عمل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المرجع نفسه، الفقرة ١٦-١٠٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البيانات الناتجة عن تشغيل الآلية في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى الحاضر بينت أن حجم العمل الفعلي أكبر مما كان مقدرا في الأصل، وأن الوظائف الجديدة مطلوبة للتعامل مع عبء العمل الإضافي لدورة الاستعراض الثانية للآلية. ويشمل عبء العمل زيادة بنسبة ١٥ في المائة في عدد الدول الأطراف التي سيشملها الاستعراض، وزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا في عدد البلدان التي ترغب في إدراج زيارة قطرية في إطار استعراضاتها، وإجابات أطول على قائمة التقييم الذاتي المرجعية

لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وزيادة في عدد الاستعراضات المتعددة اللغات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الاستعراضات الأولى للدورة الثانية بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٦، وأنه من المقرر إجراء ٧٨ استعراضا بالنسبة لفترة السنتين الحالية و ٧١ استعراضا بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

رابعا-١٠٢ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن شاغل الوظيفة برتبة ف-٤ المقترحة سيقدم الدعم لرئيس قسم دعم المؤتمرات، مع التركيز بوجه خاص على استعراضات الامتثال، بطرق منها الاضطلاع بمهام أمانة الآلية وفريقها لاستعراض التنفيذ، ودعم الاستعراضات القطرية الفردية. وسيقوم شاغلا الوظائف برتبة ف-٣ المقترحتين بعدة مهام منها توفير الخبرة الفنية والتقنية المتخصصة من أجل الاستعراضات القطرية الفردية ودعم فرادى الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى استخدام نتائج الاستعراضات من أجل وضع أسس للقياس ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

رابعا-١٠٣ ولئن كانت اللجنة الاستشارية تعترف بأهمية آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فهي تلاحظ أن اقتراح إنشاء ثلاث وظائف جديدة يتعلق بعبء العمل الإضافي لدورة الاستعراض الثانية للآلية. وإذ تضع اللجنة في الاعتبار أنه من المقرر أن تستغرق دورة الاستعراض الثانية خمس سنوات، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠، ترى أنه ينبغي إنشاء الوظائف للمدة التي تستغرقها دورة الاستعراض الثانية ريثما يُنجز استعراض للاحتياجات لهذه المهام على المدى الطويل ولتوافر الموارد المناسبة الخارجة عن الميزانية من أجل تمويل دورة الاستعراض الثانية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٧١، الفقرتان ٩ و ٤٣). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإنشاء ثلاث وظائف مؤقتة لموظفين لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (١ ف-٤ و ٢ ف-٣)، في إطار البرنامج الفرعي ٣، للفترة المتبقية من دورة الاستعراض الثانية. وينبغي إعادة تبرير أي تمديد للوظائف إلى ما بعد هذه الفترة.

الوظائف الملغاة

رابعا-١٠٤ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة واحدة لخبير إحصائي معاون (ف-٢) في إطار البرنامج الفرعي ١، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في قسم دعم التنفيذ (وهو ما يمثل تخفيضا يبلغ ٢٠٠ ٥٠٠ دولار)، نتيجة لأوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها (انظر A/72/6 (Sect.16)، الفقرة ١٦-٩٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن قرار إلغاء الوظيفة اتخذ بعد إجراء استعراض شامل لمراد المكتب من الميزانية العادية ومشاورات داخلية مفصلة. وتوصل التقييم إلى أنه يمكن أن تغطي وظائف أخرى مهام الوظيفة المعنية. وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة بشأن الوظائف برتبة ف-٢.

رابعا-١٠٥ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة رابعا-١٠٣ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٠٦ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١٢٦ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية، وهو ما يعكس نقصانا صافيا قدره ٨٨٦ ٨٠٠ دولار، أو بنسبة ١٤,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعكس النقصان

انخفاض الاحتياجات تحت بنود الخبراء (٢٣٨ ٠٠٠ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٢٣٠ ٦٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٢٠٣ ٧٠٠ دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (١٨٤ ٤٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٧٩ ٦٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٢٤ ٢٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (٣ ٦٠٠ دولار). وستقابل هذه الانخفاضات جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بندي سفر الممثلين (٥٥ ٢٠٠ دولار) والأثاث والمعدات (٢٢ ١٠٠ دولار).

سفر الموظفين

رابعا-١٠٧ تمثل الاحتياجات المقترحة من أجل سفر الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وبالبالغة ٦٧٩ ٨٠٠ دولار انخفاضاً قدره ٧٩ ٦٠٠ دولار، أو بنسبة ١٠,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتحت بند أجهزة تقرير السياسات، تشمل الاحتياجات المقترحة ثلاث بعثات لموظفين اثنين من فيينا إلى نيويورك لتقديم إحاطات إعلامية للبعثات الدائمة والجمعية العامة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في اليابان في عام ٢٠٢٠. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الغرض من الإحاطات الإعلامية هو، في جملة أمور، إطلاع الوفود والجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وموافاتهم بنتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب الاتصال في نيويورك التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لا يمتلك الخبرة التقنية والفهم الدقيق للتفاصيل المطلوبين لتقديم إحاطات إعلامية. وترى اللجنة الاستشارية أن مكتب الاتصال في نيويورك التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يرأسه مدير من الرتبة مد-١، ينبغي أن يكون قادرا على تقديم إحاطات للبعثات الدائمة والجمعية العامة بشأن الأنشطة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المقبل لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مع القيام في الوقت نفسه أيضا باستخدام التداول عن بعد من أجل تيسير نقل المعارف التقنية من المكتب في فيينا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إدراج الاحتياجات المتعلقة بثلاث رحلات لموظفين اثنين من فيينا إلى نيويورك تحت بند أجهزة تقرير السياسات؛ ولذلك ينبغي خفض الموارد المقترحة البالغة ٣١ ٣٠٠ دولار.

الخبراء الاستشاريون

رابعا-١٠٨ يقترح رصد مبلغ قدره ٢٧١ ٥٠٠ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٢٣٠ ٦٠٠ دولار، أو بنسبة ٤٥,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، يشار إلى أن الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين تُطلب، في جملة أمور، لتوفير الخبرات بشأن القضايا المتعلقة بالتوجه العام في مجال السياسات، بما في ذلك صياغة الوثائق الخاصة المتعلقة بالسياسات، في إطار بند التوجيه التنفيذي والإدارة، وتيسير وضع اتفاقات تعاون رسمية بين الوكالات العاملة في مجال مكافحة الجريمة، في إطار البرنامج الفرعي ١. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مكتب المدير التنفيذي سوف يتطلب خبرات خارجية لتنسيق عمل أربع شعب تابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التعامل مع استعراض الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وفيما يتصل بالطلب المتعلق بالخبراء الاستشاريين في إطار

البرنامج الفرعي ١، أبلغت اللجنة بأن المكتب لا يملك الموارد اللازمة من الموظفين سواء لإنجاز الأعمال المقررة أو الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أنشطة أساسية مثل صياغة وثائق السياسات والاتفاقات المشتركة بين الوكالات، أو تنسيق أعمال الشعب الداخلية عادة ما يضطلع بها الموظفون. وتشجع اللجنة المكتب على مواصلة إعادة النظر في احتياجاته المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في هذه المجالات.

رابعا- ١٠٩ وتوصي اللجنة الاستشارية، وهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة رابعا- ١٠٧ أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وملاحظات عامة

مبادرة ساحل غرب أفريقيا

رابعا- ١١٠ فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا (انظر A/70/7)، الفقرات رابعا- ١٦١ إلى رابعا- ١٦٣)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المنظمات الشريكة (إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية) أجرت تقييما مشتركا للمبادرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧. وقيم الفريق ما إذا كان المفهوم الذي تستند إليه هذه المبادرة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩، لا يزال يساهم في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وتشير النتائج الأولية إلى أن التزام البلدان المستفيدة لا يزال كبيرا. وستضع المنظمات الشريكة الصيغة النهائية لتقرير التقييم وستقره، وستسترشد به لجنة السياسات الرفيعة المستوى المقبلة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا في ما يتعلق بمستقبل المبادرة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهدف الحالي من هذه المبادرة هو إعادة التركيز على تقديم دعم مستدام للبلدان المستفيدة، والأخذ بنهج مرن كي يُضمن بشكل أكبر تناسبها مع الأجهزة الأمنية الوطنية، والمشاركة في جمع الأموال وتبادل الخبرات، وتصميم المرحلة المقبلة من المبادرة على أساس الصيغة النهائية للتقرير.

الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

رابعا- ١١١ يشير الأمين العام إلى أن نواتج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تشمل نشر كتيب بشأن تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات المعنية بمكافحة الإرهاب وبلاستخبارات من أجل المضي قدما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الكتيب سوف يقيم الوثائق الموجودة التي أعدتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، وسيضمن تحليلا لعمليات التصدي الفعالة في مجالي القانون والعدالة الجنائية للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ليس جزءا من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أو كيانا تابعا للأمم المتحدة. ولم يشهد أي كيان من كيانات الأمم المتحدة بأن الممارسات التي وضعها المنتدى "جيدة". وأبلغت اللجنة كذلك بأن نشر الدليل سيكون رهنا بتوافر التمويل من خارج الميزانية.

المنشورات

رابعاً-١١٢ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعض منشورات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لن تكون متاحة سوى إلكترونياً. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب سيقدم للدول الأعضاء نسخاً إلكترونية من المنشورات مثل تقرير المخدرات العالمي، والتقارير المتعلقة بتهريب المهاجرين وجرائم القتل، والتقارير السنوية والكتيبات. ولن تتاح بعد الآن نسخ مطبوعة من هذه المنشورات أو نسخ ورقية منها معدة باستخدام طابعات الحواسيب.

الباب ١٧

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٥ ٠٨٩ ٧٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٦ ٢٩٥ ٨٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٨٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ^(١)
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) أبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في ملزمة الميزانية، بأن مبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقع للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ قد زيد فيه ليصل إلى ٨٨٠ مليون دولار.	

رابعاً-١١٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٧ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١٦ ٢٩٥ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس زيادة صافية قدرها ١٠٠ ٢٠٦ ١٠٠ دولار، أو بنسبة ٨ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 17) A/72/6، الجدول ١٧-٣).

رابعاً-١١٤ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية إلى العاملين التاليين:

(أ) الولايات الجديدة الموسعة: مبلغ قدره ١ ٣٠٥ ٧٠٠ دولار فيما يتعلق باقتراح إنشاء خمس وظائف جديدة (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ و ٢٥٩/٦٥ (المرجع نفسه، الفقرات ١٧-٨ إلى ١٧-١٢)؛

(ب) التغييرات الأخرى: انخفاض صاف قدره ٩٩ ٦٠٠ دولار يتعلق باقتراح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (١٦٢ ٤٠٠ دولار)، تقابله جزئياً زيادة قدرها ٦٢ ٨٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، لتغطية تكاليف المساعدة المؤقتة اللازمة خلال فترات الذروة. وتندرج هذه التخفيضات تحت بند برنامج العمل وهي ناجمة عن عملية إعادة التشكيل والتوزيع المقررة لبعض الأعمال الإدارية في إطار البرنامج الفرعي ٢، الأنشطة السياسية والبرنامجية.

رابعاً-١١٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الموارد المتاحة المتوقعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يبلغ ١ ١٥٨,٧ مليون دولار، ويشمل تبرعات متوقعة تبلغ ٨٨٠ مليون دولار، وإيرادات أخرى ومبالغ يتوقع استلامها تبلغ ثلاثة ملايين دولار، إلى جانب الرصيد غير المنفق البالغ ٢٧٥,٧ مليون دولار الذي سيرحل من فترة السنتين السابقة.

رابعا- ١١٦ ويوجز الجدول رابعا-٩ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا-٩

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
<i>الميزانية العادية</i>	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٤٥	١ وأ.ع، و ١ أ.ع م، و ٢ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٦ ف-٥، و ١٤ ف-٣/٤، و ٥ ف-١/٢، و ١٣ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٤٩	١ وأ.ع، و ١ أ.ع م، و ٣ مد-٢، و ٤ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٦ ف-٣/٤، و ٥ ف-١/٢، و ١٢ خ ع (ر أ)
الوظائف الجديدة ٥	١ ف-٥ و ١ ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ١؛ و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٢
الوظائف الملغاة (١)	١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>	
الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٤٦٢	١ أ.ع م، و ٤ مد-٢، و ٢١ مد-١، و ٨٧ ف-٥، و ٩٨ ف-٣/٤، و ٥ ف-١/٢، و ٤٥ خ ع (ر)، و ١٢٣ خ ع (ر أ)، و ٧٨ م ف و

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

رابعا- ١١٧ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤٩ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو عدد يمثل زيادة صافية قدرها أربع وظائف بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول رابعا-٩)، ويشمل الإنشاء المقترح لخمس وظائف وإلغاء وظيفة واحدة.

رابعا- ١١٨ ويقترح الأمين العام إنشاء خمس وظائف جديدة من أجل تقديم الخدمات للعملية الحكومية الدولية المعيارية، تنضاف إلى الوظائف الحالية البالغ عددها ٤٥ وظيفة التي يقوم شاغلوها بالفعل بهذه المهام، وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ و ٢٥٩/٦٥، على النحو التالي: (أ) وظيفة واحدة لرئيس مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف (ف-٥) ووظيفة أخصائي برامج (ف-٤) في إطار البرنامج الفرعي ٤، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية؛ (ب) وظيفة واحدة لمدير لشعبة السياسات (مد-٢)، ووظيفة واحدة لرئيس لقسم السلام والأمن (مد-١) ووظيفة واحدة لأخصائي للإحصاءات والرصد (ف-٣) في إطار البرنامج الفرعي ٢، الأنشطة السياسية والبرنامجية (انظر A/72/6 (Sect. 17)، الفقرات ١٧-١٤، و ١٧-٥٠، و ١٧-٥٨).

رابعا- ١١٩ وفي الفقرات ١٧-٨ إلى ١٧-١٢ من ملزمة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أن اقتراح إنشاء الوظائف المذكورة أعلاه ينشأ عن قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يبين بمزيد من التفصيل العمليات الحكومية الدولية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال وضع المعايير من أجل تنفيذ ولايتها، كما هو مشار إلى ذلك في الفقرة ٧٥ من قرار الجمعية

العامة ٢٨٩/٦٤، وأن يحدد ما إذا كانت أنشطة الهيئة ستدعم أو سَتُعتبر عمليات حكومية دولية معيارية؛ أو عمليات حكومية دولية تنفيذية وأنشطة تنفيذية؛ أو مزيجاً منها. وفي القرار ٢٨٩/٦٤، قررت الجمعية أن تمول الموارد اللازمة لخدمة العملية الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية، على أن تمول الموارد اللازمة لخدمة العمليات الحكومية الدولية التنفيذية والأنشطة التنفيذية من التبرعات.

رابعا-١٢٠ وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام أورد، في ميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بإيجاز نتائج تحليل خلص إلى أنه في أغلب الحالات، تساهم جميع الوظائف في مزيج من العمليات الحكومية الدولية المعيارية. غير أن اللجنة أشارت، في تعليقاتها ذات الصلة بالموضوع، إلى أنها لا تعتبر أن هذا التحليل يشكل استجابة مرضية لطلب الجمعية العامة وأوصت بأن يواصل الأمين العام بلورة التحليل المطلوب في القرار ٢٥٩/٦٥ وأن يقدم ما يتوصل إليه من نتائج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومع ذلك، ترى اللجنة أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لا تتضمن أي تحليل جديد. ولذلك، فقد طلبت إلى الأمين العام أن يقدم ما يتوصل إليه من نتائج، بما في ذلك تحليل للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تدعم القيام بالمهام المعيارية، إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه تاريخ تقديم الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/70/7، الفقرات رابعا-١٧٥ إلى رابعا-١٧٩).

رابعا-١٢١ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التحليل أجري في ثلاث مراحل من قبل موظفين حاليين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمساعدة خبير استشاري خارجي خلال المرحلة الأولى من العملية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه، في المرحلة الأولى، يُنظر في جميع الأنشطة في مقر الهيئة. أما المرحلة الثانية فتركز على الوظائف التي يغلب عليها الطابع المعيارية، موزعة حسب مصدر التمويل. وتركز المرحلة الثالثة على المجموعة الفرعية للوظائف التي ينظر فيها في المرحلة الثانية والتي تنطوي على مهام تشمل الدعم المعيارية للعمليات الحكومية الدولية.

رابعا-١٢٢ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدعم السالف الذكر الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل العملية الحكومية الدولية المعيارية يمكن أن يعرف، بصفة عامة، على أنه توفير الدعم الفني لأجهزة تقرير السياسات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة ومكتبها، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، فضلاً عن الدعم المتعلق بعمليات حكومية دولية محددة مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، باستنتاج التحليل الذي يفيد بأن شاغلي جميع الوظائف الـ ٤٥ الموجودة الممولة من الميزانية العادية يضطلعون بمهام معيارية أو فنية تتماشى مع التعريف المذكور. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالاستنتاج الذي يفيد بأن شاغلي الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية يؤدون أيضاً مهام دعم معيارية، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن ما مجموعه ٢٦ من هذه الوظائف تندرج في هذه الفئة، وأنه يقترح الآن إنشاء الوظائف الخمس الأكثر أهمية من بين تلك الوظائف كوظائف تُمول من الميزانية العادية (انظر الفقرة رابعا-١١٨ أعلاه). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الوظائف الخمس الجديدة الممولة من الميزانية العادية ستكون كافية لتقديم الدعم المتعلق بالأنشطة المعيارية المدرجة في إطار الولاية الأصلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية هذه المعلومات في الاعتبار، ترى أن التحليل الوظيفي عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥ قد اكتمل.

الوظائف الملغاة

رابعا-١٢٣ في إطار البرنامج الفرعي ٢، الأنشطة السياسية والبرنامجية، يقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (انظر A/72/6 (Sect. 17)، الفقرة ١٧-٥٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه كإجراء لتحقيق الكفاءة، ينتج اقتراح إلغاء الوظيفة عن إعادة الهيكلة والتوزيع المقررة لبعض الأعمال الإدارية الروتينية للبرنامج الفرعي.

رابعا-١٢٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٢٥ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١ ٤٥٥ ٧٠٠ دولار، وهو ما يعكس نقصانا صافيا قدره ٣٠٠ ٢٤٤ دولار، أو بنسبة ٢٠,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغ ١ ٢١١ ٤٠٠ دولار.

رابعا-١٢٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٠٠ ٢٥٠ ٥٥١ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٠٠ ٢٩٩ ٥٥١ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٣٠٠ ٧٢٥ ١٥٣ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامساً-١ تبلغ قيمة موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للجزء الخامس لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ٨٠٠ ٢٩٩ ٥٥١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بارتفاع صافي قدره ٤٩ ٠٠٠ دولار مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة. وتغطي الموارد المقترحة تكاليف الأنشطة التي صدر بها تكليف للجان الإقليمية الخمس، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، والبرنامج العادي للتعاون التقني (انظر الجدول خامساً-١ والأبواب من ١٨ إلى ٢٣ أدناه). وتُستكمل هذه الموارد من حساب التنمية (انظر الباب ٣٥ أدناه). وتدلي اللجنة الاستشارية بتعليقات أيضاً على الأنشطة المتصلة بالتنمية في إطار الجزء الرابع أعلاه.

الجدول خامساً-١

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية: الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نفقات	اعتمادات	التغييرات في الموارد	المجموع قبل	تقديرات
٢٠١٤	٢٠١٦	النسبة	إعادة تقدير	إعادة تقدير
٢٠١٥	٢٠١٧	المئوية	التكاليف	التكاليف

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب

١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ^(أ)	١٤٢ ٢٢٨,١	١٥٣ ٤٤٩,١	(٥٧٩,٣٢)	(١,٧)	١٥٠ ٨٦٩,٨	١١ ٣٧٨,٥	١٦٢ ٢٤٨,٣
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٩٩ ٤٧٧,٥	٩٥ ٤١١,٤	(٢٨٣,٥)	(٠,٣)	٩٥ ١٢٧,٩	١ ٦٤٦,٠	٩٦ ٧٧٣,٩
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٧٣ ٥٧٣,٧	٦٥ ٩٣٨,٥	(٠٩٨,٨١)	(١,٧)	٦٤ ٨٣٩,٧	١ ٢٨٥,٠	٦٦ ١٢٤,٧
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١٤ ٢٣٩,٣	١٠٦ ٩٣١,٠	(٨٢٠,٤)	(٠,٨)	١٠٦ ١١٠,٦	٤ ٣٤٠,٦	١١٠ ٤٥١,٢
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧٢ ٧٧٣,٢	٧٠ ٠٨٨,٣	٤٣٥,٤	٠,٦	٧٠ ٥٢٣,٧	١ ٦٩٧,٥	٧٢ ٢٢١,٢
٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني	٥٤ ٧٣٩,٠	٥٩ ٤٣٢,٠	٤ ٣٩٦,١	٧,٤	٦٣ ٨٢٨,١	٣ ٤٥٣,٤	٦٧ ٢٨١,٥

(أ) بما في ذلك اللجنة الإقليمية ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

مقترحات بشأن الملاك الوظيفي

خامساً-٢ يتضمن الجدول خامساً-٢ موجزاً للمقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن الملاك الوظيفي في اللجان الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتشمل المقترحات تخفيضاً صافياً قدره ٣٤ وظيفة، بما في ذلك اقتراح إنشاء وظيفتين وإلغاء ٣٦ وظيفة. وترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن المقترحات المحددة المتعلقة بالملاك الوظيفي ضمن الفقرات الخاصة بكل لجنة إقليمية في الأبواب من ١٨ إلى ٢٢ أدناه.

الجدول خامساً-٢

التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي في اللجان الإقليمية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات												
الوظائف المعتمدة ٢٠١٦-٢٠١٧	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	المجموع	الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة وما يتصل بها	النسبة المئوية	الوظائف المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩					
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ^(١)	٥٤٨	١	١٢	(١١)			٥٣٧					
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٤٣١	-	١٢	(١٢)			٤١٩					
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٩٠	١	٣	(٢)			١٨٨					
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٨٧	-	٦	(٦)			٤٨١					
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٥٨	-	٣	(٣)			٢٥٥					
المجموع	١ ٩١٤	٢	٣٦	(٣٤)			١ ٨٨٠					

(أ) بما في ذلك اللجنة الإقليمية ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

خامساً-٣ يبين الجدولان خامساً-٣ وخامساً-٤ تطوّر موارد الميزانية العادية المعتمدة والوظائف المعتمدة للجان الإقليمية على مدى فترات السنتين الخمس الماضية، فضلاً عن الموارد والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتدلي اللجنة الاستشارية بتعليقات على مستوى الموارد المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

الجدول خامساً-٣

الموارد من الميزانية العادية المقدّمة إلى اللجان الإقليمية على مدى فترات السنتين الخمس الماضية

الباب	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩
	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	الاعتماد المنقح	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٠٩ ٠٦٨ ٢٠٠	١١٣ ٣٦٦ ٥٠٠	١٣٦ ٥٢٠ ٩٠٠	١٤٢ ٢٢٨ ١٠٠	١٥٣ ٤٤٩ ١٠٠	١٥٠ ٨٦٩ ٨٠٠
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٩١ ٣٦٦ ٧٠٠	١٠٠ ٤٦٢ ١٠٠	١٠٥ ٦٧٠ ٠٠٠	٩٩ ٤٧٧ ٥٠٠	٩٥ ٤١١ ٤٠٠	٩٥ ١٢٧ ٩٠٠
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٦٣ ٧٢٨ ٦٠٠	٧١ ٣٤٣ ٤٠٠	٧٣ ٨١١ ٧٠٠	٧٣ ٥٧٣ ٧٠٠	٦٥ ٩٣٨ ٥٠٠	٦٤ ٨٣٩ ٧٠٠
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٤ ٧١٢ ٨٠٠	١٢٠ ٠٠٠ ٦٠٠	١٢٢ ٤٠٦ ٧٠٠	١١٤ ٢٣٩ ٣٠٠	١٠٦ ٩٣١ ٠٠٠	١٠٦ ١١٠ ٦٠٠
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٥٦ ٨٠٧ ٨٠٠	٦٤ ٤٠٩ ٢٠٠	٦٩ ٢٠٣ ١٠٠	٧٢ ٧٧٣ ٢٠٠	٧٠ ٠٨٨ ٣٠٠	٧٠ ٥٢٣ ٧٠٠
المجموع	٤٢٥ ٦٨٤ ١٠٠	٤٦٩ ٥٨١ ٨٠٠	٥٠٧ ٦١٢ ٤٠٠	٥٠٢ ٢٩١ ٨٠٠	٤٩١ ٨١٨ ٣٠٠	٤٨٧ ٤٧١ ٧٠٠
المجموع، الميزانية العادية	٤ ٧٤٩ ٤٢٠ ٨٠٠	٥ ٤١٤ ١٥١ ٩٠٠	٥ ٥٢٤ ٨٢٩ ٧٠٠	٥ ٦٨٨ ٥٣٥ ٥٠٠	٥ ٦٢٠ ٢٢١ ٦٠٠	٥ ٤٠٥ ٠٥٠ ٠٠٠
النسبة المئوية	٩,٠	٨,٧	٩,٢	٨,٨	٨,٨	٩,٠

المصادر: A/66/6 (Introduction)، A/68/6 (Introduction)، A/70/6 (Introduction)، A/72/6 (Introduction).

الجدول خامساً-٤

الوظائف المعتمدة للجان الإقليمية على مدى فترات السنتين الخمس الماضية

الباب	فترة السنتين	المجموع	النسبة المئوية للتغيير ^(١)	الوظائف
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٥٣	-	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٢ ف-٥، ١٤٦ ف-٤/٣، ٢٩ ف-١/٢، ٣٠٤ ر م، ٢ خ م، ١٣ م و ف
	٢٠١١-٢٠١٠	٥٥٣	٠,٠	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٢ ف-٥، ٧١ ف-٤، ٧٥ ف-٣، ٢٩ ف-٢/١، ٣٠٤ ر م، ٢ خ م، ١٣ م و ف
	٢٠١٢-٢٠١٣	٥٥٣	٠,٠	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٢ ف-٥، ١٤٧ ف-٤/٣، ٢٩ ف-١/٢، ١ خ م، ١٤ م و ف، ٣٠٣ ر م
	٢٠١٤-٢٠١٥	٥٤٨	(٠,٩)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤١ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ٧٥ ف-٣، ٢٩ ف-١/٢، ١ خ م، ١٤ م و ف، ٢٩٨ ر م
	٢٠١٦-٢٠١٧	٥٤٨	٠,٠	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤١ ف-٥، ١٤٨ ف-٤/٣، ٢٩ ف-١/٢، ١٥ م و ف، ٢٩٧ ر م
(الوظائف المقترحة)	٢٠١٨-٢٠١٩	٥٣٧	(٢,٠)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٣ ف-٥، ١٤٦ ف-٤/٣، ٢٧ ف-١/٢، ١٥ م و ف، ٢٨٨ ر م
الفرق (ب)		(١٦)	(٢,٩)	

١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٤٤٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٦ ف-٥، ١٠٧ ف-٣/٤، ٣٥ ف-١/٢، ٢٤٤ ر، ٣ م وف
	٤٤٠	٢٠١١-٢٠١٠	٠,٠	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٥٧ ف-٤، ٥٠ ف-٣، ٣٥ ف-١/٢، ٢٤٤ ر، ٣ م وف
	٤٤١	٢٠١٣-٢٠١٢	٠,٢	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٤ مد-١، ٣٦ ف-٥، ١٠٧ ف-٣/٤، ٣٥ ف-١/٢، ٢٤٤ ر، ٣ م وف
	٤٢٨	٢٠١٥-٢٠١٤	(٢,٩)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٥٨ ف-٤، ٤٩ ف-٣، ٣٥ ف-١/٢، ٢٣١ ر، ٣ م وف
	٤٣١	٢٠١٧-٢٠١٦	(٠,٧)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٤ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٦٣ ف-٤، ٥١ ف-٣، ٣٥ ف-١/٢، ٢٢٦ ر، ٣ م وف
(الوظائف المقترحة)	٤١٩	٢٠١٩-٢٠١٨	(٢,٨)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٣٥ ف-٥، ٦٤ ف-٤، ٥٢ ف-٣، ٣٣ ف-١/٢، ٢١٤ ر، ٣ م وف
الفرق (ب)	(٢١)		(٤,٨)	
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٩٩	٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٦٩ ف-٤/٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر)، ٦٩ خ ع (رأ)
	٢٠٠	٢٠١١-٢٠١٠	٠,٥	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر)، ٦٩ خ ع (رأ)
	٢٠٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٠,٠	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر)، ٦٩ خ ع (رأ)
	١٩٦	٢٠١٥-٢٠١٤	(٢,٠)	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر)، ٦٥ خ ع (رأ)
	١٩٠	٢٠١٧-٢٠١٦	(٣,١)	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر)، ٥٩ خ ع (رأ)
(الوظائف المقترحة)	١٨٨	٢٠١٩-٢٠١٨	(١,١)	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٥ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر)، ٥٧ خ ع (رأ)
الفرق (ب)	(١١)		(٥,٥)	
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٩٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٤ مد-١، ٢٩ ف-٥، ١٢٢ ف-٤/٣، ٤٩ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٧٤ ر، ٢ م وف
	٤٩٦	٢٠١١-٢٠١٠	٠,٠	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٤ مد-١، ٢٩ ف-٥، ٦٣ ف-٤، ٥٩ ف-٣، ٤٩ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٧٤ ر، ٢ م وف
	٤٩٦	٢٠١٣-٢٠١٢	٠,٠	١ وأ أع، ١ مد-٢، ١٤ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٥٩ ف-٣، ٤٩ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٧٤ ر، ٢ م وف
	٤٨٨	٢٠١٥-٢٠١٤	(١,٦)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٦٠ ف-٣، ٤٩ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٦٤ ر، ٣ م وف
	٤٨٧	٢٠١٧-٢٠١٦	(٠,٢)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣١ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٦٢ ف-٣، ٤٨ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٦١ ر، ٣ م وف
(الوظائف المقترحة)	٤٨١	٢٠١٩-٢٠١٨	(١,٢)	١ وأ أع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣١ ف-٥، ٦١ ف-٤، ٦٢ ف-٣، ٤٧ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٥٧ ر، ٣ م وف
الفرق (ب)	(١٥)		(٣,٠)	
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٦١	٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	١ وأ أع، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٤ ف-٥، ٦٤ ف-٣/٤، ١٨ ف-١/٢، ١ م وف، ١٤٤ ر، ١ خ م

١ و أ ع، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٤ ف-٥، ٣٥ ف-٤، ٢٩ ف-٣، ١٨ ف-٢، ١ خ م، ٢ م ف و، ١٤٣ م	٢٦١	٢٠١١-٢٠١٠	٠,٠
١ و أ ع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٥ ف-٤، ٢٩ ف-٣، ١٨ ف-٢، ١ خ م، ٢ م ف و، ١٤٣ م	٢٦٤	٢٠١٣-٢٠١٢	١,١
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٦ ف-٤، ٢٩ ف-٣، ١٨ ف-١/٢، ١ خ م، ٣ م ف و، ١٣٧ م	٢٦٠	٢٠١٥-٢٠١٤	(١,٥)
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٧ ف-٤، ٣٣ ف-٣، ١٧ ف-١/٢، ١ خ م، ٣ م ف و، ١٣١ م	٢٥٨	٢٠١٧-٢٠١٦	(٠,٨)
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٥ ف-٤، ٣٢ ف-٣، ١٨ ف-١/٢، ١ خ م، ٤ م ف و، ١٢٩ م	٢٥٥	٢٠١٩-٢٠١٨	(١,٢)
		الفرق (ب)	(٦)
		(٢,٣)	

(أ) منذ فترة السنتين السابقة.

(ب) من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

المصدر: ملازم الميزانية للأبواب ذات الصلة لفترات السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠١٨-٢٠١٩. (بيانات عن الوظائف المعتمدة).

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الباب ١٨ ألف

اللجنة الإقليمية في أفريقيا

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠٠ ٤٨٨ ١٥١ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠ ٨٩٣ ١٤٨ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٩٠٠ ٥٥٣ ٤٧ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

خامساً-٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٨ ألف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ١٠٠ ٨٩٣ ١٤٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض صافي قدره ٠٠٠ ٥٩٥ ٢ دولار، أو ١,٧ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 18) A/72/6، الجدول ١٨ ألف-٣). وتُستكمل الموارد المقترحة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضاً البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامساً-٥ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي في الموارد المقترحة إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية، وتعكس نقصاناً صافياً قدره ٦٠٠ ٢١٨ دولار تتعلق بما يلي:
'١' شطب احتياجات غير متكررة بقيمة ٤٠٠ ١١٦ ١ دولار لتجديد مبنى قاعة أفريقيا في إطار

الدعم البرنامجي، و ١٠٠ ٩٧ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسات التنمية الاجتماعية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١ بشأن طرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية؛ '٢' الزيادة البالغة ٩٠٠ ٩٩٤ دولار المتعلقة باعتمادات فترة السنتين لِسِت وظائف جديدة أنشئت بعد الموافقة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار المرحلة النهائية لإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وللوظيفتين المنشأتين في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عملاً بالفرع الثاني عشر من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ أُلْف، دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) التغييرات داخل و/أو بين الأبواب تعكس إعادة توزيع الموارد داخلياً من الدعم البرنامجي وبرنامج العمل إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، ويشمل ذلك إعادة تصنيف وظيفتين برفع رتبتهما (١ موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٤) إلى رئيس قسم (ف-٥)، و ١ رئيس وحدة الإعلام (ف-٣) إلى (ف-٤)، وتخفيض تصنيف ثلاث وظائف من الرتبة ف-٤ (١ موظف لإدارة البرامج، و ١ موظف للشؤون الاقتصادية، و ١ موظف للشؤون الاجتماعية) إلى الرتبة ف-٣؛

(ج) تغييرات أخرى في الموارد تعكس نقصاناً قدره ٦٠٠ ٢٠٠ دولار يمكن إتاحتها بفضل أوجه الكفاءة التي تعتمز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجةً لجهودها الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقاً بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح حول كيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

خامساً-٦ ويرد في الجدول خامساً-٥ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما يعرض الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول خامساً-٥

الموارد المتعلقة بالمالاك الوظيفي

العدد	الرتبة	
الميزانية العادية		
٥٤٨	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤١ ف-٥، ١٤٨ ف-٤/٣، ٢٩ ف-١/٢، ١٥ م ف و، ٢٩٧ م	الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٥٣٧	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٣ ف-٥، ١٤٦ ف-٤/٣، ٢٧ ف-١/٢، ١٥ م ف و، ٢٨٨ م	الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
١	١ ف-٥ في إطار الدعم البرنامجي	الوظائف الجديدة
-	١ ف-٤ إلى ١ ف-٥ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	الوظائف المعاد تصنيفها
١	١ ف-٤ إلى ٣ ف-٣ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	

الوظائف المنقولة	العدد	الرتبة
	١	١ ف-٤ إلى ٣ ف- في إطار البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٣
	١	١ ف-٤ إلى ٣ ف- في إطار البرنامج الفرعي ٩
	١	١ ف-٣ إلى ٤ ف- في إطار الدعم البرنامجي
	١	١ ف-٢ من الدعم البرنامجي إلى التوجيه التنفيذي والإدارة
	١	١ م من البرنامج الفرعي ٢ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة
	١	١ م من الدعم البرنامجي إلى البرنامج الفرعي ٥
الوظائف الملغاة	(١٢)	١ ف-٣ في إطار الدعم البرنامجي
	١	١ ف-٢ في إطار البرنامج الفرعي ٣
	١	١ ف-٢ في إطار البرنامج الفرعي ٢
	٦	٦ م في إطار الدعم البرنامجي
	١	١ م في إطار البرنامج الفرعي ١
	١	١ م في إطار البرنامج الفرعي ٢
	١	١ م في إطار البرنامج الفرعي ٩
الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٣	٣ مد-١، ١٢ ف-٥، ٥٣ ف-٤/٣، ٥ ف-٢/١، ١٢ م ف و، ٦٨ م

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامساً-٧ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٥٣٧ وظيفة خاصة بالباب ١٨ ألف، تشمل ٢٤٩ وظيفة في الفئة الفنية والفئات العليا، و ٢٨٨ وظيفة من الرتبة المحلية، مما يعكس انخفاضاً صافياً قدره ١١ وظيفة نتيجةً للأثر المشترك للإلغاء المقترح لـ ١٢ وظيفة (١ ف-٣، ٢ ف-٢، ٩ من الرتبة المحلية) والإنشاء المقترح لوظيفة واحدة برتبة ف-٥.

الوظائف الجديدة

خامساً-٨ يقترح إنشاء وظيفة لرئيس المكتب (ف-٥) في مكتب مدير الشؤون الإدارية في إطار دعم البرامج لتعزيز مساهمة الإدارة وتنفيذ البرامج بفعالية وبأثر رفيع النوعية، تمثيلاً مع الإدارة القائمة على النتائج (انظر (Sect. 18) A/72/6، الفقرة ١٨ ألف-١٦٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شاغل الوظيفة سيشارك في مشاريع خاصة تنطوي على مخاطر عالية وآثار مالية داخل نطاق الشعبة، وسيكفل الرقابة الفعالة من خلال إنشاء آليات قوية للرقابة الداخلية. وسيكون شاغل الوظيفة أيضاً مستشاراً رئيسياً للمدير بشأن موضوع إدارة حيز المكاتب بين شركاء الأمم المتحدة المشاركين في اللجنة الاستشارية للمجمع (انظر الفقرتين خامساً-٢٨ وخامساً-٢٩ أدناه)، وسيتمولى الإشراف على إدارة الأداء وتنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية للشعبة، وتيسير وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالشواغر والحيز المكتبي ومواقف السيارات وترتيبات العمل المرنة والعقود والسفر والنقل وخدمات توريد الأغذية الجاهزة وإدارة العقود. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن إنشاء الوظيفة المقترحة سيتيح للمدير أن يتابع عن كثب مبادرات الإدارة التحويلية الرئيسية مثل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج إصلاح الموارد البشرية.

خامساً-٩ ويرد في ملزمة الميزانية أن الإنشاء المقترح لوظيفة رئيس المكتب (ف-٥) المشار إليه أعلاه لن تترتب عليه تكلفة إضافية وسيعوضه إلغاء وظيفة موظف للموارد البشرية (ف-٣) ووظيفة مساعد لشؤون الإمدادات (الرتبة المحلية). وتري اللجنة الاستشارية أن إنشاء أية وظيفة يجب أن يكون له ما يبرره على أساس الوقائع الموضوعية، مع مراعاة الاحتياجات البرنامجية و/أو متطلبات عبء العمل اللازمة للتنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها. وتدلي اللجنة بتعليقاتها على المسائل المتعلقة بالوظائف في الفصل الأول أعلاه.

الوظائف الملغاة

خامساً-١٠ يقترح إلغاء ما مجموعه ١٢ وظيفة، منها ٥ وظائف في إطار برنامج العمل (٢ ف-٢ و ٣ من الرتبة المحلية) و ٧ وظائف في إطار دعم البرامج (١ ف-٣ و ٦ من الرتبة المحلية) على النحو التالي:

(أ) في إطار برنامج العمل، تشمل الوظائف المقترح إلغاؤها وظيفة واحدة لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) في إطار البرنامج الفرعي ٣، الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا؛ ووظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-٢) في إطار البرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة؛ ووظيفة واحدة لمساعد أقدم لشؤون البحوث (الرتبة المحلية) في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسات التنمية الاجتماعية؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (الرتبة المحلية) في إطار البرنامج الفرعي ١، سياسة الاقتصاد الكلي؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (الرتبة المحلية) في إطار البرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة؛

(ب) وفي إطار دعم البرامج، تشمل الوظائف المقترح إلغاؤها: وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (ف-٣)؛ ووظيفة واحدة لمساعد مالي (الرتبة المحلية)؛ ووظيفة مساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية)؛ ووظيفة موظف تشغيل مطابع (من الرتبة المحلية)؛ ووظيفة واحدة لفني اتصالات سلكية ولاسلكية (من الرتبة المحلية)؛ ووظيفة واحدة لمساعد مالي (الرتبة المحلية)؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (الرتبة المحلية).

خامساً-١١ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الوظائف الـ ١٢ المقترح إلغاؤها شاغرة.

الوظائف المعاد تصنيفها

خامساً-١٢ يقترح إعادة تصنيف ما مجموعه خمس وظائف، على أن يتضمن ذلك رفع رتبتي وظيفتين وتخفيض رتب ثلاث وظائف، على النحو التالي:

(أ) رفع تصنيف وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٤) إلى وظيفة رئيس قسم (ف-٥) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة في شعبة التخطيط الاستراتيجي والشراكات وجودة العمليات (المرجع نفسه، الفقرة ١٨ ألف-٦١؛ وانظر أيضا الفقرات ١٨ ألف-٥٣ و ١٨ ألف-٥٤)؛

(ب) رفع تصنيف وظيفة رئيس وحدة الإعلام (ف-٣)، إلى وظيفة رئيس وحدة الطباعة والنشر (ف-٤) في إطار دعم البرامج. وتشير ملزمة الميزانية إلى أن رفع رتبة هذه الوظيفة يتعلق بتجديد وتعزيز المطبعة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨ ألف-١٦١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن

وثائق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك المنشورات الرئيسية، تطبع الآن داخل اللجنة، مما أدى إلى تحقيق وفورات ضخمة فيما يتعلق بموارد الطباعة الخارجية. وسيتم على شاغل وظيفة رئيس الوحدة المقترحة (ف-٤) وضع وإرساء معايير للجودة لجميع المدخلات والعمليات والنواتج من أجل إعادة إنتاج الوثائق على نحو عالي الجودة ومتسق، وتقديم التوجيه التقني إلى الشعب الفنية، والعملاء الخارجيين بشأن الجودة المتوقعة للمنشورات وإنتاج الوثائق. وأبلغت اللجنة أيضا بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي المكتب الرابع بعد مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، الذي حصل على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو) ١٤٠٠١:٢٠٠٤ لنظم الإدارة البيئية، وأن وحدات النشر والطباعة في تلك المكاتب يرأسها رؤساء من الرتبة ف-٥ أو ف-٤؛

(ج) خفض تصنيف وظيفة موظف لإدارة البرامج (ف-٤) إلى وظيفة برتبة ف-٣ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨ ألف-٦١)؛

(د) خفض تصنيف وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية (ف-٤) إلى وظيفة برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، بغية إبراز تركيز البرنامج الفرعي على جمع البيانات وإدارتها على الصعيد دون الإقليمي بشكل أفضل (المرجع نفسه، الفقرة ١٨ ألف-١٢٧)؛

(هـ) خفض تصنيف وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاجتماعية (ف-٤) إلى وظيفة برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسات التنمية الاجتماعية، لكي تعكس على نحو أفضل تركيز البرنامج الفرعي على جمع بيانات وإحصاءات دقيقة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨ ألف-١٥٤)

الوظائف المنقولة

خامساً-١٣ يقترح نقل ما مجموعه ثلاث وظائف، على النحو التالي: (أ) وظيفة واحدة لموظف معاون لإدارة البرامج (ف-٢)، من دعم البرامج إلى شعبة التخطيط الاستراتيجي والشركات وجودة العمليات في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة لكفالة توافر الملاك الوظيفي اللازم لأداء مهام ضمان الجودة؛ (ب) نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (من الرتبة المحلية) من البرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة، إلى التوجيه التنفيذي والإدارة لتعزيز قسم إدارة السياسات والبرامج في كفالة تحسين نظم إدارة المعلومات والبيانات لدعم لوحة متابعة إدارة الأداء وقواعد البيانات الأخرى؛ (ج) وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (من الرتبة المحلية)، من دعم البرامج إلى البرنامج الفرعي ٥، تنمية القدرات، لمساعدة المدير في المسائل الإدارية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٨ ألف-٦١ و ١٨ ألف-٩٨).

الوظائف الشاغرة

خامساً-١٤ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان هناك ما مجموعه ٦٧ وظيفة شاغرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منها ٣١ وظيفة من الفئة الفنية (١ و أ ع، و ٢ مد-١، و ٣ ف-٥، و ١٢ ف-٤، و ٩ ف-٣ و ٤ ف-٢)، و ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٣٣ وظيفة من الرتبة المحلية، مما يعكس معدل شغور عام قدره ١٢,٢ في المائة، ومعدلات شغور قدرها ١٣,١ في المائة و ٢٠,٠ في المائة و ١١,١ في المائة على التوالي للموظفين الفنيين والموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين من الرتبة المحلية. وفي وقت لاحق، أبلغت اللجنة بأنه حتى ٣١ أيار/

مايو ٢٠١٧، جرى تخفيض عدد الوظائف الشاغرة إلى ما مجموعه ٥٣ وظيفة، منها ٢١ وظيفة من الفئة الفنية (١ أ ع، و ١ مد-١، و ١٠ ف-٤، و ٤ ف-٣ و ٥ ف-٢)، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية، و ٣٠ وظيفة من الرتبة المحلية، مما يعكس معدل شغور عام قدره ٩,٧ في المائة، ومعدلات شغور قدرها ٨,٩ في المائة و ١٣,٣ في المائة و ١٠,١ في المائة على التوالي للموظفين الفنيين والموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين من الرتبة المحلية.

خامساً- ١٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ملاك الموظفين المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا يشمل ثلاث وظائف ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، غير أن هذه الوظائف لا يقترح إلغاؤها لأنها ما زالت بالغة الأهمية لدعم تنفيذ برنامج العمل. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المهام المرتبطة بتلك الوظائف يجري الاضطلاع بها عن طريق المساعدة المؤقتة بينما يتواصل بذل الجهود لشغل هذه الوظائف. وإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن الوظائف الثلاث التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين تقع في إطار البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، على النحو التالي:

(أ) ظلت وظيفتان من الرتبة المحلية في إطار العنصر ٢، الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، شاغرتين منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد أعيد الإعلان عن شغورها بسبب فشل المرشحين في اجتياز الاختبار العالمي لفئة الخدمات العامة، وكانت المهام المرتبطة بالوظيفتين يؤديها متعاقدون أفراد؛

(ب) وظلت وظيفة واحدة من الرتبة المحلية في إطار العنصر ٥، الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي، شاغرة منذ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤. ولم تشغل الوظيفة لأن الموظفة التي اختيرت لشغلها كانت قد مدت إجازتها الخاصة غير مدفوعة الأجر. وقد أعلن عن الوظيفة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وأنجزت الامتحانات الكتابية منذ ذلك الحين.

خامساً- ١٦ وفيما يتعلق بالوظائف التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، تشير اللجنة الاستشارية إلى موقفها المتمثل في أنه ينبغي إعادة النظر في استمرار الحاجة إلى هذه الوظائف وتقديم تبرير للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة؛ وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها (انظر A/70/7، الفصل الأول). وتلاحظ اللجنة أن المهام المرتبطة بوظيفتين من الوظائف الثلاث الشاغرة منذ فترة طويلة يضطلع بها حالياً متعاقدون أفراد وأن الوظيفة الثالثة في المراحل الأولى من عملية التوظيف. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترى أن المهام المرتبطة بهذه الوظائف ضرورية لتنفيذ برنامج عملها. وفي ضوء الإيضاحات المقدمة، لا توصي اللجنة الاستشارية بإلغاء هذه الوظائف في هذه المرحلة. إلا أن اللجنة تتوقع أن يقدم مزيد من المعلومات عن حالة التعيينات في الوظائف الثلاث الأخرى المذكورة أعلاه، إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتؤكد اللجنة مجدداً أن جميع الوظائف الشاغرة ينبغي أن تُشغل على وجه السرعة.

خامساً- ١٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامساً-١٨ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ٩٠٠ ٨٣٤ ٥٤ دولار، وتعكس نقصاً قدره ٢٠٠ ٥٣٣ دولار، أو ٤,٤ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعكس هذا الانخفاض تخفيضات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، والخبراء، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، تقابلها جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين والمنح والتبرعات.

الخبراء الاستشاريون

خامساً-١٩ تبلغ الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين ٦٠٠ ٤٦٢ ٢ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٥٠٠ ٢٦٥ دولار، أو نسبة ١٢,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين أن الزيادة تعكس احتياجات إضافية في إطار ما يلي:

(أ) البرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة (٩٠٠ ١٠٧ دولار، أو ٥٧,٨ في المائة)، بسبب الحاجة إلى تأمين خبراء استشاريين رفيعي المستوى لتعهد مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا، ويقابل هذه الزيادة انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء؛

(ب) البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢، الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا (٦٠٠ ١٨٨ دولار، أو ١٨٢,٦ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى إعادة تخصيص الموارد في بند الخبراء لتلبية الاحتياجات الإضافية للخبرة الفنية الرفيعة المستوى لإعداد الموجزات القطرية وغيرها من النواتج البحثية، فضلاً عن زيادة طلب الدول الأعضاء على المنشورات التي تُعنى بالسياسات؛

(ج) البرنامج الفرعي ١، سياسة الاقتصاد الكلي (٧٠٠ ١٦ دولار أو ٧,٢ في المائة)، والبرنامج الفرعي ٧، العنصر ١، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا (٧٠٠ ٤ دولار، أو ٤,٨ في المائة)، والعنصر ٣، الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا (١٠٠ ٨ دولار، أو ١٢,٦ في المائة)، والعنصر ٤، الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا (٦٠٠ ١ دولار أو ٢,٠ في المائة) لتوفير الخبرة المتخصصة الخارجية وزيادة عدد الخبراء الاستشاريين ليسهموا في ورقات المعلومات الأساسية والمنشورات والاضطلاع بأنشطة جمع البيانات التي تغذي التقارير والمنشورات.

خامساً-٢٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الزيادات المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين سوف يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسة التنمية الاجتماعية (٥٤ ٠٠٠ دولار، أو ٤,٣ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١ (انظر الفقرة خامساً-٥ (أ) أعلاه).

خامساً-٢١ وأبلغت اللجنة الاستشارية رداً على طلب الحصول على مزيد من التوضيح بشأن الحاجة إلى خبراء استشاريين رفيعي المستوى وما الفرق بين هؤلاء الاستشاريين والخبراء بأن الاستشاريين يجرون بحوثاً تتعلق بالمواضيع المطروحة للمناقشة في اجتماعات أفرقة الخبراء ويعدون التقارير ذات الصلة بهذه المواضيع، وأما الخبراء فينظرون في هذه التقارير أو يستعرضونها في اجتماعات أفرقة الخبراء. والأساس الذي يستند إليه نهج الأمانة العامة في هذا الصدد هو أنه إذا ما استخدم المزيد من الموارد للاستعانة

باستشاريين ذوي كفاءة عالية وخبرة في موضوع معين، يمكن تخفيض عدد الخبراء المدعومين إلى اجتماعات أفرقة الخبراء.

خامساً-٢٢ واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضاً عن سبب عدم إمكانية الحصول داخلياً، في إطار البرنامج الفرعي ١، سياسة الاقتصاد الكلي، على مساهمات في المنشورات وعلى خبرات فنية في مجال جمع البيانات. وأبلغت بأن البرنامج الفرعي قد أسندت إليه، بعد إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مسؤولية إعداد ثلاثة منشورات رئيسية (التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وتقرير الحوكمة في أفريقيا، وتقرير أهداف التنمية المستدامة)، إضافة إلى نواتج بحثية هامة أخرى. وبالنسبة لبعض الدراسات التي تتطلب بيانات قطرية أولية، من الأفضل الاستعانة بخبراء استشاريين وطنيين خبراتهم ومعرفتهم القطرية أكثر عمقا من خبرات ومعارف موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

خامساً-٢٣ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية تبين أن ما مجموعه ٩١ وظيفة استشارية اقترحت لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهي تشمل ١٨ مهمة تتطلب مهارات تقنية محدودة، و ٢١ مهمة متوسطة التعقيد، و ٣٩ مهمة تتطلب خبرة مهنية واسعة ذات صلة بالموضوع و ١٣ مهمة تتطلب خبرة عالية التخصص. وتدلي اللجنة بتعليقات إضافية على استخدام الخبراء الاستشاريين في الفصل الأول أعلاه.

سفر الموظفين

خامساً-٢٤ تبلغ قيمة الموارد المقترحة لسفر الموظفين ٤٠٠ ٢٤٥ ٣ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٣٠٨ دولار، أو نسبة ١٠,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد الإضافية تتصل أساساً بالزيادات في إطار ما يلي: (أ) التوجيه التنفيذي والإدارة، لتوفير ما يكفي من الدعم التقني في مجال الاتصالات وشبكة الإنترنت للمكاتب دون الإقليمية الخمسة؛ (ب) والبرنامج الفرعي ١، سياسة الاقتصاد الكلي، من أجل تغطية تكاليف سنتين من أنشطة جمع البيانات التي سيضطلع بها الموظفون من أجل إعداد تقرير الحوكمة في أفريقيا في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ (ج) والبرنامج الفرعي ٥، تنمية القدرات، نظراً لإعادة تخصيص الموارد تحت بند الخبراء لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبعثات الاستشارية/التقنية وبعثات جمع البيانات، مما يسمح بتقديم الدعم التقني من خلال موظفين اثنين بدلا من موظف واحد؛ (د) والبرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، لتغطية تكاليف عدد أكبر من المسافرين للمشاركة في الأنشطة المتصلة بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات، ونشر المنتجات دون الإقليمية ومنتجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتيسير الحوارات المتعلقة بالسياسة العامة، فضلا عن إيفاد البعثات المهنية وبعثات جمع البيانات من أجل إعداد الموجزات القطرية التي تعطي الأفضلية فيها للبيانات الوطنية على البيانات الخارجية.

المنح والتبرعات

خامساً-٢٥ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنحة التي تبلغ قيمتها ٢,٦ مليون دولار المقدمة إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في إطار البرنامج الفرعي ٨، تخطيط التنمية وإدارتها (انظر A/72/6 (Sect. 18)، الفقرة ١٨ ألف-١٤٨) تشمل الاعتمادات التالية:

(أ) ١ ٤٤٣ ٠٠٠ دولار لتلبية احتياجات المساعدة المؤقتة لست وظائف (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من الرتبة المحلية)؛ (ب) و ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتوظيف المزيد من موظفي الدعم الإداري من الرتبة المحلية لبرنامج التدريب؛ (ج) و ٦٨ ٠٠٠ دولار كمساهمة في تلبية احتياجات ما لا يقل عن أربع دورات لمجلس إدارة المعهد؛ (د) و ٩٤٩ ٠٠٠ دولار لدعم إقامة الدورات الأساسية السبع للمعهد، فضلاً عن عقد ٤ حلقات عمل بشأن تطوير المناهج الدراسية، وإيفاد ٤ بعثات لتقييم الاحتياجات، وعقد ١٨ حلقة دراسية للتنمية، ويتم تدبير المبلغ المتبقي من خلال موارد خارجة عن الميزانية؛ (هـ) و ٤٠ ٠٠٠ دولار للوفاء بمتطلبات التقييم الذاتي الإلزامي، ويمول المبلغ المتبقي من مصادر خارجة عن الميزانية. وتدلي اللجنة بتعليقات إضافية على المنح والتبرعات في الفصل الأول أعلاه.

اللوازم والمواد والأثاث والمعدات

خامساً-٢٦ تبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية وجود فروق واسعة بين المكاتب دون الإقليمية في متوسط الموارد المقترحة لكل موظف تحت بند اللوازم والمواد وبند الأثاث والمعدات في إطار البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية. فعلى سبيل المثال، في حين أن المكاتب الخمسة دون الإقليمية لديها مستويات إجمالية ماثلة من الموظفين تتراوح بين ما مجموعه ٢٠ و ٢٢ وظيفة، تتراوح قيمة الموارد المقترحة تحت بند اللوازم والمواد بين ٩٩ ٤٠٠ دولار و ٥٩٢ ٠٠٠ دولار وبين ٨٩ ٥٠٠ دولار و ٢٩٢ ٨٠٠ دولار تحت بند الأثاث والمعدات. وأبلغت اللجنة بأن الفرق يعزى أساساً إلى الاختلافات في مواعيد اقتناء الأثاث الذي استبدل به أثاث المكاتب دون الإقليمية، إلى جانب الاختلافات في أسعار السوق المتعلقة بالأصناف المدرجة في فئتي الإنفاق في المناطق دون الإقليمية الخمس. وترى اللجنة الاستشارية أن الأمر يستدعي المزيد من الإيضاح، وهي على ثقة من أن شرحاً أكثر تفصيلاً سيقدم إلى الجمعية العامة عندما تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

خامساً-٢٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى

خامساً-٢٨ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولة عن العمليات وأعمال الصيانة في مجمع مساحته ١٣ هكتاراً أصبح جاهزاً للعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٥ بافتتاح مرفق المكاتب الجديد، وعن إجراء الإصلاحات والتعديلات اللازمة والتحسينات المحيطة بالموقع، وأن مجمع اللجنة يعتبر ثالث أكبر حافظة للأصول العقارية في الأمم المتحدة في موقع واحد، حيث تقدر قيمته بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار.

خامساً-٢٩ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ثمة إيرادات قد تحققت في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال تأجير أماكن العمل، وتأجير قاعات الاجتماعات، وغير ذلك من خدمات استرداد التكاليف المتنوعة، على النحو التالي: (أ) فيما يتعلق بتأجير أماكن العمل، تم تأجير ما مجموعه

٧٧٣,٧ ١٩ مترا مربعا بمعدل شهري قدره ٨,٦٦ دولارات للمتر المربع الواحد لـ ٢٦ مستأجرا يشغلون مباني اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهم عبارة عن ٥ كيانات تابعة للأمانة العامة و ٢١ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى، وقدرت إيرادات الإيجار المتوقع تحصيلها في عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٨٤ ٢٠٥٤ دولاراً؛ (ب) وفيما يتعلق بتأجير غرف الاجتماعات ومركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، قدرت الإيرادات المتوقعة بمبلغ ٢٣٢ ٧٢٠ دولاراً لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويشمل ذلك ٣٤١ ٣٢٦ دولاراً لعام ٢٠١٨ و ٨٩١ ٣٩٣ دولاراً لعام ٢٠١٩؛ (ج) وفيما يتعلق بالخدمات المتنوعة، قدرت الإيرادات المتوقع تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٢٢٠ ٤٥٠ دولاراً، لا سيما من خدمات استئساخ الوثائق (٣٠٠ ٠٠٠ دولار)، وكذلك من الرسوم الدراسية وخدمات الحقيبة وخدمات المطاعم والتخلص من ممتلكات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مثل المركبات المستعملة، والمبالغ المستردة من نفقات السنة السابقة. وتدلي اللجنة بتعليقات أخرى على المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف في الفصل الأول أعلاه.

إطار المسألة المتعلقة بالبرامج

خامساً- ٣٠ طلبت اللجنة الاستشارية أمثلة على التدابير والإجراءات المتخذة لتنفيذ المبادرات المشار إليها في الفقرة ١٨ ألف -٣٣ من ملزمة الميزانية، بما في ذلك ما يلي: (أ) تعزيز المسألة الشخصية بين المديرين والموظفين؛ (ب) واستعراض وتنقيح عمليات تحسين الكفاءة في إدارة البرامج وتنفيذها؛ (ج) والتسليم بأهمية دور هيئات الرقابة وتنفيذ التوصيات المقبولة بكفاءة. وأبلغت اللجنة بأن التدابير المنفذة تشمل ما يلي: (أ) لوحة لمتابعة إدارة الأداء تغطي الأركان الأربعة للتوجه الاستراتيجي للجنة بوصفها مركزاً للتفكير في قضايا السياسات الإنمائية في أفريقيا، بحيث تعكس مقاييس الأداء تأثير السياسات ومصادقيتها والثقة فيما يتعلق بخدمات إنتاج المعارف وتقديمها في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمسألة والتعلم، والفعالية التشغيلية؛ (ب) ووضع الصيغة النهائية لدليل إدارة برامج/مشاريع اللجنة. وجرى تتبع مقاييس الأداء من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك استقصاءات الشركاء.

خامساً- ٣١ وفيما يتعلق بما تتطلع إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عموماً وهو أن تصبح مركز بحوث يرجع إليه في القضايا المتعلقة بسياسات التنمية الأفريقية (انظر A/70/6 (Sect. 18) و Corr.1، الفقرة ١٨ ألف -٢٩)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التوجه الاستراتيجي للجنة لم يتغير وأن مشروع الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يمثل استمراراً للعمل المنجز في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للجنة فيما يلي: بلوغ مستوى أعلى من التأثير عن طريق السياسات دعماً لخطة التحول في أفريقيا؛ وكسب قدر أكبر من المصداقية والثقة من خلال إعداد نوعية عالية الجودة من بحوث السياسات والخدمات المعرفية تنسجم بملاءمتها واستنادها إلى الأدلة؛ وتعزيز آليات المسألة باللجنة وتعميق ثقافة التعلم في جميع مسارات العمل بها؛ وتقوية الفعالية التشغيلية للجنة من أجل تحسين دعم إنجازها للخدمات المتعلقة بإعداد المنتجات المعرفية وتنمية القدرات في الوقت المقرر.

خامساً- ٣٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية باهتمام التدابير والإجراءات المتخذة في سياق إطار المسألة المتعلقة بالبرامج، فضلاً عن التوجه الاستراتيجي للجنة. وهي على ثقة من أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستستقاسم خبراتها والدروس المستفادة مع اللجان الإقليمية الأخرى.

الباب ١٨ باء مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٩٦١ ٠٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١ ٩٧٦ ٧٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامساً-٣٣ تبلغ قيمة موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ١٨ باء لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ١ ٩٧٦ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها ١٥ ٧٠٠ دولار أو ٠,٨ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 18) A/70/6، الجدول ١٨ باء ٧-).

خامساً-٣٤ يعرض الجدول خامساً-٦ موجزًا بالوظائف الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول خامساً-٦ الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
٦	١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ)
٦	١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ)

خامساً-٣٥ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية التي تبلغ قيمتها ١٥ ٧٠٠ دولار في الموارد المقترحة إلى تغييرات داخل و/أو عبر الأبواب، مما يعكس نقل الموارد من الباب ١٩ وفق قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ وتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/70/7، الفقرة خامساً-٣٦)، والتي أقرتها الجمعية في القرار ٢٤٧/٧٠، بتغطية تكاليف سفر موظف واحد من مكتب نيويورك لحضور كل دورة سنوية تعقدها اللجنة لضمان توجيه اهتمام اللجنة إلى القضايا العالمية (انظر أيضاً الباب ١٩ أدناه).

خامساً-٣٦ يقترح الأمين العام تخصيص مبلغ ١٣١ ٩٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يشمل اعتمادات لتغطية تكاليف الموظفين الأخرى (١٩ ١٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٤٨ ٩٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٢٧ ٠٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (١٤ ٦٠٠ دولار)، والضيافة (١ ٦٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (٥ ٢٠٠ دولار) والأثاث والمعدات (١٥ ٥٠٠ دولار).

خامساً-٣٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ١٩

التمنية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٠٠ ٤١١ ٩٥ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٩٠٠ ١٢٧ ٩٥ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٦٠٠ ٦٢٢ ٣٣ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامساً-٣٨ تبلغ قيمة موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ١٩ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ٩٠٠ ١٢٧ ٩٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضاً صافياً قدره ٥٠٠ ٢٨٣ دولار أو ٠,٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 19) A/70/6، الجدول ١٩-٣). وتُستكمل الموارد المقترحة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضاً البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامساً-٣٩ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي في الموارد المقترحة للعوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: انخفاض مقداره ٩٠٠ ٧٩١ دولار يعزى إلى '١' انخفاض قدره ٣٠٠ ٥٠٤ دولار نتيجة إلغاء اعتماد مرصود في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمرة واحدة لإنشاء ست وظائف مؤقتة (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ من الرتبة المحلية في بانكوك و ١ ف-٤ في المقر) تتصل بالفريق المخصص لإدارة المشاريع وموظفي دعم المشاريع فيما يتعلق بمشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف؛ '٢' وزيادة مقدارها ٨٠٠ ٨٢٣ دولار تعزى إلى الاعتماد المرصود لفترة السنتين لتغطية تكاليف أربع وظائف مؤقتة جديدة (٣ ف-٤، و ١ ف-٣) أنشئت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ '٣' وزيادة مقدارها ٦٠٠ ٥٤٣ دولار تعزى إلى الاعتماد المرصود لفترة السنتين لتغطية تكاليف أربع وظائف جديدة (١ مد-١ و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣) أنشئت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ ألف لدعم إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ليلائم التطور في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ '٤' وانخفاض مقداره ٢٠٠ ٧١ دولار يعزى إلى شطب الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بطرائق المفاوضات الحكومية الدولية على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١؛

(ب) الولايات الجديدة أو الموسعة: زيادة قدرها ٣٢٥ ٧٠٠ دولار تتصل برصد اعتمادات للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف؛

(ج) التغييرات داخل و/أو عبر الأبواب وتشمل '١' إعادة التصنيف المقترح لأربع وظائف (١) ف-٥ إلى مد-١ و ١ ف-٢ إلى ٣ ف-٣ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، و ١ ف-٣ إلى ف-٤ و ١ ف-٢ إلى ٣ ف-٣ في إطار دعم البرامج)، تُؤَلَّ عن طريق الإلغاء المقترح لوظيفتين من الرتبة المحلية في إطار دعم البرامج؛ '٢' وإعادة توزيع موارد بقيمة ١٥ ٧٠٠ دولار إلى الباب ١٨ - بء لتغطية تكاليف سفر موظف واحد من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك لحضور كل دورة سنوية تعقدتها اللجنة لكفالة توجيه اهتمام اللجنة إلى القضايا العالمية.

(د) تغييرات أخرى تعكس تخفيضاً قدره ١ ٣٨٥ ٤٠٠ دولار يمكن تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي ترمع اللجنة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بفضل جملة أمور منها الجهود التي تبذلها اللجنة لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها بفضل نظام أوموجا والوارد في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على العمليات اليومية الفردية. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة، طلبت موافقتها بقائمة مجمعة بالتخفيضات المدرجة في بند التغييرات الأخرى في الموارد في جميع أبواب الميزانية كلها وأن ترفق بها معلومات توضح كيف ستتحقق هذه التخفيضات وإلى أي مدى يمكن اعتبارها وفورات ناجمة عن تحسينات في الكفاءة، غير أن اللجنة لم تحصل على ما طلبته. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

خامساً-٤٠ يعرض الجدول خامساً-٧ موجزاً بالوظائف الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يعرض الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول خامساً-٧

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٣١
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٤ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٦٣ ف-٤، ٥١ ف-٣، ٣٥ ف-١/٢، ٢٢٦ م، ٣ م ف و	
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٤١٩
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٣٥ ف-٥، ٦٤ ف-٤، ٥٢ ف-٣، ٣٣ ف-١/٢، ٢١٤ م، ٣ م ف و	
الوظائف المعاد تصنيفها	—
١ من ف-٥ إلى مد-١ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	
١ من ف-٢ إلى ٣ ف-٣ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	
١ من ف-٣ إلى ٤ ف-٤ في إطار دعم البرامج	
١ من ف-٢ إلى ٣ ف-٣ في إطار دعم البرامج	

العدد	الرتبة	
الوظائف المنقولة	—	١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٥ ١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٩ ١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ٢ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة ١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٩ ١ ف-٤ من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى دعم البرامج
الوظائف الملغاة	(١٢)	١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ١ ١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٣ ١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٥ ٢ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٦ ١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٧ ٦ ر م في إطار دعم البرامج
الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٩٨	٣ مد-١، ٧ ف-٥، ٢٥ ف-٤/٣، ١ ف-٢/١، ٦٠ ر م ٢ م ف و

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامساً-٤١ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤١٩ وظيفة في إطار الباب ١٩، منها ٢٠٢ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٢١٧ وظيفة من الرتبة المحلية، مما يعكس الإلغاء المقترح لـ ١٢ وظيفة من الرتبة المحلية. ويقترح الأمين العام أيضاً رفع رتب أربع وظائف وإعادة نقل خمس وظائف (انظر الجدول خامساً-٧).

الوظائف الملغاة

خامساً-٤٢ يقترح إلغاء ما مجموعه ١٢ وظيفة، منها ٦ وظائف في إطار برنامج العمل و ٦ وظائف في إطار دعم البرامج. وتشير ملزمة الميزانية إلى أن ١٠ وظائف من أصل الـ ١٢ وظيفة الملغاة اقترح إلغاؤها نتيجة للمكاسب المرتقبة في الكفاءة التي تعتمز اللجنة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

(أ) ست وظائف من الرتبة المحلية في إطار برنامج العمل، على النحو التالي:
أربع وظائف لمساعد أفرقة، بواقع وظيفة واحدة لكل برنامج فرعي من البرامج الفرعية التالية: البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، والبرنامج الفرعي ٣، النقل، والبرنامج الفرعي ٥، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والبرنامج الفرعي ٦، التنمية الاجتماعية؛ ووظيفتان لمساعدين لشؤون الموظفين، إحداها في إطار البرنامج الفرعي ٦، التنمية الاجتماعية، والأخرى في إطار البرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (المرجع نفسه، الفقرات ١٩-٥٩ و ١٩-٧٣ و ١٩-٨٧ و ١٩-٩٤ و ١٩-١٠١)؛

(ب) أربع وظائف من الرتبة المحلية في إطار دعم البرامج، منها وظيفة لمساعد للشؤون المالية، ووظيفة لمساعد شؤون تكنولوجيا المعلومات، ووظيفة لعامل صيانة ووظيفة لمساعد تحرير (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-١٤٦).

خامساً-٤٣ وتشير ملزمة الميزانية إلى أنه من المقترح إلغاء الوظيفتين المتبقيتين، وهما وظيفة مساعد لشؤون المكتبات (الرتبة المحلية) ووظيفة لمساعد إداري (الرتبة المحلية)، في إطار دعم البرامج لتمويل الرفع المقترح لرتب أربع وظائف (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-٤٦؛ وانظر أيضا الفقرة خامساً-٤٤ أدناه). وترى اللجنة الاستشارية أن إنشاء أية وظيفة يجب أن يكون له ما يبرره على أساس الوقائع الموضوعية، مع مراعاة الاحتياجات البرنامجية و/أو متطلبات عبء العمل اللازمة للتنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها. وتناقش اللجنة المسائل ذات الصلة بالوظائف في الفصل ١ أعلاه.

الوظائف المعاد تصنيفها

خامساً-٤٤ يقترح إعادة تصنيف ما مجموعه أربع وظائف، على النحو التالي:

(أ) رفع تصنيف وظيفة واحدة لرئيس قسم (ف-٥)، حاليا في إطار البرنامج الفرعي ٢، إلى رتبة مد-١ تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة. ويدير شاغل الوظيفة مكتب الأمين التنفيذي، ويكفل اتساق الاتصالات والمراسلات الداخلية والخارجية المتعلقة بخيارات السياسات التي تروج لها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي. وردا على طلب اللجنة الاستشارية من أجل الحصول على تبريرات إضافية لإنشاء وظيفة من الرتبة مد-١، أُبلغت بأن كلا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأعمال التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليميين تتطلب التعاون الموضوعي على نحو أعمق وأوسع نطاقا في جميع البرامج الفرعية التسعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية، التي تشمل زيادة التنسيق الاستراتيجي اليومي على نحو مكثف ومعقد من الناحية الفنية بين الشعب والمعاهد الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى المهام المذكورة أعلاه، تشمل المسؤوليات المنوطة بالوظيفة إدارة مكتب الأمين التنفيذي والإشراف على الموظفين برتبة ف-٥ في المكتب؛

(ب) ورفع تصنيف وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الموقع الشبكي (ف-٢) إلى رتبة موظف لشؤون الموقع الشبكي (ف-٣) في قسم الاتصالات الاستراتيجية والدعوة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة من أجل دعم المبادرات الرقمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبادرات الرقمية المعززة تتعلق بمشاريع إدارة المعارف وتنمية الموقع الشبكي دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف مالي (ف-٣) برفع درجته إلى (ف-٤) في إطار دعم البرامج؛

(د) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف إداري معاون (ف-٢) برفع درجتها إلى موظف إداري (ف-٣) في إطار دعم البرامج. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد تقرر، في إطار الاستعراض التنظيمي المذكور أعلاه، ضرورة إنشاء وظيفة موظف إداري (ف-٣) للاضطلاع بما يلي: '١' تعزيز العمل مع الإدارة العليا والوسطى داخل الأمانة العامة، فضلا عن الدول الأعضاء من أجل تنظيم الاجتماعات؛ '٢' وصياغة اتفاقات البلد المضيف على النحو المناسب من أجل الاجتماعات التي تعقد خارج مركز العمل؛ '٣' وتعزيز تخطيط وجدولة المواعيد في الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية وتوفير الموارد لها وتنفيذها؛ '٤' ودعم الإدارة في تيسير موقف اللجنة بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الأكثر شمولاً في المنطقة.

الوظائف المنقولة

خامسا-٤٥ يقترح نقل ما مجموعه خمس وظائف، على النحو التالي:

(أ) يقترح نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٥) من مركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر في إطار البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٥، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في جنوب شرق آسيا. وسيعزز النقل المقترح المساعدة المقدمة لبلدان جنوب شرق آسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-١٣٢)؛

(ب) يقترح نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٥) من البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار والابتكار، إلى البرنامج الفرعي ٩، الطاقة، بغية تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق التكنولوجيات المتعلقة باستخدام الطاقة المستدام (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-١٣٧)؛

(ج) يقترح نقل وظيفة واحدة لرئيس قسم (ف-٥) من البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار والابتكار، إلى التوجيه التنفيذي والإدارة. ويقترح أيضا رفع تصنيف الوظيفة إلى الرتبة مد-١ (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-٥١)؛ وانظر أيضا الفقرة خامسا-٤٤ (أ) أعلاه)؛

(د) يقترح نقل وظيفة واحدة لموظف شؤون اقتصادية (ف-٤) من البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، إلى البرنامج الفرعي ٩، الطاقة، من أجل دعم آثار كل من الاقتصاد الكلي والتمويل المترتبة على سياسات الطاقة (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-١٣٧)؛

(هـ) يقترح نقل وظيفة واحدة لمساعد خاص (ف-٤) من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى دعم البرامج من أجل تقديم التنسيق والإدارة القائمة على النتائج للأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية وكفالة اتساق الوثائق ذات الصلة بالأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-٥١).

الوظائف الشاغرة

خامسا-٤٦ أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بوجود ما مجموعه ٣٨ وظيفة شاغرة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، تتألف من ٢٦ وظيفة من الفئة الفنية (٢ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٣ ف-٢) و ١٢ وظيفة من الرتبة المحلية، مما يعكس معدل شغور عام قدره ٨,٩ في المائة، مع معدلين قدرهما ١٢,٩ و ٥,٣ في المائة للموظفين من الفئة الفنية ومن الرتبة المحلية، على التوالي. وأبلغت اللجنة أيضا بأن متوسط الوقت اللازم للتوظيف في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هو ٨١ يوما. وتلاحظ اللجنة

الاستشارية أن متوسط الوقت اللازم للتوظيف الذي حققته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أقصر بكثير من الهدف المتوسط على نطاق الأمانة العامة البالغ ١٢٠ يوما.

خامسا-٤٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا-٤٨ تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ٧٠٠ ٤٣٠ ١٢ دولار، وهذا المبلغ أقل بمقدار ٨٠٠ ٤٤٥ دولار، أو ٣,٥ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعكس هذا الانخفاض تخفيضات تحت بند سفر الموظفين والأثاث والمعدات، تعوضه جزئيا زيادات تحت بند الخبراء الاستشاريين والخبراء والخدمات التعاقدية.

الخبراء الاستشاريون

خامسا-٤٩ تبلغ قيمة الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين ٣٠٠ ٦١١ دولار، مما يعكس زيادة صافيها ١٠٠ ١٧٠ دولار، أو ٣٨,٦ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة متصلة في المقام الأول بما يلي: (أ) احتياجات إضافية تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة (٦٦ ٠٠٠ دولار، أو ١٣,٧ في المائة) من أجل إعداد منصة إلكترونية لدعم إدارة المحفوظات والسجلات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتدريب الموظفين في مجال التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال، وإدارة السجلات، وتعزيز جهود التوعية المبذولة في وسائل الإعلام بجميع أشكالها، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، للترويج للجنة وإذاعة صيتها تمهيدا للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها؛ (ب) واحتياجات إضافية في إطار برنامج العمل (٤٠٠ ١٠٣ دولار، أو ٣٢,٨ في المائة)، مما يعكس زيادات متوقعة في تكاليف توظيف الخبراء الاستشاريين، وكذلك الاحتياجات الإضافية من أجل إعداد الدراسات عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف.

الخبراء

خامسا-٥٠ تبلغ قيمة الموارد المقترحة تحت بند الخبراء ٤٠٠ ١١٨ ١ دولار، مما يعكس زيادة صافيها ١٠٠ ١٤٨ دولار، أو ١٥,٣ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن هذه الزيادة تتصل في معظمها بالاحتياجات الإضافية في إطار البرنامج الفرعي ٤، البيئة والتنمية، لمندى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة (٢٠٠ ٢٠٧ دولار، أو ٧٥,٧ في المائة)، وهو ما يقابله جزئيا انخفاض الاحتياجات إلى الخبراء في إطار البرامج الفرعية الأخرى المتصلة بالحد من عدد المشاركين في اجتماعات أفرقة الخبراء وعدد أيام تلك الاجتماعات.

خامسا-٥١ وطلبت اللجنة الاستشارية المزيد من الإيضاحات بشأن التخفيض المقترح لعدد المشاركين في اجتماعات أفرقة الخبراء وعدد أيام تلك الاجتماعات في عدة برامج فرعية، وكذلك معايير المشاركة في هذه الاجتماعات والتغطية الجغرافية للمشاركة في فترة السنتين الحالية ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة

الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تبذل جهودا لتبسيط عملية تنظيم جميع الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء، واطاعة في الاعتبار على وجه الخصوص زيادة عدد المشاورات الإقليمية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشمل تبسيط النهج المتبعة تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء بالتعاقب أو بالاقتتان مع اجتماعات إقليمية أخرى من أجل خفض الاحتياجات اللازمة لنفقات السفر التي يتعين على اللجنة تمويلها. وكان المعيار الرئيسي للدعوة إلى اجتماع لفريق من الخبراء، وسوف يظل، الخبرة الفنية، بما في ذلك المعارف ذات الصلة بالمنطقة. وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تسعى لضمان أن تشمل جميع الاجتماعات، ولا سيما اجتماعات أفرقة الخبراء، ليس فقط مشاركة دولها الأعضاء في جميع المناطق دون الإقليمية الخمس (منطقة المحيط الهادئ، وشرق وشمال شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا)، ولكن أن تؤخذ في الاعتبار أيضا المنظورات دون الإقليمية في البرامج الفنية.

الخدمات التعاقدية

خامسا-٥٢ وتبلغ قيمة الموارد المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية ٩٠٠ ٦٩٨ ١ دولار، مما يعكس زيادة صافيها ٥٠٠ ١٧٤ دولار، أو ١١,٤ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة المقترحة تعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصيانة وكذلك تحرير المنشورات وتصميمها وطبعها في إطار البرامج الفرعية المختلفة، وزيادة في عدد العناوين المزمع طبعها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الزيادة في الخدمات التعاقدية تعزى أساسا إلى الاحتياجات الإضافية إلى ما يلي: (أ) المنشور الرئيسي الإضافي المعنون "العلم والتكنولوجيا والابتكار في آسيا والمحيط الهادئ" المقرر نشره في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، حسب التكاليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ ألف؛ (ب) والتحرير الفني للمنشورات الرئيسية؛ (ج) وارتفاع تكاليف الطباعة والأعمال الفنية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن جميع منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد نشرت على الإنترنت باستثناء نخبة من المنشورات الرئيسية التي طبعت لتوزيعها على نحو مستهدف.

سفر الموظفين

خامسا-٥٣ تبلغ قيمة الموارد المقترحة تحت بند سفر الموظفين ٤٠٠ ١٢٦ ١ دولار، مما يعكس انخفاضا صافيه ٠٠٠ ٢٢٥ دولار، أو ١٦,٦ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الانخفاض يعزى أساسا إلى ما يلي: (أ) نقل مبلغ ٩٠٠ ٢٥٠ دولار من بند سفر الموظفين إلى تكاليف الموظفين الأخرى، حيث سيستعان بالترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين المحليين وستتفني الحاجة إلى سفر الموظفين من مراكز العمل الأخرى لتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية؛ (ب) ونقل الموارد إلى الباب ١٨-باء من أجل سفر موظف واحد من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك لحضور الدورات السنوية للجنة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠؛ (ج) وتخفيض الاحتياجات من السفر في جميع البرامج الفرعية.

خامسا-٥٤ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن احتياجات السفر لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تم تخفيضها في جميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كلما كان ذلك ممكنا، من خلال تقدير تكاليف السفر بشكل أكثر دقة، وتخطيط الأنشطة المتعاقبة وخفض عدد أيام السفر إلى كل منطقة دون إقليمية وإلى مقار العمل لحضور الاجتماعات. وتنوّه اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتحقيق أوجه الكفاءة في بند سفر الموظفين.

خامسا-٥٥ وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الانخفاض في الاحتياجات المقترحة إلى سفر الموظفين يعكس أيضا إلغاء اعتمادات الميزانية العادية لمشاركة مركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر ومركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا ومركز الميكنة الزراعية المستدامة في الدورات السنوية للجنة، وكذلك السفر المتعلق بتقديم الخدمات للاجتماعات السنوية لمجالس إدارات تلك الهيئات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن إلغاء الاعتمادات المذكورة أعلاه يعكس قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١/٧١ الذي قررت فيه الدول الأعضاء في اللجنة أن يجري تمويل المعاهد الإقليمية للجنة من موارد خارجة عن الميزانية بصورة رئيسية.

خامسا-٥٦ وتبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن التخفيض المقترح في بند سفر الموظفين تقابله جزئيا زيادة تكاليف تذاكر الطيران بالنسبة لبعض القطاعات، وارتفاع الاحتياجات تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة من أجل السفر إلى اثنين من المكاتب دون الإقليمية لتقييم مرافق استمرارية تصريف الأعمال وإقامة عمليات مؤقتة لاستمرارية تصريف الأعمال، والاحتياجات الإضافية من الموارد المتعلقة بسفر الموظفين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف.

الأثاث والمعدات

خامسا-٥٧ تبلغ قيمة الموارد المقترحة في إطار الأثاث والمعدات ٦٦٥ ٠٠٠ دولار، مما يعكس انخفاضا صافيه ٩٠٠ ٥٣٠ دولار، أو ٤٤,٤ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن هذا الانخفاض يتصل في معظمه بانخفاض الاحتياجات إلى الطباعة بسبب استخدام عقد خدمات الطباعة حسب الطلب، مع ما يقابل ذلك من تخفيضات في الاحتياجات المتعلقة باستبدال معدات النسخ التصويري وطابعات الشبكة المحلية؛ وانخفاض المواصفات فيما يتعلق بالحواسيب الشخصية والحواسيب المحمولة المقرر استبدالها؛ وانخفاض الاحتياجات إلى معدات المؤتمرات؛ وانخفاض الاحتياجات إلى البرمجيات والمعدات الحاسوبية تحت بند معدات التشغيل الآلي للمكاتب نتيجة لتنفيذ نظام أوموجا.

خامسا-٥٨ وفيما يتعلق بخفض مواصفات الحواسيب الشخصية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تتجه نحو تنفيذ منصة هياكل أساسية افتراضية للحواسيب المكتبية أكثر فعالية من حيث التكلفة، ومكنت موظفي اللجنة من العمل عن بعد، والانتقال إلى الاستخدام المرن لأماكن العمل، والحد من عدد العاملين في المكاتب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق أوجه كفاءة تحت بند معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الباب ٢٩-هـاء أدناه).

وستعيد اللجنة النظر في هذه المسألة في سياق نظرها في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ بء).

خامسا-٥٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الخدمات المقدمة إلى كيانات أخرى

خامسا-٦٠ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قدمت خدمات إدارية إلى كيانات أخرى في مجالات إدارة الموارد المالية، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الاجتماعات والمؤتمرات، والمشتريات، وكذلك خدمات الدعم المركزية، من قبيل السفر والعلاقات مع البلد المضيف، وخدمات الحقيبة الدبلوماسية والبريد. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اتبعت سياسات استرداد التكاليف المنطبقة في الأمانة العامة. وتدلي اللجنة الاستشارية بتعليقات إضافية على المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف في الفصل الأول أعلاه.

مشروع التعديل التقويقي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية

خامسا-٦١ فيما يتعلق بمشروع التعديل التقويقي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية، الذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف، تشير ملزمة الميزانية إلى أن تقريراً مرحلياً مفصلاً سيقدم لتنظر فيه الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين (انظر الفقرة خامسا-٣٩ (أ) أعلاه). وتناقش اللجنة الاستشارية هذه المسألة أيضا في الباب ٣٣ أدناه.

الباب ٢٠

التمنية الاقتصادية في أوروبا

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٥ ٩٣٨ ٥٠٠ دولار
المقترح الذي قدمه الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٦٤ ٨٣٩ ٧٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من موارد خارجة عن الميزانية	٣٤ ٥٢٢ ٨٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامساً-٦٢ تبلغ قيمة موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٠ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٦٤ ٨٣٩ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً صافيه ٨٠٠ ١٠٩٨ دولار، أو ١,٧ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر: A/72/6 (Sect. 20)، الجدول ٢٠-٣). وتُستكمل الموارد المقترحة بموارد البرنامج العادي للتعاون

التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، تقدر قيمة الاحتياجات من الموارد لخدمات الإدارة والمؤتمرات والخدمات العامة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمبلغ ٦٠٠ ٣٥٨ ٣٩ دولار.

خامساً-٦٣ ويعزو الأمين العام هذا الانخفاض الصافي إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية التي تعكس تخفيضات تبلغ قيمتها ٨٣ ٨٠٠ دولار فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي للوظائف الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠؛

(ب) والتغيرات الأخرى في الموارد، مما يعكس انخفاضا قدره ١٠١٥ ٠٠٠ دولار بفضل أوجه الكفاءة في الخطط التي تعتمدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة جهودها الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة في نظام أوموجا المعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمن العام عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/71/390) لفرادى العمليات اليومية، فضلا عن أوجه الكفاءة الأخرى الناجمة عن إعادة توزيع العمل في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة (انظر A/72/6 (Sect. 20)، الفقرة ٢٠-١٢). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تلتق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

خامساً-٦٤ ويرد في الجدول خامساً-٨ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما يعرض الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول خامساً-٨

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
<i>الميزانية العادية</i>	
الوظائف المعتمدة لفترة ١٩٠	١ و أ ع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٩ خ ع (ر أ)
السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ١٨٨	١ و أ ع، ١ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٥ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٧ خ ع (ر أ)
٢٠١٨-٢٠١٩	
الوظائف الجديدة	١ ف-٤ تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة
الوظائف الملغاة (٣)	١ مد-١ تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة
	١ خ ع (ر أ) تحت بند البرنامج الفرعي ٥
	١ خ ع (ر أ) تحت بند الدعم البرنامجي
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>	
وظائف متوقعة للفترة ٣٠	٢١ ف-٤، ٣، ٢ ف-١/٢، ٧ خ ع (ر أ)
٢٠١٨-٢٠١٩	

ملاحظات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

خامساً-٦٥ يقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف برامج (التقييم) (ف-٤) في وحدة إدارة البرامج في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة من أجل إضفاء الطابع المركزي على مهمة التقييم في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتشير ملزمة الميزانية إلى أن هذا يتسق مع الفقرة ١٧٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وكذلك مع طلب الدول الأعضاء في اللجنة وتوصيات التقييم الناتجة عن مراجعة أخيرة لحسابات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٠-٢٧ إلى ٢٠-٣١). ويشار أيضاً إلى أن شاغل الوظيفة سيكون مسؤولاً أمام الأمين التنفيذي من خلال رئيس وحدة إدارة البرامج.

خامساً-٦٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية عند استفسارها عن الاحتياج إلى وظيفة ثانية من الرتبة ف-٤ في وحدة إدارة البرامج بأن الوظيفة الحالية من الرتبة ف-٤ مكرسة تكريسا كاملا للاضطلاع بمهام تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عنها لكامل القسم، بما في ذلك برنامج المنشورات، وأنه لا تتوفر قدرة على استيعاب مهام التقييم الإضافية في إطار هذا المنصب. وعلاوة على ذلك، في إطار الإلغاء المقترح لوظيفة موظف رئيسي للشؤون الاقتصادية (مد-١) في وحدة إدارة البرامج وما يتصل بذلك من إعادة توزيع المهام المنوطة بها (انظر الفقرتين خامساً-٦٧ وخامساً-٦٨ أدناه)، سيضطلع شاغل وظيفة كبير موظفي البرامج (ف-٥)، القائم حالياً بمهمة التقييم، بمهام أوسع نطاقاً بوصفه رئيس الوحدة. ولذلك، ستوفر الوظيفة المقترحة لموظف إدارة البرامج (التقييم) (ف-٤) قدرات مكرسة للتقييم، على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الوظائف الملغاة

خامساً-٦٧ في إطار إعادة توزيع العمل المضطلع به تحت بند عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف رئيسي للشؤون الاقتصادية (مد-١) في وحدة إدارة البرامج (انظر الفقرة خامساً-٦٦ أعلاه). وتشير ملزمة الميزانية إلى أن المهمتين الأساسيتين لتلك الوظيفة، الرقابة والإدارة المركزية للمخاطر، سيعاد توزيعهما داخل مكتب الأمين التنفيذي. وفي الوقت نفسه، ستظل عمليات التحقق التشغيلية ومهام ضمان الجودة بوحدة إدارة البرامج بمنأى عن التأثير، مع خضوع رئيس الوحدة برتبة ف-٥ لإشراف الأمين التنفيذي ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة، ومع إضفاء الوظيفة المقترحة لموظف برامج (التقييم) (ف-٤) الطابع المركزي على مهمة التقييم (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠-٣٠ و ٢٠-٣١).

خامساً-٦٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية رداً على طلبها الحصول على تبريرات إضافية بأن اقتراح إلغاء وظيفة موظف رئيسي للشؤون الاقتصادية (مد-١) في وحدة إدارة البرامج سوف يتيح للجنة الاقتصادية لأوروبا إعادة هيكلة مهمة التوجيه التنفيذي والإدارة وزيادة فعاليتها بأدنى حد من التأثير على تنفيذ برنامج عملها. وعلاوة على ذلك، ستكفل اللجنة إعادة توزيع مسؤوليات إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة عليها المنوطة بالموظف الرئيسي للشؤون الاقتصادية (مد-١) مع الإبقاء على قوام القيادة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل الرئيس الجديد (ف-٥) لوحدة إدارة البرامج إدارة ونزاهة تخطيط البرامج وإدارتها وتقييمها واتساق السياسات العامة في اللجنة، بما يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء فيها.

خامساً-٦٩ ويقترح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) نتيجة لمردودات الكفاءة التي تعتمز اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يلي: الأولى، وظيفة مساعد لإدارة البرامج في إطار البرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠-٦٤)، والثانية وظيفة مساعد لنظم المعلومات الحاسوبية في وحدة نظم المعلومات في إطار دعم البرامج (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠-٨٥).

الوظائف الشاغرة

خامساً-٧٠ أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن مجموع الوظائف الشاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بلغ ١٥ وظيفة باللجنة الاقتصادية لأوروبا، منها ١١ وظيفة من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة). وتشمل الشواغر البالغ عددها ١١ وظيفة من الفئة الفنية خمس وظائف من الرتبة ف-٢: وظيفتا إحصائي معاون، ووظيفة موظف شؤون اقتصادية، ووظيفتا مدير قاعدة بيانات معاون. وفي وقت لاحق، أبلغت اللجنة بأنه قد شغلت أربع من أصل خمس وظائف شاغرة من الرتبة ف-٢ في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن طريق برنامج إعادة الانتداب المنظم، وأن اللجنة سوف تتخذ الخطوات اللازمة، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية، من أجل وضع خيارات للإسراع بملء الوظائف الشاغرة المتبقية. وتدلي اللجنة بتعليقات أخرى على مسألة الوظائف من الرتبة ف-٢ في الفصل الأول أعلاه.

خامساً-٧١ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامساً-٧٢ تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٣ ٥٧٤ ٧٠٠ دولار، ما يعكس انخفاضاً قدره ٢٠٦ ٥٠٠ دولار، أو ٥,٥ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويقترح الأمين العام إجراء تخفيضات في إطار معظم فئات الإنفاق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه إلى جانب تخصيص ٣٩ ٣٥٨ ٦٠٠ دولار تحت بند المنح والتبرعات لتغطية متطلبات خدمات الإدارة والمؤتمرات والخدمات العامة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تشكل الموارد غير المتعلقة بالوظائف ٥,٥ في المائة من النفقات الإجمالية للجنة الاقتصادية لأوروبا.

الخبراء الاستشاريون

خامساً-٧٣ تبلغ قيمة الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين ٣٠٦ ٦٠٠ دولار، وهذا يعكس انخفاضاً قدره ٣١ ١٠٠ دولار، أو ٩,٢ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية باقتراح ما مجموعه ٤٥ من الخبراء الاستشارية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، موزعة على المجالات التالية: إدارة الوثائق والمعلومات (٩)، والإدارة والتحليل (٧)، والشؤون الاقتصادية (٦)، والإحصاءات (٥)، والشؤون البيئية (٤)، والنقل (٤)، والتنمية المستدامة (٣)، والتفتيش والتقييم (٢)، والشؤون السكانية (٢)، ونظم إدارة المعلومات والتكنولوجيا (٢)، والمستوطنات البشرية (١).

خامساً-٧٤ وأبلغت اللجنة الفنية بأن الخبرة الداخلية قد تطورت خلال فترات السنتين السابقتين وفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من خلال تدريب الموظفين، الأمر الذي يتيح للجنة الاقتصادية لأوروبا الحد من الاحتياجات المتعلقة بالخبرة الفنية الخارجية غير المتاحة داخلياً وأيضاً خفض المستوى العام للاستشارات المطلوبة. وعلاوة على ذلك، لم يُستخدم الخبراء الاستشاريون، في امتثال صارم للأمر الإداري ذي الصلة (ST/AI/2013/4)، إلا إذا لم تكن الخبرة الفنية الداخلية المطلوبة متاحة في مجالات من قبيل الشؤون الاقتصادية، والإحصاءات، والتنمية المستدامة، والأنشطة الموجهة نحو النتائج مثل تحليل المشاكل، وتيسير عقد الحلقات الدراسية أو الدورات التدريبية، وإعداد وثائق المؤتمرات والاجتماعات وكتابة التقارير. ومن المعلومات المفصلة المقدمة عن الأعمال الاستشارية المتوخاة، تلاحظ اللجنة أن معظم الاستشارات توخت التعاقد مع خبراء استشاريين عند مستوى الأتعاب باء، وهو ما يستخدم عادة للمشاريع المتوسطة التعقيد (المرجع نفسه، المرفق الثالث، الفقرة ٦). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل الحد من اعتمادها على الخبراء الاستشاريين. وتدلي اللجنة بتعليقات أخرى على مسألة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في الفصل الأول أعلاه.

المنح والتبرعات

خامساً-٧٥ تبلغ قيمة الموارد المقترحة في إطار المنح والتبرعات ١ ٣٤٩ ٧٠٠ دولار، مما يعكس زيادة تبلغ قيمتها ٢٥٢ ٨٠٠ دولار، أو ٢٣,٠ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المقترحة تحت بند المنح والتبرعات سوف يقابلها انخفاض مناظر في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ ستقدم دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف والمركز الدولي للحوسبة خدمات استضافة الخادوم، والبريد الإلكتروني والرسائل ومخصصات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والوصول عن بُعد، وتخزين البيانات، وغير ذلك من خدمات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستغطي الموارد المقترحة تحت بند المنح والتبرعات الاحتياجات المخصصة لتلك الخدمات. وستعيد اللجنة النظر في هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المرحلي المقبل عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ باء).

خامساً-٧٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف

خامساً-٧٧ على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠-٢١ والجدول ٢٠-٦ من ملزمة الميزانية، تقدر قيمة احتياجات الخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمبلغ إجمالي ٦٠٠ ٣٥٨ ٣٩ دولار، يشمل ما يلي: (أ) ١١ ١٢٢ ٠٠٠ دولار لخدمات الدعم المركزية والخدمات المالية وخدمات الموارد البشرية وتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، المبينة في إطار الباب ٢٩ واو، الإدارة، جنيف؛ (ب) و ٢٨ ٢٣٦ ٦٠٠ دولار لخدمات المؤتمرات والخدمات العامة، المبينة في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات. وترد معلومات إضافية عن الترتيبات الإدارية المبرمة بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف واللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار الباب ٢٩ واو أدناه وفي نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب الأمم المتحدة في جنيف (ST/SGB/2000/4). وتدلي اللجنة الاستشارية بتعليقات أخرى على المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف في الفصل الأول أعلاه.

مسائل أخرى

خامساً-٧٨ لاحظت اللجنة الاستشارية أن الوثائق الصادرة في السنوات الأخيرة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في سياق المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الرئيسية لم تقدم أي مقترحات بشأن احتياجات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتشمل تلك الوثائق ما يلي: (أ) تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/67/591)؛ (ب) وبيان الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.58 بشأن طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/C.5/71/19)؛ (ج) وتقرير الأمين العام عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534). وكانت اللجنة قد علقت على عدم إيراد هذه المقترحات في تقاريرها ذات الصلة (انظر A/67/641، الفقرة ١٤، و A/71/827، الفقرة ٦).

الباب ٢١

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠٦ ٩٣١ ٠٠٠ دولار
المقترح الذي قدمه الأمين العام لميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٦ ١١٠ ٦٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	١٣٥ ٨٠٢ ٣٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

خامساً-٧٩ تبلغ قيمة موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢١ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ١٠٦ ١١٠ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً صافيه ٤٠٠ ٨٢٠ دولار، أو ٠,٨ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (A/72/6 (Sect. 21)، الجدول ٢١-٣). وتُستكمل الموارد المقترحة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضاً البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامساً-٨٠ ويعزو الأمين العام هذا الانخفاض الصافي في الموارد المقترحة إلى العوامل التالية:

(أ) تعديلات فنية تعكس انخفاضاً صافيه ٤٨٣ ٧٠٠ دولار ناتجاً عن ما يلي: '١' زيادة قدرها ٥٣٢ ٠٠٠ دولار تتصل بتوفير الموارد لفترة السنتين لثلاث وظائف جديدة (١ ف-٣ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، و ١ ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٩، التخطيط للإدارة العامة، و ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ١٠، الإحصاءات) أنشئت في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف، دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛ '٢' انخفاض قيمته ٤٨ ٣٠٠ دولار نتيجة لشطب احتياجات غير متكررة تتعلق بأنشطة عام ٢٠١٧ لطرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١)؛

(ب) تغييرات أخرى، تعكس انخفاضاً قيمته ١ ٣٠٤ ١٠٠ دولار يعزى إلى أوجه الكفاءة التي تعتمدها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة أمور منها جهودها الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمبينة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافاتها بقائمة موحدة بتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

خامساً-٨١ ويرد في الجدول خامساً-٩ موجزٌ للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما يعرض الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول خامساً-٩

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة لفترة ٤٨٧	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣١ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٦٢ ف-٣، ٤٨ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر أ)، ٢٦١ (ر ر)، ٣ م و ف
السنين ٢٠١٦-٢٠١٧	
الوظائف المقترحة لفترة ٤٨١	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣١ ف-٥، ٦١ ف-٤، ٦٢ ف-٣، ٤٧ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر أ)، ٢٥٧ (ر م)، ٣ م و ف
السنين ٢٠١٨-٢٠١٩	
إعادة توزيع الموارد -	١ مد-١ من البرنامج الفرعي ٣، و ١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ١٣
	١ ر م من دعم البرامج (وحدة المشتريات) إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (شعبة تخطيط البرامج والعمليات)
	١ ر م، و ١ م و ف في إطار دعم البرامج (العيادة) من قسم الموارد البشرية إلى شعبة الشؤون الإدارية
الوظائف الملغاة (٦)	١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٣، و ١ ف-٤ و ١ ف-٢، و ٣ ر م في إطار دعم البرامج

العدد	الرتبة
الموارد الخارجة عن الميزانية	
وظائف متوقعة للفترة ٤٠	١ مد-١، ٤ ف-٤/٣، ١ ف-١/٢، ٣٤ ر م
٢٠١٩-٢٠١٨	

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

خامساً-٨٢ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤٨١ وظيفة للباب ٢١، منها ٢١٧ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٢٦٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، ويعكس ذلك تخفيضاً قدره ٦ من الوظائف المقترح إلغاؤها. وتشير ملزمة الميزانية إلى أن إلغاء الوظائف المقترح له صلة بأوجه الكفاءة التي تعتزم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨. ويقترح الأمين العام أيضاً نقل ست وظائف (انظر الجدول خامساً-٩).

الوظائف الملغاة

خامساً-٨٣ يُقترح إلغاء ما مجموعه ست وظائف تشمل: وظيفة مساعد إداري (من الرتبة المحلية) تحت بند البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، في مكتب بوينس آيرس (انظر A/72/6 (Sect. 21)، الفقرة ٢١-٨٨)، وخمس وظائف (١ ف-٤ و ٤ من الرتبة المحلية) تحت بند دعم البرامج. وتشمل الوظائف الملغاة ما يلي: (أ) وظيفة منسق نظام المعلومات الإدارية المتكامل (ف-٤)؛ (ب) ووظيفة مترجم تحريري معاون إلى اللغة الإنكليزية (ف-٢) في شعبة المنشورات وخدمات الشبكة؛ (ج) ووظيفتي مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون (من الرتبة المحلية)؛ (د) ووظيفة مساعد لشؤون السفر (من الرتبة المحلية) في مقر اللجنة دون الإقليمي في المكسيك (المرجع نفسه، الفقرة ٢١-١٦٨ (أ) (٢)).

خامساً-٨٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف من الرتبة المحلية اقترح إلغاؤها لأن اللجنة تعتزم تحسين كفاءة الأداء في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد سنتين من تنفيذ نظام أوموجا، ونتيجة لاستعراض العمليات والممارسات والسياسات وعمليات تفويض السلطة الحالية. ومع تنفيذ جملة أمور منها صندوق استرداد التكاليف، ونموذج إدارة المنح، وتحسين إدارة المخزونات، والجدول الرئيسي المركزي للسلع والخدمات، ونموذج الخدمة الذاتية، فإن المهام التي كان يؤديها شاغلو الوظائف المقترح إلغاؤها من الرتبة المحلية يمكن إما إعادة توزيعها، أو تأدية مهامها عن بعد، أو بدعم من المساعدة المؤقتة خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته.

خامساً-٨٥ وفيما يتعلق باقتراح إلغاء وظيفة مساعد إداري (من الرتبة المحلية) في مكتب بوينس آيرس، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن ذلك، بأن المهام المرتبطة بهذه الوظيفة تشمل الدعم الإداري والخدمات السكرتارية، بما في ذلك في الموارد البشرية، والميزانية، والسفر، والأنشطة الإدارية. وفي أعقاب تنفيذ نظام أوموجا، فإن بمقدور الموظفين في سانتياغو أن يقدموا الدعم للعديد من تلك المهام الإدارية عن بُعد، مما يسمح بإعادة توزيع المهام بين الموظفين الحاليين في كل من مكتب بوينس آيرس ومكتب سانتياغو.

خامساً-٨٦ وفيما يتعلق باقتراح إلغاء وظيفة منسق نظام المعلومات الإدارية المتكامل (ف-٤) تحت بند دعم البرامج، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة كانت قد أنشئت في عام ٢٠٠٠، أثناء تنفيذ

نظام المعلومات الإدارية المتكامل في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كوظيفة مؤقتة لمدة ١٥ عاماً، لتوفير الدعم والصيانة لجميع إصدارات نظام المعلومات الإدارية المتكامل في اللجنة. وفي أعقاب تنفيذ نظام أوموجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، جرى قصر أنشطة الدعم لنظام المعلومات الإدارية المتكامل على مهام صيانة النظم الأساسية المتعلقة بالمراجعة وبالأغراض الاحتياطية، ومن ثم، لم تعد المهام المرتبطة بالوظائف مطلوبة.

خامساً-٨٧ وفيما يتعلق بوظيفة مترجم تحريري معاون إلى اللغة الإنكليزية (ف-٢)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة يلزم ملؤها من قائمة المرشحين المقبولين وبأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واجهت العديد من التحديات والصعوبات في ملئها، نظراً لأن القواعد المعمول بها بشأن الوظائف اللغوية تجعل ملأ تلك الوظائف على أساس مؤقت أمراً صعباً. ورغم أن الوظيفة بقيت شاغرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بعد ترقية شاغلها السابق، فإنه يجري حالياً توفير المهام المرتبطة بها على أساس مؤقت.

الوظائف المنقولة

خامساً-٨٨ يُقترح نقل ما مجموعه ست وظائف، على النحو التالي: (أ) وظيفة رئيس دائرة (مد-١) من البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، ووظيفة موظف شؤون اجتماعية (ف-٤) من البرنامج الفرعي ٤، التنمية الاجتماعية والمساواة، إلى البرنامج الفرعي ١٣، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (ب) ووظيفة مساعد لشؤون المشتريات (من الرتبة المحلية) من وحدة المشتريات تحت بند دعم البرامج، إلى شعبة تخطيط البرامج والعمليات، تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك لدعم التغييرات التي طرأت على ممارسات التصديق والرصد في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ٢١-٦٢ (أ))؛ (ج) وثلاث وظائف (٢ من الرتبة المحلية، و ١ موظف فني وطني) تحت بند دعم البرامج (العيادات) من قسم الموارد البشرية إلى شعبة الشؤون الإدارية.

الوظائف الشاغرة

خامساً-٨٩ أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه، حتى تاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان مجموع عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يبلغ ٤٣ وظيفة، منها ٢٦ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا (١ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٧ ف-٣ و ٧ ف-٢) و ١٧ وظيفة في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (موظفان وطنيان من الفئة الفنية و ١٥ موظفاً من الرتبة المحلية)، مما يعكس معدل شغور عام قدره ٨,٩ في المائة، فضلاً عن معدلي ١٢,١ في المائة و ٦,٤ في المائة لوظائف الفئة الفنية ولوظائف فئة الخدمات العامة على التوالي.

خامساً-٩٠ وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الشاغرة السبع من الرتبة ف-٢ تتألف من وظيفة موظف إداري معاون، ووظيفة موظف معاون لشؤون إدارة البرامج، ووظيفتي موظف معاون للشؤون الاجتماعية، ووظيفتي موظف معاون للشؤون الاقتصادية، ووظيفة مترجم تحريري معاون إلى اللغة الإنكليزية يقترح إلغاؤها (انظر الفقرة خامساً-٨٧ أعلاه). وعندما استفسرت اللجنة الاستشارية عن أسباب ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في هذه الرتبة، أُبلغت بأن الموظفين الذين احتفظوا بحق العودة إلى

هذه الوظائف الشاغرة منتدبون لمهام مؤقتة، في ست حالات من الحالات السبع، وبأن الوظيفة السابعة يُقترح إلغاؤها. وتدلي اللجنة بتعليقات أخرى على وظائف الرتبة ف-٢ في الفصل الأول أعلاه.

خامساً-٩١ وأعطيت اللجنة الاستشارية أيضاً بناء على استفسارها معلومات عن حالة استقدام الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة الأخرى مفادها أن وظيفة موظف لشؤون التنمية المستدامة (ف-٤) ظلت شاغرة لأكثر من عامين، منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة بأن عملية استقدام الموظفين جارية وبأن المقابلات قد استُكمِلت. وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة برأيها بشأن ضرورة إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وضرورة تقديم مبررات للإبقاء عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة؛ وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها (انظر A/70/7، الفصل الأول). واللجنة الاستشارية واثقة من أن الأمين العام سيزود الجمعية العامة بمعلومات عن حالة استقدام الموظفين لهذه الوظيفة لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

خامساً-٩٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها عن أسباب الصعوبات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية في ملء الوظائف الشاغرة بأن من بينها ما يلي: (أ) انخفاض عدد المرشحين الناطقين باللغة الإسبانية، لا سيما في صفوف المرشحين الناجحين المسجلين في قائمة برنامج الأمم المتحدة للفتيات الشباب؛ (ب) وانخفاض عدد المتقدمات لشغل المناصب العليا في المجالات الفنية؛ (ج) وعدم أهلية المرشحين من ذوي الخبرة لشغل الوظائف الفنية، لكونهم قد عملوا في السابق مع اللجنة الاقتصادية بموجب عقود خبراء استشاريين أو بموجب عقود متعاقدين أفراد؛ (د) وانسحاب المرشحين بعد اختيارهم حين يتبين لهم أن التعيينات المعروضة عليهم لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة، وفقاً لقواعد وأنظمة الموارد البشرية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن متوسط الوقت اللازم لاستقدام الموظفين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يبلغ ١٧٤ يوماً. وتناقش اللجنة المسائل المتعلقة بالوظائف على نحو أوسع في الفصل الأول أعلاه.

خامساً-٩٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامساً-٩٤ تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ ما مقداره ٦٠٠ ٠٧١ ١٩ دولار، مما يعكس انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٤٤٩ دولار، أو ٢,٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. والتخفيضات المقترحة هي كما يلي: (أ) ٨٠٠ ١١٣ دولار، أو ٥,٤ في المائة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى؛ (ب) ٣٢ ٠٠٠ دولار، أي نسبة قدرها ٣,٤ في المائة، تحت بند الخبراء الاستشاريين، يعود مبلغ ١٨ ٠٠٠ دولار منه إلى إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بقرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١ تحت بند البرنامج الفرعي ٦، السكان والتنمية (انظر الفقرة خامساً-٨٠ (أ) '٢' أعلاه)؛ (ج) ٨٠٠ ٢٠ دولار أو ١ في المائة تحت بند سفر الموظفين؛ (د) ٨٠٠ ١٢٠ دولار أو ٣,٨ في المائة تحت بند الخدمات التعاقدية؛ (هـ) ٢٠٠ ٥٤ دولار، أو ٠,٧ في المائة، تحت بند مصروفات التشغيل العامة؛ (و) ١٠ ٠٠٠ دولار، أو ٠,٩ في المائة تحت بند اللوازم والمواد؛ و ٣٠٠ ٧٦ دولار، أو ٤,٣ في المائة تحت بند الأثاث والمعدات. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح

تخفيض مبلغ ٦٠٠ ٢١ دولار، أو ٢,٢ في المائة، تحت بند الخبراء، ويعكس ذلك إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بقرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١ تحت بند البرنامج الفرعي ٦، السكان والتنمية. خامساً- ٩٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى

خامساً- ٩٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدم طائفة متنوعة من خدمات الدعم الإداري والمركزي دون مقابل إلى كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الخارجيين، ومن هذه الخدمات استخدام غرف الاجتماعات، وخدمات السفر، وتجهيز المدفوعات والفواتير، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، وخدمات الموارد البشرية، والخدمات الهندسية والخدمات الطبية.

خامساً- ٩٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه، على الرغم من أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعدت قائمة بالخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى، على ضوء الحاجة إلى تنفيذ تدابير استرداد التكاليف، فقد اعتبرت أن حجم بعض تلك الخدمات لا يبرر تنفيذ آلية استرداد التكاليف وإدارتها. ومع ذلك، فإنها ترصد بانتظام كمية الخدمات التي تقدمها لكي تتمكن من إجراء التحليل المناسب للتكاليف والعوائد واتخاذ القرارات المناسبة بشأن ما إذا كان ينبغي فرض رسوم لقاء تلك الخدمات. وتقدم اللجنة مزيداً من التعليقات على المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف في الفصل الأول أعلاه.

الباب ٢٢

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٧٠ ٠٨٨ ٣٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٧٠ ٥٢٣ ٧٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	١٢ ٦٧٤ ٩٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامساً- ٩٨ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٢ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٧٠ ٥٢٣ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٤٣٥ ٤٠٠ دولار، أو ٠,٦ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر

(A/72/6 (Sect. 22)، الجدول ٢٢-٣). وتُستكمل الموارد المقترحة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامساً- ٩٩ ويعزو الأمين العام هذه الزيادة الصافية في الموارد المقترحة إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية، التي تعكس زيادة صافية قدرها ١٠١٩ ٢٠٠ دولار تتعلق بما يلي: '١' توفير الموارد اللازمة، خلال فترة السنتين، لتمويل ثلاث وظائف جديدة (وظيفة برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣ ووظيفتان برتبة ف-٣ في إطار دعم البرامج) أنشئت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأربع وظائف مؤقتة جديدة (وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣ ووظيفة من الرتبة المحلية) في إطار البرنامج الفرعي ٢ أنشئت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف، وتقابل ذلك جزئياً تخفيضات تتعلق بالإلغاء التدريجي للوظائف المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠؛ '٢' وشطب احتياجات غير متكررة يبلغ مجموعها ٥٢ ٠٠٠ دولار تتصل بأنشطة مدرجة في عام ٢٠١٧ تتعلق بطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١).

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: التي تعكس زيادة قدرها ٣٨٥ ٥٠٠ دولار متصلة بالولايات الجديدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف؛

(ج) التغييرات داخل و/أو عبر الأبواب التي تعكس إعادة توزيع الموارد على النحو التالي: مواءمة التسلسل الإداري في مركز التكنولوجيا التابع للإسكوا في عمان مع البرنامج الفرعي ١، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة، بغية تعزيز دور المركز كمنتدى إقليمي لتبادل المعارف بين الدول الأعضاء بشأن نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة؛ '٢' وتعزيز القدرات الإدارية للبرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية؛ '٣' وتعزيز قدرة البرنامج ٧، التنمية وتخفيف آثار النزاعات على معالجة شؤون الحوكمة في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع؛ '٤' وإتاحة تنسيق ومواءمة أنشطة الإسكوا في مجال التوعية والاتصال الخارجي بشكل أوثق مع توجهها الاستراتيجي العام.

(د) تغييرات أخرى في الموارد: انخفاض قدره ٩٦٩ ٣٠٠ دولار، سيمكن تحقيقه بفضل تحسينات في كفاءة الأداء تعتزم الإسكوا تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة لجملة أمور منها جهودها الرامية إلى تطبيق التحسينات المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بالتخفيضات المصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها تحسينات في كفاءة الأداء، لكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

خامساً- ١٠٠ ويرد في الجدول خامساً- ١٠ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما يعرض الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول خامساً- ١٠
الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة	
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٧ ف-٤، ٣٣ ف-٣، ١٧ ف-١/٢، ١٣١ ر م، ١ خ م، ٣ م ف و
الوظائف المقترحة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ السنتين	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٥ ف-٤، ٣٢ ف-٣، ١٨ ف-١/٢، ١٢٩ ر م، ١ خ م، ٤ م ف و
الوظائف المنقولة	-
الوظائف المعاد تصنيفها	١ ف-٤ و ٢ ر م من دعم البرامج إلى التوجيه التنفيذي والإدارة
	١ ف-٥ و ١ م ف و من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ١
	١ ر م من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢
	١ ف-٤ و ١ ر م من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٧
الوظائف الملغاة	١ من ف-٣ إلى م ف و في إطار دعم البرامج
	١ من ف-٤ إلى ٢ ف-٢ في إطار دعم البرامج
الوظائف الملغاة (٣)	١ ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٤
	١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ٣
	١ ر م في إطار دعم البرامج
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الموتوعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١ ف-٤/٣

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

خامساً- ١٠١ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٢٥٥ وظيفة للباب ٢٢، منها ١٢١ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ١٣٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، ويعكس ذلك إلغاء ٣ وظائف (١ ف-٤ و ٢ من الرتبة المحلية).

الوظائف الملغاة

خامساً- ١٠٢ يُقترح إلغاء ما مجموعه ثلاث وظائف، على النحو التالي:

- (أ) وظيفة موظف لتكنولوجيا المعلومات (ف-٤) في إطار البرنامج الفرعي ٤، تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي (انظر (Sect. 22) A/72/6، الفقرة ٢٢-٧٧ (ب))؛
- (ب) وظيفة مساعد لشؤون الموظفين (من الرتبة المحلية) في إطار البرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصادي؛
- (ج) وظيفة مساعد للهندسة الإلكترونية (من الرتبة المحلية) في إطار دعم البرامج.

الوظائف المعاد تصنيفها

خامساً- ١٠٣ يُقترح إعادة تصنيف ما مجموعه وظيفتان، على النحو التالي:

(أ) خفض رتبة وظيفة موظف لنظم المعلومات (ف-٤) إلى وظيفة من الرتبة ف-٢ لأنه يُتوقع أن يحوّل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركيزه إلى تقديم الدعم لتطبيقات المستعملين (على سبيل المثال الاتصال اللاسلكي بالإنترنت، وخدمات العملاء، ونظام إدارة العلاقات مع العملاء (iNeed)، والبريد الإلكتروني) نظراً للتحوّل الجاري من النظم القديمة والتطبيقات الفرعية إلى نظام مركزي مكتمل لتخطيط الموارد (المراجع نفسه، الفقرة ٢٢-١٠٧ (ج) '١')؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة موظف مشتريات (ف-٣)، إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية في سياق إعادة تنظيم وحدة المشتريات بما يتماشى مع أحجام الأعمال المتوقعة واحتمال توحيد خدمات المشتريات الدولية نتيجةً لتنفيذ نظام أوموجا (المراجع نفسه، الفقرة ٢٢-١٠٧ (ج) '٢')؛

الوظائف المنقولة

خامساً-١٠٤ يُقترح نقل ما مجموعه ثماني وظائف، على النحو التالي:

(أ) يُقترح نقل وظيفة موظف لشؤون الإعلام (ف-٤) ووظيفتي مساعد لشؤون الإعلام (من الرتبة المحلية) من وحدة الاتصالات والإعلام التابعة لقسم خدمات المؤتمرات في إطار قسم دعم البرامج إلى مكتب الأمين التنفيذي في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك من أجل إجراء تنسيق ومواءمة أوثق بين التوجيه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وأنشطة التوعية والاتصالات الخارجية (المراجع نفسه، الفقرة ٢٢-٥٠)؛

(ب) يُقترح نقل وظيفة كبير موظفي إدارة البرامج (ف-٥) ووظيفة موظف إدارة البرامج (موظف وطني من الفئة الفنية) من البرنامج الفرعي ٤، تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي إلى البرنامج الفرعي ١، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة، ويتصل ذلك بالتغيير المقترح في التسلسل الإداري بالنسبة لمركز التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ١ لتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التنمية المستدامة (المراجع نفسه، الفقرة ٢٢-٥٧)؛

(ج) نقل وظيفة مساعد إداري (من الرتبة المحلية) من البرنامج الفرعي ٤، تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي، إلى البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية، وذلك من أجل تعزيز القدرة الإدارية للبرنامج الفرعي ٢ (المراجع نفسه، الفقرة ٢٢-٦٤ (ب))؛

(د) نقل وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية (ف-٤) ووظيفة مساعد لشؤون البحوث (من الرتبة المحلية) من البرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصادي إلى شعبة القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات في إطار البرنامج الفرعي ٧، تخفيف حدة النزاعات والتنمية، بهدف تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الحوكمة الموضوعي في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات (المراجع نفسه، الفقرة ٢٢-٧٠ (أ))؛

خامساً-١٠٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامساً-١٠٦ تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ١١ ٨٢٢ ٦٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ١٦١ دولار، أو ١,٤ في المائة مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعكس هذه الزيادةً ازدياد الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (١٢ ٨٠٠ دولار، أو ٤,٦ في المائة)، والخبراء الاستشاريين (١٥٣ ٦٠٠ دولار، أو ١٢,٥ في المائة)؛ والخبراء (٢٥ ٢٠٠ دولار، أو ١,٥ في المائة)؛ وسفر الموظفين (١١٤ ٧٠٠ دولار، أو ١٤,٧ في المائة) والخدمات التعاقدية (٣٠ ٨٠٠ دولار، أو ١,٤ في المائة) وتتصل الموارد الإضافية في معظمها بتنفيذ ولايات جديدة دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف.

خامساً-١٠٧ وسيقابل الاحتياجات الإضافية جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) مصروفات التشغيل العامة (١٢٤ ٠٠٠ دولار، أو ٣,٩ في المائة) ويتصل معظم ذلك بانخفاض الاحتياجات للخدمات الهاتفية، وتنفيذ الآليات الجديدة لاسترداد التكاليف والرسوم المصرفية؛ (ب) واللوازم والمواد (١٤١ ٩٠٠ دولار، أو ١٩,١ في المائة) في إطار دعم البرامج، وتتصل بلوازم الأجهزة اللاسلكية وقطع الغيار المستخدمة للاتصالات، بالإضافة إلى لوازم الصيانة العامة للمباني التي يتم توفيرها حالياً بموجب عقد صيانة.

الخبراء الاستشاريون

خامساً-١٠٨ تبلغ قيمة الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين ١ ٣٨١ ٠٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٥٣ ٦٠٠ دولار، أو ١٢,٥ في المائة مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسارها بأن هذه الزيادة تشمل احتياجات إضافية قيمتها ١٢٥ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف الولايات الجديدة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف، لدعم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، والمبلغ مقسم بين البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية (٣٣ ٥٠٠ دولار) والبرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصادي (٥٧ ٢٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٤، تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي (٣٤ ٩٠٠ دولار). وتشمل الزيادات الأخرى ما يلي: (أ) ٣٦ ٨٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصادي، لدعم الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية في المفاوضات الرامية إلى إقامة الاتحاد الجمركي العربي؛ (ب) ٩ ٦٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة، للتعاقد مع خبير استشاري لكي يجري تقييماً لهذا البرنامج الفرعي. وسيقابل هذه الزيادات المقترحة جزئياً شطب احتياجات غير متكررة تتعلق بأنشطة عام ٢٠١٧ لطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١)، في إطار البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية.

سفر الموظفين

خامساً-١٠٩ تبلغ قيمة الموارد المقترحة لسفر الموظفين ٨٩٥ ١٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١١٤ ٧٠٠ دولار، أو ١٤,٧ في المائة مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت

اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن هذه الزيادة تشمل (أ) ٢٠٠ ٤٥ دولار لتغطية تكاليف الولايات الجديدة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف، لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وهي مقسمة بين البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية والبرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصادي، والبرنامج الفرعي ٤، تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي. (ب) ١٨ ٦٠٠ دولار في إطار أجهزة تقرير السياسات المتصلة بالشواغل الأمنية في ما يتعلق بالاجتماعات الحكومية الدولية؛ (ج) واحتياجات السفر الإضافية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي في إطار دعم البرامج.

خامساً- ١١٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الاجتماعات "الفكرية"

خامساً- ١١١ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين تشمل التعاقد مع ذوي خبرات فنية يقومون بإعداد المواد الأساسية والورقات التي ستناقش في الاجتماعات "الفكرية". وأبلغت اللجنة، في رد على طلبها مزيداً من الإيضاحات، بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعقد هذه الاجتماعات مرة كل سنتين لتيسير إجراء مناقشة استراتيجية رفيعة المستوى بشأن التحديات والأولويات التي تواجه المنطقة. وبوجه عام، دُعي أكاديميون ورؤساء مراكز تفكير بارزين، وقادة رأي، وزعماء المجتمع المدني إلى حضور هذه الاجتماعات، مما مكن الأمين التنفيذي وإدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من التحوار مع هؤلاء المفكرين حول مجموعة أوسع نطاقاً من التحديات، بدلاً من المسائل الخاصة بقطاعات محددة. وعادةً ما كان يُعقد اجتماع "فكري" قبل إعداد الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً- ١١٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يتجاوز دور مجرد مركز تفكير، حيث أن هذه اللجنة استفادت أيضاً من العلاقة التي تربط بين أنشطتها المعيارية، ومهامها في بناء توافق الآراء وتنمية القدرات لزيادة تأثير عملها في التغيير إلى أقصى حد. وواصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تحسين الإطار القائم على النتائج من حيث التخطيط والتنفيذ من أجل تعظيم التكامل بين أدوارها كمركز تفكير وكصوت ومناصر للمنطقة، ومن أجل زيادة أهميتها باعتبارها مصدراً أساسياً للمعارف ورائدة في المسائل الإنمائية في المنطقة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع الاهتمام النهج الذي اتبعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الباب ٢٣

البرنامج العادي للتعاون التقني

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٩ ٤٣٢ ٠٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٦٣ ٨٢٨ ١٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامساً-١١٣ تبلغ قيمة موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٣ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٦٣ ٨٢٨ ١٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٤ ٣٩٦ ١٠٠ دولار، أو ما نسبته ٧,٤ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 23)، الجدول ٢٣-١). وترد تفاصيل الاحتياجات موزعة حسب العنصر، ووجه الإنفاق، والبرنامج، والكيان المنفذ في الجداول من ٢٣-٢ إلى ٢٣-٤ من ملزمة الميزانية (انظر A/72/6 (Sect. 23)).

خامساً-١١٤ ويعزو الأمين العام الزيادة البالغة ٤ ٣٩٦ ١٠٠ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) الولايات الجديدة والموسعة: التي تعكس زيادة قدرها ٥ ملايين دولار لدعم الولايات الجديدة والموسعة المتعلقة بالفرع الثاني عشر من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف المعنون "دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-٢٨)؛ انظر أيضاً الفقرة خامساً-٤ أعلاه)؛

(ب) التغييرات الأخرى في الموارد: التي تعكس انخفاضاً قدره ٦٠٣ ٩٠٠ دولار أمكن تحقيقه بفضل تحسينات كفاءة الأداء التي تعتمز الكيانات المنفذة للبرنامج تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويمثل ذلك للبرنامج تخفيضات غير متعلقة بالوظائف قدرها ٦٠٣ ٩٠٠ دولار تحت بند الخدمات الاستشارية القطاعية (٨٠٠ ٢٢١ دولاراً) والخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية (١٠٠ ٣٨٢ دولار) (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣-٢٩ و ٢٣-٣٠). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافاتها بقائمة موحدة بالتخفيضات المصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعةً بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، لكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

خامساً-١١٥ وتشير الميزانية المقترحة إلى أن البرنامج العادي للتعاون التقني يستند، بحكم طبيعته، إلى الطلب ويستجيب لطلبات الدول الأعضاء بتقديم دعم لتنمية القدرات. وتشمل الأنشطة الواردة في إطار الباب ٢٣: (أ) الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل التي تهدف إلى كفاءة تقديم خبرات تقنية رفيعة المستوى، ونقل المعرفة من الكيانات العالمية والإقليمية إلى الحكومات بشأن القضايا المتصلة بالسياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وبشأن صياغة المشاريع والبرامج أو وضع تقديرات بشأنها أو تقييمها (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٣-١٤ إلى ٢٣-١٦)؛ (ب) والمشاريع الميدانية، التي صُممت

استجابةً لمطالب الدول الأعضاء المتعلقة بالحاجات التي يُعبّر عنها بصورة واضحة، والتي تهدف إلى توفير صلة بين البحوث والتحليلات التي تستند إلى الخبرات المكتسبة من التنفيذ وإلى توفير فرص لاختبار السياسات أو التوصيات المعيارية الأخرى على نطاق ضيق، حيث يمكن قياس الأثر بسرعة ودقة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-١٧)؛ (ج) والتدريب الذي يهدف إلى بناء المعرفة والمهارات التي تسهم في تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات وتنفيذ السياسات الوطنية بشكل فعال، والذي كثيراً ما يتم إجراؤه في سياق حلقات دراسية وحلقات عمل، ومن خلال تقديم زمالات دراسية قصيرة الأجل، مما يعزز إجراء مزيد من الاستعراضات المتعمقة ويتيح فرصاً للتعليم. (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-١٨).

خامساً-١١٦ وتنقسم الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار البرنامج الإقليمي للتعاون التقني إلى العنصرين التاليين:

(أ) الخدمات الاستشارية القطاعية، التي تنفذها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وستغطي الاحتياجات المقترحة البالغة ٤٠٠ ١٧٥ ٢٦ دولار، أو ٤١٠ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة تحت هذا الباب، ٢٠ قطاعاً (المرجع نفسه، الجدول ٢٣-٦ والفقرة ٢٣-٣٣)؛

(ب) والخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية، التي تنفذها اللجان الإقليمية الخمس. وتبلغ قيمة الاحتياجات المقترحة لهذه الخدمات إلى ٧٠٠ ٦٥٢ ٣٧ دولار، أو ٥٩٠ في المائة من مجموع الاحتياجات، وسيغطي ذلك حوالي ٣٧ مجالا من المجالات الإنمائية التي تتطلب خدمات استشارية (المرجع نفسه، الجدول ٢٣-١٣ والفقرة ٢٣-٤٣).

خامساً-١١٧ ويشير الأمين العام إلى أن الكيانات المنفذة للبرنامج تنسق أنشطتها عن طريق آليات داخلية راسخة، من قبيل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ونظراً لأن جميع الكيانات المنفذة للبرنامج وكالات غير مقيمة، فإنها تعمل مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والوكالات المقيمة لتحقيق أقصى أثر للعمل الإنمائي على الصعيد القطري (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣-٨ و ٢٣-٩). ويرد في الفقرة ٢٣-١٣ من ملزمة الميزانية بيان الأهداف التي توجه برمجة الموارد المخصصة للكيانات المنفذة والاستراتيجية والمعايير المطبقة في التنفيذ. ويرد في الجدول ٢٣-٤ من ملزمة الميزانية بيان الموارد التي تخصصها متطلبات البرنامج للكيانات المنفذة في إطار الميزانية العادية المبنية.

خامساً-١١٨ وتقدم الميزانية المقترحة معلومات عن استخدام مبلغ قدره ٥ ملايين دولار، بناء على موافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١ أُلّف على المبلغ للبرنامج لعام ٢٠١٧. ويرد بيان هذا المبلغ لكل برنامج من البرامج الفرعية في العمود المعنون "التوزيع في عام ٢٠١٧"، بينما يرد التوزيع المقترح لمبلغ ٥ ملايين دولار إضافية ووفق عليه لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لكل برنامج من البرامج الفرعية في العمود المعنون "المبلغ الإضافي لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-٣١). وفيما يتعلق باعتماد مبلغ ٥ ملايين دولار الذي وافقت الجمعية العامة عليه لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والزيادة البالغة ١٠٠ ٣٩٦ ٤ دولار التي اقترحتها الأمين العام للباب ٢٣ لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو المشار إليه أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن

التخفيض المقترح البالغ ٦٠٣ ٩٠٠ دولار يُقتطع من الاحتياجات الإجمالية من الموارد للبرنامج العادي للتعاون التقني.

خامساً- ١١٩ وبناء على استفسار اللجنة الاستشارية، قدم إليها الجدول التالي، الذي يبين توزيع التخفيضات المقترحة غير المتعلقة بالوظائف والبالغة ٦٠٣ ٩٠٠ دولار موزعةً حسب الكيان المنفذ وحسب وجه الإنفاق المقترح في إطار البند، تغييرات أخرى في الموارد، المذكور أعلاه.

الجدول خامساً- ١١

قائمة التخفيضات حسب الكيان المنفذ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الخبراء سفر الخدمات مصروفات المنح الموظفين الأخرى الاستشاريون الموظفون التعاقدية التشغيل العامة والمساهمات المجموع					الكيانات المنفذة
(٢٨,٣)			(٩٩,١)	(١٢٧,٤)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
					مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
	(٢٢,٧)			(٢٢,٧)	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(٣,٠)		(١١,٠)		(١٤,٠)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
	(٣,٢)		(١٠,٢)	(١٣,٤)	الكيانات المعنية بحقوق الإنسان
(٢٦,٦)			(٧,٥)	(٣٤,١)	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
(١٠,٢)				(١٠,٢)	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
				(١٢٢,٧)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
	(٤٢,٠)	(١٠,٣)		(٥٢,٣)	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
(١٥,٨)	(٤٦,٥)		(٣٣,٥)	(٩٥,٨)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	(٦١,٥)			(٦١,٥)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
(٢١,٥)	(٨,٣)		(٢٠,٠)	(٤٩,٨)	المجموع
(٦٨,١)	(١٠٢,٠)	(٧٧,٥)	(٥٣,٠)	(٢٠,٥)	(٢٨٢,٨)
					(٦٠٣,٩)

خامساً- ١٢٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نصف التخفيضات تقريبا اقترح تحت بند المنح والمساهمات. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن اقتراح الأمين العام تخفيض الاعتماد المدرج تحت بند المنح والمساهمات يمثل تخفيضا لا تحسينا من تحسينات كفاءة الأداء. غير أن اللجنة لا تعترض على التخفيض المقترح البالغة قيمته ٦٠٣ ٩٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتدلي اللجنة بملاحظات وتوصيات ذات صلة بالمنح والمساهمات في الفصل ١ أعلاه.

خامساً- ١٢١ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن البرنامج العادي للتعاون التقني.

الجزء السادس حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

الباب ٢٤ حقوق الإنسان

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٠٠ ٠٣٤ ٢١٢ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠ ٤٩٩ ١٩٨ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٢٠٠ ٤٩٣٣٢٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٥٠٠ ١٨٨ ٢٦٣ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) هذا لا يعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

سادسا-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٢٤ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ١٠٠ ٤٩٩ ١٩٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٢٠٠ ٥٣٥ ١٣ دولار، أو ٦,٤ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/72/6 \(Sect.24\)](#)، و Corr.1، الفقرة ٢٤-٨. وتشمل الموارد المقترحة احتياجات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (١٩٧ ٣٣٩ ٥٠٠ دولار) واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص (١ ١٥٩ ٦٠٠ دولار).

سادسا-٢ ويعزو الأمين العام هذا النقصان الصافي إلى العوامل الأربعة التالية:

(أ) التعديلات التقنية: نقصان صاف قدره ١٠٠ ٨٦٠ ١٦ دولار، يعكس أثر حذف احتياجات غير متكررة يبلغ مقدارها ٨٠٠ ٥٥٣ ١٩ دولار متصل أساساً بولايات محدودة زمنياً منبثقة بشكل رئيسي من قرارات مجلس حقوق الإنسان، ويقابله جزئياً الاعتماد المرصود للوظائف الاثنتي عشرة الجديدة التي أنشئت في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، البالغ مقداره ٧٠٠ ٦٩٣ ٢ دولار؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة صافية قدرها ٩٠٠ ٧٦٧ ٥ دولار، تعكس: '١' الاحتياجات المبينة في تقرير الأمين العام عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان ([A/71/118](#)) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨؛ '٢' ومختلف القرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته المعقودة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ والتي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٨/٧٠ ألف، الجزء الرابع عشر، و ٢٧٢/٧١ ألف، الجزء الخامس عشر؛ '٣' والموارد المعتمدة فيما يتصل بقراري الجمعية العامة ١٧٥/٧١ و ١٨١/٧١، تقابلها جزئياً تخفيضات تعزى إلى اتخاذ المجلس قراره ٢٨/٣٢ الذي أنهيت بموجبه ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في السلام، وقراره ٣٠/٣٢، الذي أنهيت بموجبه ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار؛

(ج) التغييرات داخل أبواب الميزانية و/أو على نطاق جميع أبواب الميزانية: تعزى التغييرات في الاحتياجات من الموارد إلى إعادة توزيع الموارد داخل الباب ذاته، على أساس عدم إحداث أثر في التكاليف، وبشكل رئيسي من برنامج العمل إلى دعم البرامج وإلى التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك بسبب انخفاض الاعتماد المخصص لسفر الممثلين (أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمقررون الخاصون والخبراء المستقلون)؛ وزيادة الاعتماد المخصص لسفر الموظفين من أجل تلبية الطلبات الداعية إلى زيادة تفاعل الإدارة العليا مع الحكومات لدعم المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان؛ واحتياجات تقييم الحملات الإعلامية وأنشطة التوعية؛ وإضفاء المركزية على مخصصات تكاليف الموظفين الأخرى فيما يتصل بالاستعانة بالموظفين بصفة مؤقتة ليحلوا محل الموظفين المتغيبين في إجازات أمومة أو إجازات مرضية ممتدة؛

(د) التغييرات الأخرى: (أ) نقصان صاف قدره ٢ ٤٤٣ ٠٠٠ دولار من خلال أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الناجمة عن أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا على النحو المبين في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) بالنسبة للتخفيضات المتعلقة بالوظائف وبغير الوظائف، ويقابله جزئياً اعتماد مخصص لوظيفة واحدة جديدة من الرتبة ف-٥ وما يتصل بها من موارد غير متعلقة بالوظائف في إطار البرنامج الفرعي ١، تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل، وذلك لتلبية متطلبات إدارة برنامج فحص السوابق المتعلقة بحقوق الإنسان. وطلبت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات مصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي ستُتبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

سادسا-٣ ويعرض الجدول سادساً-١ موجزا للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف التي يُتوقع أن تُمول من مصادر مقررّة أخرى ومصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول سادسا-١

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	الميزانية العادية
المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ^(١)	٤١٣	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٣ مـد-٢، ١٠ مـد-١، ٤٤ ف-٥، ٩٩ ف-٤، ١٤١ ف-٣، ٢٢ ف-٢، ٤ خ ع (ر ر)، ٨٢ خ ع (ر أ)، ٤ م، ١ م ف و
المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ^(١)	٤٢٢	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٣ مـد-٢، ١٠ مـد-١، ٤٥ ف-٥، ٩٩ ف-٤، ١٥١ ف-٣، ٢٢ ف-٢، ٤ خ ع (ر ر)، ٨٠ خ ع (ر أ)، ٤ م، ١ م ف و
الوظائف الجديدة	١٢	١ ف-٥ في إطار البرنامج الفرعي ١، و ١٠ ف-٣ و ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢
الوظائف المنقولة	٧	١ مـد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ١، من جنيف إلى نيويورك

الوظائف	الرتبة	
الوظائف الملغاة	(٣)	١ خ ع (ر أ) في إطار بند التوجيه التنفيذي والإدارة، ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ١، ١ خ ع (ر أ) في إطار بند دعم البرامج
الموارد المقررة الأخرى ^(ب)		
المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨	١ ف-٥، ٦ ف-٤/٣، ١ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٢٢	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٣ م-د، ٢، ١٠ م-د-١، ٤٥ ف-٥، ٩٩ ف-٤، ١٥١ ف-٣، ٢٢ ف-٢، ٤ خ ع (ر)، ٨٠ خ ع (ر أ)، ٤ م، ١ م ف و

(أ) تشمل سبع وظائف مؤقتة، تتألف مما يلي: (أ) أربع وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢/١، و ١ خ ع (ر أ) أنشئت عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٣، المعنون "القضاء على التمييز ضد المرأة"؛ (ب) ثلاث وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ) أنشئت عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٩، المعنون "برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي".

(ب) هذا لا يعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

سادسا-٤ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤٢٢ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، أي ما يمثل زيادة صافية بمقدار تسع وظائف عند مقارنتها بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول سادسا-١)، تتألف من ١٢ وظيفة جديدة مقترح إنشاؤها وثلاث وظائف مقترح إلغاؤها.

الوظائف الجديدة

سادسا-٥ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ لموظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان في إطار البرنامج الفرعي ١ من أجل إدارة برنامج فحص السوابق المتعلقة بحقوق الإنسان، وتنسيق الاستجابات للطلبات المقدمة من الكيانات المستقدمة للموظفين للحصول على معلومات عن المرشحين، حسب الاقتضاء (انظر A/72/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرتان ٢٤-١٤ و ٢٤-٢٢ (د)) وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الموظف الأقدم لشؤون حقوق الإنسان سيتولى بناء على طلب من الكيانات المستقدمة للموظفين، الإشراف على استعراض سجل المرشحين المحتملين لشغل وظائف ثابتة ووظائف مؤقتة في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وكفالة مراقبة الجودة والاتصالات ذات الصلة بالسياسة العامة المتعلقة بفحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، على أن تبقى المسؤولية عن التوظيف على عاتق الكيانات المستقدمة للموظفين المعنية داخل الأمانة العامة. وفيما يتعلق بالموارد الحالية من الموظفين اللازمة لأغراض فحص السوابق في مجال حقوق الإنسان، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام طلب، في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، وتحقيقاً لهذا الغرض، استمرار وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقد أيدت الجمعية العامة هذا الطلب في المرفق الثاني لقرارها ٢٩٥/٧١.

سادسا-٦ وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة الاستشارية تزويدها بلمحة عامة عن الآليات القائمة للتنسيق وتبادل المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والموارد المتاحة لهذا الغرض، بما في ذلك

ما يتعلق بالوظائف الممولة في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة، والأنشطة المضطلع بها والدروس المستفادة المتاحة فيما يتعلق ببرامج فحص السوابق وبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، والتدقيق فيما يتعلق بسوء السلوك المتصل بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكنها لم تتلق رداً بهذا الشأن. وأبلغت اللجنة أيضاً، بناء على استفسارها، أن الموارد المخصصة لهذه العمليات على نطاق الأمانة العامة لم يجر تعقبها أو تجميعها مطلقاً بشكل منفصل، ولم يتسن بالتالي تقديم للمحة العامة المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة أيضاً إلى أن عملية وضع نظام لتتبع حالات سوء السلوك كانت جارية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وأن مبادرة منفصلة لتعزيز الفرز الأولي للمرشحين على نطاق المنظومة سوف تكتمل في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر A/71/867، الفقرة ١١، المرفق الأول (البندان ٢ و ٢٧)).

سادسا-٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها الواردة في سياق تقريرها عن التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يخص نظام تتبع سوء السلوك الذي تتعهد إدارة الدعم الميداني، وتواصل التشديد على الحاجة إلى اعتماد نظام وحيد للتتبع على نطاق المنظومة ليشمل جميع أشكال سوء السلوك من أجل نظام شامل ومتسق لفحص السوابق (انظر A/71/820، الفقرة ٢٤). وتشدد اللجنة على أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج كلي لفحص سوابق المرشحين، بما في ذلك التنسيق على نطاق المنظومة وإتاحة منصة موحدة لتيسير تبادل المعلومات تشمل على سبيل المثال لا الحصر، المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والشواغل المتصلة بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالتالي، وفي ضوء ما سبق ذكره من مبادرات جارية منفصلة ولكنها ذات صلة بالموضوع، ترى اللجنة الاستشارية أنه من السابق لأوانه أن تُنشأ، في هذه المرحلة، وظيفة مكرسة لفحص السوابق في مفوضية حقوق الإنسان، ومن ثم توصي بعدم إنشاء هذه الوظيفة من الرتبة ف-٥ لموظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف وفقا لذلك. وتعتزم اللجنة الاستشارية أن تعود إلى تناول المسائل المتعلقة بفحص سوابق المرشحين في سياق التقرير المقبل للأمين العام عن إدارة الموارد البشرية (انظر أيضا الفقرة ٢٤، A/71/820).

سادسا-٨ ويقترح الأمين العام إنشاء ١١ وظيفة جديدة تتألف من ١٠ وظائف ف-٣ لموظفي شؤون حقوق الإنسان، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون البرامج في إطار البرنامج الفرعي ٢، دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالولايات الجديدة والموسعة لدعم نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/71/118) المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ (انظر A/72/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرة ٢٤-٨٠ (أ))

سادسا-٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراح الأمين العام بإنشاء الوظائف الجديدة المذكورة أعلاه مصدره الفقرة ٢٦ من القرار ٢٦٨/٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، حيث تناولت الجمعية العامة التدابير الرامية إلى الحيلولة دون تراكم متأخرات العمل من جديد في تقارير الدول الأطراف والرسائل الفردية، وحددت معايير مفصلة بشأن تخصيص وقت الاجتماع لهيئات المعاهدات، وطلبت إلى الأمين العام توفير الموارد المالية والبشرية المناسبة. وخلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، واستجابة لذلك القرار، طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره عن

حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان أن تقوم، في جملة أمور، باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المسائل ذات الصلة بالوقت الاجتماع المخصص لنظام هيئات المعاهدات، وتوفير ما يلزم من الموارد ذات الصلة بذلك لدعم نظام هيئات المعاهدات والحد من تراكم البلاغات (انظر الفقرة ٩٠ من الوثيقة A/71/118) وفي ذلك التقرير، قدم الأمين العام أيضاً تبريراً للوظائف الجديدة الإحدى عشرة على أساس الوقت المخصص للاجتماع السنوي للهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى جانب الزيادة المتوقعة في عدد البلاغات المسجلة والحاجة إلى توفير الدعم المتصل بها (المرجع نفسه، المرفقان العاشر والحادي عشر). وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام في القرار الذي اتخذته بهذا الشأن (انظر القرار ١٨٥/٧١، الفقرة ١).

سادساً- ١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء ١١ وظيفة جديدة يجري تقديمه حالياً وفقاً للقرار ٢٦٨/٦٨، بالرغم من أن اقتراح الأمين العام المحدد في هذا الشأن، على النحو الوارد في تقريره عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/71/118) لم يحظ بتأييد الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٧١. وفي هذا الصدد. تشير اللجنة أيضاً إلى أن طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٦٨/٦٨ للأمين العام أن يقدم الدعم إلى هيئات المعاهدات لا يؤدي تلقائياً إلى طلب موارد إضافية. وبالتالي، ترى اللجنة أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظائف إضافية ليس له أساس تشريعي وتوصي بعدم إنشاء ١٠ وظائف برتبة ف-٣ لموظفي شؤون حقوق الإنسان وبعدم إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون البرامج في إطار البرنامج الفرعي ٢. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف وفقاً لذلك.

سادساً- ١١ ومع ذلك، فإن اللجنة، استناداً إلى اعتبارات حجم العمل، تدرك الحاجة إلى موارد إضافية من الموظفين من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى هيئات المعاهدات من أجل الحيلولة دون تكرار الأعمال المتأخرة المتراكمة، ولذلك توصي بإنشاء خمس وظائف مؤقتة ف-٣ لموظفين لشؤون حقوق الإنسان في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف وفقاً لذلك.

نقل وظائف

سادساً- ١٢ يقترح الأمين العام أن يُنقل من جنيف إلى نيويورك القسم المعني بأهداف التنمية المستدامة والوظائف السبع المرتبطة به، وهي ١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣ (في إطار البرنامج الفرعي ١) (انظر A/72/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرة ٢٤-٧٢ (ج)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن نقل القسم المعني بأهداف التنمية المستدامة والموظفين العاملين فيه إلى نيويورك سيتيح له القرب من الوفود والأمانة العامة، وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن شأنه أن يؤدي أيضاً إلى انخفاض تكاليف الموظفين، فضلاً عن انخفاض عدد رحلات السفر إلى نيويورك من ١٤ رحلة في عام ٢٠١٥ إلى عدد يُتوقع أن يصل إلى ٤ رحلات إلى جنيف سنوياً أثناء الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيواصل القسم رفع تقاريره عن طريق رئيس الفرع برتبة مد-١ إلى مدير شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية، برتبة مد-٢، الموجودة في جنيف ويكون مسؤولاً أمامه.

سادساً-١٣ وفيما يتعلق بقدرات مكتب نيويورك، تلاحظ اللجنة الاستشارية من ملزمة الميزانية أن المكتب يرأسه موظف برتبة أمين عام مساعد، ويتألف من ١٣ وظيفة (١ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من فئة الخدمة العامة (الرتب الأخرى)، و ٤ من فئة الخدمة العامة (الرتب الرئيسية) وعلى النحو الذي ذكرته اللجنة أيضاً في الفقرة سادساً-٢١ أدناه، أرجأت الجمعية العامة النظر في اقتراح سابق للأمين العام بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك وجودها في أمريكا الشمالية، لكي تنظر فيه في دورتها الثانية والسبعين. وفي سياق تقريرها ذي الصلة بشأن هذا الموضوع، ولا سيما فيما يتعلق باقتراح إنشاء المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، أوصت اللجنة أنه يمكن القيام بأي مهام اتصال من مكتب المفوضية في نيويورك، رهنا بإتمام تقييم أوفى للقدرات الحالية المتاحة في مكتب نيويورك. (انظر A/71/584، الفقرة ١٨).

سادساً-١٤ وبالتالي، ترى اللجنة أن جدوى الاقتراح بنقل القسم المعني بأهداف التنمية المستدامة ينبغي إعادة النظر فيها عندما تصبح القدرة الإجمالية للاحتياجات من الوظائف في نيويورك واضحة، وتوصي، في هذه المرحلة، بعدم نقل سبع وظائف (١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣) في إطار البرنامج الفرعي ١، من جنيف إلى نيويورك. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف وفقاً لذلك.

إلغاء وظائف

سادساً-١٥ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعدين لإدارة البرامج في إطار بند التوجيه التنفيذي والإدارة والبرنامج الفرعي ١، وكذلك إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات في إطار دعم البرامج، بسبب أوجه الكفاءة التي تتوقع مفوضية حقوق الإنسان تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرات ٦٠-٢٤ و ٧٢-٢٤ (د) و ١٠٢-٢٤ (ج)).

سادساً-١٦ رهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات سادساً-٧، وسادساً-١٠، وسادساً-١١، وسادساً-١٤ أعلاه، فهي توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادساً-١٧ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ٦٤ ٣٥٨ ٧٠٠ دولار، وتعكس نقصاً صافياً قدره ١٧ ٤١٢ ٥٠٠ دولار، أو ما يعادل ٢١,٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ مقداره ٨١ ٧٧١ ٢٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشمل الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف مبلغاً قدره ١ ١٥٩ ٦٠٠ دولار لتغطية احتياجات اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

سادساً-١٨ وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار بند الخبراء الاستشاريين بمبلغ ١ ٤٠٨ ١٠٠ دولار انخفاضاً بمقدار ٢٨٧ ٤٠٠ دولار، أو بنسبة ١٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ مقداره ١ ٦٩٥ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن

الخدمات الاستشارية الخارجية ستوفر الخبرة المتخصصة غير المتوفرة في الأمانة العامة. وهذا يشمل الموارد اللازمة للاستعانة بالخبراء الاستشاريين: (أ) للاضطلاع بأنشطة التقييم وتنسيق الحملات والأنشطة الإعلامية التي تضطلع بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتقديم تصميم على شبكة الإنترنت للمعلومات المرئية المستجدة على الموقع الشبكي للمفوضية (٦٠٠ ١٩٥ دولار)؛ (ب) ولتوفير الخدمات اللازمة لتعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠٠ ٢٠٠ دولار). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموعة الخدمات الخارجية الموصوفة بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تبدو مماثلة تقريباً لتلك الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/70/7، الفقرة سادساً-٢٦). وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه في إطار البرنامج الفرعي ١، هناك قسمان موجودان في فرع مسائل التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، هما قسم الحق في التنمية، والقسم المعني بأهداف التنمية المستدامة، يشملان بالفعل ١٠ وظائف قائمة بمولة من الميزانية العادية (٢ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢) مكلفان بالمسؤوليات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقدم اللجنة مزيداً من التعليقات بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين في الفصل الأول أعلاه.

سادساً-١٩ وتعكس الموارد المقترحة فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار بند سفر الموظفين والبالغ مقدارها ٧٠٠ ١٣٩ ٦ دولار انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٦٨٤ ١ دولار أو نسبة ٢١,٥ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة البالغ مقدارها ٢٠٠ ٨٢٤ ٧ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الانخفاض في الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين في إطار البرنامج الفرعي ١ ستشمل أثر انخفاض احتياجات السفر بين جنيف ونيويورك الناجم عن الاقتراح بنقل سبع وظائف من جنيف إلى نيويورك (انظر الفقرات سادساً-١٢ - سادساً-١٤ أعلاه).

سادساً-٢٠ رهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات سادساً-٧، وسادساً-١٠، وسادساً-١١، وسادساً-١٤ أعلاه، فهي توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة

سادساً-٢١ يشير الأمين العام إلى أن الاقتراحات الداعية إلى إعادة الهيكلة الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان وإعادة توزيع الموارد في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، من مقر المفوضية في جنيف إلى المكاتب الإقليمية، كانت مدرجة أصلاً في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وأدخل عليها مزيد من التنقيح في تقرير الأمين العام المعنون "إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨" (A/71/218 و Corr.1). وقدمت اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة بهذا الشأن (A/71/584) عدداً من التعليقات والتوصيات. وقد أرجأت الجمعية العامة النظر في اقتراح الأمين العام، وفقاً لمقرّها ٥٤٦/٧١ ألف، كي تنظر فيه في دورتها الثانية والسبعين. وبناء على ذلك، فإن الآثار المترتبة في الموارد ذات الصلة لم تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة

٢٠١٨-٢٠١٩. وتفق اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة بشأن الآثار المتبادلة المحتملة، إن وجدت، بين المقترحين (المتصلين بالميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وإعادة الهيكلة الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان).

الباب ٢٥

توفير الحماية الدولية للاجئين والحلول الدائمة لأوضاعهم وتقديم المساعدة لهم

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٠٠ ٣٦٢ ٨٥ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠ ٦٤٥ ٨٤ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٩٠٠ ٧١٩ ٤٠٦ ١٤ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

سادساً- ٢٢ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٢٥ لميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ١٠٠ ٦٤٥ ٨٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاً صافياً قدره ٥٠٠ ٧١٧ دولار، أو ٠,٨٤ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 25) A/72/6، الجدول ٢٥-٣). ويُتوقع أن يبلغ حجم الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية ٩٠٠ ٧١٩ ٤٠٦ ١٤ دولار، وهو ما يمثل نسبة ٩٩,٣٩ في المائة من مجموع الموارد المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

سادساً- ٢٣ ويعزو الأمين العام التغييرات في الموارد بمبلغ ٥٠٠ ٧١٧ دولار إلى الانخفاض المتوقع في التكاليف التنظيمية والإدارية الناجمة عن أوجه الكفاءة التشغيلية في سياق المنحة التي ستقدم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمويل ما يعادل ٢١٨ وظيفة في فئة التنظيم والإدارة (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥-١١ و ٢٥-٢٧؛ انظر أيضاً الفقرة سادساً-٢٥ (ب) أدناه).

سادساً- ٢٤ ويعرض الجدول سادساً-٢ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الذي يُتوقع أن تُمول من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول سادساً-٢

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢	١ وأ ع و أ ع م
المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢	١ وأ ع و أ ع م

الوظائف	الرتبة
الموارد الخارجة عن الميزانية	
المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١١ ٨٤٤ ٢ أ ع م، و ٣٢ مـد-٢، و ١١٧ مـد-١، و ٢٩٠ ف-٥، و ٢٠٩٦ ف-٣/٤، و ٤٨١ ف-١/٢، و ٤٩٤ خ ع (ر ر)، و ٣٩٩ خ ع (ر أ)، و ٦٨٧٠ ر م، و ٣١ خ م، و ١٠٣٢ م ف و

سادسا-٢٥ وبلغ مجموع المنح والمساهمات المقترح تقديمها من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ١٠٠ ٦٤٥ ٨٤ دولار ويتصل هذا المبلغ بالعوامل التالية (انظر A/72/6 (Sect. 25)، الفقرتان ٢٥-٢١ و ٢٥-٢٧):

- (أ) مخصص لتمويل وظيفتي المفوض السامي ونائب المفوض السامي (٦٠٠ ٢٦٢ ١ دولار)؛
- (ب) تقديم منح تستخدم لتغطية التكاليف الإدارية لمفوضية شؤون اللاجئين من أجل تمويل ما يعادل ٢١٨ وظيفة في فئة التنظيم والإدارة (١٠٠ ٨٥١ ٧٨ دولار) وجزء من الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف تحت بند المنح والمساهمات، بما في ذلك الأنشطة المشتركة التمويل (٤٠٠ ٥٣١ ٤ دولار). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن الاحتياجات المتعلقة بالأنشطة المشتركة التمويل تشمل التكاليف المتكررة للأمن ومصاريف الإيجار والنفقات الأخرى مثل الاتصالات واللوازم والمعدات المكتبية.

سادسا-٢٦ رُوِّدَت اللجنة الاستشارية بكشف مبوَّب حسب وجه الإنفاق عن استخدام منحة المبلغ الإجمالي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ونفقات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأنه من المتوقع أن ينفق مبلغ قدره ٧٧,٩ مليون دولار للموارد المتعلقة بالوظائف، مما أدى إلى انخفاض في النفقات المتوقعة بمبلغ ٧,٣٩ ملايين دولار من مجموع الاعتماد البالغ مقداره ٨٥,٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا-٢٧ وفيما يتعلق بغرض وطريقة صرف منحة المبلغ الإجمالي، تُدَرِّج اللجنة الاستشارية بالمادة ٢٠ من النظام الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين، التي تنص على عدم تحميل منحة المبلغ الإجمالي المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة أي نفقات غير النفقات الإدارية المتعلقة بسير عمل المفوضية، وعلى تمويل جميع النفقات الأخرى المتعلقة بأنشطة المفوض السامي من التبرعات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النظام الأساسي لا يحدد ما هو المقصود بعبارة "النفقات الإدارية"، غير أن هذه العبارة فُسِّرَت بأنها تعني المصروفات من غير مصروفات التشغيل وما يرتبط بها من تكاليف إدارية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥-٢٦). وتشير اللجنة أيضا إلى أن توفير الأموال من الميزانية العادية في شكل منحة يهدف إلى تكملة الموارد الخارجة عن الميزانية للمفوضية. وقد بدأ العمل بطريقة المنحة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وصممت بغرض تبسيط عملية إعداد الميزانية (انظر A/70/7، <https://undocs.org/ar/A/70/7> الفقرة سادساً-٤٠) وقد أُيِّدَت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٦٣ إبقاء هذا الترتيب لتمويل المفوضية في عروض الميزانيات المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة (انظر A/72/6 (Sect. 25)، الفقرة ٢٥-٢٨).

سادساً-٢٨ وفيما يتعلق بمستوى تمويل مفوضية شؤون اللاجئين من الميزانية العادية، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى الأمين العام، في الجزء ثالثاً من قرارها ٢٧٦/٥٩ أن يدرج في مقترحات الميزانية البرنامجية زيادات تدريجية على المساهمات من الميزانية العادية المقدمة للمفوضية من أجل التنفيذ الكامل لأحكام المادة ٢٠ من النظام الأساسي. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٨٥ من قرارها ٢٧٤/٧٠ المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أن يستعرض مستوى التمويل من الميزانية العادية في ضوء النمو في الميزانية الإدارية للمكتب. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة، بناءً على استفسارها، بأن الميزانية التي اقترحها الأمين العام لا يمكن أن تكون قد تضمنت زيادة في الموارد المقدمة من الميزانية العادية للمفوضية دون أن يقابلها خفض متناسب معها في الأبواب الأخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي هذا الصدد، تقدم اللجنة الاستشارية تعليقات وملاحظات على المسائل المتعلقة بمخطط الميزانية والتغييرات في عرض الموارد، في الفصل الأول أعلاه. وتعيد اللجنة الاستشارية التأكيد على توصيتها السابقة ومفادها أن عرض الميزانية ينبغي أن يتضمن مبررات متعلقة باستخدام مساهمات الميزانية العادية، ولا سيما الجزء المخصص لمنحة المبلغ الإجمالي المقطوع، بما في ذلك تفاصيل تكوين الوظائف البالغ عددها ٢١٨ وظيفة والأدوار الوظيفية المتصلة بها، وكذلك الموارد غير المتصلة بالوظائف. وترى اللجنة أن تقديم عرض واضح وشفاف في هذا الصدد من شأنه أن يكون مفيداً في التأكد من كفاية نسبة مساهمات الميزانية العادية بالنظر إلى تزايد الميزانية الإدارية لمفوضية شؤون اللاجئين وما تعانيه من فجوة تمويلية آخذة في الاتساع (انظر A/70/7، الفقرة سادساً-٤١).

سادساً-٢٩ وبغية التنفيذ الكامل لأحكام المادة ٢٠ من النظام الأساسي، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم دون إبطاء باستعراض مستوى التمويل من الميزانية العادية، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٨٥ من القرار ٢٤٧/٧٠، على أن تُعرض النتائج التي يتم التوصل إليها في هذا الشأن في موعد لا يتجاوز سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

سادساً-٣٠ واستناداً إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، ارتفع مستوى التبرعات من الميزانية العادية من مبلغ قدره ٦٨,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى مبلغ قدره ٨٥,٤ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ٢٥ في المائة على مدى ست فترات من فترات السنتين. ومع ذلك، فقد ازدادت الميزانية الإدارية لمفوضية شؤون اللاجئين من ١٦٦,٧ مليون دولار إلى ٢٩٨,٥ مليون دولار، أو ما يمثل زيادة نسبتها ٧٩ في المائة خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة المساهمات المقدمة من الميزانية العادية للمفوضية بنسبة ٣٠,٤ في المائة خلال ست فترات من فترات السنتين الماضية، من حصة أولية نسبتها ٤١,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى حصة نسبتها ٢٨,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذه المساهمة تبلغ ما يزيد قليلاً على نصف الحصة المحددة بنسبة ٥٠,٨ في المائة كهدف، التي اقترحها الأمين العام أصلاً في عام ٢٠٠٤ (انظر A/59/294، الفقرة ٦).

سادساً-٣١ وفيما يتعلق بالتمويل العام لمفوضية شؤون اللاجئين، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الفجوة التمويلية التي تمثل الفرق بين الاحتياجات المالية والموارد المالية المستلمة فعلاً، قد زادت من ١,٦ بليون

دولار (٣٩ في المائة من الاحتياجات المالية) في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٠٩ بلايين دولار (٤١ في المائة من الاحتياجات المالية) في ٢٠١٦. وكما هو مبين أيضا في الجدول سادساً-٣، ظل معدل التنفيذ خلال تلك الفترة الزمنية ثابتا نسبيا عند نسبة تتراوح بين ٨٩ و ٩٣ في المائة في حين ارتفع مجموع عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية بنسبة ٨٩ في المائة، أي من ٣٥,٨ مليون شخص في عام ٢٠١٢ إلى ٦٧,١ مليون شخص في عام ٢٠١٦.

الجدول سادساً-٣
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
الاحتياجات والأموال المتاحة والنفقات				
٧,٥٠٩,٧٠٣	٧,٢٣٢,٤٠٩	٦,٥٦٩,٧٥٤	٥,٣٣٥,٣٧٤	٤,٢٥٥,٦٠٧
ميزانية تقييم الاحتياجات على الصعيد العالمي				
٤,٤١٠,٨١٢	٣,٧٠٦,٧٦٢	٣,٦٠٣,٠٩٩	٣,٢٣٤,١٣٥	٢,٥٩٣,٨٤٧
الأموال المتاحة				
٣,٩٦٧,٠٩٧	٣,٢٩٤,٨١٥	٣,٣٥٥,٤٠٩	٢,٩٧١,٨٢٥	٢,٣٥٧,٧١٠
التنفيذ (النفقات)				
٣,٠٩٨,٨٩١	٣,٥٢٥,٦٤٧	٢,٩٦٦,٦٥٥	٢,١٠١,٢٣٩	١,٦٦١,٧٦٠
الفجوة التمويلية				
التحليل من حيث النسبة المئوية				
٥٩ في المائة	٥١ في المائة	٥٥ في المائة	٦١ في المائة	٦١ في المائة
الأموال المتاحة قياساً إلى الاحتياجات				
٤١ في المائة	٤٩ في المائة	٤٥ في المائة	٣٩ في المائة	٣٩ في المائة
الفجوة التمويلية				
٥٣ في المائة	٤٦ في المائة	٥١ في المائة	٥٦ في المائة	٥٥ في المائة
التنفيذ قياساً إلى الاحتياجات				
٩٠ في المائة	٨٩ في المائة	٩٣ في المائة	٩٢ في المائة	٩١ في المائة
التنفيذ قياساً إلى الأموال المتاحة				
عدد الأشخاص المشمولين بعناية المفوضية				
١٧ ١٨٧ ٤٨٨	١٦ ١٢١ ٤٢٧	١٤ ٣٨٠ ٠٩٤	١١ ٧٠٣ ١٨٠	١٠ ٥٠٠ ٢٥٠
مجموع عدد اللاجئين (بما في ذلك الأوضاع الشبيهة بأوضاع اللاجئين)				
٣٦ ٦٢٧ ١٢٧	٣٧ ٤٩٤ ١٧٢	٣٢ ٢٧٤ ٦١٩	٢٣ ٩٢٥ ٥٦٠	١٧ ٦٧٠ ٣٩٠
المشردون داخليا (بما في ذلك الأوضاع الشبيهة بالمشردين داخليا)				
١٣ ٩٣٥ ٢٢٣	١٠ ٢٩٧ ١٣٩	٨ ٢٩٠ ٧٥٤	٧ ٢٤٧ ٨٧٠	٧ ٦٧٣ ٨٥٠
عدد الأشخاص الآخرين المشمولين بعناية المفوضية				
٦٧ ٧٤٩ ٨٣٨	٦٣ ٩١٢ ٧٣٨	٥٤ ٩٤٥ ٤٦٧	٤٢ ٨٧٦ ٦١٠	٣٥ ٨٤٤ ٤٩٠
مجموع عدد الأشخاص المشمولين بعناية المفوضية				

سادساً-٣٢ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن اقتراح الأمين العام الداعي إلى خفض المبلغ الذي تتلقاه مفوضية شؤون اللاجئين في شكل المنح والمساهمات، يمثل انخفاضاً عن المبلغ الإجمالي المقطوع بدلا من أن يمثل تدبيراً من تدابير تحقيق الكفاءة. ومع ذلك، فإن اللجنة لا تعترض على التخفيض المقترح في مستوى المبلغ الإجمالي المقطوع من ٧١٧ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وتوصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الباب ٢٦ اللاجئون الفلسطينيون

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٥ ١٣٧ ٣٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٦ ٦١٠ ٦٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٢ ١٣٨ ٠٤٤ ١٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

سادسا-٣٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٢٦ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ٥٦ ٦١٠ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ١ ٤٧٣ ٣٠٠ دولار، أو ما نسبته ٢,٧ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 26) و Corr.1، الجدول ٢٦-٣).

سادسا-٣٤ ويعزو الأمين العام هذه الزيادة الصافية إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات التقنية: زيادة قدرها ٨٢٠ ٢٠٠ دولار تعكس المخصصات المرصودة لفترة السنتين لتمويل خمس وظائف جديدة أنشئت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠؛

(ب) والتغييرات الأخرى في الموارد: زيادة قدرها ٦٥٣ ١٠٠ دولار تعكس الاقتراح بإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ واقتراح إنشاء ثلاث وظائف جديدة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) (انظر الجدول سادساً-٤).

سادسا-٣٥ ويعرض الجدول سادساً-٤ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ الممولة من خارج الميزانية.

الجدول سادسا-٤

الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة	
الميزانية العادية	
المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٥٥
١ وأ ع، ١ أ ع م، ٨ مد-٢، ١١ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٩٤ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر أ)	
المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٨
١ وأ ع، ١ أ ع م، ٨ مد-٢، ١٢ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٩٦ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر أ)	
الوظائف الجديدة	٣
الوظائف المعاد تصنيفها	١
١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٥	
من رتبة ١ ف-٥ إلى رتبة مد-١ تحت البرنامج الفرعي ٥	

الوظائف الرتبة

الموارد الخارجة عن الميزانية^(١)

المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ٨٠ ٢ مد-٢، صفر مد-١، ٣ ف-٥، ٦٠ ف-٤، ٩ ف-٢، ١/٦ خ ع (رأ)

(أ) إضافة إلى ذلك، يعمل ما مجموعه ٩٠٥ ٣٠ من الموظفين الوطنيين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

سادسا-٣٦ يقترح الأمين العام ما مجموعه ١٥٨ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، أي ما يمثل زيادة صافية بمقدار ٣ وظائف عند مقارنتها بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول سادسا-٤)، وتتألف من ٣ وظائف جديدة مقترح إنشاؤها.

سادسا-٣٧ ويقترح الأمين العام إلغاء شعبة السلامة والأمن الحالية التابعة لإدارة الخدمات الإدارية، وإنشاء إدارة لشؤون الأمن وإدارة المخاطر في عمان في مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تكون مسؤولة مباشرة أمام المفوض العام للوكالة. وسيتولى رئاسة الإدارة الجديدة مدير شؤون الأمن وإدارة المخاطر، وذلك من خلال إعادة تصنيف الوظيفة الحالية برتبة ف-٥ التي يشغلها رئيس شعبة السلامة والأمن إلى وظيفة برتبة مد-١ التي سيشغلها مدير الإدارة الجديدة، وأن تضم ثلاث وظائف جديدة، هي وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لرئيس قسم التحليل والتدريب الأمني، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ لمدرّب أمني أقدم، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمحلل لشؤون الأمن والمخاطر، فضلا عن ١٧ وظائف وطنية ممولة من موارد خارجة عن الميزانية. ويشير الأمين العام إلى أن الإدارة الجديدة ستولي مزيداً من التركيز على إدارة السلامة والأمن للموظفين المعيّنين محلياً، لا سيما في أعقاب بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة في الفترة من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ والاستنتاج الذي توصل إليه كل من مجلس التحقيق التابع للأونروا ومجلس التحقيق التابع للمقر في نيويورك في وقت لاحق والذي مفاده أنه لم يكن هناك تركيز استراتيجي كافٍ على سلامة وأمن الموظفين المحليين (A/72/6 (Sect. 26) و Corr.1، الفقرتان ٢٦-١٣ و ٢٦-٤٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن الأونروا التي تعمل في بيئة أمنية صعبة لا تزال تقوم بإيصال الخدمات المقررة إلى اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة المخصصة للعمليات، وأن ما مجموعه ١٧ من موظفي الأونروا الوطنيين قد لقوا حتفهم في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نتيجة للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

سادسا-٣٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا-٣٩ لم يطرأ أي تغيير على الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٧٠٠ ٥٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

النظام المركزي لتخطيط الموارد

سادساً-٤٠ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن وكالة الأونروا نفذت في عام ٢٠١٥ نظامها المركزي الجديد لتخطيط الموارد المسمى "ريتش REACH" الرامي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية (انظر A/70/7، الفقرة سادساً-٥٤). وفيما يتعلق بالتوافق بين نظام "ريتش" المعمول به في الأونروا والنظام المركزي لتخطيط الموارد، أوموجا، المعمول به في الأمانة العامة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، أن هذين النظامين، من حيث المبدأ، قادران على تبادل البيانات؛ غير أن تكاليف التصميم والتمكين المرتبطة بهذا الخيار سوف تتجاوز بكثير الفوائد ذات الصلة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الممكنة جراء العمل بنظام "ريتش" تشمل القدرة على إجراء عمليات الاستعراض البرنامجي في المكاتب الميدانية الخمسة؛ وتجنب عملية الإذن الورقي؛ وتحقيق أوجه الكفاءة المتعلقة بعمليات الشراء؛ والاستخدام الأمثل للدعم الإداري بوسائل منها رقمنة الأعمال ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تستلزم الخطط الخاصة بهذا النظام نشر عدد إضافي من الخاصيات الوظيفية، بما في ذلك عمليات وضع الميزانية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات؛ ودعم المدفوعات الإلكترونية؛ والإدارة الآلية لعقود الخبراء الاستشاريين. وترحب اللجنة الاستشارية بمواصلة الأونروا تنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد لديها، وتتفق في أن المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة ستعكس في مشاريع الميزانية وتقارير الأداء المقبلة.

طرائق التمويل

سادساً-٤١ وفيما يتعلق بطرائق تمويل عمليات الأونروا، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٣٣٣١ باء (د-٢٩)، أن تموّل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ من الميزانية العادية للأمم المتحدة طوال ولاية الوكالة المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين في وكالة الأونروا، والتي كانت ستقيد لولا ذلك على التبرعات. ونظراً للنقص المزمن في تمويل الوكالة في السنوات الأخيرة، اقترح الأمين العام في تقريره عن تعزيز القدرة الإدارية للوكالة (A/65/705) زيادة تمويل الأونروا بصورة تدريجية خلال فترات السنتين التالية بدءاً بزيادة قدرها ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ما لبثت الجمعية العامة أن أقرتها لاحقاً في قرارها ٢٧٢/٦٥. وفي القرار نفسه، أحاطت الجمعية علماً بالحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الأونروا ودعت الوكالة إلى مواصلة عملية الإصلاح الإداري فيها بغية خفض التكاليف وإلى تقديم الخدمات على نحو أكثر فعالية وشدت على أن الموافقة على التمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفترات السنتين المقبلة مرهونة بما يُقدم من مبررات في سياق فترة السنتين ذات الصلة (انظر A/70/7، الفقرة سادساً-٥٥). وتلاحظ اللجنة أنه لم يُقدم في أعقاب الطلب الأول لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أي طلب للحصول على موارد إضافية من الميزانية العادية في فترات السنتين اللاحقة. وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات إضافية بشأن استبعاد المقترحات الموارد الإضافية للأونروا.

سادساً-٤٢ وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها الواردة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٧١. ففي تلك التعليقات، رحبت اللجنة بمواصلة الأونروا جهودها الرامية للإصلاح الإداري، وطلبت فيها كذلك إلى الأمين العام أن يدرس طرائق التمويل وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وترحب اللجنة بقيام الأمين العام في وقت لاحق بإنشاء لجنة توجيهية تتولى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وبتقديم تقرير ذي صلة في آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/849) يتضمن نتائج وتوصيات، بما في ذلك طلبات باتخاذ إجراءات الحصول لمعالجة الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نظر الجمعية العامة حالياً في تقرير الأمين العام عن عمليات الأونروا، وتعتزم أن تبقي مسألة طرائق تمويل الوكالة قيد الاستعراض.

تعينة الموارد

سادساً-٤٣ أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن فجوة التمويل الإجمالية للوكالة بلغت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ مبلغاً قدره ١٢١ مليون دولار. وهذه القيود المالية سوف تؤثر بشكل خاص على البرنامج الفرعي ٣ من ناحية توفير خدمات التعليم الأساسي، باعتباره يدير أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ مسجلين في مدارس الأونروا البالغ عددها ٧٠٠ مدرسة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الأونروا، واضعة في اعتبارها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ ضاعفت جهودها في مجال جمع الأموال التي تشمل، في جملة أمور، العمل مع المانحين التقليديين وغير التقليديين، بما في ذلك الكيانات العامة والخاصة؛ وتعزيز الروابط مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تأمين التزام بالتمويل الجماعي؛ وزيادة العمل المكثف مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد، زوّدت اللجنة، بناء على استفسارها، بقائمة التعهدات المالية المتوقعة والمعدّة على أساس التقديرات والاتجاهات والالتزامات المقطوعة في السنوات السابقة للأونروا، التي تبين أن ٢٦ من الحكومات والمجموعات الإقليمية تعهدت بالتزامات يبلغ مجموعها ١,٢ بليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩^(٨).

سادساً-٤٤ ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها الأونروا لجمع الأموال وتشجع الوكالة، كما حدث في الماضي، على مواصلة تعزيز هذه الجهود وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

أنشطة التقييم

سادساً-٤٥ يشير الأمين العام إلى أن الموارد المخصصة للاضطلاع بأنشطة التقييم لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ قُدِّرَت بمبلغ ٢٩٦ ٠٠٠ دولار يشمل ما يلي: (أ) مبلغ قدره ٤٨٧ ٥٠٠ دولار من موارد الميزانية العادية لتغطية تكاليف ٥٨ شهراً من عمل الموظفين في مجال أنشطة التقييم؛ و (ب) مبلغ ٨٠٨ ٠٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين والتكاليف الأخرى. وعلاوة على ذلك، شملت التقييمات السابقة تقييم إدارة المخاطر الأمنية في وكالة الأونروا وتقييم برنامجها المتعلق بالصحة الإلكترونية. وتتماشى خطة التقييم لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وتشمل ما يلي: (أ) في عام ٢٠١٨، سيتم إجراء تقييم لاستراتيجية التعليم والتدريب في المجالين المهني والتقني، وتقييم منتصف المدة للاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ و (ب) وفي عام ٢٠١٩، سيتم إجراء تقييم لاستراتيجية الحماية، واستراتيجية إصلاح خدمات الاستشفاء والموارد البشرية (انظر A/72/6 (Sect. 26)، الفقرتان ٢٦-٢٣ و ٢٦-٢٥).

(٨) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الجهات المانحة على الموقع الشبكي للأونروا (www.unrwa.org)

سادساً-٤٦ زُوِّدَت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بنتائج التقييمات السابقة، بما في ذلك: (أ) تقييم إدارة المخاطر الأمنية الذي شكّل أساساً لوضع استراتيجية ذات صلة في سياق الإدارة الجديدة، إدارة شؤون الأمن وإدارة المخاطر؛ (ب) وتقييم برنامج الصحة الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى تحديد أوجه الكفاءة الممكنة في التكاليف، وسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين النوعية والإبلاغ في الوقت المناسب عن النتائج ذات الصلة؛ (ج) تقييم استراتيجية تعبئة الموارد، مما أدى إلى وضع استراتيجية منقحة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ مع التركيز على آليات التمويل المبتكرة والاتصالات الواضحة؛ (د) استعراض إدارة أسطول المركبات، مما نجم عنه وفورات هامة متوقعة جراء تنفيذ العمليات والنظم الجديدة؛ (هـ) تقديم توصيات ذات الصلة، مما أدى إلى تحسين المساءلة عن العمليات المتعلقة بتقديم المساعدة الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. وترحب اللجنة الاستشارية بإدراج النتائج والاستنتاجات المنبثقة من أنشطة التقييم التي اضطلعت بها الأونروا في مقترحات الميزانيات اللاحقة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة على ثقة من أن هذه النتائج والاستنتاجات سوف تؤخذ في الاعتبار في سياق عملية الإصلاح الإداري الإجمالية للوكالة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٢ (انظر أيضاً A/70/7، الفقرة سادساً-٥٧).

الباب ٢٧ المساعدة الإنسانية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٦ ٩٤٦ ١٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٧ ٢٣٠ ٤٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٧٠٧ ٠٢٥ ٠٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

سادساً-٤٧ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٧ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ٣٧ ٢٣٠ ٤٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٢٨٤ ٣٠٠ دولار، أي بنسبة ٠,٨ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect. 27) A/72/6، الجدول ٢٧-٣).

سادساً-٤٨ يعزو الأمين العام الزيادة الصافية إلى ثلاثة عوامل تفاصيلها كما يلي:

(أ) التعديلات التقنية: إلغاء الاحتياجات غير المتكررة وقدرها ٦ ٤٤٣ ٢٠٠ دولار المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى ذلك البلد؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: إدراج ٧ ٥٠٦ ٧٠٠ دولار لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧١/٢٧٢، الذي أقرت فيه الجمعية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية

ذي الصلة (A/71/811) الذي أشارت اللجنة فيه إلى أن ولاية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي أنشئت في عام ٢٠١٤ تم تجديدها مرتين، وأكدت فيه أنه يمكن توقع تجديد سنوي آخر في نهاية سنة ٢٠١٧. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنها تتوقع أن تدرج تقديرات الموارد ذات الصلة بذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر أيضاً الفقرتين سادساً-٥٨ و سادساً-٥٩)؛

(ج) تعكس التغييرات الأخرى في الموارد تخفيضاً قدره ٢٠٠ ٧٧٩ دولار أمكن تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي يعترف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وهذه التخفيضات المقترحة هي ثمرة الجهود التي يبذلها المكتب لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا المبينة في التقرير المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات مصنفة تحت بند التغييرات الأخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي ستُتبع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

سادساً-٤٩ ويعرض الجدول سادساً-٥ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الذي يُتوقع أن تُمول من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول سادساً-٥

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة
<i>الميزانية العادية</i>	
المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٧٢
١ وأ.ع، ١ أ.ع م، ٣ مد-٢، ٤ مد-١، ١١ ف-٥، ٣٠ ف-٤/٣، و ٥ ف-٢/١، ٢ خ ع (ر ر)، ١٥ خ ع (ر أ)	
المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٧٢
١ وأ.ع، ١ أ.ع م، ٣ مد-٢، ٤ مد-١، ١١ ف-٥، ٣٠ ف-٤/٣، و ٥ ف-٢/١، ٢ خ ع (ر ر)، ١٥ خ ع (ر أ)	
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>	
المتوقعة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨	٢١٠٥
١ أ.ع م، ١ مد-٢، ٣٠ مد-١، ٩٢ ف-٥، ٦٥٦ ف-٤/٣، ٣٢ ف-٢/١، ٢ خ ع (ر ر)، ١٣٣ خ ع (ر أ)، ٤٧١ م ف و، ٦٨٧ م	

(أ) بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أُدرجت الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة من أجل الخدمات القطرية والإقليمية ومكاتب الاتصال التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

سادساً-٥٠ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٧٢ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يعكس عدم حدوث أي تغيير مقارنة بوظائف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول سادساً-٥).

سادسا-٥١ زُوِدَت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالهيكل التنظيمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك المواقع الجغرافية للوحدات التنظيمية والوظائف التابعة للمكتب. وترى اللجنة أن هذه المعلومات مفيدة للدول الأعضاء، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إدراج هيكل تنظيمي مفصل، مع تبيان المواقع الجغرافية، في ملزمات الميزانية المقبلة.

الوظائف الشاغرة

سادسا-٥٢ أُبْلِغَت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الوظائف الشاغرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان وظيفتين شاغرتين (١-ف و ١-ف٣). وأُبْلِغَت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية اعتُبراً آليتي تنسيق منفصلتين وتحتسب معدلات الشغور في كل منهما على حدة، نظراً إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعمل به موظفون بوظائف ثابتة وأن آلية الرصد هي آلية تنسيق داعمة تُعامل بمثابة بعثة سياسية خاصة، ويعمل بها موظفون بوظائف مؤقتة من فئة المساعدة المؤقتة العامة. وفيما يتعلق بآلية الرصد، أُبْلِغَت اللجنة أيضاً بأنه من بين الوظائف الحالية البالغ عددها ٤٢ وظيفة لعام ٢٠١٧، كانت ٨ وظائف شاغرة (هي: ٢-ف و ٣-ف، ٢ من فئة متطوعي الأمم المتحدة، و ١ من الفئة الفنية الوطنية، و ٣ من فئة الخدمات العامة)، مما أدى إلى معدل شواغر فعلي بنسبة ١٩ في المائة، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

سادسا-٥٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا-٥٤ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ٨٠٠ ٤٣٢ ١٣ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٢٨٤ ٢٨ دولار، أو ما يعادل ٢,١٦ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ مقداره ٤٠٠ ١٤٨ ١٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا-٥٥ وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار بند الخبراء الاستشاريين بمبلغ ٩ ١٠٠ دولار انخفاضاً بمقدار ٥٠ ٧٠٠ دولار، أو بنسبة ٨,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ مقداره ٨٠٠ ٥٩ ٨٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الانخفاض في الاحتياجات من الخدمات الاستشارية في هذا السياق، وتُذَكِّر بتوصيتها الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ببذل كل جهد ممكن للاستفادة من الخبرات الداخلية القائمة (انظر أيضاً الفصل الأول أعلاه).

سادسا-٥٦ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات أخرى

الاستعراض الوظيفي وما يتصل به من عمليات إدارة التغيير

سادساً-٥٧ يشير الأمين العام إلى أن استعراضاً وظيفياً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أجري في عام ٢٠١٦ تم خلاله التركيز على النموذج التشغيلي للمكتب والعمليات التنظيمية والإجراءات الإدارية المتبعة فيه. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن نتائج العملية المتصلة بإدارة التغيير سوف تدرج في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (انظر A/72/6 (Sect. 27)، الفقرتان ٢٧-١٣ و ٢٧-١٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن عملية إدارة التغيير من المتوقع أن تكتمل في نهاية عام ٢٠١٧، ولن تترتب عليها أي آثار مالية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن نتائج الاستعراض الوظيفي للمكتب وحالة عملية إدارة التغيير ذات الصلة به إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير.

آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية

سادساً-٥٨ يشير الأمين العام إلى أن المبلغ المقترح وقدره ٧,٥ ملايين دولار لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الذي يمول بالكامل من موارد الميزانية العادية، سيتيح استمرار ٤١ وظيفة مؤقتة لديها ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١ مد-١، ١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٥ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ١٣ وظيفة من الرتبة المحلية و ٩ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)، فضلاً عن الاحتياجات التشغيلية التي تشمل الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة والضيافة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات والمنح والمساهمات (انظر أيضاً الفقرة سادساً-٤٨ (أ) و (ب) أعلاه).

سادساً-٥٩ وفيما يتعلق باحتياجات وجود الآلية في العراق، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن الموارد المقترحة للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تقدر بمبلغ ٢٣٩ ٥٠٠ دولار، على النحو التالي: (أ) ٩٧٠ ٠٠٠ دولار لثماني وظائف مؤقتة في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ و (ب) ٩٤ ٠٠٠ دولار تحت بند سفر الموظفين عن طريق البر من دهوك إلى الحدود السورية وإلى أربيل؛ و (ج) ١٢ ٩٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية؛ و (د) ٦٩ ٦٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة؛ و (هـ) ٣٠٠ دولار تحت بند الضيافة؛ و (و) ٢٧ ٥٠٠ دولار تحت بند اللوازم والمواد؛ و (ز) ٦ ٥٠٠ دولار تحت بند الأثاث والمعدات؛ و (ح) ٥٨ ٧٠٠ دولار تحت بند المنح والمساهمات. وأبلغت اللجنة أيضاً، بناء على استفسارها، بأن وجوداً صغيراً في دهوك قد أنشئ وأن وظيفة واحدة من أصل الوظائف المؤقتة الثماني المقترحة مشغولة، وأنوظيفتين مؤقتتين ما زالتا في مرحلة الاستقدام، في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفيما يتعلق بآلية الرصد، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج، في المستقبل، كشفاً مفصلاً للاحتياجات المتعلقة بآلية الرصد في ملزمات الميزانية، والاحتياجات بالنفقات في تقارير الأداء ذات الصلة.

الجزء السابع الإعلام

الباب ٢٨ الإعلام

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠٠ ٥٧٠ ١٨٧ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٠٠ ٢١٩ ١٨٦ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٧٠٠ ٤٨٦ ١ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٥٠٠ ٣٤٨ ٧ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) لا يعكس هذا الرقم ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

سابعاً-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٨ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٥٠٠ ٢١٩ ١٨٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاً صافياً قدره ٦٠٠ ٣٥٠ ١ دولار، أو ٠,٧ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (A/72/6 (Sect. 28)، الجدول ٢٨-٣).

سابعاً-٢ ويعزو الأمين العام هذا النقصان الصافي إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية، التي تعكس نقصاً قدره ٤٠٠ ٦٣٣ ٦٣ دولار ناجماً عن شطب الاحتياجات غير المتكررة ذات الصلة بما يلي: '١' خدمات الإعلام الخاصة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛ '٢' الاحتياجات من الموارد الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان؛ '٣' الاحتياجات ذات الصلة بقرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧١ المتعلق بطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة، التي تعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٣٧ ٤ دولار من أجل دعم الولايات الجديدة المنبثقة عما يلي: '١' قرار الجمعية العامة ١٠١/٧١ بآء بشأن المسائل المتصلة بالإعلام، وتحديد الفقرات ٢٣ منه التي كررت فيها الجمعية العامة طلبها بأن يكفل الأمين العام توفير القوام اللازم من الموظفين للإدارة في جميع اللغات الرسمية للاضطلاع بجميع أنشطتها، وطلبت إدراج هذا الجانب في مقترحات الميزانية البرنامجية للإدارة في المستقبل، آخذاً في الاعتبار مبدأ المساواة بين جميع اللغات الرسمية الست، مع مراعاة أعباء العمل المتعلقة بكل لغة من اللغات الرسمية، وقرار الجمعية العامة ٦/٧١ المتعلق بتخطيط البرامج الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة الخطة البرنامجية للإدارة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي الذي أكد على جملة أمور منها معاملة اللغات الرسمية الست معاملة متساوية وبشكل كامل؛ '٢' قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩ المتعلق ببرامج الأنشطة لتنفيذ

العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛ '٣' الجزء الخامس عشر من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف المتعلق بالتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين ودورته الاستثنائية الرابعة والعشرين، والواردة في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/71/623)؛

(ج) التغييرات ضمن الباب (الأبواب) و/أو فيما بينها، التي تعكس نقصاناً قدره ٤٠٠ ٤٧٧ ٣ دولار ناجماً عن اقتراح نقل مكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام من الباب ٢٨: الإعلام، إلى الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً؛

(د) التغييرات الأخرى في الموارد، التي تعكس نقصاناً قدره ٢٠٤٧٧٠٠ دولار يعزى إلى أوجه الكفاءة التي تعتمزم الإدارة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة لجهودها الرامية إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، مزيداً من التفاصيل بشأن هذه التغييرات في الموارد، وعلى وجه التحديد تصنيف التغييرات التي تعتبر ناتجة عن تطبيق أوجه الكفاءة والتغييرات التي يمكن أن تعزى إلى تطبيق نظام أوموجا. إلا أن هذه التفاصيل لم تقدّم. وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظات ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

سابعاً-٣ ويعرض الجدول سابعاً-١ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول سابعاً-١

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
<i>الميزانية العادية</i>	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٧١٨
١ وأ ع، ٤ مد-٢، ١٨ مد-١، ٣٥ ف-٥، ٧٤ ف-٤، ١٠٦ ف-٣، ٦٠ ف-٢/١، ٩ خ ع (ر ر)، ٢١٢ خ ع (ر أ)، ١٤٩ ر م، ٥٠ م ف و	
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٧١٦
١ وأ ع، ٣ مد-٢، ١٨ مد-١، ٣٤ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ١٠٨ ف-٣، ٦١ ف-٢/١، ٧ خ ع (ر ر)، ٢١٤ خ ع (ر أ)، ١٤٨ ر م، ٥٠ م ف و	
الوظائف الجديدة	١٨
١ ف-٥، ٤ ف-٣، ٤ ف-٢، ٩ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢: الخدمات الإخبارية	
الوظائف المنقولة	(١٢)
١ مد-٢، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر ر)، ٤ خ ع (ر أ) من الباب ٢٨: الإعلام، إلى الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	
الوظائف الملغاة	(٨)
١ ف-٥، ١ خ ع (ر أ)، ١ ر م في إطار البرنامج الفرعي ١: خدمات الاتصال الاستراتيجي؛ ٢ ف-٢، ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٢: الخدمات الإخبارية؛ ١ ف-٢، ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٣: خدمات التوعية والخدمات المعرفية	
<i>الموارد المقررة الأخرى</i>	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٤
٢ ف-٤، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)	

العدد	الرتبة
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الوظائف المتوقعة للفترة ١١	١ ف-٣، ١٠ خ ع (رأ)
٢٠١٨-٢٠١٩	

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

سابعاً-٤ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٧١٦ وظيفة للباب ٢٨، تتألف من ٢٩٧ وظيفة في الفئة الفنية والفئات العليا و ٤١٩ وظيفة في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، بما يمثل انخفاضاً صافياً قدره وظيفتان نتيجة لاقتراح إلغاء ٨ وظائف (١ ف-٥، و ٣ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية))، والنقل الخارجي لـ ١٢ وظيفة (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، واقتراح إنشاء ١٨ وظيفة (١ ف-٥، و ٤ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر الجدول سابعاً-١).

الوظائف الجديدة

سابعاً-٥ عملاً بالفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٧١ بآء بشأن المسائل المتصلة بالإعلام وقرار الجمعية العامة ٦/٧١ بشأن تخطيط البرامج، يقترح الأمين العام إنشاء ١٨ وظيفة في شعبة الأخبار ووسائل الإعلام في إطار البرنامج الفرعي ٢: الخدمات الإخبارية، على النحو التالي:

(أ) وظيفة لكبير موظفي شؤون الإعلام (ف-٥) لتعزيز استخدام الاستراتيجيات للمحتويات المعروضة على وسائل التواصل الاجتماعي وتحسين جودتها ووصولها إلى المتلقين بجميع اللغات الرسمية الست على قدم المساواة؛

(ب) أربع وظائف لموظفين صحفيين (ف-٣) في قسم تغطية الاجتماعات للإشراف على إصدار النشرات الصحفية وموجزات الجلسات العامة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدارة ترجمتها خارجياً من اللغة الإنكليزية إلى اللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية؛

(ج) أربع وظائف لمساعدتي تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لدعم الوظائف الأربع المذكورة أعلاه لموظفين صحفيين (ف-٣) في إعداد النشرات الصحفية والموجزات بالإسبانية والروسية والصينية والعربية، بما في ذلك التدقيق اللغوي للنشرات الصحفية والموجزات المترجمة خارجياً؛

(د) أربع وظائف لمنتجين معاونين للوسائل المتعددة (ف-٢) من أجل إنتاج منتجات فيديو متعددة الوسائط متفاوتة المدة بالإسبانية والروسية والصينية والعربية؛

(هـ) خمس وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للمساعدة في التغطية بال بث الشبكي المباشر والبث الشبكي حسب الطلب لاجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها، باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

سابعاً-٦ ويرد في الفقرة ٢٨-٣٦ من ملزمة الميزانية المزيد من التفاصيل بشأن مهام الوظائف ال ١٨ الجديدة المقترحة المذكورة أعلاه (١ ف-٥، و ٤ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد الحالية لإدارة الإعلام لا تسمح بتغطية الاجتماعات المفتوحة للأجهزة الرئيسية والهيئات الفرعية الرئيسية التابعة لها في المقر إلا باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ومن أجل ضمان إصدار النشرات الصحفية النهائية في غضون ساعتين من اختتام أي اجتماع مفتوح، يلزم أن يضم كل فريق لغوي أربعة أشخاص أثناء انعقاد الاجتماع، يتواجد منهم موظفان صحفيان في غرفة الاجتماعات، ويتواجد محرر ومساعد تحرير في المكتب للقيام بمهام التحرير والتدقيق اللغوي والصقل وتنسيق النص. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه بعد استكشاف الخيارات المتاحة لإصدار النشرات الصحفية باللغات الرسمية الأربع الأخرى في حدود الموارد المتاحة (بما في ذلك إجراء مشروع تجريبي لتغطية النشرات بالإسبانية، وإجراء مناقشات مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)، ارتؤي أنه من غير الممكن إصدار النشرات الصحفية بجميع اللغات الرسمية الست بدون موارد إضافية مع ضمان كل من الجودة وحسن التوقيت.

سابعاً-٧ وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة الأربع لمساعدتي تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المقترحة لتقديم الدعم للموظفين الصحفيين عن طريق التدقيق اللغوي للنشرات الصحفية والموجزات المترجمة خارجياً، ترى اللجنة الاستشارية أن إدارة الإعلام ينبغي أن تنسق جهودها مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لاستكشاف الخيارات المتاحة لتحقيق أوجه كفاءة في ترجمة الوثائق (انظر أيضاً الفقرتين سابعاً-١٣ وسابعاً-١٤ أدناه). وتوصي اللجنة الاستشارية، إلى حين حصولها على المزيد من المعلومات عن نتائج تلك الجهود، بأن تقدّم مهام الوظائف الأربع لمساعدتي تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من خلال وظائف المساعدة المؤقتة العامة وأن تبين تبعا لذلك الموارد ذات الصلة بذلك في بند تكاليف الموظفين الأخرى باعتبارها موارد غير متعلقة بالوظائف.

الوظائف الملغاة

سابعاً-٨ يقترح إلغاء ما مجموعه ثماني وظائف، على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة لمدير (ف-٥) في مركز الأمم المتحدة للإعلام في لواندا في إطار البرنامج الفرعي ١: خدمات الاتصال الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أشارت في الفقرة ٣٩ من قرارها ١٠١/٧١ بآء بشأن المسائل المتصلة بالإعلام إلى طلبها إلى الأمين العام في القرار ٢٤٣/٦٤ أن ينشئ مركز إعلام للأمم المتحدة في لواندا، كمساهمة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، وأنها كررت طلبها إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتنسيق مع حكومة أنغولا، التدابير اللازمة لإنشاء مركز الإعلام على وجه السرعة، وطلبت إليه أن يقدم تقريراً إلى لجنة الإعلام في دورتها التاسعة والثلاثين عن تشغيل المركز. وأبلغت اللجنة، رداً على طلبها معلومات إضافية عن خطط الأمانة العامة وخياراتها المستكشفة بشأن إنشاء المركز، بأن إدارة الإعلام أجرت مشاورات مع ممثلي حكومة أنغولا لاستكشاف الخيارات الممكنة فيما يتعلق بمكان المركز، بما في ذلك الانتهاء من تشييد مبنى جديد وترتيبات الإيجار. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن

الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن حالة تلك المشاورات إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

(ب) وظيفتان في إطار البرنامج الفرعي ١: خدمات الاتصال الاستراتيجي، تتألفان من وظيفة لكاتب/طابع (الرتبة المحلية) في مركز الأمم المتحدة للإعلام في هراري ووظيفة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة الاتصالات الاستراتيجية في المقر؛

(ج) ثلاث وظائف في إطار البرنامج الفرعي ٢: الخدمات الإخبارية، تتألف من وظيفة مصور معاون (ف-٢)، ووظيفة مساعد مختص بالمواقع الشبكية (ف-٢)، ووظيفة كاتب لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة الأخبار ووسائل الإعلام بالمقر (انظر (A/72/6 (Sect. 28)، الفقرة ٢٨-٦٢)؛

(د) وظيفتان في إطار البرنامج الفرعي ٣: خدمات التوعية والخدمات المعرفية، تتألفان من وظيفة لأمين مكتبة معاون (ف-٢) ووظيفة لمساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة التوعية بالمقر (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-٧٠).

الوظائف المنقولة

سابعاً-٩ يُقترح نقل مكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام من الباب ٢٨: الإعلام، إلى الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، وما يستتبعه من نقل خارجي ل ١٢ وظيفة في المكتب (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، من أجل كفالة إدارة العلاقات مع وسائل الإعلام وتطويرها على نحو فعال بالنيابة عن الأمين العام. ويرد في الفقرة ٢٨-٦٠ من ملزمة الميزانية مزيد من التفاصيل عن الوظائف المقترحة نقلها. ومن شأن نقل مكتب المتحدث الرسمي أن يسفر عن النقل الخارجي لموارد من الباب ٢٨ إلى الباب ١ بمبلغ ٤٠٠ ٤٧٧ ٣ دولار، يتألف من مبلغ قدره ٢٠٠ ٢٤٤ ٣ دولار للموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ قدره ٢٠٠ ٢٣٣ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

سابعاً-١٠ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة سابعاً-٧ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سابعاً-١١ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٧٠٠ ٤٠٤ ٣٧ دولار، وتعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٤٤ ١ دولار (٣,٧ في المائة) مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعكس الزيادة أساساً زيادة الاحتياجات في بند الخدمات التعاقدية، ويقابلها جزئياً نقصان في بندي سفر الموظفين ومصروفات التشغيل العامة.

الخدمات التعاقدية

سابعاً-١٢ تبلغ الموارد المقترحة للخدمات التعاقدية ما قدره ١٨ ٧٤١ ٠٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٣٠٠ ٥٢٣ ١ دولار (٨,٨ في المائة) مقارنةً بالاعتماد المنقح لفترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة إلى أن الزيادة تتعلق أساساً بالاحتياجات الإضافية لشعبة الأخبار ووسائط الإعلام في إطار البرنامج الفرعي ٢: الخدمات الإخبارية، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠١/٧١ بآء بشأن المسائل المتصلة بالإعلام، بتوفير الترجمة التحريرية الخارجية للنشرات الصحفية وموجزات الجلسات العامة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأربع لغات إضافية (الإسبانية والروسية والصينية والعربية).

سابعاً- ١٣ واستفسرت اللجنة الاستشارية عن نطاق تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال تنسيق أنشطة إدارة الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأبلغت اللجنة بأن النشرات الصحفية التي تصدرها إدارة الإعلام وموجزات الجلسات الرسمية التي تصدرها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تلي احتياجات مختلفة للمتلقين وتختلف مواعيد نشرها اختلافاً كبيراً. فالنشرات الصحفية التي تصدرها إدارة الإعلام تميزها سمتان في غاية الأهمية، هما حسن توقيت الإصدار واتباع نهج صحفي في تسليط الضوء على القضايا الأساسية، إذ تصدر هذه النشرات عموماً في غضون ساعات من انتهاء الاجتماع المعني وتتألف من مادة إعلامية موجهة لجمهور يتألف من وسائل الإعلام والمجتمع المدني وعامة الجمهور والدول الأعضاء. أما المحاضر الموجزة للجلسات التي تصدرها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فإنها على النقيض تتألف من وثائق رسمية تصدرها دائرة الترجمة الإنكليزية ثم تترجم تحريراً إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى، ويتولى ترجمتها عادةً متعاقدون من الخارج، ولا تُنشر إلا حين تتاح نُسخها بجميع اللغات الست، ويبلغ الوقت اللازم لإصدارها فترة تقاس بالشهور.

سابعاً- ١٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن إدارة الإعلام ستتنسق جهودها مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لاستكشاف الخيارات المتاحة لتحقيق وفورات في التكاليف في مجال الترجمة، ولا سيما باستخدام عقود خدمات الترجمة التي وضعتها شعبة المشتريات وتتولى إدارتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من أجل ترجمة الوثائق إلى الإسبانية والروسية والصينية والفرنسية. وإضافةً إلى ذلك، أقامت إدارة الإعلام شراكات مع جامعات بالخارج للمساعدة في تخفيف بعض أعباء ترجمة المحتوى الشبكي، وستعمل بالتعاون مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على وضع خيارات إضافية لإدارات الأمم المتحدة المقدمة للوثائق التي ترغب في أن يترجم المحتوى الشبكي الخاص بها. وترحب اللجنة الاستشارية باعترام إدارة شؤون الإعلام التعاون مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وتشجع الإدارتين على مواصلة تنسيق جهودهما سعياً إلى تحقيق أوجه كفاءة في ترجمة الوثائق والمحتوى الشبكي مع الحفاظ على جودة الترجمة. واللجنة على ثقة من أنه ستدرج في وثائق الميزانية المقبلة معلومات مستكملة عن تلك الجهود (انظر الفقرة سابعاً-٧ أعلاه).

المركبات

سابعاً- ١٥ عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية تبين أن مجموع السائقين المخصصين لمراكز الأمم المتحدة للإعلام يبلغ ٢٥ سائقاً وأن مجموع المركبات المخصصة لهذه المراكز يبلغ ٤٠ مركبة. وأشارت المعلومات المقدمة إلى أنه لم تعد هناك حاجة إلى المركبات المملوكة للأمم المتحدة في بعض مراكز الأمم المتحدة للإعلام بسبب زيادة توافر النقل المحلي، وأن عدداً من مراكز الأمم المتحدة الأخرى للإعلام لا توجد بها مركبة مملوكة للأمم المتحدة ولا وظيفة لسائق. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً لاحتياجات مراكز الأمم المتحدة

للإعلام من المركبات والسائقين وأن يقدم معلومات مستكملة عن نتائج ذلك الاستعراض في مشروع الميزانية المقبل.

سابعاً-١٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف (انظر أيضاً الفقرة سابعاً-٧ أعلاه).

التعليقات العامة والتوصيات

ترتيبات تقاسم التكاليف

سابعاً-١٧ طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن الأنشطة المشتركة التمويل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان، وعن الترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف، بما في ذلك فيما يتعلق بوظائف رؤساء مراكز الأمم المتحدة للإعلام. وأبلغت اللجنة بأنه في الوقت الحالي، يحصل ٣٨ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام على خدمات للدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من قبيل استخدام أماكن العمل وتوفير خدمات مشتركة، ويتحدد مستوى المدفوعات التي يسدها كل طرف بناء على مذكرات تفاهم تحدّث دورياً. وفي حالة وجود احتياجات محددة من البنية التحتية (مثل تحديد أماكن العمل أو إدخال تحسينات معمارية أو تشييد أماكن عمل جديدة)، يتم التفاوض بشكل منفصل بشأن تقاسم التكاليف بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن ما مجموعه ٢٦ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام يرأسها موظفون من الأمانة العامة وتمول بالكامل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأن ٢٧ مركزاً آخر من هذه المراكز يرأسها منسقون مقيمون للأمم المتحدة. ولا توجد ترتيبات لتقاسم التكاليف في مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي يرأسها منسقون مقيمون للأمم المتحدة.

التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقة

سابعاً-١٨ لدى الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن مدى امتثال المواقع الشبكية التي تديرها إدارة الإعلام لمعايير تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى شبكة الإنترنت. وأبلغت اللجنة بأن معظم المواقع الشبكية التي يضمها الموقع الشبكي www.un.org تمثل لهذه المعايير. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن إدارة الإعلام ترصد امتثال المواقع الشبكية الجديدة لمعايير التيسير لذوي الإعاقة في إطار استعراضها لتسجيل أي نطاق جديد. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة عضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين، التي أوصت فيها بأفضل الممارسات فيما يتعلق بالاتصالات الشبكية والرقمية. وإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة بصدد شراء أداة للرصد والإبلاغ بالاشتراك مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن إدارة الإعلام ستستمر في رصدها عن كثر لامتنال جميع المواقع الشبكية التابعة للأمم المتحدة لمعايير التيسير لذوي الإعاقة وفي تحسين ذلك الامتنال.

الجزء الثامن خدمات الدعم المشتركة

الباب ٢٩ خدمات الإدارة والدعم

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٩٥ ٢٨٧ ٠٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٩٥ ٨٩٨ ٩٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٢٢٢ ٨٧٢ ٣٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٣٣٣ ١٠٥ ٣٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثامنا-١ يغطي الجزء الثامن من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الباب ٢٩، خدمات الإدارة والدعم، والذي ينقسم إلى ثمانية أقسام فرعية سيتم تناولها أدناه بشكل منفصل. وتمثل الأهداف الإجمالية للأنشطة التي ستُنفذ في إطار الجزء الثامن في ما يلي: (أ) تعزيز مساءلة المنظمة وكفاءتها في إدارة مواردها في أربع مجالات إدارية عامة هي: التمويل، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الدعم، بما في ذلك المشتريات والهيكل الأساسية؛ (ب) وتقديم خدمات الدعم للعمليات الحكومية الدولية الخاصة بالمنظمة؛ (ج) وتأمين التمويل لبرامج الأمانة العامة وأنشطتها المأذون بها؛ (د) ودعم تنفيذ تلك البرامج والأنشطة.

ثامنا-٢ وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٩٥ ٨٩٨ ٩٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٦١١ ٩٠٠ دولار، أو ٠,١ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 29) A/72/6، الجدول ٢٩-١).

ثامنا-٣ ويبين الجدول ٢٩-١ من ملزمة الميزانية تخصيص الموارد بين إدارة الشؤون الإدارية في مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر. وبلغت النفقات في مقر الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٤٥٢ ١٧٤ ٤٠٠ دولار، مقارنة بالنفقات البالغة ٢٢٤ ٩٥٠ ٧٠٠ دولار في المكاتب خارج المقر. ولفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغت الاعتمادات المخصصة لمقر الأمم المتحدة ما قدره ٣٩٢ ٤٧٢ ٦٠٠ دولار في حين بلغت الاعتمادات المخصصة للمكاتب الموجودة خارج المقر ما قدره ٢٠٢ ٨١٤ ٤٠٠ دولار. وبلغت الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يخص مقر الأمم المتحدة ما قدره ٣٩٦ ٤٨٦ ٢٠٠ دولار، مقارنة بالموارد المقترحة للمكاتب الموجودة خارج المقر البالغة ١٩٩ ٤١٢ ٧٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحصة التي خصصت لإدارة الشؤون الإدارية بالمقر على مدى فترات السنتين السابقتين من موارد الميزانية العادية المتعلقة بالخدمات الإدارية وخدمات الدعم أكبر من الحصة التي خصصت للمكاتب الموجودة خارج

المقرر. وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين على الأمين العام أن يدرج في الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة في إطار الباب ٢٩ مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بتوفير خدمات الدعم في المقرر.

توزيع التخفيضات المقترحة التي تعزى إلى ما حققه نظام أوموجا من أوجه كفاءة بحسب كل مكتب

ثامنا-٤ فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يقترح الأمين العام تخفيضات تعزى إلى أوجه الكفاءة التي تعتزم مختلف المكاتب تحقيقها نتيجة للجهود التي تبذلها بغية تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعرضة في تقرير الأمين العام المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الثامن-١ الذي يبين توزيع هذه التخفيضات بين مختلف المكاتب في إطار الباب ٢٩.

الجدول الثامن-١

توزيع التخفيضات المقترحة التي تعزى إلى ما حققه نظام أوموجا من أوجه كفاءة في إطار الباب ٢٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

الباب	المبلغ
٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢٧٥ ٦٠٠
٢٩ باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٥٠٠ ٠٠٠
٢٩ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية	٨٢٩ ٣٠٠
٢٩ دال مكتب خدمات الدعم المركزية	١ ٤٢٢ ٣٠٠
٢٩ هاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣٧١٨ ٣٠٠
٢٩ واو الإدارة، جنيف	١ ٩٧٢ ٤٠٠
٢٩ زاي الإدارة، فيينا	٥٥٨ ٤٠٠
٢٩ حاء الإدارة، نيروبي	٦٩١ ٢٠٠
مجموع الباب ٢٩	٩ ٩٦٧ ٥٠٠

ثامنا-٥ وطلبت اللجنة الاستشارية تفسيراً كافياً عن المنهجية المطبقة في توزيع التخفيضات المقترحة بين مختلف المكاتب في إطار الباب ٢٩ غير أنها لم تحصل على أي تفسير. وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بمختلف المخصصات الراجعة إلى كل مكتب من المكاتب، وتأمل أن يقدم الأمين العام المزيد من المعلومات في هذا الصدد في سياق التقرير المرحلي المقبل عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافاتها بقائمة موحدة بالتخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

فريق تنسيق نظام أوموجا

ثامنا-٦ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن النفقات غير المدرجة في الميزانية في فترة السنتين الحالية بمبلغ قدره ٦٠٠ ٩٩٨ دولار حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قد تم تكبدها لتمويل فريق تنسيق نظام أوموجا الذي يتألف من ستة موظفين ومتعاقد فرد على النحو التالي: وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، ووظيفة متعاقد فرد ممولة في إطار الباب ٢٩ ألف؛ ووظيفتان برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الممولة من ميزانيات مكاتب الأمناء العامين المساعدين في إطار الأبواب ٢٩ باء و ٢٩ جيم و ٢٩ دال (انظر الجدول الثامن-٢).

الجدول الثامن-٢

النفقات المرصودة لفريق تنسيق نظام أوموجا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	فئة الموظفين	المبلغ
٢٩ ألف	مساعدة مؤقتة عامة	٣٦٠,٧
	متعاقد فرد	٣٦.٢
٢٩ باء	مساعدة مؤقتة عامة	٩٤.٢
٢٩ جيم	مساعدة مؤقتة عامة	٢٦٨.٣
٢٩ دال	مساعدة مؤقتة عامة	٢٣٩.٢
المجموع		٩٩٨.٦

ثامنا-٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه سيتم الإبلاغ عن هذه النفقات في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وأنه لم تُلتَمَس موارد لتمويل فريق التنسيق في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الفريق قدم مساعدة فورية إلى الإدارات الفنية في تجهيز المعاملات لدعم إنجاز البرامج، ولتيسير نقل المعارف من خبراء العمليات وخبراء العمليات المحليين في نظام أوموجا، ولتنسيق الاختبار من أجل إدخال تحسينات على النظام. وزُودت اللجنة الاستشارية أيضا بجدول يبين مجمعا يتألف من ٧٠ موظفا يشتركون في نفس الموقع كانوا قد كلفوا مؤقتا من ١٤ إدارة ومكتبا في المقر بالاضطلاع بدور الشريك في مجال الموارد البشرية في نظام أوموجا.

ثامنا-٨ وطلبت اللجنة الاستشارية ردا واضحا على المهام المختلفة التي يقوم بها حاليا فريق نشر نظام أوموجا بالمقر وفريق تنسيق نظام أوموجا ومجمع نظام أوموجا من الموظفين المشتركين في نفس الموقع. وترى اللجنة أن بعض المهام التي يؤديها فريق التنسيق يمكن أن تشكل أنشطة تتعلق بالمعاملات، وتشير في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين اقتراحا شاملا ومكملا بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي (القرار ٢٧٢/٧١ ألف). وتلاحظ اللجنة مع القلق أن نفقات فريق التنسيق تم تكبدها بدون موافقة الجمعية عليها، وتأمل في ألا يتم تكبد أي نفقات أخرى لفريق التنسيق في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ريثما تتخذ الجمعية قرارا بشأن اقتراح الأمين العام.

وستعود اللجنة إلى تناول هذه المسألة في سياق التقارير المقبلة للأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وعن مشروع برنامج التخطيط المركزي للموارد (انظر أيضا الفقرتين ثامنا-١٩ واثمنا-٢٠ أدناه)

الباب ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٢ ٧١٠ ٩٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٦ ١٧١ ٧٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٧٩ ٦٢٨ ٥٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	١٩ ٧٥١ ٩٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثامنا-٩ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٩ ألف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٦ ١٧١ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٣ ٤٦٠ ٨٠٠ دولار، أو ١٥,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29A)، الجدول ٢٩ ألف-٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة لمكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ستبلغ ٢٦ ٣٠٣ ٣٠٠ دولار، مما يعكس نقصا صافيا قدره ٥٣ ٨٠٠ دولار، أو ٠,٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وهذا لا يشمل اعتمادا بمبلغ قدره ١١ ٤٤٨ ٢٠٠ دولار مخصصا لحصة الميزانية العادية في النظام المركزي لتخطيط الموارد، نظام أوموجا، واعتمادا بمبلغ قدره ٤٢٠ ٢٠٠ دولار لحصة الميزانية العادية في الفريق المعني بمشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

ثامنا-١٠ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ٣ ٤٦٠ ٨٠٠ دولار للعوامل التالية:

(أ) التعديلات التقنية: نقصان بمبلغ ٨ ١٤٣ ٧٠٠ دولار، بما يعكس حذف احتياجات غير متكررة تتصل بحصة الميزانية العادية في النظام المركزي لتخطيط الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29A)، الفقرة ٢٩ ألف-١٩)؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ١٠٠ ٨٨٠ ١١ دولار تتعلق بحصة الميزانية العادية في مشروع التخطيط المركزي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ومخصصات فترة السنتين لحصة الميزانية العادية في مشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي (A/72/6 (Sect. 29A)، الفقرة ٢٩ ألف-٢٠)؛

(ج) التغييرات الأخرى: نقصان قدره ٦٠٠ ٢٧٥ دولار يشمل تخفيضاً غير متعلق بالوظائف بمبلغ قدره ٦٠٠ ٢٣١ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١، الخدمات الإدارية، وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومبلغ قدره ٤٤ ٠٠٠ دولار تحت بند دعم البرامج، يمثل أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب بغية تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في تقرير الأمين العام المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية (A/72/6 (Sect. 29A)، الفقرتان ٢٩ ألف-٢١ و ٢٩ ألف-٢٢، والفقرتان ثامنا-٤ و ثامنا-٥ أعلاه). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بالتخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

ثامنا-١١ وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ ألف-٢٣ من ملزمة الميزانية، يبلغ المستوى المتوقع للموارد المقررة الأخرى في إطار الباب ٢٩ ألف ما قدره ٥٠٠ ٦٢٨ ٧٩ دولار، ويشمل مبلغاً قدره ٤٨ ٢٣٦ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بمشروع التخطيط المركزي للموارد، ومبلغاً قدره ١ ٧٣٧ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بالفريق المعني بمشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، ومبلغاً قدره ٥٠٠ ٦٥٥ ٢٩ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام لتغطية الاحتياجات من الخدمات الفنية والتقنية المقدمة إلى الخدمات الإدارية، وعنصر التقييم الإداري لإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٩٠٠ ٧٥١ ١٩ دولار وتتألف أساساً من مبلغ قدره ٠٠٠ ٨٩٤ ١٧ دولار فيما يتعلق بمشروع التخطيط المركزي للموارد، ومبلغاً قدره ٤٠٠ ٦٤٤ دولار فيما يتعلق بالفريق المعني بمشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وهي مستمدة من إيرادات الدعم البرنامجي الواردة كمقابل للخدمات المقدمة من الإدارة المركزية إلى الأنشطة الخارجة عن الميزانية ومن موارد واردة كمقابل لأنشطة التعاون التقني (A/72/6 (Sect. 29A)، الفقرة ٢٩ ألف-٢٤).

ثامنا-١٢ ويرد في الجدول الثامن-٣ موجز للوظائف الممولة من موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقع إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

فنية غير متاحة في مكتب وكيل الأمين العام ولازمة لإجراء الدراسة الاستقصائية عن رضا العملاء التي تجرى كل سنتين؛ وتقييم الاتجاهات السائدة في مستوى امتثال توصيات مراجعي الحسابات في الأمانة العامة للقواعد والأنظمة المعمول بها في الأمم المتحدة؛ وتوفير التدريب وحلقات العمل لموظفي الأمانة العامة بشأن الرصد والتقييم وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة؛ ودعم تنفيذ تقييم لمخاطر الغش. وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي ألا يتم إلا في أضيق الحدود وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية لأداء الأنشطة الأساسية أو أداء المهام المتكررة. ولذا توصي اللجنة بتخفيض بنسبة ١٠ في المائة في الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين مبلغه ٦٠٠ ٤ دولار.

ثامنا-١٧ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثامنا-١٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

مؤشرات الإنجاز

ثامنا-١٨ يبين الجدول ٢٩ ألف-٦ من ملزمة الميزانية الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتصلة بها، وذلك في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. وتشمل تلك المؤشرات مؤشرات الإنجاز التالية: (أ) النسبة المئوية للمجيبين الذين يقدمون تقييماً إيجابياً لحسن توقيت الخدمات التي تقدمها إدارة الشؤون الإدارية (الأداء المستهدف بنسبة ٥٥ في المائة)؛ (ب) والنسبة المئوية للمجيبين الذين يقدمون تقييماً إيجابياً لتركيز إدارة الشؤون الإدارية على احتياجات العملاء (الأداء المستهدف بنسبة ٥٦ في المائة)؛ (ج) والنسبة المئوية لكبار المسؤولين الذين يقدمون تقييماً إيجابياً للاتصال بين مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وكبار المسؤولين (الأداء المستهدف بنسبة ٧٥ في المائة)؛ (د) والنسبة المئوية لكبار المسؤولين الذين يقدمون تقييماً إيجابياً لتبادل المعلومات بين مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وكبار المسؤولين (الأداء المستهدف بنسبة ٧٥ في المائة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه المؤشرات وما يتصل بها من مقاييس الأداء تستتبع إجراء تقييمات ذاتية، وترى أن على الأمين العام أن ينظر في إمكانية استخدام مؤشرات إنجاز أكثر موضوعية (انظر أيضاً الفقرة ثامنا-٣ أعلاه).

الموارد المقترحة لتمويل مشروع نظام أوموجا

ثامنا-١٩ تشير الفقرة ٢٩ ألف-١٦ من ملزمة الميزانية إلى أن حصة الميزانية العادية التي اقترحتها الأمانة العامة في مشروع نظام أوموجا في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ما قدره ٢٠٠ ٤٤٨ ١١ دولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت، بموجب قرارها ٢٧٢/٧١ ألف، إلى الأمين العام أن يوافيها بمعلومات تفصيلية عن تنفيذ جميع ما تبقى من وظائف التوسعة ٢ لنظام أوموجا وعملياتها في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين، فضلاً عن دراسة جدوى مستكملة وتحليلاً للتكاليف والفوائد المباشرة وغير المباشرة لمشروع أوموجا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغاً قدره ٢٠٠ ٤٤٨ ١١ دولار أدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة، باعتباره رقماً إرشادياً، وسيجري النظر فيه في سياق التقرير المرحلي المقبل للأمين العام في الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين

للجمعية العامة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستعود اللجنة إلى تناول مسألة التكاليف المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بمشروع نظام أوموجا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في ذلك السياق.

الموارد المقترحة لتمويل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي

ثامنا- ٢٠ تشمل ملزمة الميزانية مبلغا قدره ٢٠٠ ٤٢٠ دولار فيما يتعلق بمخصصات فترة السنتين لتمويل حصة ميزانية الأمانة العامة العادية في الفريق المعني بمشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في القرار ٢٧٢/٧١ ألف، على اعتماد قدره ١٠٠ ٢١٠ دولار لتمويل الفريق المعني بمشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يتضمن اقتراحا شاملا ومكتملا يأخذ بآراء جميع الجهات صاحبة المصلحة. وستعود اللجنة الاستشارية إلى تناول هذه المسألة وما يتصل بها من احتياجات من الموارد في سياق التقرير المقبل للأمين العام الذي سيقدم في الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

الباب ٢٩ باء

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠٠ ٦٠٦ ٣٤ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٠٠٠ ٩٣٢ ٣٣ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٠٠٠ ٨٩٤ ٣٤ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٠٠٠ ٤١٩ ٢٧ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثامنا- ٢١ تبلغ موارد الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ باء ما قدره ٠٠٠ ٩٣٢ ٣٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ١٠٠ ٧٧٤ دولار، أو ٢,٢ في المائة، مقارنة بمقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29B)، الجدول ٢٩ باء-٣).

ثامنا- ٢٢ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ١٠٠ ٧٧٤ دولار للعوامل التالية:

(أ) التعديلات التقنية: نقصان قدره ١٠٠ ٢٧٤ دولار يتعلق بالإلغاء التدريجي لوظائف

في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29B)، الفقرة ٢٩ باء-١٤)؛

(ب) التغييرات داخل الباب الواحد و/أو فيما بين الأبواب: تغييرات في الموارد على أساس عدم تكبد تكاليف تتعلق بنقل ثلاث وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (A/72/6 (Sect. 29B)، الفقرة ٢٩ باء-١٥)؛

(ج) التغييرات الأخرى: تخفيض قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار يمكن تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب بغية تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية (A/72/6 (Sect. 29B)، الفقرة ٢٩ باء-١٦). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بالتخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

ثامناً- ٢٣ وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ باء-١٨ من ملزمة الميزانية، تبلغ الموارد المقدرة الأخرى المقررة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٢٩ باء ما قدره ٥٠٠ ٨٩٤ ٣٤ دولار. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ قدره ٤٠٠ ٤١٩ ٢٧ دولار.

ثامناً- ٢٤ ويرد في الجدول الثامن-٤ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقعة إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثامن-٤

الموارد من الموظفين

الوظائف		الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١١٨	١ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٨ مد-١، و ١٠ ف-٥، و ١٨ ف-٤، و ١٦ ف-٣، و ٨ ف-١/٢، و ٨ خ ع (ر ر)، و ٤٦ خ ع (ر أ)
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١١٦	١ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٨ مد-١، و ١٠ ف-٥، و ١٨ ف-٤، و ١٥ ف-٣، و ٨ ف-١/٢، و ٨ خ ع (ر ر)، و ٤٥ خ ع (ر أ)
الوظائف المنقولة	-	١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ خ ع (ر أ) من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى العنصر ٣
الوظائف الملغاة	(٢)	١ ف-٣، و ١ خ ع (ر أ) في إطار العنصر ٣
الموارد المقررة الأخرى		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٧	١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٦ ف-٥، و ٥٢ ف-٣/٤، و ٣ ف-١/٢، و ٤ خ ع (ر ر)، و ٤٠ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٢	٩ ف-٥، و ٢٦ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ٩ خ ع (ر ر)، و ٣٦ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات المتصلة بالوظائف

ثامنا-٢٥ تبلغ الموارد المقترحة للوظائف في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١٠٠ ٤٦٢ ٣١ دولار، مما يمثل نقصانا قدره ٣٠٠ ٧٢٩ دولار، أو ٢,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ١١٦ وظيفة، على النحو المبين في الجدول الثامن-٤، مقابل ١١٨ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف المنقولة

ثامنا-٢٦ يقترح الأمين العام نقل ثلاث وظائف، وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، من التوجيه التنفيذي والإدارة، إلى العنصر ٣، المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية، فيما يتصل بنقل الأنشطة الرامية إلى استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى العنصر ٣ (A/72/6 (Sect. 29B)، الفقرة ٢٩ باء-٢٧). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التعقيد الذي تتسم به المعلومات المالية المعروضة للمراجعة في البيانات المالية قد ازداد زيادة كبيرة بحيث يتطلب اتباع أساليب عمل أكثر تفصيلا وزيادة الرصد لكفالة تعزيز الضوابط. وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراح نقل الوظائف، فإنها تعترض أن تبقى هذه المسألة قيد النظر.

الوظائف الملغاة

ثامنا-٢٧ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفتين، إحداها برتبة ف-٣ والأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار العنصر ٣، ويعزى هذا الإلغاء إلى أوجه الكفاءة التي تعترض شعبة الحسابات تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 29B)، الفقرة ٢٩ باء-٤٤).

الوظائف الشاغرة

ثامنا-٢٨ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كانت هناك ١١ وظيفة شاغرة في إطار الباب ٢٩ باء (١ مد-٢، و ١ ف-٥ و ١ ف-٤، و ١ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتتوقع اللجنة أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وتشير المعلومات التكميلية كذلك إلى أن وظيفة نائب المراقب المالي (مد-٢) ظلت شاغرة بصفة مؤقتة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بسبب تكليف نائب المراقب المالي بمهمة الإشراف على مشروع نظام أوموجا كمدير مشروع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظيفة نائب المراقب المالي (مد-٢) ظلت شاغرة لمدة ١٥ شهرا في حين كان شاغلها يؤدي مؤقتا مهام أخرى، اضطلع خلالها موظف آخر في المكتب برتبة مد-٢ بمهام نائب المراقب المالي. وبالنظر إلى طول شعور وظيفة نائب المراقب المالي، وأداء موظف آخر برتبة مد-٢ لهذه المهام في المكتب، ترى اللجنة الاستشارية أن على الأمين العام أن يستعرض احتياجات وظيفة نائب المراقب المالي (مد-٢).

ثامنا-٢٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات المتصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-٣٠ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٩٠٠ ٤٦٩ ٢ دولار، مما يمثل نقصانا قدره ٨٠٠ ٤٤ دولار، أو ١,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى النقصان المقترح أساسا إلى تخفيض تحت بند الخدمات التعاقدية (٢٩ ١٠٠ دولار، أو ٢,٩ في المائة)، والأثاث والمعدات (٦ ٣٠٠ دولار، أو ٥,٠ في المائة). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على الموارد المتصلة بفريق تنسيق نظام أوموجا في الفقرات ثامنا-٦ إلى ثامنا-٨ أعلاه.

سفر الموظفين

ثامنا-٣١ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام يقترح تخصيص مبلغ قدره ١٨٣ ٧٠٠ دولار تحت بند سفر الموظفين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو نفس مبلغ الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، استنادا إلى المعلومات التكميلية، أن الموارد المقترحة تشمل مبلغا قدره ٨٨ ٤٠٠ دولار يتعلق بسفر الموظفين الثلاثة المقترح نقلهم من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى العنصر ٣ (انظر الفقرة ثامنا-٢٦ أعلاه). وترى اللجنة الاستشارية أن مبلغ ٨٨ ٤٠٠ دولار هو مبلغ مبالغ فيه لتغطية تكاليف سفر الموظفين الثلاثة، ولذا توصي بتخفيضه بنسبة ١٠ في المائة، أي ٨ ٨٠٠ دولار.

ثامنا-٣٢ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثامنا-٣١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

استرداد التكاليف

ثامنا-٣٣ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يقدم الدعم إلى ١٣ كيانا معدا للتقارير، بالإضافة إلى تقديم الدعم فيما يتعلق بالبيانات المالية للأمم المتحدة (المجلدان الأول والثاني). وترى اللجنة الاستشارية أن الكيانات ينبغي، بالنظر إلى الخدمات التي يقدمها الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى ١٣ كيانا معدا للتقارير، أن تخضع، من حيث المبدأ، لاسترداد التكاليف لتلك الخدمات المتلقاة. وتورد اللجنة تعليقات إضافية بشأن استرداد التكاليف في الفصل الأول أعلاه.

مؤشرات الإنجاز

ثامنا-٣٤ يشير الجدول ٢٩ بء-٩ من ملزمة الميزانية إلى أن عددا من مقاييس الأداء المتصلة بارتياح الدول الأعضاء، في إطار مؤشرات الإنجاز للعنصر ١، تخطيط البرامج والميزنة، تجسدت بنسبة ١٠٠ في المائة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مقاييس الأداء عن رضا العملاء والدول الأعضاء استُمدت من نتائج دراسة استقصائية إلكترونية تم تلخيصها داخليا. وطلبت اللجنة نتائج الدراسة الاستقصائية ولكنها لم تستلمها. وترى اللجنة الاستشارية أن تجسد مقاييس الأداء هذه بنسبة ١٠٠ في المائة قد لا يكون واقعا.

الباب ٢٩ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٠٠ ٢٨٨ ٧٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠ ٣٤٠ ٦٩ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٠٠٠ ٣٥٢ ١٥ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٤٠٠ ٥٢٩ ٩ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثامنا- ٣٥ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٩ جيم لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١٠٠ ٣٤٠ ٦٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٢٠٠ ٩٤٨ دولار، أو ١,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29C) و Corr1 و 2، الجدول ٢٩ جيم-٣).

ثامنا- ٣٦ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ٢٠٠ ٩٤٨ دولار للعوامل التالية:
(أ) التعديلات التقنية: نقصان قدره ٥٠٠ ٥٤٢ دولار يتعلق بالإلغاء التدريجي لوظائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29C) و Corr1 و 2، الفقرة ٢٩ جيم-٧)؛

(ب) التغييرات الأخرى: تخفيض صاف بمبلغ ٧٠٠ ٤٠٥ دولار، يشمل نقصانا قدره ٣٠٠ ٨٢٩ دولار من أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب إدارة الموارد البشرية تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية، وتقابل هذا التخفيض جزئيا زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٢٣ دولار تتصل باقتراح إنشاء وظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤) في إطار العنصر ٤، الخدمات الطبية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ جيم-٨). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بالتخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تستلم تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

ثامنا- ٣٧ وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ جيم-٩ من ملزمة الميزانية، تبلغ الموارد الأخرى المقررة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٢٩ جيم، ما قدره ٠٠٠ ٣٥٢ ١٥ دولار وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره ٤٠٠ ٥٢٩ ٩ دولار.

ثامنا- ٣٨ ويرد في الجدول الثامن-٥ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين

٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقع إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثامن-٥

الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة	
<i>الميزانية العادية</i>	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ١٤٨	١ أ ع م، و ٣ مـد-٢، و ٥ مـد-١، و ١٥ ف-٥، و ٢٠ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ١٣ ف-١/٢، و ٨ خ ع (ر ر)، و ٦٥ خ ع (ر أ)
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ١٤٩	١ أ ع م، و ٣ مـد-٢، و ٥ مـد-١، و ١٦ ف-٥، و ٢١ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ١٣ ف-١/٢، و ٨ خ ع (ر ر)، و ٦٤ خ ع (ر أ)
الوظائف الجديدة ٢	١ ف-٥، و ١ ف-٤ في إطار العنصر ٤
الوظائف الملغاة (١)	١ خ ع (ر أ) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة
<i>الموارد المقررة الأخرى</i>	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ ٤٣	٢ ف-٥، و ٢٢ ف-٣/٤، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ١٧ خ ع (ر أ)
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ ١٩	١ ف-٥، و ٥ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ٥ خ ع (ر ر)، و ٦ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات المتصلة بالوظائف

ثامناً-٣٩ تبلغ الموارد المقترحة للوظائف في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٨ ٥٠٥ ٩٠٠ دولار، مما يمثل نقصاً قدره ٢٨١ ٣٠٠ دولار، أو ٠,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ١٤٩ وظيفة، على النحو المبين في الجدول الثامن-٥، مقابل ١٤٨ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الجديدة

ثامناً-٤٠ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين لموظف معني بالصحة العقلية (ف-٥)، وطبيب (ف-٤) في شعبة الخدمات الطبية بنيويورك بغية تعزيز الخدمات التي تقدمها المنظمة في مجالي السلامة والصحة المهنية، تمسحاً مع مبادرات صحة الموظفين ورفاههم التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/71/323) عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية: السعي إلى إيجاد قوة عاملة عالمية ديناميكية ومهتمة وقادرة على التكيف من أجل الأمم المتحدة (A/72/6 (Sect. 29C) و Corr1 و 2، الفقرة ٢٩ جيم-٤٤).

ثامناً-٤١ وفيما يتعلق بالوظيفة المقترحة برتبة ف-٤، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شاغل الوظيفة سيتولى مهمة التنسيق لبدء العمل بنظام متكامل لإدارة السلامة والصحة المهنية، وسيكون مسؤولاً عن وضع السياسات والمعايير المتعلقة بالسلامة والصحة في مكان العمل، وعن تعزيز الدعم المقدم إلى المجلس الاستشاري المعني بمطالبات التعويض. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الفوائد المتوخاة تشمل تقديم خدمات أفضل للموظفين وتحقيق عوائد استثمارية ستنتج عنها وفورات كبيرة في التكاليف تتجاوز تكلفة هذه

الوظيفة. وتوصي اللجنة الاستشارية، مع الأخذ في الاعتبار المهام المقترحة والفوائد المتصلة بالوظيفة، بالموافقة على وظيفة موظف طبي (ف-٤).

ثامناً-٤٢ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الإحصاءات المتصلة بالصحة العقلية في المنظمة استناداً إلى حالات الإجازة المرضية المسجلة التي تجاوزت ٢٠ يوماً لكل دورة سنوية. ومن بين جميع حالات الإعاقة الجديدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، تبين المعلومات أن حالات الإعاقة العقلية تمثل نسبة ٢٤,٤ في المائة من الحالات المسجلة في عام ٢٠١٢، وهو رقم ارتفع إلى ٤٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وأبلغت اللجنة كذلك بأن عدد أيام العمل الضائعة في عام ٢٠١٦ لأسباب تتعلق بالصحة العقلية في مراكز عمل مختلفة تراوحت بين يوم واحد (أو ٠,١ في المائة من مجموع أيام الإجازة المرضية) إلى ٣ ٦٧٤ يوماً (أو ٣٣,٢ في المائة من مجموع أيام الإجازات المرضية).

ثامناً-٤٣ وفيما يتعلق بالوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٥، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن شاغل الوظيفة سيضطلع بتنفيذ استراتيجية الصحة العقلية التي كان من المتوقع وضع صيغتها النهائية في أواخر عام ٢٠١٧، وبقيادة عملية إصلاح الصحة العقلية والرفاه في الأمانة العامة. وتعرب اللجنة الاستشارية مع الأخذ في الاعتبار أن استراتيجية الصحة العقلية لم توضع في صيغتها النهائية بعد، عن عدم اقتناعها بأن من اللازم شغل هذه الوظيفة في هذه المرحلة. ولذا توصي اللجنة بأن تمول وظيفة موظف معني بالصحة العقلية (ف-٥) كوظيفة مؤقتة من وظائف المساعدة العامة ريثما يتم وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتعلقة بالصحة العقلية، وإدراج الموارد ذات الصلة في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف بمثابة تكاليف الموظفين الأخرى وفقاً لذلك. وتأمل اللجنة في أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه المسألة في سياق التقرير المقبل للأمين العام عن إدارة الموارد البشرية.

الوظائف الملغاة

ثامناً-٤٤ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة واحدة (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، ويعزى هذا الإلغاء إلى أوجه الكفاءة التي يعتزم البرنامج تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 29C) و Corr 1 و 2، الفقرة ٢٩ جيم-١٦).

ثامناً-٤٥ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرة ثامناً-٤٣ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات المتصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامناً-٤٦ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ٨٣٤ ٣٠ دولار، مما يمثل نقصاً قدره ٩٠٠ ٦٦٦ دولار، أو ٢,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى الانخفاض إلى التخفيضات المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٨٠٠ ٤٢ دولار، أو ٠,٦ في المائة)، والخدمات التعاقدية (١٠٠ ٦٢٤ دولار، أو ٢,٨ في المائة). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على الموارد المتصلة بفريق تنسيق نظام أوموجا في الفقرات ثامناً-٦ إلى ثامناً-٨ أعلاه.

الخبراء الاستشاريون

ثامنا-٤٧ تلاحظ اللجنة الاستشارية، استنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة، أن اعتمادا قدره ٢٠٠ ١١٤ دولار أدرج تحت بند الخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو نفس المبلغ المخصص في إطار الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن هذا الجزء من الموارد سيغطي أجور الخبراء الاستشاريين في مستوى نطاق الأجور بـ ٢ في إطار العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف، لمدة أربعة أشهر، لتقييم الورقة العامة في برنامج الفنين الشباب وصياغة امتحانات واختبارات. وترى اللجنة الاستشارية أن تأدية هذه المهام ينبغي أن تتم بالاستعانة بالقدرات الداخلية، ولذا توصي بعدم الموافقة على الموارد المقترحة لتمويل هؤلاء الخبراء الاستشاريين.

سفر الموظفين

ثامنا-٤٨ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام يقترح تخصيص مبلغ قدره ٩٠٠ ٦٥٢ دولار تحت بند سفر الموظفين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو نفس مبلغ الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن السفر الذي قام به الموظفون في عام ٢٠١٦، تبين عدد الرحلات لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة من مختلف المكاتب المشاركة طيلة أيام عدة، في حين لم يكن الغرض من رحلات أخرى واضحة (على سبيل المثال، وصفت إحدى الرحلات بأنها "مناسبة في أتلانتا"). وترى اللجنة أنه كان بالإمكان الجمع بين بعض الرحلات أو القيام بها مع عدد أقل من المسافرين، ولذا توصي بتخفيض نسبته ٥ في المائة تحت بند سفر الموظفين، أي ما يعادل تخفيضا قدره ٦٤٥ ٣٢ دولارا. وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن مبلغا قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، تحت بند سفر الموظفين في إطار العنصر ٢، اقترح للاضطلاع بأنشطة التوعية، بما في ذلك القيام برحلات إلى مناطق مختلفة من أجل تحسين التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل الجنسين. وتؤكد اللجنة الاستشارية أن الاضطلاع بأنشطة التوعية ينبغي أن يتم على النحو المقرر.

الخدمات التعاقدية

ثامنا-٤٩ استنادا إلى المعلومات التكميلية، تجدر الإشارة إلى أنه تقترح موارد بمبلغ قدره ٩٠٠ ٣١٥ ٢١ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، أُدرجت منها موارد بمبلغ قدره ٧٠٠ ٢٥٦ ١٩ دولار في إطار العنصر ٣، التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية. وتشمل الموارد المقترحة في إطار العنصر ٣ مبلغا قدره ١٠٠ ٢١٧ ٩ دولار لتمويل القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي؛ ومبلغا قدره ٧٠٠ ٤٥٦ ٢ دولار لتمويل برامج لاكتساب مهارات مهنية والتدريب عليها؛ ومبلغا قدره ٨٠٠ ٢٩٠ ١ دولار لتمويل برامج التعلم في مجال الموارد البشرية والمالية؛ ومبلغا قدره ٦٠٠ ٩٢٣ ٩ دولار لتمويل برامج تعلم اللغات والاتصالات؛ ومبلغا قدره ١٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار لتمويل تنمية المهارات الفنية والتقنية والدعم الوظيفي؛ ومبلغا قدره ٥٠٠ ٢٦٨ ٢ دولار لتمويل التأهب للطوارئ والدعم. وترى اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة لتنمية القدرات القيادية والموارد البشرية والمالية مبالغ فيها، ولذا

توصي بتخفيض قدره مليون دولار تحت بند القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي، وتخفيضاً قدره ٨٠٠ ٢٩٠ دولار تحت بند برامج التعلم في مجال الموارد البشرية والمالية.

اللوازم والمواد

ثامناً- ٥٠ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام يقترح تخصيص مبلغ قدره ٨٠٠ ٥٣٩ دولار تحت بند اللوازم والمواد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو نفس مبلغ الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة تشمل مخصصات لاقتناء خراطيش حبر الطابعات الشبكية والكتب المرجعية والاشتراكات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً، استناداً إلى المعلومات التكميلية، أن النفقات في فترة السنتين الحالية وفي إطار وجه الإنفاق هذا بلغت حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ما قدره ٣٠٠ ٧٦ دولار مقارنة باعتماد قدره ٨٠٠ ٥٣٩ دولار. وتعرب اللجنة الاستشارية عن عدم اقتناعها بالمبررات المقدمة بشأن الموارد المقترحة تحت بند اللوازم والمواد، ولذا فإنها توصي بتخفيض بنسبة ٥ في المائة، أي مبلغ قدره ٩٩٠ ٢٦ دولار.

ثامناً- ٥١ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات ثامناً-٤٧ إلى ثامناً-٥٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام للموارد غير المتعلقة بالوظائف (انظر أيضاً الفقرة ثامناً-٤٣ أعلاه).

التعليقات العامة والتوصيات

التنقل

ثامناً- ٥٢ عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الثامن-٦ الذي يبين التقديرات المتعلقة بإطار التنقل للفترة الممتدة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨.

الجدول الثامن-٦

التقديرات المتعلقة بإطار التنقل للفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	
٢ ١٧٩,٤	١ ٨١٦,٢	١ ٣٦٩,٩	١ ٥٣١,٤	حفظ السلام (٤٥ في المائة)
٢ ٦٦٣,٨	٢ ٢١٩,٨	١ ٦٧٤,٢	١ ٨٧١,٧	حصة أخرى (٥٥ في المائة)
٤ ٨٤٣,٢	٤ ٠٣٦,٠	٣ ٠٤٤,١	٣ ٤٠٣,١	المجموع

ثامناً- ٥٣ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها طلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء عملية تحقق من جميع البيانات التي يتم الإبلاغ عنها بشأن الأعداد السنوية للتنقلات الجغرافية وتكاليفها، بما في ذلك الأساس المنهجي المتبع للتوصل إلى تلك الأرقام، وذلك لكي يتم بشكل سليم تقييم الأثر المترتب على تنفيذ إطار التنقل في تحديد التكاليف (A/71/557، الفقرة ٩١). وستستعرض اللجنة البيانات المستندة إلى النتائج التي توصل إليها المجلس، وستعيد النظر في هذه المسألة في سياق التقرير المقبل للأمين العام عن إدارة الموارد البشرية.

الباب ٢٩ دال

مكتب خدمات الدعم المركزية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٠٠ ٩٩٦ ١٦٦ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٠ ٧٧٤ ١٦٣ دولار
الموارد المقررة الأخرى	١٠٠ ٦٧٠ ٧١ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٦٠٠ ٤٨٥ ٦١ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) لا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثامنا-٥٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٩ دال لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ٧٧٤ ١٦٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ١٠٠ ٢٢٢ ٣ دولار، أو ١,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29D)، الجدول ٢٩ دال-٣).

ثامنا-٥٥ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ١٠٠ ٢٢٢ ٣ دولار للعوامل التالية:

(أ) التعديلات التقنية: نقصان قدره ٨٠٠ ٨١١ ٢ دولار يعكس إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بالمخصصات المرصودة لمرة واحدة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والتخفيضات المتصلة بالإلغاء التدريجي لوظائف على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في القرار ٢٤٧/٧٠ (A/72/6 (Sect. 29D)، الفقرة ٢٩ دال-٨)؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ١٠١٢ ٠٠٠ دولار دعما للوظائف الجديدة المقترحة في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٢٨، الإعلام، لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 29D)، الفقرة ٢٩ دال-٩)؛ انظر أيضا الباب ١ أعلاه؛

(ج) التغييرات التي تطرأ داخل الباب الواحد و/أو فيما بين الأبواب: التغييرات في الموارد على أساس عدم إحداث أي أثر على تكاليف في إطار العنصر ١، المرافق والخدمات التجارية، من البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، بما يعكس اقتراح رفع رتبة وظيفة رئيس دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي من الرتبة ف-٥ إلى مد-١ والاحتياجات الإضافية تحت بند مصروفات التشغيل العامة، ويقابل تلك التغييرات إلغاء وظيفة واحدة لمساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (A/72/6 (Sect. 29D)، الفقرة ٢٩ دال-١٠)؛

(د) التغييرات الأخرى: نقصان مجموعه ٣٠٠ ٤٢٢ ١ دولار يتألف من تخفيضات بمبلغ ٩٠٠ ٣٢٠ ١ دولار في الوظائف وغير الوظائف في إطار العنصر ١، وبمبلغ قدره ٤٠٠ ١٠١ ١ دولار في إطار العنصر ٢، خدمات الشراء، من البرنامج الفرعي ٤، بما يعكس أوجه الكفاءة التي يعترف مكتب خدمات الدعم المركزية بتحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب لتطبيق أوجه

الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية (A/72/6 (Sect. 29D)، الفقرة ٢٩ دال-١١). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة بالتخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

ثامنا-٥٦ وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ دال-١٤ من ملزمة الميزانية، تقدر الموارد الأخرى المقررة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٢٩ دال بمبلغ قدره ١٠٠ ٦٧٠ ٧١ دولار يتألف من مبلغ قدره ٥٠٠ ١٣ ٢٥ دولار لتمويل وظائف، ومبلغ قدره ٦٠٠ ٦٥٦ ٤٦ دولار لتمويل الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ نقدي قدره ٦٠٠ ٤٨٥ ٦١ دولار يتألف من مبلغ قدره ١٩٢ ٠٠٠ دولار لتمويل وظائف، ومبلغ قدره ٦٠٠ ٢٩٣ ٥٧ دولار لتمويل الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف.

ثامنا-٥٧ ويرد في الجدول الثامن-٧ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقع إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثامن-٧ الموارد من الموظفين

الوظائف		الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٨٩	١ أ ع م، و ٢ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١١ ف-٤، و ١١ ف-٣، و ٨ ف-١/٢، و ٨ خ ع (ر ر)، و ١٤٢ خ ع (ر أ)، و ٩٦ ح ي
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٩٠	١ أ ع م، و ٢ مد-٢، و ٤ مد-١، و ٦ ف-٥، و ١١ ف-٤، و ١١ ف-٣، و ٩ ف-١/٢، و ٩ خ ع (ر ر)، و ١٤٢ خ ع (ر أ)، و ٩٥ ح ي
الوظائف الجديدة	٤	٢ ف-١، و ١ خ ع (ر ر)، و ١ خ ع (ر أ) في إطار العنصر ١
الوظائف المعاد تصنيفها	-	١ ف-٥ إلى مد-١ في إطار العنصر ١
الوظائف الملغاة	(٣)	١ ف-٢، و ١ خ ع (ر أ)، و ١ ح ي في إطار العنصر ١
الموارد المقررة الأخرى		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٤	١ مد-١، و ٥ ف-٥، و ٤٥ ف-٣/٤، و ٦ ف-١/٢، و ٢ خ ع (ر ر)، و ٢٥ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٢	١ ف-٣/٤، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ١٦ خ ع (ر أ)، و ٣ ح ي

التعليقات والتوصيات المتصلة بالوظائف

ثامنا-٥٨ تبلغ الموارد المقترحة للوظائف في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٦ ٣٥٧ ٥٠٠ دولار، مما يمثل نقصانا قدره ٢٤٨ ٤٠٠ دولار، أو ٠,٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ٢٩٠ وظيفة، على النحو المبين في الجدول الثامن-٧، مقابل ٢٨٩ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الجديدة

ثامنا-٥٩ يقترح الأمين العام إنشاء أربع وظائف (١ قائد فريق دعم نظام الإنتاج لشؤون السفر على الصعيد العالمي (ف-٢)، و ١ محلل عمليات لشؤون السفر (ف-٢)، و ١ أخصائي دعم الإنتاج (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، و ١ مساعد لشؤون السفر (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في دائرة السفر والنقل في إطار البرنامج الفرعي ٤ من أجل معالجة زيادة عبء العمل نتيجة نقل المهام من الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة بعد تنفيذ وحدة السفر في نظام أوموجا (A/72/6 (Sect. 29D)، الفقرة ٢٩ دال-٢٧ (د)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن بدء تنفيذ وحدة السفر في نظام أوموجا ولّد مجالين متميزين من مجالات المسؤولية الجديدة للمكتب، وهما توفير الدعم التقني لنظام أوموجا على حل المشاكل المتعلقة بالمستعملين النهائيين، والعمل بوصفها الجهة المالكة للعملية على الصعيد العالمي لمعالجة إجراءات السفر من بدايتها إلى نهايتها.

ثامنا-٦٠ وترى اللجنة الاستشارية أن تنفيذ نظام أوموجا ينبغي أن تنتج عنه مكاسب في الكفاءة للمنظمة، بدلا من اشتراط المزيد من الموارد المتعلقة بالوظائف. وتعرب أن اللجنة أيضا عن عدم اقتناعها بأن المكتب سيواصل الاضطلاع بدور الجهة المالكة للعملية على الصعيد العالمي داخل المنظمة لمعالجة إجراءات السفر في نظام أوموجا. ولذا ترى اللجنة أن الوظائف الأربع الجديدة لا مبرر لها فيما يتعلق بأداء هذه المهام. ولهذه الأسباب، توصي اللجنة بالموافقة على وظيفة قائد فريق دعم نظام الإنتاج لشؤون السفر على الصعيد العالمي (ف-٢)، ووظيفة محلل عمليات لشؤون السفر (ف-٢)، وتوصي بعدم الموافقة على وظيفة أخصائي دعم الإنتاج (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، ووظيفة مساعد لشؤون السفر (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك. وتأمل اللجنة أن يقدم التقرير المرحلي المقبل للأمين العام عن مشروع برنامج التخطيط المركزي للموارد معلومات مفصلة عن الاحتياجات والنفقات الإضافية المرصودة لمشروع نظام أوموجا، بما في ذلك فيما يخص هذه الوظائف الجديدة المتعلقة بوحدة السفر.

إعادة تصنيف الوظائف

ثامنا-٦١ وفقا للفقرة ٢٩ دال-٢٧ (ج) من ملزمة الميزانية، يقترح الأمين العام إعادة تصنيف الوظيفة القائمة لرئيس وحدة إدارة الممتلكات الخارجية (ف-٥) مع رفع الرتبة، لإنشاء وظيفة رئيس دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي برتبة مد-١، في إطار البرنامج الفرعي ٤، وذلك في ضوء ارتفاع مستوى المسؤوليات واتساع نطاق العمل. وتشير المعلومات التكميلية إلى أن دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي سوف تُنشأ عن طريق دمج وحدة إدارة الممتلكات الخارجية ووحدة إدارة الممتلكات. وتلاحظ

اللجنة الاستشارية أن المقترح يستند جزئيا إلى تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/70/7/Add.43)، الذي أعربت فيه، استنادا إلى المعلومات التكميلية، عن رأي مفاده "أنه ينبغي عرض المقترح في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، وفقا للإجراء المبين في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة". وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لم توص في تقريرها بعرض المقترح؛ وإنما حددت الإجراءات المناسبة التي يتعين اتباعها إذا تقرر عرض مقترح في هذا الشأن. وترى اللجنة أنه ينبغي، في هذه الحالة بالذات، عرض المقترحات، إذا ما كانت تترتب عنها آثار مالية، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، وفقا للإجراء المبين في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (A/70/7/Add.43، الفقرة ٣٨).

ثامنا-٦٢ وفيما يتعلق بإعادة التصنيف المقترحة، ونظرا لزيادة المهام الرقابية والاستشارية التي يؤديها المكتب فيما يتعلق بمشاريع التشييد الجارية، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس وحدة إدارة الممتلكات الخارجية، برتبة ف-٥، لتصبح وظيفة رئيس دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي، برتبة مد-١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا السياق أنه، استنادا إلى المعلومات التكميلية، سوف يقدم الأمين العام تقريرا عن تعزيز وحدة إدارة الممتلكات إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين.

إلغاء الوظائف

ثامنا-٦٣ يقترح الأمين العام إلغاء ثلاث وظائف (موظف معاون لإدارة المعلومات (ف-٢)، ومساعد فريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وموظف من فئة الحرف اليدوية)، ويعزى ذلك إلى أوجه الكفاءة التي تعتمز الشعبة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 29D)، الفقرة ٢٩ دال-٢٧ (ب)). وتوصي اللجنة بالموافقة على الإلغاء المقترح لهذه الوظائف.

ثامنا-٦٤ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثامنا-٦٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-٦٥ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١٠٧ ٤١٦ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٩٧٣ ٧٠٠ دولار، أو ٢,٧ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى هذا التخفيض المقترح أساسا إلى تخفيضات تحت بند الأثاث والمعدات (٣٤٢ ٧٠٠ دولار، أو ٢٥,٤ في المائة)، واللوازم والمواد (٣٧١ ٥٠٠ دولار، أو ٢٤,١ في المائة)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٤٧٠ ٥٠٠ دولار، أو ١٥,٦ في المائة). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على الموارد المتصلة بفريق تنسيق نظام أوموجا في الفقرات من ثامنا-٦ إلى ثامنا-٨ أعلاه.

استئجار أماكن العمل

ثامنا-٦٦ فيما يتعلق باستئجار أماكن العمل، أشارت المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه في إطار العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٤ سيغطي مبلغ ٤٨ ٣٣٦ ١٠٠ دولار الجزء

الممول من الميزانية العادية المخصص لاستئجار الأماكن في مبنيي One United Nations Plaza و Two United Nations Plaza، ومبنى FF، و ٨ طوابق في المبنى رقم ٣٠٠ بالجهة الشرقية من الشارع الثاني والأربعين، ومبنى فالتشي، ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني، ومبنى ألبانو، ومكتب الحقيبة الدبلوماسية في مطار جون ف. كندي. وعند الاستفسار عن الموارد المتصلة باستئجار أماكن العمل، أبلغت اللجنة الاستشارية في بادئ الأمر بأنه بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستبلغ قيمة حافطة الإيجار ١٣٨,٥ مليون دولار، ويبلغ الجزء الممول من الميزانية العادية منها ٤٨,٣ مليون دولار. وأبلغت اللجنة لاحقاً بأن قيمة حافطة الإيجار ستبلغ ١٣٤,٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ولدى الاستفسار عن هذا التفاوت أبلغت اللجنة أن حافطة الإيجار يتوقع أن تصل قيمتها إلى ٣٧٢ ٠٠٠ ١٤٤ دولار، تشمل مبلغ ٩٩٧ ٠٠٠ ١٣٣ دولار لتغطية تكاليف الإيجارات ومبلغ ٣٧٥ ٠٠٠ ١٠ دولار لتغطية تكاليف الصيانة والدعم. وزودت اللجنة أيضاً بالمعلومات الواردة في الجدول ثامناً-٨ الذي يبين تكاليف الإيجار والصيانة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩.

الجدول ثامناً-٨

تكاليف الإيجار والصيانة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبنى	المساحة المحددة في عدد اتفاقي الإيجار الأخير المقاعد الحالي (بالقدم المربع)	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ ^(١)	٢٠١٨ ^(١)
One United Nations Plaza	٩٢٨	١٢٧٩,٥٣	١٣١٨٨,٨٤	١٣٤٠١,٧٤	١٣٥٠٠,٠٢	١٤٢٥٢,١٨	١٤٥٣٧,٢٢	٢٩٦٥٥,٩٣
Two United Nations Plaza	١٢٨٦	١٢٤٥٣,٨٧	١٣٠٨٠,٩٤	١٣٢٢٩,٤٣	١٣٤٤٠,٨٨	١٥٠٥٤,٣٦	١٥٣٥٥,٤٥	٣١٣٢٥,١٢
مبنى FF	٧٧٠	٦٣٢٣,٦٩	٦٥٦٢,٤٥	٦٦٩٦,٤٣	٧١٦٢,٦٠	٨٦٤٧,١٤	٩٢٢٤,٥٩	١٨٨١٨,١٥
مبنى فالتشي	٢١	٧٥٦,٢٠	٧٨١,٤٠	٧٨١,٤٠	٩٠٧,٤٣	٩٠٣,٨٤	٩٢١,٩٢	١٨٨٠,٧٢
مطار جون ف. كندي	-	١٠,٨٨	١١,٣١	١١,٢٣	١١,٧٤	١٢,١٥	١٢,٦٣	٢٥,٧٧
مبنى الكوا	-	١٨٠	١٥٥٧,٦٧	١٥٥٧,٦٧	١٥٥٧,٦٧	-	-	-
مبنى ديلي نيوز	٥٥	٢١٩٨,٠٨	٢٢٨٣,٦٨	٢٣٢٤,١٧	٢٣٤٠,١٢	٣٢٥٩,٧٠	١١١٥,٩٥	-
380 Madison Avenue	-	٣٥٢٥,٢٤	١١٧٥,٠٨	-	-	-	-	-
300 E 42nd Street	٦٤٩	٧٤٨٨,٣٤	٧٧٠٤,٧٧	٨٥٨١,٣١	٨٦٥٥,١٣	٩٢٤٢,٠٢	١٠٢٦٦,٧٥	٢٠٩٤٤,١٧
Teacher's Building	-	٣٢٦٧,٤١	١١٠٢,٤٢	-	-	-	-	-
3 Corporate Place, Piscataway, New Jersey	-	٨٧٤,٩٩	٩٠٢,٤٣	٤٦٤,٩٢	-	-	-	-
مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني	٢٨٧	١٤٨٢,٨٣	٢٧٩٩,٧٧	٣٤٠٠,٤٠	٣٤٣٩,٩٤	٣٥٨٨,٦٩	٣٧٢٧,٦٠	٧٦٠٤,٣٠
مبنى موبيل	-	١٠٧٠,١٢	١٠٧٠,١٢	-	-	-	-	-
مبنى ألبانو	٧٦٧	-	٦٥٨٤,٥١	١٠٢٢٠,١٢	١٠٥١٤,٩٣	١١٤٠٦,١٤	١١٦٣٨,٨٤	٢٣٧٤٣,٢٣
مجموع عقود الإيجار	١٥٦٥١٨٥	٤٧٦٣	٥٣٧٩٩,٨٥	٥٨٨٠٥,٣٩	٦٠٧١٨,٨١	٦٠٨٩٠,٤٢	٦٦٣٦٦,٢٢	١٣٣٩٩٧,٤٠
تكاليف الصيانة والدعم	٤٤٢١,٠٣	٥١٧٦,٤٢	٥٧٥٠,٨٢	٤٧٩٩,٤١	٤٩١٤,٣٣	٤٨٨٩,٨٤	٤٨٨٩,٨٤	١٠٣٧٥

(أ) مبالغ عام ٢٠١٧ والفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ هي تقديرات.

ثامنا-٦٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ثامنا-٨ أن تكاليف الصيانة والدعم البالغة ١٠ ٣٧٥ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تتجاوز مبالغ هذه التكاليف في فترات السنتين السابقتين (١٧٠ ٨٠٤ ٩ دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، و ٢٣٠ ٦٣٠ ٩ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٤٥٠ ٥٩٧ ٩ دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣). ولم يُقدم إلى اللجنة أي تبرير لهذه الزيادة، وبالتالي فإنها توصي بتخفيض قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، بحيث تصل تكاليف الصيانة والدعم إلى ٩ ٨٧٥ ٠٠٠ دولار.

ثامنا-٦٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، بناء على استفسارها، بأنه في حين كان هناك انخفاض في عدد عقود الإيجار مع إنهاء العقود في خمسة مبان في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ (مبنى ألكوا، ومبنى 380 Madison Avenue، ومبنى Teacher's Building، ومبنى 3 Corporate Place, Piscataway, New Jersey، ومبنى موبيل) كانت هناك زيادات في المساحة المؤجرة وفي تكاليف استئجار المباني الأخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن تكاليف الإيجار لا تزال تزداد كل سنة رغم إنهاء عقود الإيجار عقب تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، ولذلك لم تتحقق أي وفورات في تكاليف الإيجار نتيجة للمخطط العام وإخلاء المباني المؤجرة. وتتوقع اللجنة من الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة لعكس مسار هذا الاتجاه. وتلاحظ اللجنة أيضا في هذا الصدد النقصان في إيرادات الإيجار في نيويورك (انظر الباب ٣٦ أدناه).

المركبات

ثامنا-٦٩ فيما يتعلق بالمركبات، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه يُقترح شراء سيارة ركاب هجينة متوسطة الحجم وسيارة ركاب كهربائية لاستكمال الأسطول الحالي المكون من أربع مركبات هجينة عقب تركيب أجهزة شحن للمركبات الكهربائية في مرآب المقر في عام ٢٠١٧. وتري اللجنة الاستشارية أن تركيب أجهزة الشحن ينبغي ألا يشكل في حد ذاته أساسا لشراء المركبات، الذي ينبغي أن يبرر على أساس الاحتياجات التشغيلية لمركبات إضافية. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بعدم شراء سيارة الركاب الهجينة المتوسطة الحجم وسيارة الركاب الكهربائية.

الأثاث والمعدات

ثامنا-٧٠ تنص المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية بخصوص دائرة المرافق على أن مبلغ ٨٠٠ ٢٦٨ دولار سيغطي تكاليف اقتناء واستبدال الأثاث للأمين العام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ المقترح سيغطي تكاليف استبدال الأثاث المكتبي العتيق للموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونظرا إلى أن هذا المخصص ليس لاقتناء واستبدال الأثاث للأمين العام، وأن الموارد اللازمة لاستبدال الأثاث المكتبي العتيق للموظفين ستكون قد أدرجت بالفعل ضمن هذا الوجه من وجوه الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٨٠٠ ٢٦٨ دولار تحت بند الأثاث والمعدات.

ثامنا-٧١ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثامنا-٦٧ و ثامنا-٦٩ و ثامنا-٧٠، بالموافقة على مقترحات الأمين العام للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

المخطط العام لتجديد مباني المقر

ثامنا-٧٢ تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، في سياق التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، بأن مشروع المخطط العام سينجز بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (A/71/541، الفقرة ٧). ولدى الاستفسار عن حالة إنجاز المشروع، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن من المتوقع إنجاز أعمال تنسيق البيئة الخارجية بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، بينما يتوقع إنجاز الأعمال المتعلقة بمدخل شارع ٤٨ بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق التأخر المستمر في تحقيق الإنجاز النهائي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وسوف تعود إلى هذه المسألة في سياق التقرير المرحلي المقبل للأمين العام.

ثامنا-٧٣ وفيما يتعلق بصيانة سياج "إيست ريفر" بمحاذاة طريق FDR، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، في سياق نفس التقرير المرحلي للأمين العام، بأن أشغال الإصلاح كان من المقرر إجراؤها في صيف عام ٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التكلفة المقدرة لأعمال ترميم السياج سوف تتجاوز مليون دولار، وأنه يتعين الآن النظر في التوقيت في سياق التمويل المتاح والأولويات الأخرى التنافسة على الموارد. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه كحل مؤقت، سينجز دهان السياج في صيف عام ٢٠١٧. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتناول الأمين العام هذه المسألة في تقريره المرحلي المقبل عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

تكاليف المرافق العامة

ثامنا-٧٤ فيما يتعلق بالمرافق العامة، تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن من المقترح تخصيص مبلغ قدره ٦٠٠ ٢٤١ ١٥ دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لتغطية تكاليف الكهرباء (٨٠٠ ١٥٣ ١٠ دولار) والبخار (١٠٠ ٥٤٥ ٣ دولار) والمياه (٣٠٠ ٣٥٢ ١ دولار) وغيرها من المرافق العامة مثل الغاز (٤٠٠ ١٩٠ ١ دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في حين كان هناك انخفاض في التكلفة الإجمالية للمرافق العامة واستهلاك الطاقة، فإن هذه التخفيضات قابلتها جزئيا زيادات كبيرة في تكاليف وحدات المرافق العامة، والأحمال الكهربائية الجديدة الكبيرة منذ بدء المخطط العام لتجديد مباني المقر، وزيادة استخدام الكهرباء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أوجه الكفاءة والوفورات المتوقع تحقيقها نتيجة لتنفيذ المخطط العام قد قابلتها جزئيا زيادات في تكاليف وحدات المرافق العامة والأحمال الكهربائية واستخدام الكهرباء. واللجنة واثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن هذه المسألة في سياق تقريره المرحلي المقبل عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

معدل الإنجاز المعياري

ثامنا-٧٥ فيما يتعلق بمعدل الإنجاز المعياري، أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأنه إلى حين إنجاز مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، فإن معدل الإنجاز المعياري قد ظل في نفس المستوى الذي كان عليه في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمقدار ١٥ ٩٠٠ دولار للموظف الواحد، استنادا إلى متوسط التكلفة لكل قدم مربع (٥٧,٧٩ دولارا) مضروبا في متوسط عدد الأقدام

المربعة لكل موظف (٢٦٠ قدما مربعا) بحد أقصى للنسبة القابلة للاستخدام عند ٩٥ في المائة (٥٧,٧٩ دولارا $\times ٢٦٠ \div ٩٥$ في المائة = ١٥ ٨١٦ دولارا). وأبلغت اللجنة كذلك بأن متوسط التكلفة لكل قدم مربع البالغ ٥٧,٧٩ دولارا مستمد من تقسيم مجموع تكلفة المباني المستأجرة، بما في ذلك تكاليف الصيانة، في عام ٢٠١٣ (١٠,٦٨ ٩٨١ ٦٣ دولارات) على مجموع مساحة المباني المستأجرة بالقدم المربع في عام ٢٠١٣ (١٠٧ ٠٩٤ ١ قدما مربعا). وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمانة العامة تهدف إلى خفض التكاليف من خلال تنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، وهي تعمل على إعادة النظر في الأساس الذي يستند إليه معدل الإيجار المعياري، وهو عدد الموظفين، ليستند إلى القدم المربع بما يتماشى مع التقدم المحرز في مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتشق اللجنة الاستشارية في أن معدل الإيجار المعياري المنقح سوف يعكس الفوائد المتوقعة من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل.

ثامنا-٧٦ وفيما يتعلق بالعنصر ٢، خدمات الشراء، في إطار البرنامج الفرعي ٤، يشير الجدول ٢٩-دال-١٤ من ملزمة الميزانية إلى النتائج المتوقعة من ٧٠ حلقة دراسية في مجال الأعمال التجارية للموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن كيفية التعامل التجاري مع الأمم المتحدة. وتشير المعلومات التكميلية إلى أن موارد السفر المقترحة بمبلغ قدره ٤٦ ٥٠٠ دولار ستغطي جزءا من تكاليف سفر الموظفين لتنظيم حلقات دراسية عن المشتريات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك نشر المعلومات بين الموردين المحتملين للسلع والخدمات اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة بشأن فرص الشراء المتاحة داخل المنظمة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الحلقات الدراسية في مجال الأعمال التجارية لن تتأثر بالتخفيضات المقترحة المتعلقة بالكفاءة. واللجنة الاستشارية واثقة من أن المكتب سوف يكفل أن تخصص الموارد المتعلقة بهذا الناتج على النحو الواجب من أجل تنظيم هذه الحلقات الدراسية.

الباب ٢٩ هاء

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٩٧ ٧٧١ ٠٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٠ ٢٦٨ ١٠٣ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٢٠٠ ٣٢٧ ٢١ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٢٠٠ ٩٦٨ ٧٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في القرار ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثامنا-٧٧ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ هاء لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ٢٦٨ ١٠٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا

صافيا قدره ٥ ٤٩٧ ٢٠٠ دولار، أو ٥,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29E)، الجدول ٢٩ هاء-٣).

ثامنا-٧٨ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ٥ ٤٩٧ ٢٠٠ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: زيادة قدرها ٤١ ٣٠٠ دولار تعكس زيادة قدرها ٢١٦ ٤٠٠ دولار تتصل باعتماد فترة السنتين المخصص لوظيفتين جديدتين برتبة ف-٢ أنشئت في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ لدعم تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخفيضاً قدره ١٧٥ ١٠٠ دولار يتصل بالإلغاء التدريجي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لخمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (A/72/6 (Sect. 29E)، الفقرة ٢٩ هاء-١٥)؛

(ب) الولايات الجديدة والموسعة: زيادة قدرها ٧ ٠٧٤ ٣٠٠ دولار لدعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أيدتها الجمعية العامة في القرارات ٢٦٢/٦٩ و ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ بء، واقترح إنشاء قدرات لأمن الفضاء الإلكتروني في نيويورك وبانكوك ونيروبي وجنيف (A/72/6 (Sect. 29E)، الفقرة ٢٩ هاء-١٦)؛

(ج) التغييرات ضمن الباب الواحد و/أو بين الأبواب: زيادة قدرها ٢ ٠٩٩ ٩٠٠ دولار تعزى إلى اقتراح نقل موارد من الباب ٣٤، السلامة والأمن، دعماً لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/72/6 (Sect. 29E)، الفقرة ٢٩ هاء-١٧)؛

(د) تغييرات أخرى: انخفاض قدره ٣ ٧١٨ ٣٠٠ دولار بفضل أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من خلال جهوده الهادفة إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على فرادى العمليات اليومية (A/72/6 (Sect. 29E)، الفقرة ٢٩ هاء-١٨). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة جامعة للتخفيضات التي وردت على أنها تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بشرح لكيفية تحقيقها ومدى إمكانية اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة.

ثامنا-٧٩ وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ هاء-٢٠ من ملزمة الميزانية، تبلغ الموارد الأخرى المقررة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٢٩ هاء، ما قدره ٢١ ٣٢٧ ٢٠٠ دولار وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره ٧٠ ٩٦٨ ٢٠٠ دولار.

ثامنا-٨٠ ويرد في الجدول ثامنا-٩ موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المتوقع إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ثامنًا-٩
الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة		
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١٦٨	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٥ مد-١، ١٥ ف-٥، ٢٢ ف-٤، ٣٤ ف-٣، ١٠ ف-١/٢، ١٧ خ ع (ر ر)، ٦١ خ ع (ر أ)، ١ ح ي
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٧٨	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٦ مد-١، ١٦ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٣٥ ف-٣، ١١ ف-١/٢، ١٧ خ ع (ر ر)، ٦٠ خ ع (ر أ)، ١ م ر، ١ ح ي
الوظائف الجديدة	٥	١ مد-١ تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة و ٤ ف-٤ تحت البرنامج الفرعي ٥
الوظائف الملغاة	(٢)	٢ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٦
وظائف منقولة من الباب ٣٤، السلامة والأمن ^(١)	٧	٧ وظائف من قسم الدعم بالمعلومات لإدارة الأزمات التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن: ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (ر أ) إلى البرنامج الفرعي ٥
الوظائف المنقولة	-	٣ وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)) من نيويورك إلى بانكوك في إطار البرنامج الفرعي ٥
الموارد المقررة الأخرى		
وظائف متوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٢	١٣ ف-٣/٤، ٤ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر ر)، ١١ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
وظائف متوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٣	٢ ف-٣/٤، ٢ خ ع (ر ر)، ٩ خ ع (ر أ)

(١) انظر الفقرة ثامنًا-٨٦ أدناه.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثامنًا-٨١ تبلغ الموارد المقترحة للوظائف في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ٥٧٤ ٤٥ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٥٩٩ ٢ دولار، أو ٦,٠ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ١٧٨ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ثامنًا-٩، مقابل ١٦٨ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الجديدة

ثامنًا-٨٢ ويقترح الأمين العام إنشاء خمس وظائف لتعزيز أمن المعلومات: رئيس موظفي أمن المعلومات (مد-١) تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة؛ وأربعة موظفين لمراقبة الامتثال في مجال أمن الفضاء الإلكتروني (ف-٤) تحت البرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تكون مقراتهم في نيويورك وبانكوك ونيروبي وجنيف (A/72/6 (Sect. 29E)، الفقرتان ٢٩ هاء-٣٩ و ٢٩ هاء-٥١). وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن الموظفين الأربعة الجدد لمراقبة الامتثال في مجال أمن الفضاء الإلكتروني سيعززون قدرة المكتب على تحديد التهديدات والهجمات الجديدة والناشئة التي يتعرض لها أمن الفضاء الإلكتروني، وإدارتها والتخفيف منها، بالتعاون الوثيق مع مراكز التكنولوجيا الإقليمية بشأن الاستعراضات الأمنية، وتقييم المخاطر، والتصدي للحوادث.

وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في اعتبارها المهام المقرر أن يؤديها شاغلو الوظائف الأربع الجديدة المقترحة لموظفي مراقبة الامتثال في مجال أمن الفضاء الإلكتروني (ف-٤) في مراكز التكنولوجيا الإقليمية، بالموافقة على الوظائف الأربع برتبة ف-٤.

ثامنا-٨٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن الوظيفة المقترحة برتبة مد-١، بأن مقر هذه الوظيفة سيكون في مكتب رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات وأن شاغلها سيكون مسؤولاً مباشرة أمام رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل ضمان التوجيه والتنسيق الاستراتيجيين عموماً لنشر المعلومات على نطاق الأمانة العامة، والتشديد على أهمية هذه الوظيفة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المسؤولية عن خطة العمل لأمن المعلومات المؤلفة من ١٠ نقاط تقع في الوقت الراهن على عاتق رئيس قسم الأمن العالمي وبنية النظم العالمية (ف-٥)، تحت إشراف رئيس شعبة الخدمات العالمية (مد-٢)، وأن الوظيفة المقترحة برتبة مد-١ تعكس ارتفاع مستوى المشاركة والدعوة اللازمتين عند العمل مع كبار الموظفين.

ثامنا-٨٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية الهيكل الحالي الذي يتألف من قسم الأمن العالمي وبنية النظم العالمية، الذي يرأسه موظف برتبة ف-٥، والتابع لشعبة الخدمات العالمية، التي يرأسها موظف برتبة مد-٢، وهي غير مقتنعة بأن هيكلًا موازياً يضم الوظيفة المقترحة برتبة مد-١ له ما يبرره. وترى اللجنة أيضاً أن رئيس شعبة الخدمات العالمية برتبة مد-٢ ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات يمكنهما أداء المهام الرفيعة المستوى في مجال الدعوة والتوجيه الاستراتيجي بشأن المسائل المتعلقة بأمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات برتبة مد-١. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقاً لذلك.

نقل الوظائف

ثامنا-٨٥ يقترح الأمين العام في الفقرة ٢٩ هاء-٥١ من ملزمة الميزانية، تحت البرنامج الفرعي ٥، نقل ثلاث وظائف في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من نيويورك إلى بانكوك، مع إلغاء الوظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك واقتراح إنشائها كوظيفة جديدة من الرتبة المحلية في بانكوك. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نظام أوموجا يتيح الاضطلاع بالأنشطة من مواقع متعددة من خلال الإبلاغ عن الموارد لنفس الهيكل التنظيمي الموزع على مواقع جغرافية مختلفة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب استفاد من هذه المرونة في نظام أوموجا في نقل بعض موارده إلى مناطق جغرافية تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها أقل، إضافة إلى انخفاض تكاليف الموظفين في بانكوك مقارنة بنيويورك.

ثامنا-٨٦ وبالإضافة إلى ذلك، يقترح نقل سبع وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وموارد غير متعلقة بالوظائف من إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ اقتراح دمج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك ثماني وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تغطي مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة شؤون

السلامة والأمن في فترة السنتين الحالية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن إحدىوظيفتين من الرتبة ف-٣ (موظف إدارة معلومات) اقترح إلغاؤها في إطار الباب ٣٤ نتيجة مكاسب الكفاءة المتوقعة التي تخطط إدارة شؤون السلامة والأمن لتحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بينما اقترح نقل الوظائف السبع الباقية إلى المكتب. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها النقل المقترح لوظائف متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إدارة شؤون السلامة والأمن إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن الوظيفة برتبة ف-٣ المقترح إلغاؤها هي من الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة شؤون السلامة والأمن، فإنها ترى أن أوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها المتعلقة بالوظيفة من الرتبة ف-٣ المقترح إلغاؤها ينبغي أن تدرج تحت هذا الباب، وليس تحت الباب ٣٤ (انظر أيضا الباب ٣٤).

ثامنا-٨٧ وتوصي اللجنة بالموافقة على النقل المقترح لهذه الوظائف.

إلغاء الوظائف

ثامنا-٨٨ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفتين (مساعدان لشؤون نظم المعلومات) فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ويعزى ذلك إلى أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ([A/72/6 \(Sect. 29E\)](#)، الفقرة ٢٩ هاء-٦١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام هاتينوظيفتين تتمثل في التشغيل اليومي للنظام الحوسب لتحويل رسائل الفاكس والبرقيات ورسائل لوتس نوتس إلى خواديم الفاكس، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات الاتصال المأمون بالتناوب لتوفير الخدمات على مدار الساعة. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه سيجري إلغاء هاتينوظيفتين تدريجيا والاستعاضة عنهما جزئيا من خلال تنفيذ مستودع معياري مركزي لإدارة الوثائق إلى جانب تعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق إدارة الحقوق الرقمية. وتوصي اللجنة بالموافقة على الإلغاء المقترح لهاتينوظيفتين.

ثامنا-٨٩ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرتين ثامنا-٨٤ و ثامنا-٨٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-٩٠ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٧ ٦٩٤ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٨٩٨ ٢ دولار، أو ٥,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعزى الزيادة المقترحة أساسا إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٢٩٦ دولار) والخدمات التعاقدية (٤٠٠ ٦٦٧ ٥ دولار) والأثاث والمعدات (٨٠٠ ٣٨٣ ٢ دولار).

ثامنا-٩١ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثامنا-٨٤ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة وتوصيات

التكاليف المتصلة بنظام أوموجا

ثامنا-٩٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية، من المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أن النفقات في إطار الباب ٢٩ هاء كانت تبلغ ٦٠٠ ٤٩١ ٧٨ دولار في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٧١ ٧٧١ ٩٧ دولار، مما يدل على ارتفاع مستوى الإنفاق مع تبقي سبعة أشهر من فترة السنتين. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه في إطار عدد من وجوه الإنفاق، يعزى التجاوز في الإنفاق إلى التكاليف المتصلة بنظام أوموجا.

ثامنا-٩٣ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكاليف المقترحة المتصلة بنظام أوموجا في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تشمل مبلغ ١١,٤ مليون دولار يمثل الحصة المخصصة لمشروع أوموجا من الميزانية العادية (مدرج في الميزانية تحت الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية) ومبلغ ٧,١ ملايين دولار لدعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحصة الميزانية العادية في الزيادة في تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانه ودعمه (مدرج في الميزانية تحت هذا الباب). وزودت اللجنة أيضا بالجدولين ثامنا-١٠ و ثامنا-١١ اللذين يبينان توزيع المبلغ المقترح في إطار هذا الباب وقدره ٧,١ ملايين دولار.

الجدول ثامنا-١٠

الاحتياجات الإضافية المطلوبة لدعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(بدولارات الولايات المتحدة)

البند	المبلغ
وظيفة برتبة مد-١ و ٤ وظائف برتبة ف-٤ لتعزيز قدرات أمن الفضاء الإلكتروني في نيويورك وبانكوك ونيروي وجنيف	١٠١٠٧٠٠
شراء معدات لأمن الفضاء الإلكتروني ومختبرات الأدلة الجنائية (موجهات وبدالات وحواسيب)	٣١٤٠٠٠
شراء البرمجيات اللازمة لأمن الفضاء الإلكتروني	٩٥٧٢٠٠
خدمات تجهيز البيانات (المتعاقدون في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، وأعمال الاستدلال الجنائي، والتدريب في الموقع)	٥٩٦٣٠٠
السفر لأغراض التدريب وعقد المؤتمرات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني	٧٤٥٠٠
التدريب الخارجي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني	٧٥٠٠٠
المجموع	٣٠٢٧٧٠٠

الجدول ثامنا-١١

الاحتياجات الإضافية المطلوبة لتغطية حصة الميزانية العادية في تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانه ودعمه

البند	المبلغ
الخدمات التعاقدية	٢٤٣٠٣٠٠
الأثاث والمعدات	١٦١٦٣٠٠
المجموع	٤٠٤٦٦٠٠

ثامنا-٩٤ وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقدم صورة واضحة وشاملة عن التكلفة الإجمالية لمشروع أوموجا، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة، فضلا عن التوزيع المفصل للزيادة المقترحة بمبلغ ١١,٤ مليون دولار لتغطية التكاليف المتصلة بنظام أوموجا في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق التقرير المرحلي المقبل للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد والمجلد الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للأمم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على الموارد المتصلة بفريق تنسيق نظام أوموجا في الفقرتين ثامنا-٦ وثماننا-٧ أعلاه.

أوجه الكفاءة الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية

ثامنا-٩٥ أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، أدى استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية من أجل خفض مواصفات الحواسيب المحمولة والشخصية إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الأثاث والمعدات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مراكز التكنولوجيا الإقليمية، بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تقوم حاليا بتجريب استخدام هياكل أساسية للحواسيب المكتبية الافتراضية/التطبيقات الافتراضية، وستستخدم نتائج هذه التجربة على نطاق الأمانة العامة، حسب الاقتضاء (انظر الباب ١٩ أعلاه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية المشروع التجريبي وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة في سياق التقرير المرحلي المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة. وتشجع اللجنة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على متابعة المشروع التجريبي والنظر في انطباق النتائج في الأمانة العامة (انظر أيضا الباب ٣٣).

الباب ٢٩ واو

الإدارة، جنيف

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٩٠٠ ٣٧٧ ١٣٩ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٠٠ ٤٥٢ ١٣٧ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٠٠٠ ٢٦٧ ٦٣ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثامنا-٩٦ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلب الأمين العام رصدها للباب ٢٩ واو لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٠٠ ٤٥٢ ١٣٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيه ٦٠٠ ٩٢٥ ١ دولار، ونسبته ١,٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (A/72/6 (Sect. 29F)، الجدول ٢٩ واو-٣).

ثامنا-٩٧ ويعزو الأمين العام النقصان البالغ صافيه ٦٠٠ ٩٢٥ ١ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) تعديلات تقنية: نقصان قدره ٦٣ ٧٠٠ دولار يعكس حذف احتياجات غير متكررة تتصل بالاعتماد غير المتكرر للمساعدة المؤقتة العامة وتكاليف العمل الإضافي وبدلات العمل الليلي المتصلة بالقرارات والمقررات المتخذة من طرف مجلس حقوق الإنسان (A/72/6 (Sect. 29F)، الفقرة ٢٩ واو-٨)؛

(ب) ولايات جديدة وموسعة: زيادة قدرها ١١٠ ٥٠٠ دولار تعكس أساسا ولايات جديدة لدعم ما يلي: '١' مجلس حقوق الإنسان ونظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، و ٢٤٧/٦٨ ألف وباء، و ٢٦٢/٦٩؛ و '٢' قرار الجمعية العامة ٤٤/٧١ بشأن الشفافية في مجال التسليح؛ و '٣' قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي (A/72/6 (Sect. 29F)، الفقرة ٢٩ واو-٩)؛

(ج) تغييرات ضمن الباب الواحد و/أو فيما بين الأبواب: تعكس التغييرات في الموارد نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي ٤: خدمات الدعم، إلى البرنامج الفرعي ٦: عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دون أثر في التكلفة (A/72/6 (Sect. 29F)، الفقرة ٢٩ واو-١٠)؛

(د) تغييرات أخرى: نقصان قدره ١ ٩٧٢ ٤٠٠ دولار تُبيّحه أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من خلال جهوده الهادفة إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا، والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، على فرادى العمليات اليومية (A/72/6 (Sect. 29F)، الفقرة ٢٩ واو-١١). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة جامعة للتخفيضات التي وردت على أنها تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مرفقةً بشرح للسبل المزمع تحقيقها بها ولأي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تلتق تلك القائمة. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة بشأن هذه المسألة في الفرع الأول أعلاه.

ثامنا-٩٨ ويرد في الفقرة ٢٩ واو-١٣ من ملزمة الميزانية أنه بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٦٣ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار (بما لا يشمل التبرعات العينية)، وستغطي تكاليف ١٤٩ وظيفة.

ثامنا-٩٩ ويرد في الجدول الثامن-١٢ أدناه موجز عن الوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف التي يقترحها الأمين العام في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعرض الجدول أيضا الوظائف المتوقع تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثامن-١٢
الموارد من الموظفين

الوظائف		الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٠٣	١ مد-٢، ٤ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ١٨ خ ع (ر)، ٢١٤ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٩٧	١ مد-٢، ٤ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ١٨ خ ع (ر)، ٢٠٨ خ ع (ر أ)
الوظائف المنقولة	-	٢ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٦
الوظائف الملغاة	(٦)	١ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٢ ١ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٣ ٢ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٤ ٢ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٦
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٩	٣ ف-٥، ٣٧ ف-٤/٣، ٣ خ ع (ر)، ١٠٦ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٠٠ بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تبلغ الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف في الميزانية العادية المقترحة ما قدره ٨١ ٧٩٣ ٣٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١ ٥٠٣ ٢٠٠ دولار، ونسبته ١,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ٢٩٧ وظيفة، على النحو المبين في الجدول الثامن-١٢، مقابل ٣٠٣ وظائف في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف المنقولة

ثامنا-١٠١ يقترح الأمين العام نقلَ وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي ٤: خدمات الدعم، إلى البرنامج الفرعي ٦: عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتجميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/72/6 (Sect. 29F)، الفقرة ٢٩ واو-٤٣)؛ وتشير المعلومات التكميلية إلى أن عمليات النقل المقترحة ستُتيح إعادة تنظيم الموارد ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سعياً لترشيد وتجميع عمليات تقديم خدمات التطبيقات الموحدة.

الوظائف الملغاة

ثامنا-١٠٢ يقترح الأمين العام أيضاً إلغاء ست وظائف، منها وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تحت البرنامج الفرعي ٢: تخطيط البرامج والميزانية والحسابات؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تحت البرنامج الفرعي ٣: النقل؛ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تحت البرنامج الفرعي ٤؛ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تحت البرنامج الفرعي ٦، تُتيح إلغاءهما أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثامنا-١٠٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٠٤ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٥ ٦٥٩ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا صافيه ٤٢٢ ٤٠٠ دولار، ونسبته ٠,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتُعزى التخفيضات المقترحة أساسا إلى مصروفات التشغيل العامة (٥٦١ ٥٠٠ دولار أو ١,٦ في المائة) واللوازم والمواد (٧٨ ١٠٠ دولار أو ٤,٦ في المائة)، في حين تندرج الزيادات المقترحة أساسا تحت بند الأثاث والمعدات (٩٩ ٩٠٠ دولار أو ٣,٤ في المائة) وبند الخدمات التعاقدية (٨٥ ٠٠٠ دولار أو ٢,٤ في المائة).

المركبات

ثامنا-١٠٥ تُشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن مبلغ ٣٧٣ ٢٠٠ دولار مقترح تحت بند الخدمات التعاقدية تحت البرنامج الفرعي ٤ لتغطية تكاليف خدمات السياقة المتعاقد عليها لتكملة الخدمات المقدمة من الموظفين السائقين المحليين. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه في فترة السنتين الحالية، أُدرجت الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التعاقدية في الميزانية لتغطية تكاليف التعاقد على مزيد من خدمات السياقة مقابل إلغاء وظيفتي سائقيْن. وأبلغت اللجنة أيضا بأن خدمات السياقة التجارية استُخدمت لتلبية الزيادات الكبيرة في الطلب على خدمات السياقة، ولإتاحة الحصول مباشرة على خدمات مجموعة من السائقين والمركبات من خارج المكتب، وهو ما أتاح مرونة أكبر واستجابة أفضل في فترات الذروة. وتستحسن اللجنة الاستشارية استخدام خدمات السياقة التعاقدية التي تُتيح مرونة أكبر في تلبية الزيادة في الطلب على خدمات السياقة، وتُشجع على استخدامها على نطاق المنظمة بوصفها بديلا ذي مردودية جيدة قياسا إلى التكلفة مقارنة باستخدام الموارد الداخلية من السائقين والمركبات، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل مركز من مراكز العمل.

ثامنا-١٠٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن مبلغ ١١٤ ٥٠٠ دولار مقترح تحت بند الأثاث والمعدات لتغطية تكاليف استبدال المركبات القديمة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأسطول الحالي من المركبات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يتكون من خمس مركبات لنقل كبار الشخصيات واقتُتبت أحدثها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها سبق وأن أشارت إلى التباين في أساطيل المركبات من حيث التشكيلة والعدد في مختلف مراكز العمل. وتذكر اللجنة أيضا بأن الجمعية العامة طلبت، بناء على توصيتها، إلى الأمين العام أن يستعرض سياسات توفير السيارات الرسمية واستخدامها، التي تسري في جميع المكاتب الدائمة للأمم المتحدة، وتحديث هذه السياسات وتوسيع نطاقها إذا اقتضى الأمر، بهدف كفالة استخدام المركبات الرسمية بأكثر الطرق كفاءة واقتصادا. وتحيط اللجنة الاستشارية علما مع القلق بأن الأمين العام لم يمثل لهذا الطلب، وتوصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يُنجز هذا الاستعراض دون مزيد من التأخير، وأن يتضمن استعراضه تقييما لتطبيق الأمر الإداري

ST/AI/2006/1 والمستوى الامتثال لمقتضياته (A/70/7)، الفقرة ثامنا - ٩٩؛ انظر أيضا البابين ٢٩ زاي و ٢٩ حاء أدناه).

الخدمات الطبية

ثامنا-١٠٧ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن المخصص البالغ ٩٠٠ ٢٠٥ ٣ دولار، والمندرج تحت بند المنح والمساهمات، مقترح لتغطية حصة الميزانية العادية من تكاليف قسم الخدمات الطبية الذي يديره المكتب، والذي يقدم الخدمات الطبية إلى موظفي الأمم المتحدة في جنيف، بمن فيهم الموظفون من الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودون في جنيف وأماكن أخرى. وتشير المعلومات التكميلية أيضا إلى أن هذه الاحتياجات تُحسب على أساس الثمن للفرد الواحد وتُعمّم على العدد الحالي للموظفين الممولين من الميزانية العادية لكل مكتب. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكلفة حصة مكتب الأمم المتحدة في جنيف من تكاليف الخدمات الطبية تبلغ ٦٠٤ دولارات للفرد الواحد سنويا. وترى اللجنة الاستشارية أن التكلفة السنوية المقترحة عن الفرد الواحد مفرطة، وتوصي بأن يُعيد مكتب الأمم المتحدة في جنيف النظر في التكلفة السنوية للخدمات الطبية عن الفرد الواحد.

ثامنا-١٠٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وملاحظات عامة

الخدمات المقدمة على أساس عدم تحمل أية تكاليف

ثامنا-١٠٩ يرد في الفقرة ٢٩ واو-٣ من ملزمة الميزانية أن شعبة الشؤون الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقدم خدمات الدعم الإداري وخدمات الدعم الأخرى إلى إدارات الأمانة العامة ومكاتبها، وإلى الكيانات الأخرى في نظام الأمم المتحدة الموحد. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعض هذه الخدمات تُقدم، على أساس عدم تحمل أية تكاليف، إلى الكيانات الموجودة مقرها في جنيف والممولة من برنامج الميزانية العادية ولكن غير مرصود لها أية أموال من الميزانية العادية لهذا الغرض، وإلى الكيانات التي رُصدت مخصصات لشعبة الشؤون الإدارية من أجلها لتغطية تكاليف الخدمات الإدارية والدعم الإداري. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن من بين الكيانات الرئيسية، التي تقدم إليها الخدمات بانتظام على أساس عدم تحمل أية تكاليف، العناصر الممولة من الميزانية العادية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتبدي اللجنة تعليقات أخرى بشأن منهجية استرداد التكاليف في الفرع الأول أعلاه.

البستنة وهندسة المناظر الطبيعية

ثامنا-١١٠ تشير المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام إلى اللجنة الاستشارية إلى أن تكاليف إيجار وصيانة أماكن العمل في مبنى قصر ويلسون والمبنى الكائن بالعنوان ٤٨ جوسبي موتو تشمل تكاليف العناية بالمنتزهات والحدائق في جميع أماكن العمل التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولدى

الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكاليف البستنة وهندسة المناظر الطبيعية في مجمع قصر الأمم تبلغ ٦١٦ ٠٠٠ دولار عن فترة السنتين، وتغطي مساحة يبلغ مجموعها ٤٣٠ ٠٢٦ متراً مربعاً. وعلى سبيل المقارنة، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بما يلي: (أ) في نيويورك، بلغت تكلفة البستنة وهندسة المناظر الطبيعية نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار عن فترة السنتين في مجمع تبلغ مساحته نحو ٦٥ ٥٥٩ متراً مربعاً؛ (ب) وفي فيينا، تقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خدمات البستنة وهندسة المناظر الطبيعية على أساس تقاسم تكاليفها، التي يُسهم فيها مكتب الأمم المتحدة في فيينا بنحو ٨٦ ٤٤٠ يورو عن فترة السنتين عن مساحة يبلغ مجموعها ٣٨ ٠٠٠ متر مربع؛ (ج) وفي نيروبي، يُقترح رصد ٩٧١ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لتكاليف البستنة وهندسة المناظر الطبيعية في الأراضي التي يوجد عليها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومساحتها ٥٦٠ ٠٠٠ متر مربع. وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على تقييم ما إذا كان يمكن إيجاد حلول تتيح تكبد تكاليف أقل عن البستنة وهندسة المناظر الطبيعية في مراكز العمل المعنية.

الباب ٢٩ زاي الإدارة، فيينا

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٤ ٠٣٠ ٨٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٣ ٤٧٢ ٤٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٣٧ ٠٥٣ ٤٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثامناً-١١١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلب الأمين العام رصدها للباب ٢٩ زاي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٣ ٤٧٢ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاً صافيه ٥٥٨ ٤٠٠ دولار، ونسبته ١,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect. 29G) A/72/6، الجدول ٢٩ زاي-٤).

ثامناً-١١٢ ويعزو الأمين العام هذا النقصان البالغ صافيه ٥٥٨ ٤٠٠ دولار إلى تغييرات أخرى تُتيحها أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة في فيينا تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من خلال جهوده الهادفة إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا، والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، علىفرادى العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة جامعة للتخفيضات التي وردت على أنها تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مرفقةً بشرح للسبل المزمع تحقيقها بها ولأي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة بشأن هذه المسألة في الفرع الأول أعلاه.

ثامناً-١١٣ وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سُكِّمَت موارد الميزانية العادية بموارد من مصادر خارجة عن الميزانية تقدر بنحو ٣٧ ٠٥٣ ٤٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١ ٧٣٤ ٣٠٠ دولار

بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/6 (Sect. 29G)، الفقرة ٢٩ زاي-١٤). وستتيح الموارد المتأتية من مصادر خارجة عن الميزانية استمرار تمويل ٨٠ وظيفة.

ثامنا-١١٤ ويرد في الجدول الثامن-١٣ موجز عن الوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعرض الجدول أيضا الوظائف المتوقع تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثامن-١٣

الموارد من الموظفين

الوظائف الرتبة		
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٥	١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٧ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٨ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٣	١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٦ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٧ خ ع (ر أ)
الوظائف الملغاة	(٢)	١ ف-٣ تحت البرنامج الفرعي ٣ ١ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٦
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٠	٢ مد-١، ٢ ف-٥، ١٨ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥١ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١١٥ بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تبلغ الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف في الميزانية العادية المقترحة ما قدره ٤٠٠ ٢٨٥ ١٦ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٤١١ ٠٠٠ دولار (ونسبته ٢,٥ في المائة)، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ٨٣ وظيفة، مقابل ٨٥ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الملغاة

ثامنا-١١٦ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفتين، إحداها برتبة ف-٣ تحت البرنامج الفرعي ٣: إدارة الموارد البشرية، والأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تحت البرنامج الفرعي ٦: عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نتيجة لأوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 29G)، الفقرات ٢٩ زاي-٣٨ و ٢٩ زاي-٥٢).

ثامنا-١١٧ وتُشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الإلغاء المقترح للوظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف لشؤون الموارد البشرية تعكس التحول إلى عمل الموظفين والمدربين بنهج يعتمد على قدر أكبر من الخدمة الذاتية، مما يتطلب قدرا أقل من أعمال مراجعة الوثائق وتجهيزها والموافقة عليها. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن بوابة نظام أوموجا للخدمة الذاتية للموظفين بسطت عددا من العمليات بحيث لم يعد إلا موظف واحد لشؤون الموارد البشرية يقوم بمهام الموافقة على

المعاملات، ومن المتوقع أن بدء العمل بنظام iNeed للخدمة الذاتية بحلول نهاية عام ٢٠١٧ سيمكّن مديري شؤون الموارد البشرية والعملاء من مواصلة تعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات.

ثامنا-١١٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١١٩ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ١٧ ١٨٧ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا صافيه ١٤٧ ٤٠٠ دولار، ونسبته ٠,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى النقصان المقترح أساسا إلى انخفاض في الاحتياجات تحت بندي الأثاث والمعدات (٧٧ ٨٠٠ دولار، أو ٦,١ في المائة) واللوازم والمواد (٦٦ ٢٠٠ دولار، أو ١٦,٤ في المائة)، ويقابل ذلك جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٧٩ ٦٠٠ دولار، أو ٦,٢ في المائة).

التدريب اللغوي

ثامنا-١٢٠ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن مبلغ ٣١٣ ٣٠٠ دولار، تحت بند الخدمات التعاقدية، سيغطي أجور مدرسي الدورات اللغوية. ولدى الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالجدول الثامن-١٤ الوارد أدناه الذي يعرض عدد المدرسين والطلاب في دورات التدريب اللغوي على مدى ثلاث فترات من فترات السنتين.

الجدول الثامن-١٤

عدد المدرسين والطلاب في دورات التدريب اللغوي، ٢٠١٤-٢٠١٩

اللغة	عدد المدرسين			عدد الطلاب		
	العدد الفعلي للفترة	العدد المقدر للفترة	العدد المقدر للفترة	العدد الفعلي للفترة	العدد المقدر للفترة	العدد المقدر للفترة
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩
العربية	١	١	١	١٦٥	١٧٠	
الصينية	١	١	١	١٢٥	١٢٥	
الإنكليزية	٢	٢	٢	٤٧٧	٦٣٢	٦٣٥
الفرنسية	٢	٢	٢	٥٦٠	٤٩٥	٥٠٠
الروسية	١	٢	٢	٢٠٥	١٤٩	١٥٠
الإسبانية	٢	٢	٢	٥١٠	٦٢٠	٦٢٠
الألمانية	٢	٢	٢	٥٢٠	٦٣٠	٦٤٠

ثامنا-١٢١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاختلافات في نسب المدرسين إلى الطلاب بالنسبة للغات السبع، وترى أنه يجب إدراج مزيد من المعلومات المفصلة عن جميع مراكز العمل التي تقدم دورات تدريب لغوي في التقرير المقبل للأمين العام عن إدارة الموارد البشرية.

المركبات

ثامنا-١٢٢ تشير المعلومات التكميلية إلى أن مبلغ ٤٤ ٦٠٠ دولار مقترح تحت بند الأثاث والمعدات، تحت البرنامج الفرعي ٤: خدمات الدعم، لتغطية تكاليف استبدال إحدى المركبات الرسمية الثلاث المشتراة في عام ٢٠١٣. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه يقترح استبدال المركبة وفقا لسياسة توفير السيارات الرسمية واستخدامها (ST/AI/2006/1، البند ٣) التي تنص على أنه يجب النظر في استبدال المركبات بعد استخدامها لمدة خمس سنوات أو قطعها مسافة ١٢٨ ٠٠٠ كيلومتر (٨٠ ٠٠٠ ميل). وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسألة في الفقرة ثامنا-١٠٦ أعلاه.

ثامنا-١٢٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وملاحظات عامة

استرداد التكاليف

ثامنا-١٢٤ تمثل الموارد المتوقعة تأتيها لمكتب الأمم المتحدة في فيينا من خارج الميزانية، والبالغة ٤٠٠ ٥٣٠ ٣٧ دولار، الموارد من ميزانية الدعم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن إيرادات دعم البرامج المتوقعة استردادها لقاء خدمات الدعم المقدمة للأنشطة والصناديق والبرامج غير الممولة من الميزانية (A/72/6 (Sect. 29G)، الفقرة ٢٩ زاي-١٤). ووفقا للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، تنوزع الموارد المتوقعة على النحو التالي: ١٠٠ ٢٣ ٠٨٢ دولار من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، و ١٣ ٨١٨ ٧٠٠ دولار من صندوق استرداد التكاليف بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، و ١٥٢ ٦٠٠ دولار من صندوق الدعم بمكتب الأمم المتحدة في فيينا. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُقدم مكتب الأمم المتحدة في فيينا خدمات إدارية، منها خدمات إدارة موارد بشرية وإدارة مالية وخدمات لدعم تكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم عامة، وأن الإيرادات تتأتى من تكاليف دعم البرامج المحددة في نسبة ١٣ في المائة والتي يُحصّل عليها من المشاريع الخارجة عن الميزانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأنه يجري تحمّل النفقات المترتبة عن التكاليف غير المباشرة المتكبدة في دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفيما يتعلق بصندوق استرداد التكاليف بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، أبلغت اللجنة لدى استفسارها أن الصندوق يغطي الفواتير واسترداد التكاليف فيما يخص الخدمات المقدمة إلى العملاء الداخليين والخارجيين، مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب شؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مكتب الأمم المتحدة في فيينا يُصدر، بوصفه مقدم خدمات، فواتير النفقات التي يتكبدها، وتُحمّل هذه النفقات على الكيان المتلقي للخدمات. وفيما يتعلق بصندوق الدعم، أبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن الصندوق يدعم في المقام الأول مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن الإيرادات تتأتى من تكاليف دعم البرامج المحددة في نسبة ١٣ في المائة والتي يُحصّل عليها من المشاريع الخارجة عن الميزانية لهذين الكيانين، وأنه يجري تحمّل النفقات المترتبة عن التكاليف غير المباشرة المتكبدة في دعم المكتبين. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسألة في الفرع الأول أعلاه.

الباب ٢٩ حاء الإدارة، نيروبي

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٩ ٤٠٥ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٨ ٤٨٨ ٠٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٤٣ ٦٣٠ ٤٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثامنا-١٢٥ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلب الأمين العام رصدها للباب ٢٩ حاء لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٨ ٤٨٨ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيه ٩١٧ ٧٠٠ دولار، ونسبته ٣,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 29H)، الجدول ٢٩ حاء-٣).

ثامنا-١٢٦ ويعزو الأمين العام النقصان البالغ صافيه ٩١٧ ٧٠٠ دولار إلى العوامل التالية:

- (أ) تعديلات تقنية: نقصان قدره ٢٢٦ ٥٠٠ دولار تحت بند عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعكس تخفيضات تتصل بالإلغاء التدريجي لوظائف خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛
- (ب) تغييرات ضمن الباب الواحد و/أو فيما بين الأبواب: تعكس التغييرات في الموارد الحالات التالية لنقل وظائف وإعادة تصنيف وظائف وإلغاء وظائف على أساس عدم تكبد أية تكاليف، وهي: '١' نقل وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٢: تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤: خدمات الدعم، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢؛ '٢' واقتراح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ تحت البرنامج الفرعي ٦: عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز الرقابة على الهياكل الأساسية المحلية لتكنولوجيا المعلومات وعلى تقديم خدماتها (ويقابل تكلفة ذلك ما يرد في الفقرة '٣' أدناه)؛ '٣' وإلغاء وظيفة من الرتبة المحلية تحت البرنامج الفرعي ٦.

- (ج) تغييرات أخرى: نقصان قدره ٦٩١ ٢٠٠ دولار تُنبئ به أوجه الكفاءة التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من خلال جهوده الهادفة إلى تطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا، والمعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، على فرادى العمليات اليومية. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة جامعة للتخفيضات التي وردت على أنها تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مرفقةً بشرح للسبل المزمع تحقيقها بها ولأي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة بشأن هذه المسألة في الفرع الأول أعلاه.

ثامنا-١٢٧ وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سَتُكْمَل موارد الميزانية العادية بموارد من مصادر خارجة عن الميزانية تقدر بنحو ٤٠٠ ٦٣٠ ٤٣ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ٤٦٨ ٧٠٠ دولار بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستتيح الموارد المتأتية من مصادر خارجة عن الميزانية استمرار تمويل ٢٠٤ وظائف.

ثامنا-١٢٨ ويرد في الجدول الثامن-١٥ موجز عن الوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعرض الجدول أيضا الوظائف المتوقع تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثامن-١٥

الموارد من الموظفين

الوظائف		الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١١٩	١ مد-٢، ٤ مد-١، ٦ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ٧٣ ر م، ١ م و ف
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١١٢	١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ٩ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ٦٦ ر م، ١ م و ف
الوظائف المعاد تصنيفها		١ ف-٤ إلى ٥ ف- تحت البرنامج الفرعي ٦
الوظائف المنقولة		١ ر م من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٢ ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤ ١ ر م من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢
الوظائف الملغاة	(٧)	٢ ر م تحت البرنامج الفرعي ٣ ٢ ر م تحت البرنامج الفرعي ٤ ٣ ر م تحت البرنامج الفرعي ٦
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٤	١ ف-٥، ٨ ف-٣/٤، ١ ف-٢/١، ١٨٥ ر م، ٩ م و ف

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٢٩ بالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تبلغ الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف في الميزانية العادية المقترحة ما قدره ٨٠٠ ٥٧٧ ١٩ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٨١٣ ٠٠٠ دولار، ونسبته ٤,٠ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الموارد المقترحة تكاليف ١١٢ وظيفة (٤٥ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا، و ٦٦ من الرتبة المحلية، ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)، مقابل ١١٩ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف المعاد تصنيفها

ثامنا-١٣٠ يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم خدمات المؤتمرات والعملاء تحت البرنامج الفرعي ٦ من الرتبة ف-٤ إلى ف-٥. ويشير في تقريره إلى أنه إثر تعيين رئيس دائرة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات رئيساً لمركز التكنولوجيا الإقليمي لأفريقيا (الأمر الذي اقتضى إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١)، ازداد تعقد ونطاق مهام الوظيفة من الرتبة ف-٤ لرئيس قسم خدمات المؤتمرات والعملاء (A/72/6 (Sect. 29H)، الفقرة ٢٩ حاء-٤٥). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم يُطلب إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف-٤ إلى ف-٥ عند اقتراح إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ لأن إعادة تصنيف هذه الأخيرة كانت في إطار الاستراتيجية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أنشئت بمقتضاها مراكز التكنولوجيا الإقليمية، والتي لم تنظر في أثر ذلك في سير الأعمال محليا (انظر A/69/517).

الوظائف المنقولة

ثامنا-١٣١ يقترح الأمين العام نقل الوظائف التالية: وظيفة من الرتبة المحلية من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٢؛ ووظيفة من الرتبة ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤؛ ووظيفة من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢ (A/72/6 (Sect.29H)، الفقرة ٢٩ حاء-٦). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهدف من هذه التغييرات كان مواءمة توزيع الموارد مع الاحتياجات التشغيلية الراهنة في أعقاب بدء العمل بنظام أوموجا ومبادرات أخرى لإعادة تخطيط سير الأعمال.

الوظائف الملغاة

ثامنا-١٣٢ تشير المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام إلى أنه يُقترح إلغاء سبع وظائف: وظيفتان لمساعدين لشؤون الموارد البشرية (الرتبة المحلية) تحت البرنامج الفرعي ٣: إدارة الموارد البشرية؛ ووظيفتان لمساعدين لشؤون المشتريات (الرتبة المحلية) تحت البرنامج الفرعي ٤؛ وثلاثة وظائف لمساعدين لشؤون نظم المعلومات (الرتبة المحلية) تحت البرنامج الفرعي ٦. ووفقا لما أفاد به الأمين العام، يُعزى الإلغاء المقترح للوظائف إلى أوجه كفاءة مرتبطة ببدء العمل ببوابة نظام أوموجا للخدمة الذاتية للموظفين، وتحسين عملية الشراء المتكاملة، ووقف تشغيل التطبيقات القديمة، وتبسيط المهام في دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثامنا-١٣٣ ويتبين من المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام أن سبع وظائف كانت شاغرة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ (١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ من فئة الخدمات العامة). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن خمسا من الوظائف الشاغرة يشغلها موظفون معارون أو معينون فيها تعيينا مؤقتا، وأن ١٢ موظفا في المجموع يحتفظون بحق العودة إلى وظائفهم في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتلاحظ اللجنة أن هؤلاء الموظفين الاثنى عشر يمثلون نحو ١٠ في المائة من الوظائف في المكتب الممولة من الميزانية العادية. وستواصل اللجنة الاستشارية النظر في هذه المسألة في سياق استعراضها لإدارة الموارد البشرية.

ثامنا-١٣٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٣٥ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٨ ٩١٠ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية، وهو ما يمثل نقصانا صافيه ١٠٤ ٧٠٠ دولار، ونسبته ٠,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذا النقصان، الذي يعكس أساسا انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (٤٠٨ ٦٠٠ دولار)، تُقابلة جزئياً زيادة في الاحتياجات يندرج معظمها تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٣١٢ ٦٠٠ دولار).

المركبات

ثامنا-١٣٦ الاحتياجات المقترحة المتعلقة بأسطول المركبات، ومجموعها ١٣١ ٧٠٠ دولار، تشمل ٥٦ ٠٠٠ دولار لاستبدال المركبات، و ٤٧ ٠٠٠ دولار للصيانة والتصليح، و ٢٨ ٧٠٠ دولار للوقود. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مركبتين من الأسطول المؤلف من تسع مركبات تُستخدمان منذ عام ١٩٩٣، بينما تُستخدم مركبة منذ عام ١٩٩٧ ومركبتان منذ عام ٢٠٠٢ وثلاث مركبات منذ عام ٢٠١٠ ومركبة منذ عام ٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم مركبات المكتب تُستخدم منذ فترات طويلة ويمكن النظر في استبدالها وفقاً لسياسة توفير السيارات الرسمية واستخدامها (ST/AI/2006/1، البند ٣) التي تنص على أنه يجب النظر في استبدال المركبات بعد استخدامها لمدة خمس سنوات أو قطعها مسافة ١٢٨ ٠٠٠ كيلومتر (٨٠ ٠٠٠ ميل). وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتفاظ بالمركبات لفترات مطولة قد تنجم عنه آثار سلبية، ولا سيما من حيث التكلفة والأمن. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسألة في الباب ٢٩ واو أعلاه.

ثامنا-١٣٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وملاحظات عامة

منهجية استرداد التكاليف

ثامنا-١٣٨ لدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أنشئ بهدف تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بمجموعة كاملة من الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى، إضافة إلى تولي خدمات الدعم المشتركة لمنظمات أخرى تتبع لمنظومة الأمم المتحدة وتوجد في نيروبي. ويتحدد حسب مصدر تمويل هذه الكيانات ما إذا كانت التكاليف تُستردّ دفعة واحدة أو على مراحل. ومرصوداً للمكتب في الميزانية العادية مخصصٌ لخدمة عمليّته الرئيسيّين؛ وتُستردّ التكاليف من هذين العميلين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة) على أساس مرحلي حسب تراكم التكاليف وحسب الحصة من الأنشطة الخارجة عن الميزانية التي تقدم الخدمات من أجلها. وبالنسبة للخدمات المقدمة غير المرصود لها مخصصات في الميزانية، تُستردّ تكاليف ما يُقدم من هذه الخدمات دفعة واحدة أو على مراحل. وتُستردّ تكاليف الخدمات المشتركة عن العمليات ذات الصلة دفعة واحدة. وتُبدى اللجنة تعليقات أخرى بشأن منهجية استرداد التكاليف في الفرع الأول أعلاه.

الجزء التاسع الرقابة الداخلية

الباب ٣٠ الرقابة الداخلية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٠ ١٤٨ ٤٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٩ ٩٢٦ ٩٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٥٩ ٥٣٣ ٠٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	١٧ ٧٤٧ ٦٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) لا تعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تاسعا-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣٠ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٣٩ ٩٢٦ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٢٢١ ٥٠٠ دولار، أو ٠,٦ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/72/6 \(sect. 30\)](#)، الجدول ٣٠-٣). ومن مجموع الموارد المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ينشأ مبلغ قدره ٥٩ ٥٣٣ ٠٠٠ دولار، أو ٥٠,٣ في المائة، من الاشتراكات المقررة الأخرى، ومبلغ قدره ١٧ ٧٤٧ ٦٠٠ دولار، أو ١٥ في المائة، من الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية.

تاسعا - ٢ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي إلى ثلاثة عوامل، تفاصيلها كما يلي:

(أ) التعديلات الفنية: زيادة قدرها ٢٣١ ٦٠٠ دولار، تعكس زيادة قدرها ٢٧٢ ٠٠٠ دولار من جراء تخصيص الموارد اللازمة لفترة السنتين لوظيفتين جديدتين برتبة ف-٤ أنشئت في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار البرنامج الفرعي ٣، يقابلها جزئيا حذف احتياجات غير متكررة تتعلق بتقديم خدمات تعاقدية لمرة واحدة من أجل التدريب على استخدام النظام الجديد للمكتب لإدارة مراجعة الحسابات وتتبع التوصيات الذي طُبّق في عام ٢٠١٦؛

(ب) التغييرات ضمن و/أو على نطاق الباب: تعكس نقل المخصص المتعلق بالتكاليف الأخرى للموظفين والمساعدة المؤقتة العامة من التوجيه التنفيذي والإدارة وبرنامج العمل إلى دعم البرنامج، ونقل المخصص المتعلق بمصروفات التشغيل العامة وخدمات الاتصالات من دعم البرنامج إلى التوجيه التنفيذي والإدارة وبرنامج العمل؛

(ج) تغييرات أخرى: نقصان قدره ٤٥٣ ١٠٠ دولار من خلال أوجه الكفاءة التي يخطط المكتب لتحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة أوجه الكفاءة المتوقعة المتعلقة بنظام أوموجا التي ترد في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد ([A/71/390](#)) والتي

تتصل بتخفيضات متعلقة بالوظائف وغير متعلقة بالوظائف تتألف من ٨٠٠ ٣٢٤ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات؛ و ٣٠٠ ٢٨ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم؛ و ١٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار دعم البرنامج. وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، قائمة جامعة بالتخفيضات المصنفة في إطار التغييرات الأخرى في الموارد في جميع أبواب الميزانية، بالإضافة إلى شرح للكيفية التي يعتزم تحقيقها بها ومدى ما يمكن اعتبارها من أوجه الكفاءة، لكنها لم تزود بهما. وتقدم ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بشأن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

تاسعا - ٣ ويعرض الجدول تاسعا-١ موجزا للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وهو يبين أيضا الوظائف المتوقعة الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول تاسعا-١

الموارد المتعلقة بالوظائف

الوظائف الرتبة		
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١١٦	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٥٠ ف-٣/٤، ١٤ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر ر)، ٢٢ خ ع (ر أ)، ١ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١١٤	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٥٠ ف-٣/٤، ١٤ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر ر)، ٢٠ خ ع (ر أ)، ١ ر م
الوظائف الملغاة	(٢)	٢ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ١
الموارد المقررة الأخرى		
المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ^(أ)	١١٦	٢ مد-١، ١٦ ف-٥، ٦٩ ف-٣/٤، ٢ خ ع (ر ر)، ٩ خ ع (ر أ)، ١٣ خ م، ٥ ر م
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ^(ب)	١٦	٢ ف-٥، ٧ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، ٤ خ ع (ر أ)، ١ ر م

(أ) تشمل ١١٦ وظيفة مؤقتة لأداء أنشطة رقابية ممولة من الموارد المقررة الأخرى، وذلك على النحو التالي: المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (١ ف-٤ و ١ ف-٣)؛ وحساب دعم عمليات حفظ السلام (٢ مد-١، ١٦ ف-٥، ٤٢ ف-٤، ٢٥ ف-٣، ٢ خ ع (ر ر)، ٩ خ ع (ر أ)، ١٣ خ م، ٥ ر م)، وهو ما لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

(ب) تشمل ١٦ وظيفة مؤقتة لأداء أنشطة رقابية ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك على النحو التالي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١ ف-٤، ١ ر م)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١ ف-٣، ١ خ ع (ر ر))؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١ ف-٤)؛ ومركز التجارة الدولية (١ ف-٢)؛ وتكاليف دعم البرامج للأنشطة الفنية الأخرى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٤ خ ع (ر أ)).

تاسعا- ٤ وقدمت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وفقا للفقرة ٢ (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، المرفق)، تقريرا عن استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/85). وتبادلت اللجنة الاستشارية الآراء مع رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وُؤدت بمزيد من الإيضاحات الخطية بخصوص توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

آراء وتوصيات بشأن الوظائف

تاسعا-٥ على النحو المبين في الجدول تاسعا-١، يقترح الأمين العام ما مجموعه ١١٤ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يمثل انخفاضاً صافياً قدره وظيفتان مقارنة بمجموع عدد الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ينعكس في الإلغاء المقترح لوظيفتين.

التوجيه التنفيذي والإدارة

تاسعا-٦ يقترح الأمين العام أن يقسم مكتب وكيل الأمين العام إلى جزأين، يتألف ملاكهما الوظيفي من الموارد المتاحة من الموظفين، على النحو التالي: (أ) المكتب المباشر لوكيل الأمين العام، الذي يضم وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد ومساعدين لشؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) مكتب جديد للدعم الإداري الاستراتيجي، يضم مساعداً خاصاً لوكيل الأمين العام (ف-٥)، وموظفين لإدارة البرنامج (ف-٤ و ف-٣) وكبير مساعدين لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الدعم الإداري الاستراتيجي سيوفر التخطيط والرصد الاستراتيجيين المتسقين وسيعزز تنسيق خطة العمل الخاصة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، من خلال تقديم التقارير إلى وكيل الأمين العام، وتقديم التقارير الفنية إلى الأمين العام المساعد، والتفاعل مع الشعب والمكتب التنفيذي والكيانات الخارجية. وتشق اللجنة الاستشارية بأن إعادة تشكيل مكتب وكيل الأمين العام لن يترتب عليها آثار في الموارد مستقبلاً.

البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات

إلغاء الوظائف

تاسعا-٧ في إطار البرنامج الفرعي ١، يقترح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، هما وظيفة مساعد فريق ووظيفة مساعد لشؤون الموظفين، نتيجة أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (sect. 30)، الفقرة ٣٠-٣٣).

البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم

تاسعا-٨ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٢٤٤/٦٥ مقترح الأمين العام بتقليص الدورة التي تقيم بها جميع برامج الأمانة العامة من كل ١١ إلى ١٣ سنة إلى كل ٨ سنوات. وقد ذكرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في تقريرها أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أشار إلى أنه لم يتمكن من تقليص دورة التقييم بسبب نقص في الموارد من الموظفين.

تاسعا-٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع أن يبلغ مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية للمكتب ١٧,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مقارنة بمبلغ قدره ١٧,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إلى أن تلك الأموال أدرجت في الميزانية لمجرد تمويل الوظائف في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وليس بغرض سد الفجوة في ملاك الموظفين في شعبة التقييم والتفتيش. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن جزءاً كبيراً من أنشطة التقييم التي تضطلع بها الشعبة يغطيها الكيانات التي تمول عموماً من الموارد الخارجة عن الميزانية، ولكن الشعبة، على العكس من ذلك، لن تحصل على موارد خارجة عن الميزانية في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

لغرض تقييم تلك الكيانات (انظر A/72/85، الفقرات ٢١-٢٣). وتشير اللجنة إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ١١٥ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/50/7)، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠، والتي مفادها أن الأنشطة الممولة من الميزانية العادية ينبغي ألا تقدم الدعم المالي للأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، والعكس بالعكس.

تاسعا - ١٠ وتتفق اللجنة الاستشارية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على أن هناك حاجة إلى قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض مخصصاته من التمويل كوسيلة لمواجهة الثغرة في قدرات شعبة التقييم والتفتيش وللنظر في تخصيص حصة من موارده المتاحة من خارج الميزانية للاضطلاع بأنشطة التقييم، لا سيما بالنسبة للكيانات التي تمول عموما من موارد خارجة عن الميزانية (انظر أيضا A/66/85، الفقرة ١٨). وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يضاعف جهوده لضمان أن تستخدم موارد الشعبة المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية من أجل إنجاز الدورة البرنامجية الممتدة لثماني سنوات لتقييم جميع برامج الأمانة العامة، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية في القرار ٢٤٤/٦٥.

البرنامج الفرعي ٣، التحقيقات

تاسعا - ١١ تبلغ الموارد المقترحة المتعلقة بالوظائف في إطار البرنامج الفرعي ٣ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغا قدره ٩ ٥١١ ٩٠٠ دولار، للإنفاق على ٣٣ وظيفة (٢٥ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا، و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية)، مما يعكس زيادة قدرها ٢٧٢ ٠٠٠ دولار مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فيما يتعلق بالموارد المخصصة لوظيفتين جديديتين من الرتبة ف-٤ أنشئت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وزيادة في مصروفات التشغيل العامة نتيجة نقل الموارد المرصودة لخدمات الاتصالات من الدعم البرنامجي، يقابلها جزئيا انخفاض في تكاليف الموظفين الأخرى بسبب نقل المساعدة المؤقتة العامة إلى دعم البرنامج (انظر A/72/6 (sect. 30)، الفقرتان ٣٠-٤٦ و ٣٠-٤٧)،

تاسعا - ١٢ وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها السابقة بشأن قدرة شعبة التحقيقات على إجراء التحقيقات وما يتصل بها من مسائل تنظيمية، وتشير إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أبلغ اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأن بعض التقدم قد أحرز وأن عملية معالجة مشاكله التي طال أمدها تجري حاليا (انظر أيضا A/70/7، الفقرتان تاسعا-١٦ وتاسعا-١٧).

القضايا التي لم يبت فيها بعد وطول مدة التحقيقات

تاسعا - ١٣ في فترات السنتين السابقتين، كررت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة توصيتها ببذل جهود متضافرة ومعززة لتقصير متوسط المدة اللازمة لإتمام التحقيق إلى ستة أشهر. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أجرت الشعبة عددا من عمليات نقل الوظائف لمعالجة هذه المسألة، لكن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تساءلت في وقت لاحق عما إذا كانت الجولات المتتالية لإعادة الهيكلة ونقل الوظائف تحقق النتائج المرجوة. وتشير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إلى أن الشعبة قد قامت، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بتقصير متوسط المدة اللازمة لإتمام التحقيق إلى ١١,٩ شهرا من ٢٣ شهرا في عام ٢٠١١ (انظر A/72/85، الفقرة ٢٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية

التقدم الحز في متوسط المدة اللازمة لإتمام التحقيق وتنسق مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود لتقصير المدة أكثر من ذلك. وفي الوقت نفسه، تشدد اللجنة على أن الجهود الرامية إلى تقصير الحدود الزمنية للتحقيق ينبغي ألا تمس النوعية العامة للتحقيقات.

القدرة على توفير التدريب في مجال التحقيق

تاسعا - ١٤ لا تزال اللجنة الاستشارية تشاطر اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة رأيها بأن القدرة على توفير التدريب في مجال التحقيق ينبغي أن تأخذ في الاعتبار القرارات الأعم المتعلقة بإجراء التحقيقات على نطاق الأمانة العامة برمتها. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تضمنت إلغاء وظيفة محقق (ف-٤) كي تُنشأ، على أساس عدم التأثير على التكلفة، ووظيفة لموظف تدريب (ف-٤) في مكتب الشعبة في فيينا بهدف توفير تدريب إقليمي للموظفين في الكيانات التي تتولى إجراء تحقيقاتها بنفسها (انظر A/70/7، الفقرة تاسعا-١٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن تلك الوظيفة لا تزال شاغرة وأن الأنشطة التدريبية التي عُثقت نتيجة للأعباء الثقيلة الواقعة على عاتق الشعبة في الآونة الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بعبء قضايا التحقيق المتعلقة بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن الدور الذي يضطلع به موظف التدريب (ف-٤) ينبغي أن يربط بوضع خطة عامة للتدريب في مجال التحقيق على نطاق الأمانة العامة وتحسين قدرات المنظمة واستجابتها في هذا السياق. وتتوقع اللجنة أن تملأ وظيفة موظف التدريب دون مزيد من التأخير وتطلب تقديم معلومات مستكملة عن حالة الاستقدام لشغلها إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير.

استمرار ارتفاع معدلات الشغور

تاسعا-١٥ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ معدل الشغور في شعبة التحقيقات ٢٢,٢ في المائة، مقارنة بمعدل قدره ٢٣,١ في المائة قبل ذلك بسنتين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الشعبة تسعى إلى بلوغ معدل شغور قدره ٥ في المائة بحلول الربع الرابع من عام ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عملية نفذت مؤخرا للفرز المسبق والاستقدام، بالتنسيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية، أتاحت إنجاز ٧٥ مقابلة في الربع الأول من عام ٢٠١٧، إلا أن استقدام الموظفين والاحتفاظ بهم لا يزالان محدودين بسبب الظروف الشاقة في البعثات الميدانية، وعلى وجه الخصوص، بسبب افتقار موظفي التحقيق إلى فرص التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن الشعبة تمكنت على الرغم من ارتفاع معدلات الشغور من الاضطلاع بولايتها بنجاح من خلال قيامها بتعليق بعض الأنشطة، من أجل التمكن من التركيز على أنشطة التحقيق. وأبلغت اللجنة كذلك بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لم تتمكن، بالرغم من ذلك، من تحديد أي تقدم ملحوظ لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في معالجة المسائل المتعلقة بالشواغر الخاصة به.

تاسعا-١٦ وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها من أن معدل الشغور في شعبة التحقيقات لا يزال أعلى بكثير من المعدلات على نطاق المنظمة بالنسبة للمكاتب الدائمة (انظر أيضا A/70/7، الفقرة تاسعا-١٦ ج)). وتثق اللجنة الاستشارية في أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيقدم معلومات مستكملة مفصلة إلى الجمعية العامة، في وقت نظرها في التقرير الحالي،

عن نتائج أحدث الخطوات التي تتخذها لتحسين الاستقدام والاحتفاظ بالموظفين في شعبة التحقيقات، بما في ذلك أحدث معدل شغور، والخطوات المتخذة لتحسين تنقل الموظفين بين مواقع المقار ومواقع العمل الشاق.

تقييم المخاطر

تاسعا-١٧ فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتطوير قدرات البحث الجنائي في مجال تقييم المخاطر ضمن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ملاك الموظفين في شعبة التحقيقات يضم ثلاثة محققين في مجال البحث الجنائي الرقمي من الرتبة ف-٤، يعملون في ثلاثة من مواقع المقار، هي فيينا ونيروبي ونيويورك. ويتلقى هؤلاء المحققون الدعم من ستة من موظفي مراجعة الحسابات الداخلية يعملون في نيويورك (١ ف-٥ و ٤ ف-٤ و ١ ف-٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أن هناك حاجة إلى إدراج نظام إدارة القضايا التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في عملية استباقية لإدارة المخاطر، لا سيما بالنظر إلى الاستمرار في تنفيذ نظام أوموجا وما نجم عن ذلك من توافر للبيانات المتصلة بالقضايا. وتتفق اللجنة الاستشارية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يطور قدراته على البحث الجنائي وقدراته الاستباقية في مجال تقييم المخاطر، على سبيل الأولوية، لمواكبة التطورات التشغيلية والتكنولوجية على نحو أفضل، وتقديم نتائج هذه الجهود في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠ - ٢٠٢١.

تاسعا-١٨ وبصفة عامة، ترى اللجنة الاستشارية أن الخطوات الإصلاحية الأولية المذكورة أعلاه لم تخفف حتى الآن من أوجه القصور التي طال أمدها والتي لا تزال تعوق فعالية العمليات التي تضطلع بها شعبة التحقيقات ولا تزال باقية على الرغم من التأكيدات المتكررة بأن إجراءات تصحيحية تتخذ حاليا. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لم تتمكن، فيما يتعلق بأربع من فترات السنتين (٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٢-٢٠١٣)، من تقديم ضمانات عامة فيما يتعلق بكفاية مستويات الموارد المخصصة للتحقيقات على النحو الوارد في الميزانيات البرنامجية المقترحة^(٩). وتتفق اللجنة الاستشارية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي أن يضاعف جهوده فيما يتعلق بجميع المبادرات الإصلاحية وتتوقع أن المكتب الجديد للدعم الإداري الاستراتيجي السالف الذكر، ومكتب وكيل الأمين العام بصفة عامة، سيواصلان بذل المزيد من الجهود وسيبددان في نهاية المطاف هذا القلق الدائم. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز في أول تقرير أداء للأمين العام عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

تاسعا-١٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف.

(٩) انظر A/72/85، الفقرة ٣٩؛ و A/70/86، الفقرة ٣٩؛ و A/68/86، الفقرة ٢٦؛ و A/66/85، الفقرة ٢١؛ و A/64/86، الفقرة ٢٠.

آراء وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

تاسعا-٢٠ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ٨٣٤ ٥ دولار، مما يعكس نقصا صافيا قدره ٧٠٠ ١٦٨ دولار، أو ٢,٨١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وقدره ٣٠٠ ٦٠٣ دولار. ويعكس النقصان المقترح تخفيضات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (١٠٣ ٠٠٠ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٢٨ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (٤٩ ٦٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (١٧ ٤٠٠ دولار)، تقابلها جزئيا زيادة ناجمة عن ارتفاع الاحتياجات المقترحة تحت بندي الخدمات التعاقدية (١٤ ٤٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (١٥ ٤٠٠ دولار).

البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات

تاسعا-٢١ تبلغ الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين ما قدره ٢٠٠ ١٨٤ دولار وهي تتضمن مخصصا لخبير استشاري لوضع منهجية لمعالجة بيئة الرقابة الداخلية للمكتب بغية تعزيز قدرته ونهجه، بما في ذلك ما يتعلق بالغش والفساد، نظرا لعدم وجود الخبرة الداخلية في ذلك المجال. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات سعت، من خلال الاستعانة بخبير استشاري من ذوي الخبرة في إجراء عمليات مراجعة الحسابات لبيئات ثقافة المنظمات والرقابة الداخلية فيها، إلى وضع نهج ومنهجية يستهدفان بناء القدرات اللازمة لمراجعي الحسابات في هذا الصدد. وترى اللجنة أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لملء الوظائف بمرشحين يمتلكون المؤهلات والخبرات المطلوبة لتغطية النطاق المطلوب من عمليات استعراض مراجعة الحسابات الضرورية، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الخبرة الخارجية.

تاسعا-٢٢ وتبلغ الموارد المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية مبلغا قدره ٥٠٠ ٢١٨ دولار وتتضمن مخصصا بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لتنظيم معتكفين سنويين لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات بغرض مناقشة التغييرات الحالية والمقبلة في منهجية مراجعة الحسابات وممارسات التخطيط للعمل. وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها على المقترح نفسه فيما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرات تاسعا-٢٩-٣١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن هذه المناسبات السنوية التي يستغرق كل منها ثلاثة أيام، ويحضرها ما يقرب من ٥٧ موظفا يعملون في نيويورك، ستقام في موقع خارجي بسبب العدد المحدود لغرف الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة واحتمال عدم توافرها. بيد أن اللجنة الاستشارية تشدد على أنه ليس هناك حاجة ملحة لإقامة هذه المناسبات في موقع خارجي، لا سيما وأن العديد من غرف الاجتماعات المناسبة، التي توفر القدرة المطلوبة، متاح بسهولة في مقر الأمم المتحدة. وتكرر اللجنة التأكيد على أنه ينبغي عدم تخصيص أي موارد من الميزانية العادية لغرض إقامة مناسبات من هذا القبيل في موقع خارجي، وتوصي بالتالي بإجراء تخفيض بقيمة ٥٠ ٠٠٠ دولار في الموارد المقترحة للخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات.

تاسعا-٢٣ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة تاسعا-٢٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

مسائل أخرى

تاسعا-٢٤ فيما يتعلق بالأثر المالي المترتب على عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ككل، أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن المكتب قدّم في تقاريره السنوية موجزا للتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، تضمن خسارة الموارد وهدرها، واسترداد المبالغ، وخفض النفقات، والإيرادات الإضافية، فضلا عن خفض الميزانية، وزوّدت بأحدث المعلومات بهذا الشأن، على النحو المبين في الجدول أدناه.

الأثر المالي المترتب على عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك المبالغ المستردة والتخفيضات في النفقات		
الفترة	المبلغ الذي حدده المكتب	المبلغ الفعلي المحقق
١ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	١٨,٧ مليون دولار	٢,١ مليون دولار
١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	١٠,٥ ملايين دولار	٣٧٣ ٩٠ دولار
١ تموز/يوليه ٢٠١٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤	١٣,٨ مليون دولار	٢,٤ مليون دولار
١ تموز/يوليه ٢٠١٢ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣	٧,٩ ملايين دولار	٩٦٨ ٠٠٠ دولار

تاسعا-٢٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد قام أيضا بقياس الفعالية من خلال عدد التقارير والتوصيات الصادرة والتنفيذ اللاحق لتلك التوصيات، حيث صدر أكثر من ٣٠٠ تقرير و ١ ٠٠٠ توصية سنويا، نقد منها ٥٠ في المائة في غضون سنة من صدورها و ٩٧ في المائة في غضون ثلاث سنوات.

الجزء العاشر أنشطة الإدارة المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

الباب ٣١ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٧ ٦٥٠ ٩٠٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الميزانية الكاملة)	٣٧ ٦٠٧ ٤٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١١ ٥٠٣ ٦٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٢ ١٨٨ ٤٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

عاشرا-١ مطلوب تخصيص موارد تحت الباب ٣١ لثلاث هيئات تابعة للأمم المتحدة تموّل تمويلًا مشتركًا بين الوكالات وهي:

(أ) لجنة الخدمة المدنية الدولية (وأمانتها)؛

(ب) وحدة التفتيش المشتركة (وأمانتها)؛

(ج) أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

عاشرا-٢ وعرضت الميزانيتين الكاملتان للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة على الجمعية العامة للنظر فيهما واعتمادهما وفقا للترتيبات المتبعة. وعرضت الميزانية الكاملة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على الجمعية العامة للعلم بها، بينما عرضت عليها حصة الأمم المتحدة في هذه الميزانية لاعتمادها.

عاشرا-٣ وقُدِّمت إلى اللجنة الاستشارية التعليقات الواردة من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن الميزانيات المقترحة اعتمادها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وأبلغت اللجنة بأن المنظمات الأعضاء في المجلس أيدت الميزانيات المقترحة.

عاشرا-٤ موارد الميزانية الكاملة المطلوبة للهيئات الثلاث المشتركة التمويل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (بما في ذلك الموارد المطلوبة في إطار الميزانية العادية) تبلغ ٣٧ ٦٠٧ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض ٤٣ ٥٠٠ دولار عن الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٠,١ في المائة (انظر الوثيقة (A/72/6 (Sect. 31)، الجدول ٣١-٥). وموارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام في إطار الباب ٣١ تبلغ ١٢ ١٨٨ ٤٠٠ دولار قبل إعادة التكاليف، وتعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٦٨٤ دولار، عن الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٦ في المائة (المرجع

نفسه، الجدول ٣١-٤). وفي ملزمة الميزانية، دُكر أن الزيادة المقترحة التي يبلغ صافيها ٨٠٠ ٦٨٤ دولار في قيمة الاحتياجات المدرجة في إطار الميزانية العادية تعكس الارتفاع في النسبة المئوية لحصة الأمم المتحدة في تمويل احتياجات لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين، بما يتضمن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاحتياجات ذات الصلة في بند سفر الموظفين والاحتياجات التشغيلية، والانخفاض الذي وازن ذلك جزئياً في الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين المطلوبين لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٣١-٨ و ٣١-٩).

عاشرا-٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات الموجزة المتعلقة بمنهجية تحديد حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة في الأنشطة المشتركة التمويل معروضة في المرفق الثالث للملزمة الميزانية. ولدى استفسار اللجنة، قُدمت إليها جداول تبين الحصص الإرشادية لكل منظمة من المنظمات المشاركة في تكاليف الكيانات الثلاثة المشتركة التمويل على أساس المنهجية المتبعة لفترات السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩، ولاحظت أن حصة الأمانة بالنسبة المئوية (بما في ذلك حصتها من تكاليف الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين) زادت من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالنسبة لجميع الكيانات (انظر المرفق السابع؛ وانظر أيضا الفقرة عاشرا-٦ أدناه بخصوص وحدة التفتيش المشتركة). وفي المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة إلى اللجنة بشأن ملزمة الميزانية، دُكر أن شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ستناقش في دورتها المقبلة منهجية تقاسم التكاليف على أساس الإنفاق.

عاشرا-٦ ولدى استفسار اللجنة الاستشارية، قيل لها إن الزيادة في النسبة المئوية لحصة الأمانة العامة في تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل نتجت عن تغير عدد الموظفين ومستوى النفقات من فترة إلى أخرى (انظر المرفق السابع). وتلاحظ اللجنة أن النسبة المئوية لحصة الأمانة العامة في تكلفة وحدة التفتيش المشتركة (بما في ذلك حصتها من تكاليف الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين) زادت بصورة مطردة على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية، وأنه من المتوقع أن تزداد الحصة الكلية التي ستتحملها الأمانة العامة من تكاليف الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمقدار ٨٠٠ ٦٨٤ دولار. واللجنة الاستشارية ترى أن المنهجية الحالية ربما لا تراعي جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك بعض العناصر المتعلقة بالنفقات. وتأمل اللجنة أن تقوم شبكة الميزانية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى باطلاع الجمعية العامة على المستجدات بعد قيامها باستعراض المنهجية.

لجنة الخدمة المدنية الدولية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٨٠٦٤٦٠٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الميزانية الكاملة)	١٨٠٦٤٦٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٤١١٢٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٦٥٣٩٤٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

عاشرا-٧ الموارد المقترحة للجنة الخدمة المدنية الدولية في إطار الميزانية الكاملة (بما فيها الموارد المدرجة في الميزانية العادية) تبلغ ٦٠٠ ٠٦٤ ١٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي دون تغيير عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٥).

عاشرا-٨ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للجنة الخدمة المدنية الدولية تبلغ ٤٠٠ ٥٣٩ ٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بزيادة ٢٠٠ ١٢٨ دولار عن الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٢ في المائة (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٤). ووفقا لمنهجية تقاسم التكاليف المتبعة حاليا (انظر A/72/6)، الفقرة ٣١-٢٠ والمرفق الثالث، والفقرات من عاشرا-٤ إلى عاشرا-٦ أعلاه)، فإن الزيادة في التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة تحت هذا الباب (بما في ذلك حصتها من تكاليف الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين) تعبر عن النتيجة الصافية لزيادة حصتها في ميزانية لجنة الخدمة المدنية الدولية من ٣٥,٢ في المائة (لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧) إلى ٣٦,٢ في المائة (المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩).

عاشرا-٩ ويعرض الجدول عاشرا-١ بإيجاز الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الميزانية الكاملة.

الجدول عاشرا-١

الموارد من الموظفين

عدد الوظائف الرتبة	
الميزانية الكاملة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٤٥	١ مد-٢، ٣ مد-١، ٤ ف-٥، ٩ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢/١، ٣ خ ع (ر ر)، ١٨ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة للفترة ٤٥	١ مد-٢، ٣ مد-١، ٤ ف-٥، ٩ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢/١، ٣ خ ع (ر ر)، ١٨ خ ع (ر أ)

وحدة التفتيش المشتركة

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٣٤٧٠٠٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الميزانية الكاملة)	١٣٣٤٧٠٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٢٣٨٠٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٧٤٢٥٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

عاشرا-١٠ موارد الميزانية الكاملة المقترحة من الأمين العام لوحدة التفتيش المشتركة (بما في ذلك الموارد المدرجة في الميزانية العادية) تبلغ ١٣ ٣٤٧ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي دون تغيير عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/72/6 (Sect. 31)، الجدول ٣١-٥).

عاشرا-١١ وموارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام لوحدة التفتيش المشتركة تبلغ ٣ ٧٤٢ ٥٠٠ دولار قبل إعادة التكاليف، بزيادة ٥٠٤ ٥٠٠ دولار عن الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ١٥,٦ في المائة (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٤). ووفقا لمنهجية تقاسم التكاليف المتبعة حاليا (انظر A/72/6، الفقرة ٣١-٣٥ والمرفق الثالث، وال فقرات من عاشرا-٤ إلى عاشرا-٦ أعلاه)، تعزى هذه الزيادة إلى زيادة حصة الأمم المتحدة في ميزانية وحدة التفتيش المشتركة (بما في ذلك حصتها من تكاليف الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين) من ٢٤,٣ في المائة (لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧) إلى ٢٨,٠ في المائة (المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩).

عاشرا-١٢ ويعرض الجدول عاشرا-٢ بإيجاز الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الميزانية الكاملة.

عاشرا-١٣ وفي المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة إلى اللجنة الاستشارية بشأن ملزمة الميزانية، ذكر أنه هناك ١١ وظيفة مؤقتة برتبة مد-٢ تم اعتمادها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة الـ ١١ الذين عينتهم الجمعية العامة بموجب الأحكام المعتمدة في القرار ١٩٢/٣١ ويُقترح اعتمادها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، إضافةً إلى موارد الوحدة من الموظفين المبينة في الجدول عاشرا-٢. ووفقا للمادتين ١٣ و ١٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، لا يعتبر المفتشون موظفين في الأمم المتحدة، ولكنهم يمولون باعتبارهم من شاغلي الوظائف المؤقتة ويحصلون على رواتب وبدلات معادلة لما يحصل عليه موظفو الأمم المتحدة الذين يشغلون الدرجة الرابعة من الرتبة مد-٢.

الجدول عاشرا-٢

الموارد من الموظفين

عدد الوظائف الرتبة	
الميزانية الكاملة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ مد-٢، ٢ ف-٥، ٧ ف-٤/٣، ١ ف-٢/١، ١ خ ع (ر ر)، ٨ خ ع (أ ر)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١ مد-٢، ٢ ف-٥، ٧ ف-٤/٣، ١ ف-٢/١، ١ خ ع (ر ر)، ٨ خ ع (أ ر)

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

عاشرا-١٤ في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، ذكر أن الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ تبلغ ١١٧ ١٠٠ دولار، بزيادة ٢ ٨٠٠ دولار، لتوفير المشورة المتخصصة والخبرة التقنية اللازمة للمفتشين في المجالات التي لا تكفي فيها الخبرة الداخلية. واللجنة تشير إلى القدرة الموجودة في داخل أمانة وحدة التفتيش المشتركة، كما هو مبين في الجدول عاشرا-٢، وتشير إلى أن المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة بشأن ملزمة الميزانية ذكر فيها أن هناك

٧ تقارير تحتاج إلى خبرة خارجية، من بين من التقارير الـ ١٧ المخطط لإعدادها. واللجنة الاستشارية ترى أن ما قُدم إليها لا يكفي لتبرير الاستعانة بخبرة فنية خارجية، وتشدد على ضرورة تحقيق أقصى استفادة من القدرات الداخلية المتاحة في المنظمة. ولذلك، اللجنة توصي بخفض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين بمقدار ١١ ٧٠٠ دولار.

تعليقات وتوصيات عامة

عاشرا- ١٥ ذكر في ملزمة الميزانية أنه عند الانتهاء من تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/71/400) في صيغته النهائية، لم يكن قد تم الانتهاء من تحليل الخيارات التي تتيح للمنظمة أن تستضيف داخليا الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة ونظامها الخاص بالتعقب على الإنترنت، وأن التقدم في هذا الصدد سيظهر في التقرير المقبل عن تنفيذ استراتيجية المعلومات والاتصالات للأمانة العامة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠ (انظر (Sect. 31/A/72/6)، المرفق الثاني). واللجنة الاستشارية ترحب بهذا التطور وتتطلع في هذا الصدد إلى استعراض التقرير المنتظر صدوره بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦ ٢٣٩ ٣٠٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الميزانية الكاملة)	٦ ١٩٥ ٨٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٨٥٤ ٤٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١ ٩٠٦ ٥٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

عاشرا- ١٦ الموارد المطلوبة في الميزانية الكاملة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك الموارد المدرجة في الميزانية العادية) تبلغ ٦ ١٩٥ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض ٤٣ ٥٠٠ دولار عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٠,٧ في المائة (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٥).

عاشرا- ١٧ ويشتمل مبلغ الـ ٦ ١٩٥ ٨٠٠ دولار المقترح على مبلغ ٥ ٦٨٧ ٧٠٠ دولار لتمويل احتياجات أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومبلغ إجماليه ٥٠٨ ١٠٠ دولار لتمويل مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكما هو مذكور في الفقرة ٣١-٤٧ من ملزمة الميزانية، فإن النقصان البالغ ٤٣ ٥٠٠ دولار يندرج أساسا تحت بند الاحتياجات المتعلقة بمشروع المعايير المحاسبية الدولية ويرتبط بالانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين (٥٩ ٤٠٠ دولار)، الذي يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات المدرجة تحت بندي '١' سفر الموظفين، بالنظر إلى الزيادة في مدة الاجتماعات

مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (١١ ٦٠٠ دولار)؛ '٢' مصروفات التشغيل العامة، بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الاتصالات (٤ ٣٠٠ دولار) بسبب زيادة استخدام التداول بالفيديو في تنفيذ الأنشطة المشتركة بين الوكالات.

عاشرا- ١٨ ووفقا للمنهجية الحالية لتقاسم التكاليف (انظر الوثيقة A/72/6، الفقرة ٣١-٤٨ والمرفق الثالث، والفقرات من عاشرا-٤ إلى عاشرا-٦ أعلاه)، تبلغ الاحتياجات المدرجة في الميزانية العادية ١ ٩٠٦ ٥٠٠ دولار، بزيادة صافيها ٥٢ ١٠٠ دولار، أي بنسبة ٢,٨ في المائة. وتعكس الزيادة البالغة ٥٢ ١٠٠ دولار ما يلي: (أ) زيادة حصة الأمم المتحدة في تكاليف أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين (بما في ذلك حصتها من تكاليف الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين) من ٢٩,٧ في المائة عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٣٠,٨ في المائة عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ (ب) زيادة حصة الأمم المتحدة في تكاليف مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك حصتها من تكاليف الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين) من ٢٩,٩ في المائة عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٣٠,٩ في المائة عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

عاشرا- ١٩ ويعرض الجدول عاشرا-٣ بإيجاز الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الميزانية الكاملة.

الجدول عاشرا-٣ الموارد من الموظفين

عدد الوظائف الرتبة	
الميزانية الكاملة	
الوظائف المعتمدة للفترة ١٤	١-مد ٢، ٢-مد ١، ٢-ف ٥، ٤-ف ٣/٤، ٥ خ ع (ر أ)
٢٠١٦-٢٠١٧	
الوظائف المقترحة للفترة ١٤	١-مد ٢، ٢-مد ١، ٢-ف ٥، ٤-ف ٣/٤، ٥ خ ع (ر أ)
٢٠١٨-٢٠١٩	

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

عاشرا- ٢٠ في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، ذُكر أن الموارد المقترحة في بند تكاليف الموظفين الأخرى تبلغ ٤٥٣ ٤٠٠ دولار وأنها تشتمل على موارد لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين (٣٤ ٨٠٠ دولار) وموارد لتنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة (٤١٨ ٦٠٠ دولار). وتلاحظ اللجنة أن مبلغ الـ ٤١٨ ٦٠٠ دولار، المقترح في إطار المساعدة المؤقتة العامة، سيغطي وظيفة واحدة برتبة ف-٥ على أساس التفرغ لمواصلة تقديم الدعم إلى جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، لضمان الامتثال المستمر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيستمر المشروع في التركيز على المجالات الآتية: '١' التيسير والاتصال؛ '٢' رصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ '٣' تنسيق التنوع المحاسبي؛ '٤' توفير التوجيه والدعم.

عاشرا-٢١ وفي المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، ذُكر أيضا أن الموارد المقترح اعتمادها تحت بند الخبراء الاستشاريين تبلغ ٤٠ ٦٠٠ دولار، منها مبلغ ٢٠ ٦٠٠ دولار لتحليل المسائل الناشئة التي تهم الهيئات الحكومية الدولية، مثل المسائل المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض السياسي الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، إلى جانب الدراسات التقنية التي تدعم عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين. واللجنة الاستشارية تلاحظ أن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن تضاعف جهودها لتحقيق الاستفادة الكاملة من القدرات المتاحة داخل المنظمة، وذلك بالنظر إلى جميع الموارد المتاحة حاليا لتحليل مجالات الاهتمام المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

عاشرا-٢٢ ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة عاشرا-١٤ أعلاه، توصي اللجنة باعتماد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالباب ٣١.

الباب ٣٢

المصروفات الخاصة

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٠٠ ٢٤٤ ١٥٣ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٠٠ ٤٥ ١٥٣ دولار
الموارد المقررة الأخرى والموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٢٠٠ ٧٢٩ ٣٣ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

عاشرا-٢٣ في إطار الباب ٣٢، مطلوب تخصيص موارد لتغطية احتياجات الإنفاق المحددة للأغراض التالية: (أ) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ (ب) المدفوعات التعويضية؛ (ج) رسوم التأمين العام؛ (د) الرسوم المصرفية؛ (هـ) مدفوعات المعاش التقاعدي للأمناء العامين السابقين.

عاشرا-٢٤ وموارد الميزانية العادية المقترحة من الأمين العام للباب ٣٢ من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ٨٠٠ ٤٥ ١٥٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض ١٩٩ ٠٠٠ دولار عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٠,١ في المائة (A/72/6 (Sect. 32)، الجدول ٣٢-٢).

عاشرا-٢٥ ويعزو الأمين العام هذا الانخفاض الصافي إلى تغيرات أخرى في الموارد، حيث يُنتظر حدوث انخفاض قدره ١٩٩ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نتيجة للوفورات الناجمة عن ارتفاع الكفاءة. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة، طلبت موافقتها بقائمة مجمعة بالتخفيضات المدرجة في بند التغييرات الأخرى في الموارد في جميع أبواب الميزانية كلها ومرفق بها معلومات توضح كيف ستتحقق هذه التخفيضات وإلى أي مدى يمكن اعتبارها وفورات ناجمة عن ارتفاع الكفاءة، غير أن اللجنة لم تحصل على ما طلبته. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة بهذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

عاشرا-٢٦ اقترح اعتماد مبلغ ٤٠٠ ٧٠٧ ١٤٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) لتغطية الاحتياجات من الموارد المتعلقة بمساهمات المنظمة في التأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء الخدمة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أي دون تغيير عن المبلغ المعتمد في هذا البند في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ودُكر في ملزمة الميزانية أن هذا المقترح يراعي نمط الإنفاق الذي ساد في عام ٢٠١٦ والانخفاض المتوقع أن يحدث في عدد المشتركين الجدد عن عددهم في الفترات السابقة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٧٠ الذي قضت فيه برفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة الموظفين المعيّنين قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٦٥ سنة في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مع مراعاة حقوق الموظفين المكتسبة. وأفيد أيضا في ملزمة الميزانية بأن تقديرات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (٠٠٠ ٠٨٢ ١٤٤ دولار) بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية (٦٠٠ ٣٧٤ ٣ دولار) تم حسابها على أساس معدل التضخم المتوقع في سوق الخدمات الطبية وهو ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٨ و ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ وأن هذا الحساب تم باستخدام طريقة التقييم الاكتواري للخطط المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد انتهاء الخدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. (انظر الفقرة عاشرا-٣١ أدناه).

عاشرا-٢٧ وعند استفسار اللجنة الاستشارية، أُبلغت بأن النفقات المتعلقة بمساهمات المنظمة في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بلغت ٥٠٠ ٣١٣ ٨٢ دولار خلال فترة الستة عشر شهرا الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مقارنةً بمبلغ ٤٠٠ ٧٠٧ ١٤٠ دولار المعتمد في هذا البند. وعلى أساس استقراء نمط الإنفاق خلال الستة عشر شهرا الأولى من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تلاحظ اللجنة أن النفقات الإجمالية لهذه الفترة ستصل إلى ٢٥٠ ٤٧٠ ١٢٣ دولارا.

عاشرا-٢٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن أفساط التأمين الصحي تخضع للاستعراض في شهر تموز/يوليه من كل عام، حيث تمتد دورة العقود من ١ تموز/يوليه من السنة إلى ٣٠ حزيران/يونيه من السنة اللاحقة. وطلبت اللجنة موافقتها بالمزيد من المعلومات عن نفقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي تحملتها المنظمة على مدى فترات السنتين الخمس الماضية مقسمة إلى فترات مدة كل منها ستة أشهر، بهدف استكشاف أنماط الإنفاق في هذا البند في داخل فترات السنتين ودورة العقود. غير أن اللجنة أُبلغت بأن المعلومات المطلوبة لا يمكن تقديمها في الوقت المطلوب وبطريقة فعالة. وأوضحت الأمانة أنه لا يمكن تقديم بيان بالنفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قبل صدور تقرير الأداء الثاني.

عاشرا-٢٩ ويعرض الجدول عاشرا-٤ معلومات عن الاعتمادات المخصصة في بند المساهمات في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على مدى فترات السنتين الخمس ويعرض النفقات الفعلية المتكبدة على مدى فترات السنتين الأربع المنتهية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

الجدول عاشر-٤

المساهمات في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: الاعتمادات والنفقات المنقحة، موزعة على فترات السنتين

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٦
٨٩ ٢٢٧ ٨٠٠	١٠٤ ٠٣١ ٦٠٠	١٠٨ ٨٧١ ٨٠٠	١٣١ ١٢٢ ٨٠٠	١٤٠ ٧٠٧ ٤٠٠
٩١ ٦٢٦ ٩٠٠	٨٨ ٣٢٤ ٢٠٠ ^(ب)	١٠٨ ٤٧٩ ١٠٠	١١٩ ٨٠٩ ٣٠٠	

^(أ) الاعتماد المنقح

النفقات

(أ) مصدر البيانات: الملزمات الملحقة بميزانية الفترة اللاحقة.

(ب) يعزى انخفاض النفقات في عام ٢٠١١-٢٠١٠ إلى حدوث إعفاء للمنظمة من دفع الأقساط الأعلى من المتوسط.

عاشر-٣٠ واللجنة الاستشارية تلاحظ أن النفقات المتكبدة في بند مساهمات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على مدار فترات السنتين لم تتجاوز ١١٩,٨ مليون دولار حتى هذا التاريخ. ومراعاة للنفقات الفعلية المتكبدة في الفترتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧، وكذلك الانخفاض المتوقع في عدد المشتركين الجدد (انظر الفقرة عاشر-٢٦ أعلاه)، فإن اللجنة تقترح خفض المبلغ المقترح في بند التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من ١٤٠ ٧٠٧ ٤٠٠ دولار إلى ١٢٣ ٤٧٠ ٠٠٠ دولار (انظر الفقرة عاشر-٢٧ أعلاه).

عاشر-٣١ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل التضخم المطبق في تقدير الاحتياجات من الموارد في بند التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لا يعكس سوى معدل التضخم في سوق الخدمات الطبية في نيويورك (انظر الفقرة عاشر-٢٦ أعلاه). واللجنة الاستشارية تأمل أن يدرج الأمين العام في تقريره المقبل عن التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ معلومات إضافية عن استخدام معدلات التضخم في تقدير الاحتياجات من الموارد في بند التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، حيث تعكس هذه المعلومات أحدث التوقعات بالنسبة لمعدلات التضخم وأثر التغير في أسعار الصرف (انظر أيضا الفقرة عاشر-٣٢ أدناه).

عاشر-٣٢ وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها أعربت في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عن أملها في أن يواصل الأمين العام استكشاف جميع التدابير المتاحة لاحتواء تكاليف المنظمة المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأعربت اللجنة أيضا عن رأيها بأن المعلومات المهمة المتعلقة بالعناصر الرئيسية، مثل إعادة تقدير التكاليف المطبق على الاحتياجات من الموارد للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ينبغي أن تُعرض بمزيد من التفصيل من أجل تيسير نظر الجمعية العامة في الميزانية المقترحة (نظر الوثيقة A/70/7، الفقرة عاشر-٣٣). واللجنة الاستشارية تؤكد هنا من جديد عن الآراء التي أعربت عنها في تقريرها السابق، وتأمل أن يدرج الأمين العام في مقترحات الميزانية التي سيقدمها مستقبلا معلومات تفصيلية كاملة، من بينها بيانات كمية، بشأن العوامل والافتراضات الرئيسية التي تستند إليها تقديرات الاحتياجات من الموارد في بند التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

المدفوعات التعويضية

عاشرا-٣٣ الاحتياجات المقترحة لتمويل المدفوعات التعويضية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ٢٠٠ ٢٣٦ ٣ دولار، بزيادة ٣٩٤ ٧٠٠ دولار عن مبلغ الـ ٢ ٨٤١ ٥٠٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ١٣,٩ في المائة. ودُكر في ملزمة الميزانية أن الاحتياجات المقترحة تستند إلى أنماط الإنفاق في عام ٢٠١٦. وعند استفسار اللجنة الاستشارية، أُبلغت بأن النفقات الفعلية المتكبدة خلال فترة الـ ١٦ شهرا الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بلغت ١٠٠ ٢٧٨٧ ٢ دولار، بنسبة ٩٨,١ في المائة من المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ودُكر أيضا أن النفقات الفعلية ستقدم في سياق تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

التأمين العام

عاشرا-٣٤ الاحتياجات المقترحة للتأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ٤٠٠ ٦٩ ٧ دولار، بانخفاض ٦٠٠ ٤٧٧ ٤ دولار عن مبلغ الـ ٧ ٥٤٧ ٠٠٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٦,٣ في المائة. وقد ظلت أقساط التأمين مستقرة بالنسبة للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، بفضل مبادرات التواصل التي رمت إلى تشجيع أسواق إضافية على تقديم عطاءات لتغطية مخاطر الأمم المتحدة. واللجنة الاستشارية ترحب بالمبادرات التي اضطلع بها الأمين العام في هذا الاتجاه. وتأمل اللجنة أن هذه الجهود ستستمر من أجل ضمان الوصول إلى أسعار تنافسية في أي اتفاقات تعاقدية جديدة تُبرم في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

عاشرا-٣٥ وعند استفسار اللجنة الاستشارية، أُبلغت بأن النفقات الفعلية المتكبدة خلال فترة الـ ١٦ شهرا الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بلغت ٩٠٠ ٤٩١ ٣ دولار، بنسبة ٤٦,٣ في المائة من المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الرسوم المصرفية

عاشرا-٣٦ الاحتياجات المقترحة للرسوم المصرفية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ٥٣٠ ٠٠٠ دولار، بانخفاض ٥٠٠ ٣٢٦ ٣ دولار عن مبلغ الـ ٨٥٦ ٥٠٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ٣٨,١ في المائة. ودُكر في ملزمة الميزانية أن هذا الانخفاض يعزى إلى إعادة المفاوضات بشأن الترتيبات المصرفية، وتنفيذ نظام أوموجا الذي ترتب عليه وقف استخدام النظم المصرفية السابقة وخفض عدد الحسابات المصرفية بدرجة كبيرة. ولدى استفسار اللجنة الاستشارية، أُبلغت بأن تنفيذ نظام أوموجا سمح للأمانة العامة بمواءمة وتبسيط ترتيباتها المصرفية العالمية، ولا سيما أنه أتاح لها أن تستخدم نفس الحساب المصرفي داخل البلد لإدارة مختلف الأموال والمدفوعات الناشئة من مواقع مختلفة. وأفادت الأمانة أيضا بأن عدد الحسابات المصرفية انخفض من نحو ٥٠٠ إلى ٢٥٠.

عاشرا-٣٧ وبين الجدول ٣٢-٢ من ملزمة الميزانية أن الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالرسوم المصرفية قد انخفضت جدا من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التي بلغت فيها النفقات الإجمالية ٣٣٠ ٢٣٠ ١٠ دولار، إلى فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي اعتمد فيها مبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ٨٥٦ ٥ دولار للإنفاق في هذا البند. وبعد أن طلبت اللجنة الاستشارية المزيد من الإيضاح بشأن هذا الانخفاض، أُبلغت بأن نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغة ١٠,٢ مليون دولار كان منها مبلغ

٩,٧ مليون دولار يتعلق بالخسائر في أسعار صرف العملات نتيجة للتباين بين أسعار الصرف الفعلية وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة لفترة السنتين. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للقاعدة ٥-١٠٦ (ج) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فإن أي رصيد سلبي ناجم عن "الخسائر أو الأرباح المتعلقة بأسعار الصرف" يتم قيده في بند المصروفات الأخرى في الباب ٣٢، وأي رصيد إيجابي ناجم عن "الخسائر أو الأرباح المتعلقة بأسعار الصرف" يتم قيده في بند الإيرادات الأخرى/ المتنوعة. وذكرت الأمانة أيضاً أنه، حسب الممارسة المتبعة في الميزانية، لم تكن الميزانية تتضمن مخصصاً للخسائر الناجمة عن تباين أسعار الصرف، حيث إن هذه الخسائر يصعب التنبؤ بها. واللجنة الاستشارية ترى أن التوزيع المفصل للرسوم المصرفية والخسائر الناجمة عن أسعار الصرف المدرجة في بند المصروفات الخاصة من شأنه أن يعزز الشفافية إلى حد كبير. ولذلك، توصي اللجنة بأن يُطلب من الأمين العام أن يدرج هذا التوزيع المفصل مستقبلاً في ملزمات الميزانيات وتقارير الأداء المتعلقة بالباب ٣٢، المصروفات الخاصة، مع الاستمرار في تسجيل النفقات الخاصة بطريقة تحقق الامتثال الصارم للقاعدة ٥-١٠٦ (ج) من القواعد المالية للأمم المتحدة.

مدفوعات المعاش التقاعدي للأمناء العامين السابقين

عاشراً-٣٨ الاحتياجات المقترحة لمدفوعات المعاشات التقاعدية للأمناء العامين السابقين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ١ ٥٠٢ ٨٠٠ دولار، بزيادة ٢١٠ ٤٠٠ دولار عن مبلغ الـ ١ ٢٩٢ ٤٠٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة ١٦,٣ في المائة. ودُكر في ملزمة الميزانية أن المبلغ المقترح يغطي بدلات التقاعد لثلاثة أمناء عامين سابقين وأرملتي اثنتين من الأمناء العامين السابقين بنصف المعدل لفترة السنتين بأكملها، على أساس أعلى استحقاق للمعاش التقاعدي الواجب الدفع اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٧. ودُكر أيضاً أن النفقات الفعلية ستقدم في سياق تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

عاشراً-٣٩ ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة عاشراً-٣٠ أعلاه، توصي اللجنة باعتماد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالباب ٣٢.

الجزء الحادي عشر النفقات الرأسمالية

الباب ٣٣

التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠٩ ٣٠٩ ٠٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٢ ١٣٥ ٧٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

حادي عشر-١ يشير الأمين العام إلى أن موارد النفقات الرأسمالية تُطلب مركزياً في إطار الباب ٣٣ لضمان اتباع نهج متماسك ومنظم. ولا يشمل هذا الباب الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين وما يتعلق بذلك من تكاليف. وترد تكاليف إدارة وتنظيم الأنشطة المقترحة في هذا الباب تحت الأبواب الرئيسية الخاصة بكل منها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بالنسبة لنيويورك، وجنيف، وفيينا، ونيروبي، واللجان الإقليمية (انظر A/72/6 (Sect. 33) و Corr.1 والفقرة ٣٣-١).

حادي عشر-٢ وتصنف مشاريع التشييد الكبرى المقترحة في إطار هذا الباب تحت ثلاثة عناصر: (أ) التعديلات والتحسينات؛ و (ب) أعمال الصيانة الرئيسية؛ و (ج) الشبكة المؤسسية للأمم المتحدة. وترد في الفقرتين ٣٣-٢ و ٣٣-٣ من ملزمة الميزانية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان المشروع يندرج في فئة التعديلات والتحسينات أم في أعمال الصيانة الرئيسية. ويبين الجدولان ٣٣-٢ و ٣٣-٣ من ملزمة الميزانية الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ موزعة حسب العنصر، في حين يبين الجدول ٣٣-٤ توزيع للموارد حسب مركز العمل. وعند الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة الاستشارية قائمة مفصلة عن المشاريع الرئيسية المقترحة لفترة السنتين (انظر الجدول حادي عشر-٢).

حادي عشر-٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٣٣ لميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٢ ١٣٥ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافيه ٣٠٠ ١٧٣ ٥٧ دولار، أو ٥٢,٣ في المائة، عن الاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ٣٣-٢).

حادي عشر-٤ ويعزو الأمين العام هذا النقصان الصافي البالغ ٥٧ ١٧٣ ٣٠٠ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: نقصان قدره ٤٠٠ ٥٠٢ ٥٦ دولار، يمثل إلغاء احتياجات غير متكررة تتعلق بما يلي: '١' الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ ألف؛ '٢' تنفيذ مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لتصبح مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، عملاً بأحكام القرار ٢٧٢/٧١ ألف؛ '٣' تحديد قاعة أفريقيًا عملاً بالقرار ٢٤٨/٧٠ ألف (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١٤)؛

(ب) التغييرات ضمن و/أو على نطاق أبواب الميزانية هي: تغييرات في الموارد تعكس عمليات النقل المقترحة للموارد على أساس عدم تكبد التكاليف وذلك كما يلي: '١' في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سُنقل مبلغ قدره ٨١٥ ٩٠٠ دولار من بند أعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء) إلى بند التعديلات والتحسينات (العنصر ألف)؛ '٢' في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، سُنقل مبلغ قدره ١٠٩ ٦٠٠ دولار من بند التعديلات والتحسينات (العنصر ألف) إلى بند أعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء)؛ '٣' في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، سُنقل مبلغ قدره ١٩٨ ٥٠٠ دولار من بند أعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء) إلى بند التعديلات والتحسينات (العنصر ألف)؛ '٤' في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سُنقل مبلغ قدره ٣٣٦ ٩٠٠ دولار من بند أعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء) إلى بند التعديلات والتحسينات (العنصر ألف)؛ '٥' في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سُنقل مبلغ قدره ٩٧ ٩٠٠ دولار من بند التعديلات والتحسينات (العنصر ألف) إلى بند أعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء) (A/72/6 (Sect. 33) و Corr.1، والفقرة ٣٣-١٥).

(ج) تغييرات أخرى هي: نقصان إجماليه ٦٧٠ ٩٠٠ دولار تحت بندَي التعديلات والتحسينات (٦١ ٣٠٠ دولار) وأعمال الصيانة الرئيسية (٦٠٩ ٦٠٠ دولار)، نتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمز مختلف المكاتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١٦). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، موافقتها بقائمة موحدة لتلك التخفيضات مصنفة تحت بند تغييرات أخرى في الموارد على نطاق جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتعليل للكيفية التي سُنشع لتحقيقها وإلى أي مدى يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، ولكنها لم تتلق تلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه ما يتصل بذلك من ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن هذه المسألة.

المقرر

حادي عشر-٥ فيما يتعلق بالمقرر، تشير المعلومات التكميلية التي قُدمت إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام يقترح تخصيص مبلغ قدره ١ ٠١٥ ٨٠٠ دولار، تحت بند أعمال الصيانة الرئيسية، للصيانة الهيكلية والمعمارية، بما في ذلك أعمال إعادة تشكيل حيز المكاتب المتكررة في جميع أنحاء مجتمَع الأمم المتحدة والمباني المستأجرة (٥٥٣ ٢٠٠ دولار). وعند الاستفسار عن مدى تأثير استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، ورهنًا بموافقة الجمعية العامة، سيكون من شأنه أن يتيح للأمانة العامة جمع مزيد من الموظفين في المجتمَع الرئيسي للمقر وإخلاء أربع مبانٍ مستأجرة هي مباني ديلي نيوز (Daily News) واتحاد الأمم المتحدة الائتماني (UNFCU) و Innovation وألبانو (Albano)، بحلول أوائل عام ٢٠٢١. وأبلغت اللجنة أيضا أن الوفورات المقدّر تحقيقها من الإيجار بعد إخلاء المباني الأربعة المذكورة بلغت ٢٦ مليون دولار سنوياً بأسعار عام ٢٠١٧ الحالية. إضافةً إلى ذلك، أبلغت اللجنة أن الأمانة العامة تعمل على تغيير الأساس المستند إليه في تحديد سعر الإيجار المعياري بحيث يصبح مستندا إلى عدد الأقدام المربعة بدلاً من عدد الموظفين، تمشياً مع تقدم المشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتضمن سعر الإيجار المعياري بصيغته المنقحة الفوائد والوفورات المتوقع تحقيقها من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل (انظر أيضا الفرع ٢٩ أعلاه والفرع ٣٦ أدناه).

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

حادي عشر-٦ تشير المعلومات التكميلية التي قُدمت إلى اللجنة الاستشارية إلى وجود موارد مقترحة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، في إطار أعمال التعديل والتحسين، قدرها ١ ٤٦٧ ٠٠٠ دولار لتحديث مبنى فيلا لوبوكاج (Villa le Bocage) ومبنى فيلا لايلوز (Villa la Pelouse). وتشير أيضا إلى أن المشروع المقترح المتعدد السنوات من شأنه أن يكفل الامتثال لقوانين السلامة من الحرائق والقوانين المتعلقة بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتدعيم طوابق المباني لصباح مليئة لشروط الحمولة اللازمة لاستخدامها كمكاتب؛ واستبدال النوافذ وتركيب طبقات السقوف العازلة؛ وتقسيم المباني إلى أجنحة بإضافة أبواب وفواصل وسقوف مزودة بمواد مكافحة الحرائق؛ وإنجاز أعمال في الطوابق السفلى لتحسين التهوية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن زيادة الطلب على المكاتب الدائمة أو قاعات المؤتمرات أو القاعات المتعددة الأغراض جعل من الضروري استخدام المبتنيين على الوجه الأمثل. وتقر اللجنة الاستشارية بأهمية كفالة أن يكون مبنى "فيلا لوبوكاج" ومبنى "فيلا لايلوز" ممثلين للقوانين اللازمة للسلامة، والأمن، وإمكانية الوصول. غير أن اللجنة ليست مقتنعة بأن الأعمال المقترحة الأخرى لازمة في هذه المرحلة، ولذلك توصي بتخفيض قدره ٤٦٧ ٠٠٠ دولار في المبلغ المقترح، لتتضمن الموارد المتعلقة بهذا المشروع في مبلغ مليون دولار.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

حادي عشر-٧ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه يُقترح رصد موارد قدرها ٧٢٤ ٦٠٠ دولار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحت بند أعمال التعديل والتحسين، لتمويل مشروع تجريبي لإعادة بناء طابق واحد في مبنى النيجر (Niger) بهدف توسيع نطاق استخدامه ومرونة أغراضه إلى الحد الأقصى وإتاحة إجراء تحليل لأفضل استخدام للحيز المكاني وتصميمه الوظيفي وذلك للتخطيط لمواصلة إعمار المبنى. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن نتائج المشروع التجريبي ستتيح إجراء تحليل لحيز المكاتب لزيادة الكفاءة، وتحسين ظروف العمل، وتوفير حيز إضافي وزيادة إيرادات الإيجار. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المخصصة للمشروع التجريبي في مبنى النيجر بمبلغ قدره ٧٢٤ ٦٠٠ دولار.

حادي عشر-٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن المبلغ المقترح البالغ ١ ٠٩٠ ٧٠٠ دولار يُقترح أيضا تخصيصه للخدمات الاستشارية لإجراء دراسات استقصائية مفصلة عن الحالة الراهنة لمباني النيل (Nile)، وليمبوبو (Limpopo)، والكونغو (Congo)، والنيجر، وإجراء دراسات جدوى بشأنها. وفيما يتعلق بالمشروع التجريبي المقترح في مبنى النيجر والأثر المحتمل لنتائجه على التخطيط للمبنى في المستقبل، ترى اللجنة أن الاحتياجات من الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بمبنى النيجر ينبغي أن تخضع لإعادة النظر في وقت لاحق، إلى أن ينتهي المشروع التجريبي. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض هذه الخدمات الاستشارية المتعلقة بمبنى النيجر.

حادي عشر-٩ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن من المقترح، تحت بند أعمال الصيانة الرئيسية، تخصيص مبلغ ١ ٢٠٣ ٤٠٠ دولار فيما يتعلق بخدمات صيانة منشآت الأمن والسلامة، بما في ذلك أجهزة المسح الأمني بالأشعة السينية، وأجهزة كشف القنابل وغير ذلك من المعدات. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يبين توزيع الموارد المقترحة.

الجدول حادي عشر - ١
توزيع لتكاليف أعمال الصيانة الرئيسية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٠١٨-٢٠١٩		
النشاط	التفاصيل	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
عقد صيانة للهياكل الأساسية لمنشآت الأمن العيني	تكاليف الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بموجب عقد مبرم مع جهة مقدمة للخدمات	٩٤٥ ٠٠٠
جهاز تصوير بالأشعة السينية وجهاز لكشف القنابل	صيانة وقائية لأجهزة المسح الأمني بالأشعة السينية وأجهزة كشف القنابل	١٢٠ ٠٠٠
مراقبة الدخول	صيانة وتصليح الأبواب الأمنية ومعدات القفال	٢٧ ٠٠٠
البرج الأمني المتنقل	صيانة البرج الأمني المتنقل	١١ ٤٠٠
نظام الدارة التلفزيونية المغلقة	صيانة الهياكل الأساسية للدارة التلفزيونية المغلقة	١٠٠ ٠٠٠
مجموع الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩		٤٠٠ ٢٠٣ ١

حادي عشر - ١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ ٩٤٥ ٠٠٠ دولار سيغطي تكاليف عقد مبرم مع جهة مقدمة لخدمات الصيانة المتعلقة بالهياكل الأساسية للأمن العيني في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وترى اللجنة أنه يتعين تقديم مزيد من الإيضاح لدور كل من إدارة شؤون السلامة والأمن والجهات المتعهدّة من شركات الأمن الخاصة ولأثر الاستعانة بمتعهّدين خارجيين لتوفير خدمات الأمن في مراكز عمل الأمم المتحدة. واللجنة واثقة من أن الأمين العام سيقدّم المزيد من التفاصيل في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

الشبكة المؤسسية للأمم المتحدة

حادي عشر - ١١ في الفقرة ٣٣-٤٩ (أ) من ملزمة الميزانية، يُذكر أن مبلغا قدره ١ ٠٧٤ ٤٠٠ دولار يُقترح تخصيصه لاستبدال المعدات العتيقة التي انتهت دورة حياتها في المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مبلغا إضافيا قدره ١ ٤٦٩ ٥٠٠ دولار سيُستخدم لاستبدال الخواديم التي مرّ عليها فترة أكثر من ٥ سنوات بخواديم جديدة سيكون من شأنها أن تعزز الهياكل الأساسية الحالية المستخدمة في بيئة افتراضية وذلك لإنشاء "نظام تخزين سحابي خاص" للأمم المتحدة. وستعيد اللجنة الاستشارية النظر في التكنولوجيا السحابية وغيرها من المسائل ذات الصلة في سياق التقرير المرحلي المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (انظر أيضا الباب ٢٩ أعلاه).

مخصصات الطوارئ

حادي عشر - ١٢ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المنظمة تتبع نهجا قائما على تقييم المخاطر تجاه استحداث وإدارة أموال الطوارئ المخصصة للمشاريع الرأسمالية القائمة بذاتها، مع إعداد سجلات المخاطر لتحديد المخاطر المتعلقة بالمشاريع ورصدها والتخفيف منها، وكذلك خبراء استشاريين من أطراف ثالثة في مجال إدارة المخاطر لتحديد مدى كفاية أموال الطوارئ التي تُخصص لكل مشروع

على حدة. وأبلغت اللجنة أيضا أن هذه المنهجية لا تنطبق على المشاريع التي تندرج في إطار المادة ٣٣، والتي لا تُرصد لها أي اعتمادات طوارئ، لأن هذه المشاريع هي مشاريع أصغر من حيث التكلفة والنطاق من المشاريع القائمة بذاتها، وتُقرر لمدة أقصر ضمن فترة سنتين واحدة.

التوصية

حادي عشر-١٣ توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرتين حادي عشر-٦ وحادي عشر-٨ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام للباب ٣٣.

الجدول حادي عشر-٢

المشاريع المقترحة حسب الفئة في إطار الباب ٣٣ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	الفئة	المبلغ
١ - المقر		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
رفوف إضافية مخصصة للدراجات الهوائية	جديد	٨٤,٥
المجموع الفرعي، مكتب خدمات الدعم المركزية		٨٤,٥
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
تحديث نظم تخزين البيانات في المنظمة واستبدال الخواديم	متكرر	١ ٤٦٩,٥
مواصلة استبدال مفاتيح البيانات في المباني الواقعة خارج المجمع	متكرر	٥١٢,٠
تحسين وتركيب معدات تقنية الاتصال اللاسلكي بشبكة الإنترنت (WiFi)	متكرر	٧٨,٢
استبدال مفاتيح الأساسية للبيانات والدخول وأدوات حل المشاكل المرتبطة بالشبكة	متكرر	٣ ٠٠٠,٠
المجموع الفرعي، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		٥ ٠٥٩,٧
المجموع الفرعي، التعديلات والتحسينات		٥ ١٤٤,٢
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
التدفئة والتهوية وتكييف الهواء وورش الآلات	متكرر	٤ ٠٠٧,٥
الصيانة الكهربائية	متكرر	١ ٧٣٠,٠
أعمال الصيانة المتعلقة بالسباكة	متكرر	١١٠,٠
استبدال السجاد والبلاط والتنجيد والستائر	متكرر	٤١٠,٠
أعمال النجارة	متكرر	٢٠,٠
الرسم	متكرر	٦٠,٠
الصيانة العامة	متكرر	٦٢٨,٦
رصد نوعية البيئة وإزالة آثار الأسبستوس	متكرر	٢٢٠,٠
الصيانة الهيكلية والمعمارية	متكرر	١ ٠١٥,٨

المشروع	الفئة	المبلغ
أعمال الصيانة الرئيسية لمرافق المؤتمرات والهياكل الأساسية ذات الصلة		
أعمال الصيانة المتعلقة بمرافق البث والمؤتمرات	متكرر	٤٠٤,٢
المجموع الفرعي، مكتب خدمات الدعم المركزية		٨٦٠٦,١
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت الأمن والسلامة		
صيانة عنصر تكنولوجيا المعلومات في النظم الأمنية لمجمع مقر الأمم المتحدة	متكرر	٢٥٣٤,٦
صيانة الحواجز الهيدروليكية وصيانة نظم الإنذار بالحريق واختبارها	متكرر	١١٧٩,٥
المجموع الفرعي، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		٣٧١٤,١
المجموع الفرعي، أعمال الصيانة الرئيسية		١٢٣٢٠,٢
المجموع، المقر		١٧٤٦٤,٤
٢ - مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تحديث مبنى "فيلا لوبوكاج" ومبنى "فيلا لايلوز"	متعدد السنوات	١٤٦٧,٠
دراسة جدوى لمركز التدريب (مبنى "أنيكس لوبوكاج" Annexes le Bocage)	جديد	٦٦٨,٩
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
تعزيز أمن الهياكل الأساسية لشبكة مكتب الأمم المتحدة في جنيف	متعدد السنوات	٦٠٥,٥
الهياكل الأساسية لشبكة الاتصال اللاسلكي للمؤسسات	متعدد السنوات	١٨٠,٠
مواصلة استبدال مفاتيح الشبكة	متعدد السنوات	١٤٤,٠
مواصلة استبدال مفاتيح الشبكة	متعدد السنوات	١٨٠,٠
إنشاء شبكة قواعد بيانات نشطة	متعدد السنوات	٧٦,٤
أجهزة اتصال موحدة للمناطق المشتركة	متعدد السنوات	٧٦,٤
متطلبات الأمن والسلامة - مراقبة مرور المركبات والسائقين والركاب عبر بوابتي مكتب الأمم المتحدة في جنيف	متعدد السنوات	٢٥٦,٥
المجموع الفرعي		٣٦٥٤,٧
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
جمع المواد الخطرة والتخلص منها تمشياً مع الأنظمة المعمول بها في البلد المضيف	متكرر	٤٠٩,٤
مواصلة برنامج استبدال المجاري الصحية الرئيسية	متعدد السنوات	١٤٠٤,٠
صيانة الطرق ومواقف السيارات	متكرر	٤٥٧,٩
منع تسرب المياه والعزل الحراري في مستودع آريانا	مؤجل	١٤٣٢,٠
تحسينات طارئة للأمن	جديد	١٦١٢,٥
وضع برنامج للصيانة الوقائية شاملة واستراتيجية التنفيذ اللازمة لقصر الأمم.	جديد	٤٩٣,٤
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت الأمن والسلامة		
صيانة نظم ومعدات السلامة والأمن	متكرر	٣٩٢٦,١

المشروع	الفئة	المبلغ
المجموع الفرعي		٩ ٧٣٥,٣
المجموع، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		١٣ ٣٩٠,٠
٣ - مكتب الأمم المتحدة في فيينا		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة	متكرر	١ ٣٧١,٢
المجموع الفرعي		١ ٣٧١,٢
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
مواصلة برنامج الصيانة الرئيسية	متكرر	١ ١٩٢,٤
المجموع الفرعي		١ ١٩٢,٤
المجموع، مكتب الأمم المتحدة في فيينا		٢ ٥٦٣,٦
٤ - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع المتعدد السنوات للتحسينات الكهربائية	متعدد السنوات	١ ١٦٨,٠
تحسين الهياكل الأساسية للطرق ومواقف السيارات	جديد	٤٥٠,٠
تحسين تركيب المباني وهيكلها	متعدد السنوات	١٥٠,٠
العدادات والعدادات الفرعية	متعدد السنوات	١٠٠,٠
تجديد وتقسيم الحيز الداخلي للمكاتب	متكرر	١٠٠,٠
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
توسيع شبكة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	متكرر	٥٠٠,٠
المجموع الفرعي		٢ ٤٦٨,٠
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
تحسين حالة دورات المياه	جديد	٤٠٠,٠
أعمال الصيانة والتصليل الكهربائي	متكرر	٥٥٠,٠
أعمال الصيانة الهيكلية والصيانة المتعلقة بالهندسة المدنية والسباكة	متكرر	٤١٠,٠
تجهيزات مكافحة الحرائق	متعدد السنوات	٢٥٠,٠
تحديث التجهيزات المحمولة للإطفاء بالماء	متعدد السنوات	٥٥٠,٠
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت الأمن والسلامة		
أعمال الصيانة المتعلقة بالسلامة والأمن	متكرر	١ ٢٠٣,٤
المجموع الفرعي		٣ ٣٦٣,٤
المجموع، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي		٥ ٨٣١,٤

المشروع	الفئة	المبلغ
٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
استبدال وحدة معالجة الهواء في مركز المؤتمرات	متعدد السنوات	٢٢٥,٠
استعراض إمكانية دخول الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء عمليات التحديث اللازمة للمندوبين والزوار في مركز المؤتمرات	جديد	٤٨,٣
تحسين النظام السمعي البصري ونظام المراقبة في قاعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	جديد	١٠٠,٠
إدماج نظام الإعلانات العامة في مركز المؤتمرات	جديد	٦٠,٠
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	جديد	
تحديث الهياكل الأساسية للشبكة المحلية - تحديث لوحة توصيل الهواتف	جديد	٣٥,٠
تحديث الهياكل الأساسية للشبكة المحلية - تحديث مفاتيح سيسكو	جديد	١٨٥,٠
المجموع الفرعي		٦٥٣,٣
تحسين منشآت السلامة والأمن		
إدخال تحسينات على أمن محيط المجتمع ومراقبة الدخول إليه	جديد	٣٤٠,٠
استبدال كاميرات الدارة التلفزيونية المغلقة ذات النظام التناظري	جديد	٨٠,٠
المجموع الفرعي		٤٢٠,٠
المجموع الفرعي		١٠٧٣,٣
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
المرحلة الثالثة من تصليح سقف مركز المؤتمرات في الأماكن التي حدث فيها تسرب للمياه	متعدد السنوات	٣١٩,٥
أعمال الصيانة الرئيسية لمرافق المؤتمرات والهياكل الأساسية ذات الصلة		
المرحلة النهائية من عملية استبدال نظام الترجمة الفورية التجريبي في غرفة الاجتماعات ٣	متعدد السنوات	١٠٠,٠
المرحلة الأولى من عملية استبدال نظام الترجمة الفورية في غرفة الاجتماعات ٤	جديد	٣٩٠,٠
المرحلة الأولى من عملية استبدال نظام الترجمة الفورية في غرفة الاجتماعات ١	جديد	٢٥٠,٠
المجموع الفرعي		١٠٥٩,٥
المجموع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		٢١٣٢,٨
٦ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تحديد غرفة الاجتماعات راوول بريبيش (Raúl Prebisch)	جديد	٤٢٠,١
تحديد مركز وسائط الإعلام والصحافة	جديد	٢٦٩,٠
تحديد غرف الاجتماعات والمراحيض في معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي	جديد	٣٣٠,٠

المشروع	الفئة	المبلغ
نقل الخدمات التجارية والمحفوظات	جديد	٢٧٨,٠
تحسينات ذات الصلة بالسلامة والأمن لأماكن العمل		
التنفيذ التدريجي لعملية تحديث المرافق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة	متعدد السنوات	٤٣,١
إدخال تحسينات على البوابة الجنوبية لمنطقة التفتيش الأمني للمركبات	جديد	٥٧,٠
المجموع الفرعي		١ ٣٩٧,٢
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
صيانة وتحديث المراحيض العامة	جديد	١٦٦,٣
صيانة الأرصفة والهياكل الأساسية التي تستخدمها المركبات	جديد	٧٠,٠
تخصيص حيز المكاتب في سانتياغو وبورت أوف سبين، وأماكن الإيواء المؤقت	جديد	٢٠١,٣
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت الأمن والسلامة		
صيانة العناصر المادية لنظام مراقبة الدخول	متكرر	٣٦٢,٣
صيانة المعدات والبرامجيات الحاسوبية لنظام مراقبة الدخول	متكرر	٨٢,٠
المجموع الفرعي		٨٨١,٩
المجموع، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		٢ ٢٧٩,١
٧ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تجديد/إعادة بناء مبنى المكاتب القديم	متعدد السنوات	٣٠٠,٠
تحسين شبكات البث الإذاعي في مركز المؤتمرات	متعدد السنوات	٨٧,٩
تجديد مركز المؤتمرات	متعدد السنوات	٥٠٠,٠
خبير استشاري في مجال البرنامج/مهندس معماري لمجمعات مباني النيل، ومليوبو، والكونغو والنيجر	جديد	١ ٠٩٠,٧
موقف السيارات الشمالي - برنامج استدامة الغطاء المزود بالطاقة الشمسية	جديد	١٥٠,٠
أعمال تجديد داخلية في مكاتب مبنى النيجر لإعادة تصميم حيز المكاتب فيه واستخدامه على الوجه الأمثل	جديد	٧٢٤,٦
المجموع الفرعي		٢ ٨٥٣,٢
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
إدارة الطاقة والتشغيل الآلي للمباني	جديد	٧٥,٠
تجديد النظام الكهربائي لأغراض السلامة والأداء الوظيفي	متكرر	٧٥,٠
تحديث أجهزة تشغيل المصاعد في مركز المؤتمرات والمكتبة	متكرر	٥٠,٠
إضفاء الطابع المركزي/الرفع من مستوى الإمداد المتواصل بالطاقة إلى الحد الأمثل	جديد	٣٠٠,٠
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت الأمن والسلامة		
الحواجز والأعمدة والأماكن المؤقتة لوقوف السيارات	متكرر	٥٠,٠

المشروع	الفئة	المبلغ
تحديث أجهزة مراقبة الدخول، ومحيط الموقع، ومرفق وحدات كلاب الشرطة، وأماكن تخزين المعدات، وإدماج نظم الإنذار بالحرائق/الإعلانات العامة	متكرر	٣٤٩,٥
المجموع الفرعي		٨٩٩,٥
المجموع، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		٣٧٥٢,٧
٨ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت الأمن والسلامة		
صيانة المرافق الأمنية المركبة في إطار النظام المعياري لمراقبة الدخول	متكرر	٥٣٤,٥
المجموع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		٥٣٤,٥
٩ - شبكة مؤسسات		
استبدال المعدات المتقادمة والأخرى التي انتهت دورة حياتها المشتراة في فترات السنتين السابقة	متكرر	١٥٧٤,٤
عقد الصيانة الموحد الحالي بمقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية	متكرر	٢٣٠٠,٢
صيانة وتحديد برامجيات الحاجز الوقائي في نقاط التفتيش في سبعة مراكز عمل	متكرر	٣١٢,٦
المجموع، الشبكة المؤسسية		٤١٨٧,٢
المجموع		٥٢١٣٥,٧

الجزء الثاني عشر السلامة والأمن

الباب ٣٤ سلامة والأمن

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٠٠ ٢٨٣ ٢٣٨ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ المقدمة من الأمين العام	٢٠٠ ٨٥٩ ٢٢٩ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٢٠٠ ٨٨٢ ٧ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	١٠٠ ٠٠٦ ٢٢ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) هذا المبلغ لا يعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٧١ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثاني عشر- ١- تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣٤ من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٢٠٠ ٨٥٩ ٢٢٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٢٠٠ ٤٢٤ ٨ دولار، أو ٣,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر (Sect.34) A/72/6، الجدول ٣-٣٤).

ثاني عشر- ٢- يعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ٢٠٠ ٤٢٤ ٨ دولار إلى العوامل التالية:

(أ) التعديلات الفنية: يعكس انخفاض قدره ٦٠٠ ٢٤٦ ٤ دولار، الأثر الصافي لشطب الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بما يلي: '١' توفير خدمات الأمن الشخصي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ و '٢' الإلغاء التدريجي للوظائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق شؤون السلامة والأمن، والبرنامج الفرعي ٣، الدعم الميداني، وفي الدعم البرنامجي؛ و '٣' والتعديلات في حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة من تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل في إطار الترتيبات المقررة لاقتسام التكاليف (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-٨)؛

(ب) تعكس التغيرات ضمن الباب و/أو على نطاق الأبواب؛ انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٩٩٩ ٢ دولار يعزى إلى اقتراح نقل موارد إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة بموجب قرارات الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢ و ٧٠/٢٤٨ ألف و ٧١/٢٧٢ باء (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-٩)؛

(ج) التغيرات الأخرى: (أ) انخفاض إجمالي قدره ٧٠٠ ٧٧٧ ٢ دولار، يشمل التخفيضات المتعلقة بالوظائف والتخفيضات غير المتعلقة بالوظائف التي تعكس أوجه الكفاءة التي تخطط إدارة شؤون السلامة والأمن لتحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك نتيجة للجهود التي تبذلها لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا المعروضة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية

(انظر A/72/6 (Sect.34)، الفقرتان ١١-٣٤ و ١٢-٣٤). وطلبت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة، أن تُزوّد بقائمة جامعة للتخفيضات المصنفة في إطار التغييرات في الموارد في جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لطريقة تحقيق تلك التخفيضات وإلى أي حد يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، إلا أن اللجنة لم تُزوّد بتلك القائمة. وترد في الفصل الأول أعلاه الملاحظات والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن اللجنة بشأن هذه المسألة.

ثاني عشر-٣ على النحو المبين في الحاشية (أ) المدرجة في أسفل الجدول ٣-٣٤ من ملزمة الميزانية، تشمل الميزانية العادية المقترحة للباب ٣٤ حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة من تكاليف السلامة والأمن المشتركة التمويل بمبلغ قدره ٦٠٠ ٦٢٦ ٥٨ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويشار في الفقرة ٣٤-١٤ من ملزمة الميزانية إلى أنه نظرا للمسؤولية المزدوجة التي تضطلع إدارة شؤون السلامة والأمن والتي تشمل (أ) توفير السلامة والأمن للموظفين وأعضاء الوفود والزوار في المواقع الرئيسية للأمم المتحدة ولبلاني الأمم المتحدة؛ و (ب) وتوفير السلامة والأمن لعمليات منظومة الأمم المتحدة في الميدان، فإنه يجري تمويل أنشطة الإدارة من الميزانية العادية، وكذلك الموارد من المنظمات الأخرى المشمولة بنظام إدارة الأمن في الميدان. وتبلغ حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما نسبته ٢٢,٤ في المائة، استنادا إلى عدد الموظفين الميدانيين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفقا للتعداد الذي أنجزته أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-١٧). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين النسبة المئوية الحالية لحصص الكيانات المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

الجدول الثاني عشر-١

النسبة المئوية الحالية لحصص الكيانات المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

الكيان	النسبة المئوية للحصص
مصرف التنمية الآسيوي	٠,٥٧٥
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	٠,٤٥١
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	٠,٠٣٣
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٤,٦١٨
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٠,٠٣٣
منظمة الطيران المدني الدولي	٠,٠٧٨
المحكمة الجنائية الدولية	٠,٠٧٧
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٠,٠٦٩
منظمة العمل الدولية	١,٣٦٤
صندوق النقد الدولي	٠,٧٣٦
المنظمة البحرية الدولية	٠,٠٣٣
السلطة الدولية لقاع البحار	٠,٠٣٣
المنظمة الدولية للهجرة	٥,٥٨١
مركز التجارة الدولية	٠,٠٣٣

النسبة المئوية للحصص	الكيان
٠,١٠٠	الاتحاد الدولي للاتصالات
٠,٠٣٣	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
٠,٥٣٢	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
٢٢,٢٤٦	الأمم المتحدة
٠,٤٨٧	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
١٨,٠٨٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١,٣٥٤	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٢,٦٠٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٦,٩٥٣	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٠,٠٣٣	المركز الدولي للحوسبة
٩,٣٤٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٠,٣٢٧	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٢,٢٧٦	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٠,٨٣٧	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٠,٠٦٣	جامعة الأمم المتحدة
٠,٠٣٣	الاتحاد البريدي العالمي
٠,٠٣٣	منظمة السياحة العالمية
٨,٩٨٥	برنامج الأغذية العالمي
٦,٤٤٢	منظمة الصحة العالمية
٠,٠٣٣	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٠,٠٣٣	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٥,٤٥١	البنك الدولي
١٠٠,٠٠٠	المجموع

ثاني عشر-٤ تبلغ الميزانية الإجمالية للأنشطة المشتركة التمويل لإدارة شؤون السلامة والأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قيمته ٥٠٠ ٤٢١ ٢٦٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ما يعكس انخفاض قدره ٥٠٠ ٤٨ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ٣٤-١٠). ويبين الجدول ٣٤-١١ من ملزمة الميزانية أن ميزانية الأنشطة المشتركة التمويل توفر التمويل لما مجموعه ٩٥٧ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو العدد نفسه من الوظائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثاني عشر-٥ يشير الأمين العام، في الفقرة ٣٤-١٣ من ملزمة الميزانية، إلى أن تقديرات الموارد المقررة الأخرى لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٣٤ تبلغ ٢٠٠ ٨٨٢ ٧ دولار، وهذا ما يعكس الموارد من حساب دعم عمليات حفظ السلام، بما في ذلك مواصلة تمويل ١٨ وظيفة. وتقدر قيمة

الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٦ ٢٢ دولار، وهذا ما يعكس رد تكاليف خدمات الأمن والسلامة المقدمة إلى الصناديق والبرامج، بما في ذلك تمويل ٥٨ وظيفة.

ثاني عشر-٦ يوجز الجدول الثاني عشر-٢ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبين أيضاً الوظائف المتوقعة إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول الثاني عشر-٢

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	
<i>الميزانية العادية</i>		
١٠٥٤	١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ١٩ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر ر)، ١٦٧ خ ع (ر أ)، ٣٠٧ خ أ، ٥١٥ ر م	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١٠٤١	١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٦ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٥ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر ر)، ١٦٤ خ ع (ر أ)، ٣٠٧ خ أ، ٥١٢ ر م	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
(٦)	١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)، ٣ ر م تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة والبرنامج الفرعيين ١ و ٣	الوظائف الملغاة
(٧)	١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (ر ر) من البرنامج الفرعي ٣ إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الوظائف المنقولة
—	١ ف-٤ من بند التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ١، و ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ١ إلى بند التوجيه التنفيذي والإدارة	
<i>الموارد المقررة الأخرى</i>		
١٨	١ ف-٥، ١١ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٢ خ ع (ر أ)، ٣ خ أ	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
<i>الموارد الخارجة عن الميزانية</i>		
٥٨	٤٣ خ ع (ر أ)، ٩ خ أ، ٦ ر م	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
<i>الأنشطة المشتركة التمويل</i>		
٩٥٧	١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٣١٢ ف-٣/٤، ١٤ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر ر)، ٢٦ خ ع (ر أ)، ١٥٣ خ أ، ٤١٠ ر م	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

ثاني عشر-٧ تبلغ قيمة الموارد المقترحة للوظائف في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قيمته ٢٧٠ ٢٠٠ ١٤٤ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بمبلغ ٣٠٠ ١٣٦ ٣ دولار، أو ما نسبته ٢١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستغطي الاحتياجات المقترحة تكاليف ١٠٤١ وظيفة مبينة في الجدول الثاني عشر-٢ أعلاه، مقارنة بوظائف فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ عددها ١٠٥٤ وظيفة.

الوظائف المنقولة

ثاني عشر- ٨- يقترح الأمين العام، في الفقرة ٣٤-٥٥ من ملزمة الميزانية، في إطار البرنامج الفرعي ٣، نقل سبع وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) والموارد غير المتعلقة بالوظائف إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ و ٢٤٨/٧٠ ألف (انظر A/72/6 (Sect. 34))، الجدول ٣٤-٢؛ والفقرة ثاني عشر- ١٠ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام النقل الخارجي لوظيفة واحدة لموظف تنسيق شؤون الأمن (ف-٤) من بند التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ١، يقابله النقل الداخلي لوظيفة واحدة لموظف تنسيق شؤون الأمن (ف-٣) من البرنامج الفرعي ١ إلى بند التوجيه التنفيذي والإدارة، من أجل تعزيز أولويات إطار السياسات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (Sect. 34))، الفقرتان ٣٤-٢٦ و ٣٤-٣٣). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على النقل المقترح لتلك الوظائف.

الوظائف الملغاة

ثاني عشر- ٩- يقترح الأمين العام إلغاء ست وظائف (وظيفة واحدة لموظف تنسيق شؤون الأمن (ف-٤)، ووظيفة واحدة لموظف إدارة المعلومات (ف-٣)، ووظيفة واحدة لمساعد فريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (الرتبة المحلية))، ويعزى الإلغاء إلى أوجه الكفاءة التي تخطط إدارة شؤون السلامة والأمن لتحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرات ٣٤-٢٦، و ٣٣-٣٤، و ٣٤-٥٥). وتوصي اللجنة بالموافقة على الإلغاء المقترح لتلك الوظائف.

ثاني عشر- ١٠- أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن هناك ثماني وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تغطي مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة شؤون السلامة والأمن في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن وظيفة موظف إدارة المعلومات (ف-٣) المقترح إلغاؤها هي إحدى الوظائف الثماني المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ويُقترح نقل الوظائف السبع المتبقية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ثاني عشر- ٨ أعلاه)؛ وإذا تضرع اللجنة الاستشارية في اعتبارها النقل المقترح للوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إدارة شؤون السلامة والأمن إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن الوظيفة برتبة ف-٣ المقترح إلغاؤها هي إحدى الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة، ترى أن أوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها المتعلقة بالوظيفة برتبة ف-٣، ينبغي أن تنعكس في إطار الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس في إطار الباب ٣٤ (انظر أيضاً الباب ٢٩ أعلاه). وطلبت اللجنة معلومات عن كل ما تبقى من الموظفين الذين يؤدون مهام ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة، إلا أنها لم تتلق هذه المعلومات، وهي على ثقة من أن هذه المعلومات ستقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثاني عشر-١١ توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثاني عشر-١٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثاني عشر-١٢ تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قيمته ٥٨٩ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً بمبلغ ٢٨٧ ٩٠٠ دولار، أو ما نسبته ٥,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى الانخفاض المقترح إلى الانخفاض تحت بند المنح والتبرعات (٥٧٧ ٨٠٠ دولار، أو ما نسبته ٦,٦ في المائة)، وبند الأثاث والمعدات (١٠٠ ٥١٤ دولار، أو ما نسبته ١٨,٧ في المائة)، وبند مصروفات التشغيل العامة (٤٥٩ ٧٠٠ دولار، أو ما نسبته ٨,٢ في المائة).

الخبراء الاستشاريون

ثاني عشر-١٣ تتضمن الميزانية المقترحة اعتماداً بمبلغ ١٢٠ ٧٠٠ دولار مخصصاً للخبراء الاستشاريين. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة إلى أن الموارد المقترحة ستغطي تكاليف الخبرة الخارجية للمساعدة في استعراض المعايير والإجراءات الأمنية وصياغة السياسات المتصلة بالأمن إن لم تتوافر داخلياً تلك الخبرة الفنية المحددة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ المقترح قد احتُسب على أساس الاحتياجات المقدرة لمدة ٤٠,٢٥ يوماً فيما يتصل بخدمات أربعة خبراء استشاريين بمعدل يقابل معدل نظرائهم من المستوى دال البالغ ٧٥٠ دولاراً في اليوم الواحد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدل ٧٥٠ دولاراً في اليوم يمثل الحد الأقصى للمعدل اليومي ضمن نطاق الأجور التي تُمنح للخبرة الاستشارية من المستوى دال، وأن الاقتراح لا يفسر سبب الأخذ بالحد الأقصى لذلك المعدل بدلا من الأخذ بمعدل يومي أقل ضمن نطاق المستوى دال. ولذلك توصي اللجنة بخفض الاحتياجات المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين بنسبة ١٠ في المائة، أي بمبلغ ١٢ ١٠٠ دولار.

بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية

ثاني عشر-١٤ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة إلى أن الموارد المقترحة تشمل، في إطار الأنشطة المشتركة التمويل، مبلغ ٢٠٧ ٨٠٠ دولار لتغطية تكاليف بوليصة منظومة الأمم المتحدة للتأمين ضد الأفعال الكيدية، التي يبلغ نصيب الأمم المتحدة منها ٢٠٠ ٥٣١ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بزيادة مقترحة بنسبة ١٥ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويعزى ذلك إلى العوامل التالية: انقضاء أجل بوليصة التأمين الحالية البالغ سنتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الأمر الذي سوف يقتضي إنشاء بوليصة جديدة؛ وإمكانية المطالبة بسداد مبالغ كبيرة؛ والزيادة في الهجمات الإرهابية؛ وارتفاع مستوى التعرض للأخطار. ورُودت اللجنة أيضاً بالجدول الوارد أدناه الذي يبين التكاليف على مدى فترات السنتين الخمس الماضية.

الجدول الثاني عشر-٣

تكاليف بوليصة منظومة الأمم المتحدة للتأمين ضد الأفعال الكيدية من الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٣ ٥٥٧ ٣٢٠
٢٠١١-٢٠١٠	١١ ٣٩١ ٢٥٠
٢٠١٣-٢٠١٢	٩ ٢١٤ ٧٥٠
٢٠١٥-٢٠١٤	٩ ١٩٤ ١٠٨
٢٠١٧-٢٠١٦	٩ ٠٤٤ ١٠٨

ثاني عشر-١٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بوليصة التأمين الجديدة ضد الأفعال الكيدية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لم تنشأ بعد، ولذلك فإن التكاليف المتكبدة في إطار البوليصة الجديدة غير معروفة في هذه المرحلة، وبالتالي فإن الخفض المقترح لا مبرر له. وتنتظر اللجنة من الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن للتفاوض على البوليصة الجديدة بشروط مؤاتية. وبالتالي، توصي اللجنة بتحديد تكلفة بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لتكون على غرار المستوى الذي كانت عليه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وهو ٩ ٢١٤ ٧٥٠ دولاراً، وهذا ما يترتب عليه انخفاض بمبلغ قدره ٩٩٣ ٠٥٠ دولاراً، يقابله انخفاض في حصة الأمم المتحدة.

تكاليف الموظفين الأخرى وسفر الموظفين

ثاني عشر-١٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة أن الباب يعكس، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، تجاوزاً في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى وسفر الموظفين. وبلغت قيمة النفقات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى ٢٠٠ ٢٥١ ١٧ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ ٣٠٠ ٨٨٢ ١١ دولار؛ كما بلغت قيمة النفقات تحت بند سفر الموظفين ١٠٠ ٦٩٨ ٣ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ ٢٠٠ ٢٨٣ ٢ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التجاوز في الإنفاق تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى يعزى إلى العمل الإضافي لموظفي خدمات الأمن والسلامة في مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الزيادة في الإنفاق تحت بند سفر الموظفين يعزى إلى سفر موظفي الحماية اللصيقة لكبار مسؤولي الأمم المتحدة، من قبيل الأمين العام، ونائب الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة. وتشير اللجنة إلى أنها سبق لها ملاحظة حدوث هذه الزيادة في الإنفاق في فترات السنتين الخمس الماضية (انظر A/70/7)، الفقرة ثاني عشر-٢٣)، وتلاحظ أن الزيادة في الإنفاق تحت وجهي الإنفاق هذين لا تزال قائمة في فترة السنتين الحالية بسبب الاحتياجات الإضافية.

ثاني عشر-١٧ رهنا بالتوصيتين الواردتين في الفقرة ثاني عشر-١٣ وثاني عشر-١٥ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام الخاص بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الجزء الثالث عشر حساب التنمية

الباب ٣٥ حساب التنمية

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ثالث عشر- ١ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٣٥ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار، وهو نفس مستوى الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويرد في الجدول ٣-٣٥ من ملزمة الميزانية موجز للموارد المقترحة حسب وجه الإنفاق.

التقرير المرحلي العاشر للأمين العام

ثالث عشر- ٢ ترد في الفقرات ١ إلى ٧ من التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/72/92 و Corr.1) معلومات أساسية عن حساب التنمية وعن سياق السياسات الذي يعمل فيه الحساب. وكما يشير الأمين العام، ففي عام ١٩٩٧، أنشأت الجمعية العامة بقرارها ١٢/٥٢ باء حساب التنمية كآلية لتمويل مشاريع تنمية القدرات التي تضطلع بها كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة العاملة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتتضمن هذه الكيانات خمسة كيانات عالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) واللجان الإقليمية الخمس. وموّل حساب التنمية منذ إنشائه ما مجموعه ٣٥٨ مشروعاً، يجري حالياً تنفيذ ١٠٢ منها (الشريحتان التاسعة والعاشر). ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حددت تنمية القدرات بوصفها عنصراً أساسياً في تنفيذ التنمية المستدامة، وشددت على أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويذكر الأمين العام أن حساب التنمية آلية تمويل هامة لتمكين الكيانات العشرة المنفذة في الأمانة العامة للأمم المتحدة من تفعيل خبراتها المعيارية والتحليلية وتنفيذ مشاريع تلبي احتياجات محددة بغية مساعدة البلدان النامية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

ثالث عشر- ٣ ويقدم التقرير المرحلي العاشر (A/72/92 و Corr.1) معلومات مستكملة عن أداء وإدارة حساب التنمية منذ صدور التقرير المرحلي التاسع (A/70/97). ويشير الأمين العام إلى أن الشريحة الثامنة، التي اختُتمت بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الموضوع

العام ”دعم الدول الأعضاء للتعبيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق التحديات الإنمائية المتعددة والمتشابكة“. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن الشريحة الثامنة تألفت من ٥٠ مشروعاً نشطاً في المجموع، جرى تمويل ٣٩ منها من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ومُؤَلَّ ١١ مشروعاً من أموال إضافية جرى اعتمادها عن طريق قرار الجمعية ٢٤٦/٦٦، الذي قررت فيه الجمعية العامة اعتماد مبلغ إضافي قدره ٦ ملايين دولار لحساب التنمية. وإضافةً إلى ذلك، تلقى ما يقرب من ثلثي مشاريع الشريحة الثامنة موارد إضافية (عينية أو مالية) من مصادر خارجية.

ثالث عشر-٤. ويقدم التقرير مزيداً من التفاصيل عن مشاريع الشريحة الثامنة، بما في ذلك الكيانات المنفذة، وتوزيعها الإقليمي وتركيزها الموضوعي، وعن المنتجات المقدمة للمساعدة في تنمية القدرات. وبإيجاز: (أ) من مجموع المشاريع الخمسين، كان هناك ٢٨ مشروعاً نفذتها الكيانات العالمية الخمسة المذكورة أعلاه و ٢٢ مشروعاً نفذتها اللجان الإقليمية (انظر A/72/92 و Corr.1، الشكل الأول)؛ (ب) نُفذ ٣١ مشروعاً لدعم بلدان في أفريقيا، و ٢٢ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٢٢ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٢٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٥ في أوروبا وآسيا الوسطى (المرجع نفسه، الشكل الثاني)؛ (ج) استفاد ما مجموعه ١٣٢ بلداً نامياً و ١٧ بلداً من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من النواتج أو النتائج المنبثقة عن المشاريع؛ (د) قدم نحو ثلثي مشاريع الشريحة الثامنة الدعم في مجال تنمية القدرات إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وقدم ثُمساً المشاريع الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية (المرجع نفسه، الشكل الثالث)؛ (هـ) ساهمت جميع مشاريع الشريحة الثامنة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكان الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) والهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية) هي الأهداف الثلاثة التي جرى دعمها أكثر من غيرها (المرجع نفسه، الشكل الرابع)؛ (و) تضمنت منجزات المشاريع عقد ٢٧٠ حلقة عمل على الصعيد الوطني وأكثر من ١٥٠ حلقة عمل على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛ و ٤٤ دورة أو وحدة تدريبية؛ وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في جهودها في مجال صنع السياسات، بما في ذلك إعداد ٧٩ خطة عمل وطنية، و ٢٩ توصية/مذكرة سياسية، و ١٤ مقترحاً سياساتياً، و ١٤ إجراء سياساتياً، و ٤ وثائق سياساتية؛ ومنتجات تحليلية تضمنت ١٢٠ دراسة قُطرية/إفريقية/دول إقليمية/عالمية، و ٢٣ تقريراً موجزاً، و ١٩ تقريراً، و ٦ منشورات.

ثالث عشر-٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخطط الجمعية العامة علماً بالتقرير المرحلي العاشر للأمين العام.

المشاريع المقترحة في إطار الشريحة الحادية عشرة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

ثالث عشر-٦. تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، في إطار الباب ٣٥، حساب التنمية، المشاريع المقرر تمويلها في إطار الشريحة الحادية عشرة منذ إنشاء الحساب. وتشير ملزمة الميزانية إلى أن الموضوع العام للشريحة الحادية عشرة هو ”دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات القائمة على الأدلة وتكاملها وتدعيم النهج التشاركي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات“ كما تشير إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تركز تركيزاً شديداً على الشراكات والتعاون.

ثالث عشر-٧ وتشير ملزمة الميزانية إلى أن مجموع المشاريع المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يبلغ ٤٦ مشروعا. ومن هذه المشاريع، هناك ٤٤ مشروعا (٩٦ في المائة من مجموع المشاريع) ستشارك عدة كيانات في تنفيذها، وذلك مقارنة بنسبة ٨٠ في المائة المسجلة في الماضي، ويتعلق بعض هذه المشاريع بالتدفقات المالية غير المشروعة، والهجرة، والبيانات الجغرافية المكانية، والرفع من قائمة أقل البلدان نموا، والبيئة (انظر (Sect. 35) A/72/6، الفقرة ٣٥-١٣).

ثالث عشر-٨ وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للمشاريع الـ ٤٦ المقترحة، تشير ملزمة الميزانية إلى أن ١٨ من هذه المشاريع ستدعم بلدانا في أفريقيا، و ١٤ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٦ في أوروبا وآسيا الوسطى، و ٦ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ١٢ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن هناك مشروعا واحدا سينفذ على الصعيد العالمي (المرجع نفسه، الشكل ٣٥-ثالثا). وفيما يتعلق بالتركيز الموضوعي للمشاريع الـ ٤٦، يشار إلى أن هذه المشاريع ستسهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، إذ يسهم نحو نصفها في تحقيق الهدف ١٧ (تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، ونحو ثلثها في تحقيق الهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والعمالة، والعمل اللائق للجميع)، ويسهم ثلث آخر أيضاً في تحقيق الهدف ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار) (المرجع نفسه، الشكل ٣٥-ثانيا).

ثالث عشر-٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الباب ٣٥، حساب التنمية.

الجزء الرابع عشر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الباب ٣٦ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٩٠٠ ٦٠٧ ٤٩٥ دولار

المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ٢٠٠ ٣٨١ ٤٩١ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

رابع عشر-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٣٦ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ٣٨١ ٤٩١ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٢٢٦ ٤ دولار، أو بنسبة ٠,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/72/6 \(Sect. 36\)](#)، الجدول). ويعكس النقصان انخفاضاً صافياً في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتصلة بالوظائف وغيرها من التسويات المقترحة في تكاليف الموظفين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، يقابله جزئياً اعتمادات الوظائف لفترة السنتين التي اعتُمدت في عام ٢٠١٧، على النحو المبين في فرادى الأبواب (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦-٣).

رابع عشر-٢ يشير الأمين العام في الفقرتين ٣٦-١ و ٣٦-٢ من ملزمة الميزانية، إلى أنه، وطبقاً لإجراءات الميزانية المتبعة في الأمم المتحدة، فإن مرتبات موظفي الأمم المتحدة والمكافآت المتصلة بها تخضع لمعدلات الاقتطاعات الإلزامية الواردة في البند ٣-٣ من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وبهدف تيسير المقارنة مع برنامج العمل ومع مقترحات الميزانيات لكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، فإن تكاليف الموظفين تُرد مخصوماً منها الاقتطاعات الإلزامية من المرتبات، في مختلف أبواب النفقات في الميزانية البرنامجية. ولذلك، فإن الفرق بين إجمالي الأجور وصافيها يُطلب كمبلغ إجمالي في إطار هذا الباب. وبذلك تكون المبالغ المخصصة في شكل اقتطاعات إلزامية من مرتبات الموظفين من ضمن إيرادات المنظمة. وتبعاً لذلك، فإن مبلغ ٢٠٠ ٣٨١ ٤٩١ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، المطلوب تحت الباب ٣٦، مدرج أيضاً في باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، على النحو المبين أدناه (انظر الفقرة ب ١-١ أدناه).

تقديرات الإيرادات

باب الإيرادات ١

الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الموارد المخصصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة	٥٠٠ ٠٠٧ ٩٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٠٥ ٦٨٠ ٩٠٠ دولار

ب إ ١-١ تُقدَّر قيمة إجمالي الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٥٠٥ ٦٨٠ ٩٠٠ دولار، وهي تشمل ما يلي: (أ) المبلغ الإجمالي المطلوب ضمن الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (١٠٠ ٥٩٠ ٥٠١ دولار)، بعد إعادة تقدير التكاليف (انظر الفقرة رابع عشر-٢ أعلاه)؛ (ب) والجزء الوارد ضمن تقديرات النفقات تحت باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، والمتعلق بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٨٠٠ ٠٩٠ ٤ دولار) (انظر [A/72/6 \(Income sect. 1\)](#)، الفقرة ب إ ١-١).

ب إ ٢-١ على النحو المشار إليه في ملزمة الميزانية، فإن جميع الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، التي لا يتم التصرف فيها على وجه آخر بقرار خاص من الجمعية العامة، تُقَيَّد لحساب صندوق معادلة الضرائب المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٩٧٣ ألف (د-١٠). وتُقيَّد لحساب الدول الأعضاء مبالغ في ذلك الصندوق حسب جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية للسنة المالية المعنية (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-١).

باب الإيرادات ٢

الإيرادات العامة

التقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤١ ٦٤٢ ٣٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٤ ٦٩١ ٧٠٠ دولار

ب إ ٢-١ تبلغ الإيرادات المقدرة في إطار باب الإيرادات ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ([A/72/6 \(Income sect. 2\)](#))، ٤٤ ٦٩١ ٧٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣ ٠٤٩ ٤٠٠ دولار مقارنة بالتقديرات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتعلق الإيرادات المقدرة بتأجير المباني، وتسديد تكاليف الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها، والفوائد المصرفية، ومبيعات المعدات المستعملة، والمبالغ المستردة من نفقات السنوات السابقة، واشتراكات الدول غير الأعضاء، والتلفزيون والخدمات المماثلة، وإيرادات متنوعة. وعلى النحو المشار إليه في الجدول ب إ ٢-١ من ملزمة الميزانية، فإن الزيادة المقدرة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تعزى في المقام الأول إلى زيادات متوقعة في إطار الإيرادات المتأتية من إيجار المباني (٦٠٠ ٤٠٨ ١ دولار)، وإلى فوائد مصرفية (٧١٢ ٠٠٠ دولار)، وإيرادات متنوعة (٨١٥ ٤٠٠ دولار).

ب إ ٢-٢ يرد بيان الزيادات المقدرة في الإيرادات العامة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مقارنة بالتقديرات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على النحو التالي: (أ) الزيادة البالغة ١ ٤٠٨ ٦٠٠ دولار في إيرادات الإيجار والتي تعزى إلى مجموع مبالغ الزيادة في جنيف (١ ٦٣ ٠٠٠ دولار)، ونيروبي (١ ١١٩ ٤٠٠ دولار)، وأديس أبابا (٢٥٨ ٥٠٠ دولار)، وبانكوك (٢٣٢ ٩٠٠ دولار)، ويقابلها جزئيا نقصان في المقر (٣٦٥ ٢٠٠ دولار) كان نتيجة لانخفاض إيرادات الإيجار المتأتية من مستأجرين حاليين خفضوا احتياجاتهم من حيز المكاتب (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٢)؛ (ب) الزيادة البالغة ٣٤ ٧٠٠ دولار في المبالغ المسددة عن الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بسبب زيادة قدرها ٦٧ ١٠٠ دولار نظرا إلى الارتفاع المتوقع في الطلب على خدمات استنساخ الوثائق في فترة السنتين المقبلة، ويقابلها جزئيا نقصان قدره ٣٢ ٤٠٠ دولار للتدريب اللغوي يعود إلى انخفاض عدد الحضور المتوقع (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٣)؛ (ج) زيادة قدرها ٧١٢ ٠٠٠ دولار تحت بند الفوائد المصرفية بسبب تحسن المناخ الاقتصادي العالمي تحسنا طفيفا (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٤)؛ (د) زيادة قدرها ٥٦ ٨٠٠ دولار في مبيع المركبات والمعدات المستعملة التي تم تحديدها من أجل التصرف فيها في المقر وفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٥)؛ (هـ) زيادة قدرها ٥ ٩٠٠ دولار في شكل اشتراكات من دول غير أعضاء في الأمم المتحدة ولكنها تشارك في بعض أنشطة المنظمة وتسهم في نفقات هذه الأنشطة بمعدلات تحددها الجمعية وفقا لأحكام البند ١٦٠ من بنود النظام الداخلي للجمعية العامة والبند ٣-٩ من بنود النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٧)؛ (و) زيادة قدرها ١٦ ٠٠٠ دولار متأتية من خدمات التلفزيون والخدمات المماثلة، مثل رسوم النشر ورسوم الخدمات ورسوم الربيع (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٨)؛ (ز) زيادة قدرها ٨١٥ ٤٠٠ دولار تحت بند الإيرادات المتنوعة (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٩).

الإيرادات المتأتية من إيجار المباني

ب إ ٢-٣ تبلغ الإيرادات المقدرة تحت بند إيجار المباني لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قيمته ٢٥ ٩٩٦ ١٠٠ دولار مقارنة بالتقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغة ٢٤ ٥٨٧ ٥٠٠ دولار (A/72/6 (Income sect. 2)، الجدول ب إ ٢-١). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن أسباب انخفاض إيرادات الإيجار في نيويورك، بأنه نظرا لأن إيرادات الإيجار تعتمد في المقام الأول على الحجم الكلي للحيز المؤجر بعقد إيجار من الباطن، فإن أي تخفيض للحيز المكتبي الذي توجره الصناديق والبرامج بعقد إيجار من الباطن سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات، حتى لو حدثت زيادة إجمالية في مجموع تكلفة الإيجار. وأبلغت اللجنة بأنه قد حدثت زيادة في تكاليف الإيجار التي تدفعها المنظمة وفقا لأحكام العقود المبرمة مع أصحاب المباني. وإضافة إلى ذلك، فقد حدثت زيادة في الحيز المكتبي الذي تشغله الأمانة العامة. وتلاحظ اللجنة الافتقار إلى الوضوح والاتساق في المعلومات المقدمة وتتساءل عما إذا كان يحدث استرداد كامل تكاليف الإيجار المستلمة من الصناديق والبرامج وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتقدم اللجنة مزيدا من التوصيات والملاحظات المتعلقة بتأجير الحيز المكتبي والاحتياجات من الحيز المكتبي، فيما يتعلق بمقترحات الميزانية للباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، على التوالي.

ب إ ٢-٤ يُشار، في ملزمة الميزانية، إلى أن الزيادة في الإيرادات في جنيف (١٦٣ ٠٠٠ دولار) تعزى إلى إعادة التفاوض بشأن عدد من عقود الإيجار، وأهمها العقد المبرم مع المدرسة الدولية في جنيف (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٢). وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها المتعلقة بضرورة أن تعكس اتفاقات الإيجار الأسعار السائدة في السوق (A/70/7/Add.8، الفقرة ٨١)، وهي ستعاود النظر في هذه المسألة في سياق نظرها في التقرير المرحلي للأمين العام المتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وتقدم اللجنة مزيداً من التوصيات والملاحظات المتعلقة باتفاقات الإيجار فيما يتصل بمقترحات الميزانية للباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، وللأبواب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية.

المبالغ المسددة عن الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها

ب إ ٢-٥ إن الإيرادات المتوقعة لتسديد تكاليف الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها تبلغ ٨٦٠ ٩٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٣٤ ٧٠٠ دولار للجنة الاقتصادية لأفريقيا بسبب زيادة قدرها ٦٧ ١٠٠ دولار استناداً إلى ارتفاع الطلب المتوقع على خدمات استنساخ الوثائق في فترة السنتين المقبلة، ويقابلها جزئياً نقصان قدره ٣٢ ٤٠٠ دولار للتدريب اللغوي بسبب انخفاض معدلات الحضور المتوقع (A/72/6 (Income sect. 2)، الفقرة ب إ ٢-٣ والجدول ب إ ٢-٣)).

ب إ ٢-٦ زُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بتفاصيل خاصة بكل موقع من المواقع فيما يتعلق بتوفير دورات اللغات من قبل المنظمة لغير الموظفين، بمن فيهم المندوبون، وموظفو البعثات الدبلوماسية، والأزواج، ومتطوعو الأمم المتحدة، والمتدربون الداخليون، والخبراء الاستشاريون، وآحاد المقاولين، وعمماً إذا كانت الإيرادات المحصلة كافية لتغطية تكاليف توفير دورات اللغات. ومن المعلومات المقدمة، تلاحظ اللجنة أن الإيرادات المتأتية من دورات اللغات، في بعض المواقع، غير كافية لتغطية التكاليف المتكبدة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقيم تكاليف توفير الخدمات في كل موقع من المواقع، وأن يكفل قدرًا أكبر من الكفاءة في تغطية تكاليف دورات اللغات.

ب إ ٢-٧ زُودت اللجنة الاستشارية أيضاً، بناءً على طلبها، بمعلومات من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مكتب خدمات المشاريع)، فيما يتعلق بسداد تكاليف الخدمات التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع إلى الأمانة العامة. وأبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات المشاريع يقوم حالياً، استناداً إلى مذكرة التفاهم الحالية، برّد مبلغ ٢,٢٤ مليون دولار إلى الأمانة العامة، يمثل ما نسبته ١٢,٥ في المائة من التكاليف غير المباشرة المتراكمة للخدمات التي يقدمها المكتب. وسيُردّ مبلغ قدره ٢,٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، ويُتوقع أن يُردّ مبلغان مماثلان لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعكس المبالغ المستردة تحت باب الإيرادات ٢. ولذلك، فإن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعكس المبالغ التي سيردها مكتب خدمات المشاريع إلى الأمانة العامة تحت باب الإيرادات ٢. وتردّ تعليقات اللجنة وملاحظاتها ذات الصلة بشأن هذه المسألة في تقريرها المتعلق بتقديرات ميزانية مكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر DP/OPS/2017/7).

الفوائد المصرفية

ب إ ٢-٨ يُتوقع أن تبلغ الإيرادات المقدرة من الفوائد التي ستتحقق من أرصدة الحسابات المصرفية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالصندوق العام خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ٧٠٠ ٢٢٠ ٣ دولار، يعكس زيادة قدرها ٧١٢ ٠٠٠ دولار مقارنة بالتقدير المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٤). ولدى الاستفسار بشأن ما إذا كان توحيد عدد الحسابات المصرفية التي تملكها المنظمة يؤثر على مبلغ الفوائد المصرفية المتحققة، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عدد الحسابات المصرفية ليس عاملاً جوهرياً فيما يتعلق بمبلغ الفوائد المصرفية المحققة، بل أن مبلغ الفائدة المكتسبة هو دالة على متوسط أرصدة الحسابات اليومية وسعر الفائدة المعمول به والمحدد بموجب السياسة النقدية للمصرف المركزي. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة لا تعالج مسألة توحيد الحسابات المصرفية، إذ أن انخفاض عدد الحسابات المصرفية يؤدي إلى انخفاض الرسوم المصرفية وزيادة إيرادات الفوائد. واللجنة واثقة من أن الأمين العام سيقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في مقترح الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ذي الصلة باب الإيرادات ٢.

مبيع المعدات المستعملة

ب إ ٢-٩ تشير التقديرات إلى أن الإيرادات المتأتية من مبيعات المعدات المستعملة تبلغ ٨٠٠ ١٦٩ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ٥٦ دولار مقارنة بالتقدير المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمبيعات المركبات والمعدات المستخدمة في المقر، وفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتي تم تحديدها للتخلص منها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٥). وزُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات إضافية بشأن مبيع المعدات المستعملة، بما في ذلك المركبات، تشير إلى أن تفاصيل المبيعات تنشر بصورة رئيسية على iSeek. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإيرادات المتأتية من المبيعات، في بعض المواقع، لا تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة، حيث أن المعدات والمركبات قد يتعين التخلص منها باعتبارها خردة، وذلك بسبب قيود خاصة بكل موقع على حدة. وقد يؤدي التخلص من الخردة إلى تكبيد المنظمة تكاليف ناجمة عن عملية إتلاف الأصول. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان نشر المعلومات المتعلقة بمبيع المعدات والمركبات المستخدمة، على نطاق أوسع، وأن يكفل اتباع الإجراءات المتعلقة بمبيع المعدات أو التبرع بها، حسب الاقتضاء، بما يخدم مصالح المنظمة على أفضل وجه.

باب الإيرادات ٣

الخدمات المقدمة للجمهور

ب إ ٣-١ إن برنامج العمل المنضوي تحت باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور يشمل الأنشطة ذات الصلة بعمليات إدارة بريد الأمم المتحدة، ومبيعات منشورات الأمم المتحدة، والخدمات المقدمة للزوار، وخدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات، ومبيع الهدايا، وعمليات تشغيل المرآب، وعمليات مرافق الإطعام، وغير ذلك من العمليات التجارية. ويغطي دعم البرامج المنضوي تحت باب الإيرادات ٣، استمرار ثلاث وظائف في وحدة حسابات الإيرادات التابعة لشعبة الحسابات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

صافي الإيرادات

التقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	(١٠٠ ٤٧١ ٢ دولار)
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠ ٦٩٤ ٣ دولار

ب إ ٣-٢ على النحو المشار إليه في الجدول ب إ ٣-١ من ملزمة الميزانية (A/72/6 (Income sect. 3)، فإن صافي الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يبلغ ١٠٠ ٦٩٤ ٣ دولار، مما يعكس نفقات إجمالية متوقعة قدرها ٦٠٠ ٣٩٢ ٣٥ دولار، بعد إعادة تقدير التكاليف، مقابل إيرادات إجمالية متوقعة قدرها ٧٠٠ ٨٦ ٣٩ دولار، أو زيادة إجمالية قدرها ٢٠٠ ١٦٥ ٦ دولار في الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مقارنةً بصافي العجز المقدّر البالغ ١٠٠ ٤٧١ ٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويرد في الجدول ب إ ٣-٤ موجز لتقديرات إجمالي وصافي الإيرادات، حسب كل نشاط على حدة في إطار هذا الباب، ويرد شرحه في الفقرة ب إ ٣-٣ من مقترح الميزانية.

ب إ ٣-٣ رُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بجدول يبين تقديرات الإيرادات والنفقات وقت إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة وما يقابلها من تقديرات في تقرير الأداء الثاني، في السنة الثانية من فترات السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، و ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٢٠١٤-٢٠١٥، وفي تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ب إ ٣-١

تقديرات الإيرادات والنفقات

تقرير الأداء	تقرير الأداء	تقرير الأداء	تقرير الأداء	تقرير الأداء	تقرير الأداء	تقرير الأداء	تقرير الأداء
تقديرات الفترة	تقديرات الفترة	تقديرات الفترة	تقديرات الفترة	تقديرات الفترة	تقديرات الفترة	تقديرات الفترة	تقديرات الفترة
٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٥	٢٠١٧-٢٠١٦
ألف - برنامج العمل							
عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة							
١٥٠٣٣,٤	١١٣٩٧,١	١٢٩٩١,٦	٩٦١٠,٣	١٢٤٠٩,٥	٨٩١٣,٢	١٠٦٣٧,٣	٨٠٠٨,٦
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من الإيرادات							
١٤٠٦٨,٢	١٠٩٦٠,٤	١٢٩٠٩,٣	١٠٥٦٩,٩	١٢١٧٩,٦	٨٩٨٥,٥	١٠٥٩٠,١	٩٦٣٧,٧
٩٦٥,٢	٤٣٦,٧	٨٢,٣	(٩٥٩,٦)	٢٢٩,٩	(٧٢,٣)	٤٧,٢	(١٦٢٩,١)
صافي الإيرادات							
مبيعات منشورات الأمم المتحدة							
١٢٣٠٤,٠	٩٦٢٢,٥	١١٧١٠,٠	٨٣٨٢,٧	١٠٨٥٠,٠	٨٥٢٥,٧	١٠٣٦٥,٠	٨٠٧٤,٢
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من الإيرادات							
١٢٢٨٦,٥	١٠٠٣٩٠,٦	١١٤٨٢,٤	٨٤١٥,٥	١٠٥٥٢,٤	١٠٤٦٨,٣	١٠٠٠٣,٨	٩٥٨٠,٦
١٧,٥	(٤١٦,٥)	٢٢٧,٦	(٣٢,٨)	٢٩٧,٦	(١٩٤٢,٦)	٣٦١,٢	(١٥٠٦,٤)
صافي الإيرادات							

تقرير الأداء تقديرات الفترة الأول للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	تقرير الأداء تقديرات الفترة الثاني للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	تقرير الأداء تقديرات الفترة الثاني للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	تقرير الأداء تقديرات الفترة الثاني للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	تقرير الأداء تقديرات الفترة الثاني للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	تقرير الأداء تقديرات الفترة الثاني للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	تقرير الأداء تقديرات الفترة الثاني للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠
الخدمات المقدمة إلى الزوار							
١٠ ٩٥٣,٦	١١ ٢٨٨,٧	٧ ٣٦٢,٥	٩ ٠٦٧,٣	٧ ٧٢٢,٩	٨ ٥٧٦,٨	٨ ٤٧٠,٨	٨ ١١٠,٥
إجمالي الإيرادات							
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من							
الإيرادات							
١٠ ٥٩٠,٧	١١ ١٤٥,٢	٩ ٤٣٥,٤	٩ ٣٦٩,٠	٨ ٨٩١,٦	٨ ٩٦٣,٩	٩ ٠٣٧,٥	٩ ٤٤٥,٥
٣٦٢,٩	١٤٣,٥	(٢ ٠٧٢,٩)	(٣٠١,٧)	(١ ١٦٨,٧)	(٣٨٧,١)	(٥٦٦,٧)	(١ ٣٣٥,٠)
صافي الإيرادات							
خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات							
١ ٤٥٠,٧	١ ٤٥٠,٧	١ ٣٨٣,٣	١ ٤٧٥,٠	١ ٦١٢,٤	١ ٤٥٠,٠	١ ٣٦٦,٠	١ ٥٠٠,٠
إجمالي الإيرادات							
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من							
الإيرادات							
١ ٣١٥,٥	١ ٣٦٥,٠	١ ٢٦٨,٣	١ ٣٢٧,٣	٩١٩,٢	١ ١٧١,٢	٦٨٣,٤	٩٢٥,٩
١٣٥,٢	٨٥,٧	١١٥,٠	١٤٧,٧	٦٩٣,٢	٢٧٨,٨	٦٨٢,٦	٥٧٤,١
صافي الإيرادات							
مبيع الهدايا							
١ ٦١٣,٥	٩٥٦,٣	٧١١,٥	٤٩٤,٣	٧٧٠,٠	٧٩,٩	٨٩٥,٠	٥٠٠,٤
إجمالي الإيرادات							
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من							
الإيرادات							
-	-	-	-	-	-	-	-
١ ٦١٣,٥	٩٥٦,٣	٧١١,٥	٤٩٤,٣	٧٧٠,٠	٧٩,٩	٨٩٥,٠	٥٠٠,٤
صافي الإيرادات							
عمليات محل بيع الصحف							
-	-	-	-	-	-	-	٤٠,٢
إجمالي الإيرادات							
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من							
الإيرادات							
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	٤٠,٢
صافي الإيرادات							
٧ - عمليات تشغيل المرآب							
١ ٦٧١,٦	١ ٧٥٥,٣	١ ٧٠٨,٥	١ ٨٩٥,٨	١ ٨٥٨,٣	١ ٩٦٢,٦	٢ ٠٢٧,٥	١ ٨٩٣,٨
إجمالي الإيرادات							
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من							
الإيرادات							
١ ٨٣٥,٠	١ ٩٤٨,٣	١ ٨٣٧,٠	١ ٨٣٦,٤	١ ٧٦٥,٠	١ ٧٢٥,٨	١ ٧٣٤,٤	١ ٦٢٢,٢
(١ ٦٣,٤)	(١ ٩٣,٠)	(١ ٢٨,٥)	٥٩,٤	٩٣,٣	٢٣٦,٨	٢٩٣,١	٢٧١,٦
صافي الإيرادات							
عمليات مرافق الإطعام							
٥٣٦,٨	١ ٤١٩,٨	٢٦٧,٠	١ ٥٤٩,٨	١ ٥١٦,٩	٧٢٠,٤	٣٦,٠	٦١٩,٩
إجمالي الإيرادات							
مطروحاً منه:							
المصروفات خصماً من							
الإيرادات							
١ ٣١٢,٧	١ ٣٧٢,٢	١ ٧٧٧,٨	١ ٨١٧,٤	٨٥٢,٩	٩٢٩,٧	٥٠٦,١	٩٨١,٦

تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقرير الأداء تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠
صافي الإيرادات	(٣٦١,٧)	(٤٧٠,١)	(٢٠٩,٣)	٦٦٤,٠	(٢٦٧,٦)	(١ ٥١٠,٨)	٤٧,٦ (٧٧٥,٩)
عمليات تجارية أخرى	١ ٢٧٦,٤	١ ٧٣٦,٤	١ ٣٥٣,٦	٥٥,١	١ ٨٠٥,٨	١ ٢٣٥,٠	٢ ٠٩٩,١
إجمالي الإيرادات	١ ٢٧٦,٤	١ ٧٣٦,٤	١ ٣٥٣,٦	٥٥,١	١ ٨٠٥,٨	١ ٢٣٥,٠	٢ ٠٩٩,١
مطروحا منه: المصروفات خصما من الإيرادات	٧٦٦,٢	٧٢٠,٨	٨٢٥,٤	١ ٥٩٨,٥	١ ٢٢٤,٩	٩٢٨,٣	١ ٥٦٧,١
صافي الإيرادات	٥١٠,٢	١ ٠٠٥,٦	٥٢٨,٢	(١ ٥٤٣,٤)	٥٨٠,٩	٣٠٦,٧	٥٣٢,٠
باء - دعم البرامج	٨٠٠,٢	٧٠١,٨	٧٧٥,٠	١ ٠٣١,٤	٨٠٦,٢	٩٥٩,٧	٨٢٨,٧
وحدة حسابات الإيرادات (المصروفات خصما من الإيرادات)	٨٠٠,٢	٧٠١,٨	٧٧٥,٠	١ ٠٣١,٤	٨٠٦,٢	٩٥٩,٧	٨٢٨,٧
مجموع إجمالي الإيرادات	٤١ ٢٧٨,٦	٣٥ ٥٥١,٣	٣٨ ٨٤٤,٩	٣١ ٥٢٨,٦	٣٩ ٥٤٧,٥	٣٠ ١٠٦,٧	٣٩ ٩٧٢,٢
مطروحا منه: مجموع المصروفات خصما من الإيرادات	٤٠ ٨٩٦,٣	٣٤ ٣٩٣,٤	٣٨ ٧٨٢,٧	٣٤ ٠٤٤,٠	٣٩ ١١٣,٢	٣٥ ٦٦٠,٣	٣٨ ٨٢٠,٤
مجموع صافي الإيرادات	٣٨٢,٣	١ ١٥٧,٩	٦٢,٢	(٢ ٥١٥,٤)	٤٣٤,٣	(٥ ٥٥٣,٦)	١ ١٥١,٨
	(٢ ٤٧١,١)						

ب إ ٣-٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن صافي الإيرادات المسجلة في تقارير الأداء يقل باستمرار عن الإيرادات المقدرة لمعظم الأنشطة في هذا الباب، باستثناء خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات، ومبيعات الهدايا. ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن تقديرات صافي الإيرادات لا تعكس على النحو الملائم ارتفاع صافي الإيرادات المحصلة استنادا إلى الأنماط المحددة للإيرادات على مدى عدة فترات من فترات السنتين. وتوصي اللجنة بزيادة صافي الإيرادات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بالنسبة للأنشطة المنصوية تحت خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات، ومبيعات الهدايا بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، على التوالي.

عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة

ب إ ٣-٥ يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات وصافي الإيرادات عموما من عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قيمته ١٠٠ ٦٤٩ دولار و ٣٠٠ ٣٥٧ دولار، على التوالي. وذلك يقابل الإيرادات الإجمالية المقدرة البالغة ٦٠٠ ٨٠٠ دولار، والعجز صافي البالغ ١٠٠ ٦٢٩ دولار للذين تم اعتمادهما لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولذلك، فمن المقدر أن يزيد صافي الإيرادات بمبلغ ٤٠٠ ٩٨٦ دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ب إ ٣-٨). وتبين ملزمة الميزانية أن إدارة بريد الأمم المتحدة ستواصل، خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، استعراض أنشطتها التجارية لزيادة تسليس العمليات.

وستواظب أيضا على اتباع نهجها الاستباقي للحفاظ على حصتها من السوق، وذلك بابتكار منتجات جديدة وإطلاق مبادرات تسويقية جديدة تهدف إلى زيادة مبيعاتها بواسطة الاشتراكات والمعارض ومحلات البيع عن طريق الإعلانات الموجهة في المنشورات المتعلقة بتجارة جمع الطوابع وزيادة ترويج المبيعات في المعارض العالمية للطوابع، وتحسين تصاميم محلات البيع (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-١٢).

ب إ ٣-٦ وثُبت أيضا أن إدارة بريد الأمم المتحدة ستواصل توسيع نطاق حضورها في آسيا. وإضافة إلى ذلك، فستواصل تمثيل المنظمة في عدد من معارض الطوابع الرئيسية التي تُنظَّم في شتى أنحاء العالم، وذلك بهدف زيادة تعريف الجمهور بمنتجات الأمم المتحدة من الطوابع التذكارية، والإسهام في تحقيق أهداف المنظمة في مجال الاتصال. ومع أن إدارة بريد الأمم المتحدة تحافظ على قاعدة عملائها، فقد انخفضت مشتريات الزوار وهوأة جمع طوابع الأمم المتحدة مقارنة بالسنوات السابقة. وستواصل السعي إلى إيجاد أسواق جديدة، ولا سيما في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، واتخاذ مبادرات تسويقية لاجتذاب عملاء جدد، وذلك من أجل التعويض عن الاتجاهات المتوقعة نحو الانخفاض التي تشهدها سوق المبيعات التقليدية عن طريق الاشتراكات (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-١٤).

ب إ ٣-٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مبيعات طوابع الأمم المتحدة كانت آخذة في الانخفاض بسرعة في السنوات الأخيرة، من مبلغ ١٤,٢٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى مبلغ ٨,٤٠ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وبأنه يُتوقع لإجمالي المبيعات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أن تبلغ ٨,٧٨ ملايين دولار. وأبلغت اللجنة أيضا بأن: أسواق مبيعات الطوابع التذكارية قد تغيرت تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة؛ وبأن هواية جمع الطوابع في تراجع؛ وبأنه بما أن جامعي الطوابع الكبار السن يغادرون الأسواق، فإنه لا يوجد اهتمام كبير من جيل الشباب فيما يتعلق بجمع الطوابع أو طلب كبير منه عليها. هذا إضافة إلى أن العديد من مكاتب البريد يستخدم حاليا وسم البريد بدلا من الطوابع البريدية من أجل توفير التكلفة واكتساب كفاءة تشغيلية؛ وأن مبيعات الطوابع البريدية قد هوت في جميع أنحاء العالم. وأبلغت اللجنة بأنه في حين تبذل إدارة بريد الأمم المتحدة جهودا للمحافظة على قاعدة عملائها وعلى إيراداتها، فإنها لن تتمكن من تحقيق مبيعات عند مستوى ١٠ ملايين إلى ١٤ مليون دولار في كل فترة من فترات السنتين، كما كانت تحقق في السابق. وتشجع اللجنة الاستشارية إدارة بريد الأمم المتحدة على زيادة قدرتها على إدرار الدخل وتحقيق قدر أكبر من الوفورات في تكلفة عملياتها، حيث أن من المتوقع أن تستمر زيادة الإيرادات من الأنشطة المدرة للدخل عن طريق ترشيد النفقات. وتؤكد اللجنة مجددا أنها تؤمن بمجدوى إجراء استعراض لإمكانات إدارة بريد الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدرار الدخل (انظر A/70/7، الفقرة ب إ ٣-٥).

مبيعات منشورات الأمم المتحدة

ب إ ٣-٨ زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية فيما يتعلق بمبيعات منشورات الأمم المتحدة، وأشار فيها إلى أن الاحتياجات من الموارد لسفر الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ٢٠٠ ٧٦ دولار. وتلاحظ اللجنة، من المعلومات الإضافية، أن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ هي نفس الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على الرغم من النفقات بلغت، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، ما قيمته ٤٣ ١٠٠ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض نسبته ٥ في المائة تحت باب الإيرادات ٣ للسفر في مهام رسمية فيما يتصل بمبيعات منشورات الأمم المتحدة.

الخدمات المقدمة إلى الزوار

ب إ ٣-٩ على النحو المبين في ملزمة الميزانية، فقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٤٨/٦٠، أن ينظّم عملية لتسيير جولات برفقة مرشدين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، شهد عدد الزوار المشاركين في عملية الجولات المصحوبة بمرشدين ارتفاعاً إلى أزيد من ٨ ٠٠٠ زائر. ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في فترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩، مع تحقيق الاستفادة الكاملة من حملة الإشهار والإعلان الواسعة النطاق التي تنظمها دائرة خدمات الزوار. ويشير الأمين العام إلى أنّ الدائرة، ورغم زيادة شعبية برنامج الجولات المصحوبة بمرشدين، قد واجهت تحديات خلال كلتا فترتي السنتين. فقد ألغى ما نسبته ٣٠ في المائة تقريباً من مجموعات الزوار الكينيين حجوزاتهم بسبب الرسوم المفروضة، وأوضح المعلمون أن طلابهم غير قادرين على توفير مبلغ الدولارين المطلوب كرسوم دخول عن كل طالب (المرجع نفسه، الفقرتان ب إ ٣٣-٣٤ و ب إ ٣٤-٣٥). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية قد أكدت، في قرارها ٢٤٧/٧٠، أن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية لا تسعى إلى الربح، وهي ترى أن غرس المثل العليا للمنظمة في نفوس الأجيال الشابة بطريقة تربوية وتفاعلية هو هدف هام من أهداف الخدمات المقدمة للزوار. وبناء عليه، فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً لتكلفة تذاكر الجولات المصحوبة بمرشدين في الأمم المتحدة لطلاب البلد في جميع المواقع، وبأن يوصي بحلول خاصة بكل موقع على حدة.

عمليات المرأب

ب إ ٣-١٠ يُشار، في ملزمة الميزانية، إلى أن عمليات المرأب في كل من المقر وجنيف وبانكوك، توفر مواقف لسيارات أعضاء الوفود والموظفين بشروط وأسعار تحددها الأمم المتحدة. ففي المقر، تستند توقعات الإيرادات إلى سعة المرأب التي حددها المخطط العام لتجديد مباني المقر، والتي أدت إلى تقليص الحيز السابق المتاح لوقوف السيارات بنسبة تزيد على ٣٥ في المائة. بيد أنّه من المتوقع أن تشهد الإيرادات المتأينة من عمليات المرأب في المقر زيادةً في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣٤-٤٢). ويُتوقع حدوث زيادة مقدرة بمبلغ ٢٠٠ ١٥٦ دولار في صافي الإيرادات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ مقارنة بالتقدير المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

ب إ ٣-١١ زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بمعلومات تتعلق بصافي الإيرادات المتصلة بعمليات المرأب. وتلاحظ اللجنة أنه حدث انخفاض كبير في صافي الإيرادات منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، عندما تحقق مبلغ قدره ١٠٠ ٢٩٣ دولار. وقد بلغ صافي العجز الحالي، حسب ما أُفيد به في تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قيمته ٤٠٠ ١٦٣ دولار. وزُودت اللجنة بجدول يتضمن رسوم وقوف السيارات حسب الموقع (الجدول ب إ ٣-٢). وتلاحظ اللجنة أن بعض المواقع لا يفرض على الموظفين أو على أعضاء الوفود أي رسوم للمرأب أو لوقوف السيارات، في حين أن بعضها يتقاضى أسعاراً أقل من أسعار السوق، ولا يعمل سوى عدد محدود على أساس استرداد التكاليف.

الجدول ب ٣-٢
موجز لرسم وقوف السيارات حسب الموقع

نوع الترخيص	مقر الأمم المتحدة	مكتب الأمم المتحدة في جنيف	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا وغربي آسيا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الرسوم المفروضة على أعضاء الوفود						
مبيت للسيارات (يومية)	٢,٥٠ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
مبيت للسيارات (شهريا)	٧٥,٠٠ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الرسوم المفروضة على الموظفين						
تصاريح شهرية للسيارات	٥٥,٠٠ دولار	وقوف السيارات في الباحة الداخلية: ٥٢,٠٨ فرنكا (سويسريا)	١١,٤٢ دولار (١٠ يورو)	٢٠,٠٠ دولار	موقف السيارات غير المخصص: ٢,٩٤ دولار (١٠٠ باهت تايلندي)	حاليا لا تُفرض رسوم على وقوف السيارات. وفي حال سُنِّفرض رسوم في المستقبل، فسينظر في فرض رسم ثابت على وقوف السيارات مقداره ٣ دولارات يوميا.
تذاكر يومية - موقف للسيارات	٣,٥٠ دولارات	لا ينطبق	لا يوجد تذاكر يومية	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
وكيل أمين عام/أمين عام مساعد، مواقف للسيارات لمدة ٢٤ ساعة شهريا	١٦٥,٠٠ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
تذاكر يومية - مبيت للسيارات	٧,٠٠ دولارات	غير مسموح بمبيت السيارات	غير مسموح بمبيت السيارات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
تصريح شهري للدراجات النارية	٢٢,٠٠ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
تذاكر يومية - موقف للدراجات النارية	١,٥٠ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
تذاكر يومية - مبيت للدراجات النارية	٢,٧٢ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
تصريح شهري لوقوف الدراجات النارية لمدة ٢٤ ساعة	٦٦,٠٠ دولار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
أسعار السوق	يوميًا: ٦٠-٢٤ دولارًا شهريًا: ٨٠٠-٣٠٠ دولار ^(١)	لا ينطبق	في الجوار: ٧٤,١٤ دولار (٦٥ يورو). وفي فيينا: ١٢٣ دولار - ٢٠٥ دولارات ١٠٨ - ١٨٠ يورو	حوالي ٢٠٠ دولار شهريا	لا يوجد مرأب عام قابل للمقارنة في المنطقة	شهريا: ١٢٠ دولار

(أ) نتائج المسح، الذي أُجري في نيسان/أبريل ٢٠١٧، لـ ١٧ مرأبا قابلا للمقارنة ضمن منطقة يبلغ طول قطرها ميلا واحدا من مقر الأمم المتحدة.

ب إ ٣-١٢ تكرر اللجنة الاستشارية من جديد أنه ينبغي بذل كل الجهود لكفالة أن تغطي الإيرادات المتأتية من استخدام المرأب كامل تكاليف تشغيله. واللجنة على ثقة أيضا بأن فعالية إدارة المرأب ستزداد، سواء من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، عن طريق الاستخدام الأمثل لمواقف السيارات، أو من خلال زيادة ترشيد التكاليف. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاسترداد الكامل للتكاليف، وأن يقدم معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

عمليات مرافق الإطعام

ب إ ٣-١٣ لا يُتوقع تحقيق إيرادات إجمالية من عمليات مرافق الإطعام في المقر لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويؤدي عدم وجود إيرادات صافية إلى خسارة صافية قدرها ٣٠٠ ٢٨١ دولار، مما يعكس انخفاضاً آخر في الإيرادات قدره ٨٠٠ ٤٨٨ دولار مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أنه تم إبرام عقد جديد لمرافق الإطعام في المقر بدأ سريانه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لفترة أولية مدتها خمسة أعوام، كما أن التقديرات تشير إلى عدم تحصيل إيرادات من عمليات الإطعام خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بموجب ذلك العقد، نظراً لأن التعديل الذي أُدخل على العقد في عام ٢٠١٦، يقضي بالتنازل عن العمولة الراجعة إلى الأمم المتحدة من جراء الخسائر التي تكبدها مورد خدمات الإطعام منذ بداية العقد الجديد (A/72/7 (Income sect. 3)، الفقرة ب إ ٣-٤٥). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات إضافية تتعلق بعمليات الإطعام في مختلف مراكز العمل. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تبذل الأمانة العامة مزيداً من الجهود للنظر في إيجاد حلول مبتكرة لتوفير خدمات الإطعام. وترى اللجنة أيضاً أن من الضروري تقديم المزيد من المقترحات المتعلقة بالحالة الراهنة فيما يتصل بمرافق الإطعام وعملياتها في المقر.

النفقات المقدرة

الواردات المخصصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة	١٠٠ ٣٨١ ٣٦ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	٥٠٠ ٣٥١ ٣٤ دولار
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ب إ ٣-١٤ إن موارد الميزانية العادية المطلوبة لباب الإيرادات ٣ تبلغ ٥٠٠ ٣٥١ ٣٤ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل نقصاً قدره ٦٠٠ ٢٩٢ دولار، أو نسبته ٥,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى التخفيض المقترح في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الوظائف (٣٠٠ ٨١٧ دولار، أو بنسبة ٤,٧ في المائة)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٨٠٠ ٣٤٧ دولار، أو بنسبة ١٦,٤ في المائة)، والخبراء الاستشاريين (٥٠٠ ١٧ دولار، أو بنسبة ٧٧,٨ في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٢٤٨ دولار، أو بنسبة ٥,٧ في المائة)، واللوازم والمواد (٢٠٠ ٦٦ دولار، أو بنسبة ١٤,١ في المائة)، والأثاث والمعدات (٩٠٠ ١٧٠ دولار،

أو بنسبة ٣٩,٢ في المائة). ويرد في الجدول ب إ ٣-٦ من مقترح الميزانية موجز للاحتياجات حسب فئة الإنفاق.

ب إ ٣-١٥ الجدول ب إ ٣-٣ يلخص الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لهذا الباب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ب إ ٣-٣ الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	الميزانية العادية
٨٠	٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر)، ٥٦ خ ع (أ)، ٢ خ أ	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٦٨	٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٧ خ ع (ر)، ٤٦ خ ع (أ)، ٢ خ أ	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

ب إ ٣-١٦ ويقترح الأمين العام إدخال التغييرات التالية على الوظائف:

(أ) إلغاء ١٢ وظيفة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (٤ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في فيينا)، في إدارة بريد الأمم المتحدة، نتيجة لزيادة الكفاءة في تسيير العمليات (المرجع نفسه، الفقرتان ب إ ٣-٤ و ب إ ٣-١٨)؛

(ب) رفع التجميد المؤقت عن تعيين موظف واحد بوظيفة برتبة ف-٣ في المقر، في إطار الخدمات المقدمة للزوار، مع مراعاة السلامة المالية لسير عمل دائرة خدمات الزوار في المقر بشكل عام (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-٣٧).

ب إ ٣-١٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام ذي الصلة بالموارد بالمتعلقة بالوظائف في جميع أبواب الإيرادات.

ب إ ٣-١٨ يرد في الجدول ب إ ٣-٦ من مقترح الميزانية موجز للاحتياجات حسب فئة الإنفاق. وتبلغ الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مقداره ٨٠٠ ٥٩٥ ١٧ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ب إ ٣-٨ أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام ذي الصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

ب إ ٣-١٩ توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ب إ ٣-٤ أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام ذي الصلة بصافي الإيرادات.

المرفق الأول

الوظائف الثابتة والمؤقتة المدرجة في الميزانية العادية المقترحة، موزعة حسب أجزاء الميزانية البرنامجية

٢٠١٦-٢٠١٧			المقترحات			٢٠١٨-٢٠١٩		
الوظائف الثابتة	المؤقتة	المجموع	الوظائف الجديدة	تصنيفها والمنقولة	الوظائف المعادة	الوظائف المحولة	الوظائف صافي التغير	الوظائف الثابتة
المجموع	المؤقتة	المجموع	المؤقتة	المجموع	المؤقتة	المجموع	المؤقتة	المجموع
أولاً - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً								
١ ١٢٣	٧	١ ١٣٠	١٧	٦	(١٥)	-	٨	١ ١٣١
الفرقة الفنية								
٨١٣	٣	٨١٦	٤	٦	(٤٤)	-	(٣٤)	٧٧٩
فرقة الخدمات العامة								
١ ٩٣٦	١٠	١ ٩٤٦	٢١	١٢	(٥٩)	-	(٢٦)	١ ٩١٠
المجموع								
ثانياً - الشؤون السياسية								
٢٩٨	٣٠	٣٢٨	١	-	(١)	-	-	٢٩٩
الفرقة الفنية								
٤٤٦	٥٩	٥٠٥	١	-	(١١)	-	(١٠)	٤٣٦
فرقة الخدمات العامة								
٧٤٤	٨٩	٨٣٣	٢	-	(١٢)	-	(١٠)	٧٣٥
المجموع								
ثالثاً - العدل والقانون الدوليان								
١٥١	١	١٥٢	-	-	-	١	١	١٥٢
الفرقة الفنية								
١١٠	١	١١١	-	-	(٣)	١	(٢)	١٠٨
فرقة الخدمات العامة								
٢٦١	٢	٢٦٣	-	-	(٣)	٢	(١)	٢٦٠
المجموع								
رابعاً - التعاون الدولي لأغراض التنمية								
٨٧٧	١٢	٨٨٩	٩	-	(٦)	-	٥	٨٨٢
الفرقة الفنية								
٤٣١	١	٤٣٢	-	-	(١٦)	-	(١٦)	٤١٥
فرقة الخدمات العامة								
١ ٣٠٨	١٣	١ ٣٢١	٩	-	(٢٢)	-	(١١)	١ ٢٩٧
المجموع								
خامساً - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية								
٨٩٧	١٢	٩٠٩	٢	(١)	(٧)	-	(٦)	٨٩٢
الفرقة الفنية								
١ ٠٠٩	٢	١ ٠١١	-	١	(٢٩)	-	(٢٨)	٩٨١
فرقة الخدمات العامة								
١ ٩٠٦	١٤	١ ٩٢٠	٢	-	(٣٦)	-	(٣٤)	١ ٨٧٣
المجموع								
سادساً - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية								
٥١٩	٥	٥٢٤	١٤	-	-	-	١٤	٥٣٣
الفرقة الفنية								
								٥٣٨

	المقترحات							٢٠١٧-٢٠١٦		
	الموظفون المؤقتة	الموظفون الثابتة	صافي التغير	الموظفون المحوّلة	الموظفون المعداة	الموظفون تصنيفهم والمقتولة	الموظفون الجديدة	الموظفون المؤقتة	الموظفون الثابتة	المجموع
فئة الخدمات العامة	١١٦	١١٤	(٢)	-	(٣)	-	١	١١٨	٢	١١٦
المجموع	٦٥٤	٦٤٧	١٢	-	(٣)	-	١٥	٦٤٢	٧	٦٣٥
سابعاً - الإعلام										
الفئة الفنية	٢٩٧	٢٩٧	(١)	-	(٤)	(٦)	٩	٢٩٨	-	٢٩٨
فئة الخدمات العامة	٤١٩	٤١٩	(١)	-	(٤)	(٦)	٩	٤٢٠	-	٤٢٠
المجموع	٧١٦	٧١٦	(٢)	-	(٨)	(١٢)	١٨	٧١٨	-	٧١٨
ثامناً - خدمات الدعم المشتركة										
الفئة الفنية	٤٤٣	٤٤١	١١	-	(٣)	٥	٩	٤٣٢	٢	٤٣٠
فئة الخدمات العامة	٨٢٩	٨٢٧	(١٦)	-	(٢١)	٢	٣	٨٤٥	٢	٨٤٣
المجموع	١ ٢٧٢	١ ٢٦٨	(٥)	-	(٢٤)	٧	١٢	١ ٢٧٧	٤	١ ٢٧٣
تاسعاً - الرقابة الداخلية										
الفئة الفنية	٨٥	٨٥	-	-	-	-	-	٨٥	-	٨٥
فئة الخدمات العامة	٢٩	٢٩	(٢)	-	(٢)	-	-	٣١	-	٣١
المجموع	١١٤	١١٤	(٢)	-	(٢)	-	-	١١٦	-	١١٦
ثاني عشر - السلامة والأمن										
الفئة الفنية	٥٠	٥٠	(٧)	-	(٢)	(٥)	-	٥٧	-	٥٧
فئة الخدمات العامة	٩٩١	٩٩١	(٦)	-	(٤)	(٢)	-	٩٩٧	-	٩٩٧
المجموع	١ ٠٤١	١ ٠٤١	(١٣)	-	(٦)	(٧)	-	١ ٠٥٤	-	١ ٠٥٤
المجموع الفرعي، الميزانية العادية										
الفئة الفنية	٤ ٨٢٩	٤ ٧٦٢	٢٥	١	(٣٨)	(١)	٦١	٤ ٨٠٤	٦٩	٤ ٧٣٥
فئة الخدمات العامة	٥ ١٦٩	٥ ٠٩٩	(١١٧)	١	(١٣٧)	١	١٨	٥ ٢٨٦	٧٠	٥ ٢١٦
المجموع	٩ ٩٩٨	٩ ٨٦١	(٩٢)	٢	(١٧٥)	-	٧٩	١٠ ٠٩٠	١٣٩	٩ ٩٥١
باب الإيرادات ٣ - الأنشطة المدرة للدخل										
الفئة الفنية	١٣	١٣	-	-	-	-	-	١٣	-	١٣

	المقترحات							٢٠١٧-٢٠١٦		
	الموظفون المؤقتون	الموظفون الدائمون	صافي التغير	الموظفون المؤقتون	الموظفون الدائمون	الموظفون المعاد تصنيفهم والمقتولة	الموظفون الجديدين	الموظفون المؤقتون	الموظفون الدائمون	المجموع
فئة الخدمات العامة	-	٥٥	(١٢)	-	(١٢)	-	-	-	٦٧	٦٧
المجموع	-	٦٨	(١٢)	-	(١٢)	-	-	-	٨٠	٨٠
المجموع										
الفئة الفنية	٦٧	٤ ٧٧٥	٢٥	١	(٣٨)	(١)	٦١	٦٩	٤ ٨١٧	٤ ٧٤٨
فئة الخدمات العامة	٧٠	٥ ١٥٤	(١٢٩)	١	(١٤٩)	١	١٨	٧٠	٥ ٣٥٣	٥ ٢٨٣
المجموع	١٣٧	٩ ٩٢٩	(١٠٤)	٢	(١٨٧)	-	٧٩	١٣٩	١٠ ١٧٠	١٠ ٠٣١

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب أبواب الميزانية البرنامجية

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً			
المكتب التنفيذي للأمين العام	١	و أ ع	كبير المستشارين المعني بالسياسات
الغرض من اقتراح إنشاء هذه الوظيفة هو القيام بالإشراف الاستراتيجي على المسائل المتعلقة بالسياسات في جميع ركائز عمل الأمم المتحدة، وقيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في مجال منع نشوب النزاعات.			
	١	مد-١	موظف رئيسي
الغرض من اقتراح إنشاء هذه الوظيفة هو تنفيذ برنامج العمل الفني لمبادرة حقوق الإنسان أولاً.			
	١	مد-٢	نقل من الباب ٢٨ - الإعلام
	١	ف-٥	نقل من الباب ٢٨
	٢	ف-٤	نقل من الباب ٢٨
	٢	ف-٣	نقل من الباب ٢٨
	٢	خ ع (ر ر)	نقل من الباب ٢٨
	٤	خ ع (ر أ)	نقل من الباب ٢٨
الغرض من اقتراح إنشاء هذه الوظيفة هو كفاءة إدارة وتطوير وتنسيق العلاقات مع وسائط الإعلام بصورة ناجحة، نيابة عن الأمين العام.			
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري
اقتراح إلغاء الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعزز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
مكتب الأخلاقيات	١	ف-٤	موظف شؤون قانونية
موظف الشؤون القانونية سيكون مسؤولاً عن تقديم الدعم في ما يتعلق بالطعون قرارات مكتب الأخلاقيات بشأن طلبات الحماية من الانتقام ومراجعاتها، ومراجعة حالات الموظفين الذين يلتزمون الحماية من الانتقام وتقديم المشورة لهم وفقاً لنشرة الأمين العام (ST/SGB/2017/2).			

المجموع الفرعي ١٤

٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات			
التوجيه التنفيذي والإدارة	١	ف-٤	موظف لشؤون الإعلام وتعدد اللغات
موظف لشؤون الإعلام وتعدد اللغات سيقدم الدعم إلى وكالة الأمين العام في إنجاز ولاياتها بوصفها منسقة لشؤون تعدد اللغات بما يتماشى مع قراري الجمعية العامة ٣٢٤/٦٩ و ٩/٧٠.			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
	١	ف-٣	موظف اتصالات
			موظف اتصالات سيتولى المسؤولية عن محتوى وشكل استراتيجية الإدارة للاتصالات، ويضع وينفذ استراتيجيات وآليات فعالة للاتصالات الداخلية والخارجية، بما في ذلك تعهّد المواقع الشبكية للإدارة الخاصة بأدوات التواصل في ميدان اللغات، في إطار دعم المهام التي تضطلع بها وكالة الأمين العام في مجال تعدد اللغات والاتصالات.
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي ٢ والاجتماعي، نيويورك	٢	خ ع (ر ر)	وظيفة كبير مساعدين لخدمات الاجتماعات
	(١)	ف-٤	كبير المساعدين لخدمات الاجتماعات سيقدمان مستوى أفضل من المساعدة لتنسيق الترتيبات التنظيمية للاجتماعات؛ وتنسيق الوثائق وتحديثها وتقديمها؛ وتنسيق الترتيبات المتعلقة بالتصويت؛ وتحديث المواقع الشبكية العامة؛ وصياغة المراسلات والمذكرات للتوقيع عليها؛ والرد على استفسارات الوفود وموظفي الأمانة العامة.
	(١)	ف-٤	إلغاء وظيفة موظف للشؤون الحكومية الدولية
			إلغاء الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمد الإدارة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
تخطيط وتنسيق خدمات المؤتمرات، نيويورك ٢	٢	خ ع (ر ر)	وظيفة كبير مساعدين لخدمات الاجتماعات
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لإدارة البرامج نتيجة أوجه الكفاءة التي يعتمد الفرع تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
تخطيط وتنسيق خدمات المؤتمرات، ١ جنيف	١	ف-٣	موظف إدارة البرامج
	(٤)	خ ع (ر أ)	إلغاء ثلاث وظائف مساعد لإدارة الوثائق ووظيفة كاتب لشؤون المحاسبة نتيجة أوجه الكفاءة التي يعتمد الفرع تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
تخطيط وتنسيق خدمات المؤتمرات، نيروبي (١)	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون المؤتمرات (ف-٣) لتصبح رئيس وحدة إدارة الاجتماعات (ف-٤)
	١	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٣ لتصبح وظيفة رئيس وحدة
خدمات الوثائق، نيويورك ٦	٦	ف-٥	كبير المراجعين/مدير مشاريع
	١	ف-٣	أخصائي في اللغويات الحاسوبية
	(١٩)	ف-٣	إعادة تصنيف
	١٩	ف-٤	إعادة تصنيف
	(١)	مد-١	إلغاء وظيفة رئيس دائرة
	(١)	ف-٤	إلغاء وظيفة مصطلحي
	(١٢)	ف-٣	إلغاء ١٠ وظائف مترجم ووظيفة موظف إداري ووظيفة محرر
	(٦)	خ ع (ر ر)	إلغاء ست وظائف كبير مساعدين لشؤون المراجع اللغوية
	(٥)	خ ع (ر أ)	إلغاء ثلاث وظائف مساعد لشؤون المراجع اللغوية ووظيفتي مساعد تحرير
خدمات الوثائق، جنيف ١	١	ف-٥	موظف لشؤون إدارة التغيير
	٣	ف-٤	مراجع

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
	(٦)	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفتي محرر و ٤ وظائف مترجم لتصبح وظائف من الرتبة ف-٤
	٦	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفتي محرر و ٤ وظائف مترجم لتصبح وظائف من الرتبة ف-٤
	(١٣)	خ ع (ر أ)	إلغاء ٤ وظائف كاتب لتجهيز النصوص ووظيفتي مساعد تحرير و ٣ وظائف مساعد لشؤون نظم المعلومات ووظيفة مساعد إداري ووظيفة مساعد فريق ووظيفتي مساعد تحرير ونشر مكنتي إلغاء الوظائف ممكن بفعل أوجه الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
خدمات الاجتماعات والنشر، نيويورك	(٦)	ف-٤	إعادة تصنيف ست وظائف مراجع/مدون محاضر حرفية (ف-٤) لتصبح وظائف كبير مراجعين (ف-٥)
	٦	ف-٥	إعادة تصنيف ست وظائف مراجع/مدون محاضر حرفية (ف-٤) لتصبح وظائف كبير مراجعين (ف-٥)
			إعادة تصنيف الوظائف هي نتيجة إعادة تنظيم دائرة الترجمة التحريرية وترشيد مهام تجهيز النصوص وإعداد المراجع والتحرير.
	(٣)	خ ع (ر أ)	إعادة تصنيف ثلاث وظائف مساعد لخدمات الاجتماعات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتصبح وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
	٣	خ ع (ر ر)	إعادة تصنيف ثلاث وظائف مساعد لخدمات الاجتماعات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتصبح وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
	(١١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفتي مساعد لخدمات الاجتماعات ووظيفتي مساعد للتصميم الشكلي وست وظائف مساعد للنشر المكنتي ووظيفة مساعد للنشر إلغاء هذه الوظائف ممكن نتيجة أوجه الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
خدمات الاجتماعات والنشر، نيروبي	(١)	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة مترجم فوري للغة الإسبانية (ف-٣) لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤
	١	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة مترجم فوري للغة الإسبانية (ف-٣) لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤
			اقتراح إعادة تصنيف هذه الوظيفة يعكس مستوى رتبة متوافقاً مع المهام التي تؤديها الوظيفة، وذلك عقب عملية مراجعة لتصنيفها
خدمات الاجتماعات والنشر، جنيف	(٢)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين ووظيفة مساعد للنشر
دعم البرامج	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري
			اقتراح إلغاء الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

المجموع الفرعي (٤٠)

٣ - الشؤون السياسية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	(١)	ف-٥	إلغاء وظيفة رئيس دعم البعثة
---	-----	-----	-----------------------------

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
			اقترح إلغاء الوظيفة مع مراعاة الموقع المشترك لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في القدس، بهدف تحسين أوجه التآزر وتحقيق أقصى قدر من المكاسب في الكفاءة.
	(٦)	خدمات الأمن	إعادة تصنيف ست وظائف موظف للحماية اللصيقة لتصبح وظائف من فئة الخدمة الميدانية
	٦	خ م	إعادة تصنيف ست وظائف موظف للحماية اللصيقة لتصبح وظائف من فئة الخدمة الميدانية
			يُقترح إعادة تصنيف هذه الوظائف لأن الموظفين الدوليين فقط من يمكنهم أداء المهام المطلوبة
	(١)	خ م	إعادة تصنيف وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) لتصبح وظيفة من الرتبة المحلية
	١	ر م	إعادة تصنيف وظيفة مساعد إداري لتصبح وظيفة من الرتبة المحلية
المساعدة الانتخابية	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد للأعمال المكتبية
شؤون مجلس الأمن	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لخدمات الاجتماعات
			اقترح إلغاء الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
المجموع الفرعي (٣)			
٥ - عمليات حفظ السلام			
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	١	ف-٣	محلل معلومات
	١	خ م	موظف لإدارة الأصول الثابتة
			اقترح إنشاء وظيفة موظف لإدارة الأصول الثابتة لتعزيز قدرات البعثة المتكاملة في مجال التحليل والإبلاغ، وقدرتها على إدارة الأصول، بما يراعي ما يلي: (أ) التوصيات الناتجة عن استعراض ملاك الموظفين المدنيين في الهيئة؛ (ب) وأوجه الكفاءة المتوقعة التي تعتمز البعثة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
	(٥)	خ م	إعادة تصنيف خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية لتصبح وظائف من الرتبة المحلية
	٥	ر م	إعادة تصنيف خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية لتصبح وظائف من الرتبة المحلية
	(٣)	خ م	إلغاء وظيفة رئيس قسم اللوجستيات ووظيفة فني مركبات ووظيفة مساعد لخدمات البريد
	(٥)	ر م	إلغاء وظيفتي فني مركبات ووظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية ووظيفة مساعد لإدارة المعلومات ووظيفة عامل صيانة
الدعم الإداري الميداني	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموارد البشرية
			اقترح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
المجموع الفرعي (٧)			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
٧ - محكمة العدل الدولية			
قلم المحكمة	(٢)	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفتي موظف للشؤون القانونية (ف-٣) لتصبحا وظيفتي موظف للشؤون القانونية/أمين اللجنة (ف-٤)
	٢	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفتي موظف للشؤون القانونية (ف-٣) لتصبحا وظيفتي موظف للشؤون القانونية/أمين اللجنة (ف-٤)
			إعادة التصنيف المقترحة للتوظيفتين تعكس واجبات إضافية لا يضطلع بها موظفو الشؤون القانونية الآخرون في هذه الإدارة.
المجموع الفرعي -			
٨ - إدارة الشؤون القانونية			
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد للأمين العام المساعد
تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل			
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد للشؤون القانونية
خدمات قانونية عامة مقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها			
	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون القانونية (ف-٤) لتصبح من الرتبة ف-٣
التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه			
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون القانونية (ف-٤) لتصبح من الرتبة ف-٣
	١	ف-٣	تحويل وظيفة موظف للشؤون القانونية من وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ممولة من الميزانية العادية
	١	خ ع (ر أ)	تحويل وظيفة منتج فيديو من وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ممولة من الميزانية العادية
			اقتراح تحويل هذه الوظائف ضروري لتعهد وزيادة تطوير سلسلة محاضرات المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة في شعبة القانون التجاري الدولي
تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً			اقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمد الشعبة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
	(١)	ف-٢	إعادة تصنيف وظيفة محرر (ف-٢) لتصبح من الرتبة ف-٣
حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها			
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة محرر (ف-٢) لتصبح من الرتبة ف-٣
			إعادة تصنيف هذه الوظيفة ناتجة عن إعادة هيكلة شعبة التدوين لتتألف من ثلاثة أفرقة على مستوى العمل. وسيغطي هذا الهيكل على نحو أكفأ مجالات العمل الوظيفية الخمسة وهي: تقديم الخدمات إلى الهيئات الفرعية للجمعية العامة؛ وإجراء البحوث القانونية؛ وتوفير التدريب في مجال القانون الدولي؛ ونشر القانون الدولي؛ وإصدار المنشورات القانونية. وسيسمح بمزيد من المرونة في توزيع العمل داخل الشعبة من أجل استيعاب التغير في مستويات النشاط بين المجالات الوظيفية الخمسة.
المجموع الفرعي (١)			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري
١	١	ف-٤	تحويل وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة لتصبح وظيفة ممولة من الميزانية العادية
١	١	ف-٣	تحويل وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة لتصبح وظيفة ممولة من الميزانية العادية
اقترح تحويل الوظيفة بغية تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧)، نظراً للحاجة الطويلة الأجل لدعم استعراض الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١.			
السياسات والتنمية الاجتماعية	(١)	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف للشؤون الاجتماعية
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق/مساعد لشؤون الموظفين
السكان	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد تحرير
السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي	(٢)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفتي مساعد فريق/مساعد لشؤون الموظفين
الإدارة العامة وإدارة التنمية	(٣)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات ووظيفتي مساعد فريق/مساعد لشؤون الموظفين
اقترح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمزم الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي (٨)			
١٢ - التجارة والتنمية			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
العملة والترايط والتنمية	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية
الاستثمار والمشاريع	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
التجارة الدولية والسلع الأساسية	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين
التكنولوجيا واللوجستيات	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري
اقترح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتمزم المؤتمر تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.			
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	١	ف-٣	موظف للشؤون الاقتصادية
دعم البرامج	(١)	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف لُنْظُم المعلومات
بغية تقديم الدعم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمكتب الإقليمي لأفريقيا، ونظراً لزيادة الطلب على الخدمات الاستشارية، يُقترح إضافة وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية لا تنطوي على تكاليف إضافية من خلال إلغاء وظيفة موظف لُنْظُم المعلومات.			
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري

الباب	الوظائف	الرتبة	البيان
إقتراح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي (٦)			
١٤ - البيئة			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف إداري معاون
إقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم البرنامج تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي (١)			
١٥ - المستوطنات البشرية			
الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات	(١)	ف-٤	إلغاء وظيفة موظف لإدارة البرامج
الخدمات الأساسية الحضرية	(١)	م	إلغاء وظيفة مساعد إداري
إقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم البرنامج تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي (٢)			
١٦ - مكافحة الجريمة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية			
مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة خبير إحصائي معاون
إقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.			
مكافحة الفساد	١	ف-٤	موظف لشؤون منع الجريمة
	٢	ف-٣	موظف لشؤون العدالة الجنائية
إنشاء هذه الوظائف سيسمح للأمانة العامة بتنفيذ الولاية الصادرة بها تكليف من مؤتمر الدول الأطراف، ولا سيما بموجب قراره ١/٣ و ١/٦، وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٤، بإجراء استعراضات قطرية على نحو فعال وفي الوقت المناسب، وكفالة الحفاظ على أعلى مستويات الجودة في عملية الاستعراض، وذلك تمهيداً مع قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٧١ المعنون "منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".			
المجموع الفرعي ٢			
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة			
الدعم الحكومي الدولي والتنسيق	١	ف-٥	مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف
والشراكات الاستراتيجية	١	ف-٤	أخصائي برامج
الأنشطة السياسية والبرنامجية	١	مد-٢	مدير شعبة السياسات
	١	مد-١	رئيس قسم، المرأة والسلام والأمن
	١	ف-٣	أخصائي إحصاءات ورصد
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة كاتب شؤون إدارية

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
اقترح إنشاء الوظائف الجديدة الخمس يأتي في إطار التحليل الوظيفي الذي يحدد الوظائف التي تسهم في الأعمال الحكومية الدولية المعيارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ و ٢٥٩/٦٥.			
المجموع الفرعي ٤			
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية لتصبح وظيفة رئيس قسم (ف-٥)
	١	ف-٥	إعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية لتصبح وظيفة رئيس قسم (ف-٥)
	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف لإدارة البرامج لتصبح من الرتبة ف-٣
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف لإدارة البرامج لتصبح من الرتبة ف-٣
سياسة الاقتصاد الكلي	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين
التكامل الإقليمي والتجارة	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف معاون للشؤون الاقتصادية
	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف معاون لنظم المعلومات
الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية لتصبح من الرتبة ف-٣
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية لتصبح من الرتبة ف-٣
سياسات التنمية الاجتماعية	(١)	ر م	إلغاء وظيفة كبير مساعدين لشؤون البحوث
	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون الاجتماعية لتصبح من الرتبة ف-٣
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون الاجتماعية لتصبح من الرتبة ف-٣
دعم البرامج	١	ف-٥	رئيس قسم، مكتب مدير الشؤون الإدارية
	(١)	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة الإعلام لتصبح من الرتبة ف-٤
	١	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة الإعلام لتصبح من الرتبة ف-٤
	(١)	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف موارد بشرية
	(٦)	ر م	إلغاء وظائف مساعد لشؤون الإمدادات ومساعد مالي ومساعد للموارد البشرية وموظف تشغيل مطابع وفني اتصالات ومساعد فريق
اقترح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمدها اللجنة تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي (١١)			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٥	إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم لتصبح من الرتبة مد-١
	١	مد-١	إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم لتصبح من الرتبة مد-١
			رئيس القسم سيدير مكتب الأمين التنفيذي، ويكفل اتساق الاتصالات الداخلية والمراسلات الخارجية المتعلقة بخيارات السياسات التي تروج لها اللجنة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي.
	(١)	ف-٢	إعادة تصنيف وظيفة موظف معاون لشؤون الموقع الشبكي لتصبح من الرتبة ف-٣
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف معاون لشؤون الموقع الشبكي لتصبح من الرتبة ف-٣
سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد فريق
نقل	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد فريق
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد فريق
التنمية الاجتماعية	(٢)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين ووظيفة مساعد فريق
الإحصاءات	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين
دعم البرامج	(٦)	ر م	إلغاء وظائف مساعد لشؤون المكتبات ومساعد إداري ومساعد مالي ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات وعامل صيانة ومساعد تحرير
	(١)	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف مالي لتصبح من الرتبة ف-٤
	١	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف مالي لتصبح من الرتبة ف-٤
	(١)	ف-٢	إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري معاون لتصبح من الرتبة ف-٣
	١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري معاون لتصبح من الرتبة ف-٣
			التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ناتجة عن أوجه الكفاءة التي تعتمدها اللجنة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
المجموع الفرعي (٢)			
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد إداري
دعم البرامج	(١)	ف-٤	إلغاء وظيفة منسق لنظام المعلومات الإدارية المتكامل
	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة مترجم معاون، للغة الإنكليزية
	(٣)	ر م	إلغاء وظيفتين لمساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون ووظيفة مساعد لشؤون السفر.
			اقتراح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي تعتمدها اللجنة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
المجموع الفرعي (٦)			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا			
التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي (١)	ر م		إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الموظفين
تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية (١)	ف-٤		إلغاء وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات
دعم البرامج	(١)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد للهندسة الإلكترونية
(١)	ف-٣		إعادة تصنيف وظيفة موظف مشتريات لتصبح وظيفة موظف في وطني
١	م ف و		إعادة تصنيف وظيفة موظف مشتريات لتصبح وظيفة موظف في وطني
(١)	ف-٤		إعادة تصنيف وظيفة موظف لتُظْم المعلومات لتصبح من الرتبة ف-٢
١	ف-٢		إعادة تصنيف وظيفة موظف لتُظْم المعلومات لتصبح من الرتبة ف-٢
			التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ناتجة عن أوجه الكفاءة التي تعتمدهم اللجنة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
المجموع الفرعي (٣)			
٢٤ - حقوق الإنسان			
التوجيه التنفيذي والإدارة (١)	خ ع (ر أ)		إلغاء وظيفة مساعد لإدارة البرامج
تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل ١	ف-٥		كبير موظفين لشؤون حقوق الإنسان
(١)	خ ع (ر أ)		إلغاء وظيفة مساعد لإدارة البرامج
دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان ١٠	ف-٣		موظف لشؤون حقوق الإنسان
دعم البرامج (١)	خ ع (ر أ)		إلغاء وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات
			اقترح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
المجموع الفرعي ٩			
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون			
برنامج العمل ١	ف-٥		رئيس قسم التحليل والتدريب الأمني
١	ف-٤		كبير مدربي الأمن
١	ف-٣		محلل لشؤون الأمن والمخاطر
(١)	ف-٥		إعادة تصنيف وظيفة رئيس شعبة السلامة والأمن لتصبح من الرتبة مد-١
١	مد-١		إعادة تصنيف وظيفة رئيس شعبة السلامة والأمن لتصبح من الرتبة مد-١
			الغرض من التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين هو تعزيز إدارة أمن وسلامة الموظفين المعيّنين محلياً.
المجموع الفرعي ٣			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
٢٨ - الإعلام			
خدمات الاتصال الاستراتيجي	(١)	ف-٥	إلغاء وظيفة مدير
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري
	(١)	م	إلغاء وظيفة كاتب/طابع
اقترح إلغاء هذه الوظائف الثلاث يعكس المكاسب في الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
الخدمات الإخبارية	١	ف-٥	كبير موظفين لشؤون الإعلام
	اقترح إنشاء هذه الوظيفة يتمشى مع قرار الجمعية العامة ٦/٧١ بشأن تخطيط البرامج، الذي اعتمدت فيه الجمعية الخطة البرنامجية للإدارة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.		
	٤	ف-٣	موظف صحفي
الموظفون الصحفيون الأربعة سيكونون تحت إشراف رئيس قسم تغطية الاجتماعات.			
	٤	ف-٢	منتج معاون للوسائط المتعددة
	٩	خ ع (ر أ)	أربع وظائف لمساعدتي تحرير وخمس وظائف لمساعدتين لشؤون الإعلام
	الوظائف الثماني عشرة الجديدة المقترحة ضرورية لتعزيز تعدد اللغات تمشياً مع قرار الجمعية العامة ١٠١/٧١.		
	(٢)	ف-٢	إلغاء وظيفة مصور معاون ووظيفة موظف معاون مختص بالمواقع الشبكية
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة كاتب لشؤون الإعلام
	اقترح إلغاء الوظائف الثلاث يعكس المكاسب في الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.		
	(١)	مد-٢	نقل الوظيفة إلى الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
	(١)	ف-٥	نقل إلى الباب ١
	(٢)	ف-٤	نقل إلى الباب ١
	(٢)	ف-٣	نقل إلى الباب ١
	(٢)	خ ع (ر ر)	نقل إلى الباب ١
	(٤)	خ ع (ر أ)	نقل إلى الباب ١
	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة أمين مكتبة معاون
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
	اقترح إلغاء هاتين الوظيفتين يعكس المكاسب في الكفاءة التي تعتمز الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.		
(٢)		المجموع الفرعي	

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات			
المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية	(١)	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف للنظم المالية
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
اقتراح إلغاء هاتين الوظيفتين ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي (٢)			
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد إداري
اقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
الخدمات الطبية	١	ف-٥	كبير موظفين لشؤون الصحة العقلية
	١	ف-٤	موظف طبي (للسلامة والصحة المهنتين)
الغرض من التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين هو تعزيز خدمات السلامة والصحة المهنتين في المنظمة.			
المجموع الفرعي ١			
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية			
المرافق والخدمات التجارية	١	ف-٢	قائد فريق دعم نظام الإنتاج لشؤون السفر على الصعيد العالمي
	١	ف-٢	محلل عمليات شؤون السفر
	١	خ ع (ر ر)	أخصائي دعم الإنتاج
	١	خ ع (ر أ)	مساعد لشؤون السفر
الغرض من إنشاء الوظائف الجديدة الأربع في دائرة السفر والنقل هو معالجة مسألة الزيادة في حجم العمل الناجمة عن انتقال المهام من إدارات ومكاتب الأمانة العامة عقب تنفيذ نموذج السفر في نظام أووموجا.			
	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف معاون لإدارة المعلومات
	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
	(١)	فئة المهن والحرف اليدوية	إلغاء وظيفة من فئة المهن والحرف اليدوية
اقتراح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
	(١)	ف-٥	إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة إدارة الممتلكات الخارجية (ف-٥) لتصبح وظيفة رئيس شعبة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي (مد-١)
	١	مد-١	إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة إدارة الممتلكات الخارجية (ف-٥) لتصبح وظيفة رئيس دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي (مد-١)

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
الغرض من اقتراح إعادة التصنيف مع رفع الرتبة للوظيفة القائمة لرئيس وحدة إدارة الممتلكات الخارجية هو إنشاء وظيفة رئيس دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي من الرتبة مد-١ وعلى ضوء ارتفاع مستوى المسؤوليات واتساع نطاق العمل.			
١ المجموع الفرعي			
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
التوجيه التنفيذي والإدارة			
١	مد-١	رئيس موظفي أمن المعلومات	
الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان			
٤	ف-٤	موظف لمراقبة الامتثال للأمن السيبراني	
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
الغرض من إنشاء الوظائف الجديدة هو تعزيز أمن المعلومات تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ ألف، وعلى إثر تأييد الجمعية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قراراتها ٦٩/٢٦٢ و ٧٠/٢٤٨ و ٧١/٢٧٢ بء.			
١	ف-٥	نقل الوظيفة من الباب ٣٤، السلامة والأمن	
٢	ف-٤	نقل من الباب ٣٤	
١	ف-٣	نقل من الباب ٣٤	
١	ف-٢	نقل من الباب ٣٤	
٢	خ ع (ر أ)	نقل من الباب ٣٤	
-	ف-٤	نقل من نيويورك إلى بانكوك	
-	ف-٣	نقل من نيويورك إلى بانكوك	
(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء الوظيفة (نتيجة نقل المهام من نيويورك إلى بانكوك)	
١	ر م	وظيفة جديدة (نتيجة نقل المهام من نيويورك إلى بانكوك)	
الغرض من اقتراح نقل سبع وظائف من إدارة شؤون السلامة والأمن هو تنفيذ الإدماج المقترح لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.			
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢)			
خ ع (ر أ)		إلغاء وظيفتي مساعد لشؤون نُظُم المعلومات	
اقتراح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
١٠ المجموع الفرعي			
٢٩ واو - الإدارة، جنيف			
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات			
(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد مالي	
إدارة الموارد البشرية			
(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد تدريب	
خدمات الدعم			
(٢)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفتي منجد وفني هندسة إلكترونية	
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢)			
خ ع (ر أ)		إلغاء وظيفة مساعد لشؤون نُظُم المعلومات ووظيفة مساعد لشؤون الاتصالات	
اقتراح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
(٦) المجموع الفرعي			

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
٢٩ زاي - الإدارة، فيينا			
إدارة الموارد البشرية	(١)	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف موارد بشرية
إقتراح إلغاء هذه الوظيفة ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(١)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إقتراح إلغاء هذه الوظائف الثلاث تحت هذا الباب ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي		(٢)	
٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي			
إدارة الموارد البشرية	(٢)	ر م	إلغاء وظيفتي مساعد لشؤون الموارد البشرية
خدمات الدعم	(٢)	ر م	إلغاء وظيفتي مساعد لشؤون المشتريات
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(٣)	ر م	إلغاء ثلاث وظائف مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
		(١)	إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥
		١	إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥
التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ناتجة عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي		(٧)	
٣٠ - الرقابة الداخلية			
المراجعة الداخلية للحسابات	(٢)	خ ع (ر أ)	إلغاء وظيفة مساعد فريق ووظيفة مساعد لشؤون الموظفين
إقتراح إلغاء هذه الوظائف ناتج عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي		(٢)	
٣٤ - السلامة والأمن			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(٣)	ر م	إلغاء وظيفة مساعد إداري
تنسيق شؤون الأمن والسلامة	(١)	ف-٤	إلغاء وظيفة موظف لتنسيق شؤون الأمن
		(١)	إلغاء وظيفة موظف لإدارة المعلومات
		(١)	إلغاء وظيفة مساعد فريق
		(١)	نقل الوظيفة إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
		(٢)	نقل إلى الباب ٢٩ هاء
		(١)	نقل إلى الباب ٢٩ هاء
		(١)	نقل إلى الباب ٢٩ هاء
		(٢)	نقل إلى الباب ٢٩ هاء
صافي التخفيض في الموارد المتصلة بالوظائف ناتج أساساً عن أوجه الكفاءة التي تعتزم الإدارة تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.			
المجموع الفرعي		(١٣)	
المجموع		(٩٢)	

المرفق الثالث

تكاليف الموظفين الأخرى موزعة حسب أبواب الميزانية البرنامجية (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	المساعدة المؤقتة العامة	بدل العمل الإضافي والعمل الليلي	عقود الخدمات الشخصية	تكاليف أخرى متصلة بالموظفين	التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	المجموع
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	-	٣ ٢٨٦,١	٣٣٩,٠	-	-	-	٣ ٦٢٥,١
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٥٠ ٩٧٤,٩	٢ ٢٦٢,٦	٢ ٠٠٠,٧	-	-	-	٥٥ ٢٣٨,٢
٣ - الشؤون السياسية	٩٢,٩	٨١٢,٥	٣٢٦,٨	-	٦,٩	٤,٥	١ ٢٤٣,٦
٤ - نزع السلاح	٢٦,٩	٢٣٤,٩	٥٢,٣	٠,٢	-	-	٣١٤,٣
٥ - عمليات حفظ السلام	-	٨٠٤,٢	١١٦,٩	-	١٧ ٧١٠,١	-	١٨ ٦٣١,٢
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	-	١٢١,٩	-	-	-	-	١٢١,٩
٧ - محكمة العدل الدولية	١ ١٩٠,٠	٤٠٤,٠	٨٥,٢	-	-	٥٦٠,٧	٢ ٢٣٩,٩
٨ - إدارة الشؤون القانونية	-	٢٦١,٣	٨,٠	-	-	-	٢٦٩,٣
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	-	١ ٧٢٢,٥	١٠٢,٦	-	-	-	١ ٨٢٥,١
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	-	٦٠٢,٨	١٨,٤	-	-	-	٦٢١,٢
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٣٥,٣	٩٠,٨	١٥,٠	١٥٤,١	-	-	٣٩٥,٢
١٢ - التجارة والتنمية	-	١ ٢٥٩,٢	٧٨,٤	-	-	-	١ ٣٣٧,٦
١٤ - البيئة	-	٥٨,٤	٧٦,٣	-	-	-	١٣٤,٧
١٥ - المستوطنات البشرية	٨,٢	٦٣٢,٤	٧٥,٢	-	-	-	٧١٥,٨
١٦ - المكافحة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	-	٢٧٥,١	٤٣,٩	-	-	-	٣١٩,٠
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	-	٩٤,٤	١٣,٩	-	-	-	١٠٨,٣
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢ ٩٢٣,٣	١ ٨٦٠,٥	٤٠٠,٥	٢٢٨,٤	-	-	٥ ٤١٢,٧
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	-	١ ٣٩٤,١	٢١٥,٢	-	-	-	١ ٦٠٩,٣

الباب	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	المساعدة المؤقتة العامة	بدل العمل الإضافي والعمل الليلي	عقود الخدمات الشخصية	تكاليف أخرى متصلة بالموظفين	التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	المجموع
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	-	٢١١,٥	٧,٤	-	-	-	٢١٨,٩ -
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٣٧,٤	١٢٤٢,٦	٩٩,٢	-	-	-	١٩٧٩,٢
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	-	١٣٥٦,١	٦٩,٧	-	-	-	١٤٢٥,٨
٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني	-	٣٤٠٢٩,٠	-	-	-	-	٣٤٠٢٩,٠
٢٤ - حقوق الإنسان	-	١٧٠٧٧,٠	١٢٥,٠	١٤٩,٨	-	-	١٧٣٥١,٨
٢٦ - اللاجئين الفلسطينيين	-	٥٢,٧	-	-	-	-	٥٢,٧
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٧,٠	٦٢١١,٢	٧٣,٩	-	-	-	٦٢٩٢,١
٢٨ - الإعلام	-	٤٠٢٦,٧	١٩٢,٥	-	-	-	٤٢١٩,٢
٢٩ - خدمات الإدارة والدعم	١٤٧٦,٩	٢١٥١٤,١	١٨٠٣,٦	٥,٦	-	-	٢٤٨٠٠,٢
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	-	٢١٩,٠	٤١,٦	-	-	-	٢٦٠,٦
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	-	٦٥٢,٢	١٥٨,٧	-	-	-	٨١٠,٩
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	-	٦٨٧٧,٤	-	٥,٦	-	-	٦٨٨٣,٠
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	-	١٧٣١,١	٨١١,٧	-	-	-	٢٥٤٢,٨
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-	٣٤١٣,٨	٢٩,٦	-	-	-	٣٤٤٣,٤
٢٩ واو - الإدارة، جنيف	١٤٧٦,٩	٦٧٩٠,٠	٥٤٧,٤	-	-	-	٨٨١٤,٣
٢٩ زاي - الإدارة، فيينا	-	١٢٢٠,٣	١٥١,٠	-	-	-	١٣٧١,٣
٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	-	٦١٠,٣	٦٣,٦	-	-	-	٦٧٣,٩
٣٠ - الرقابة الداخلية	-	٢٠٩٦,٣	٨,٣	-	-	-	٢١٠٤,٦
٣٢ - المصروفات الخاصة	-	-	-	-	٣٢٣٦,٢	١٤٠٥٠٧,٨	١٤٣٧٤٤,٠
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	-	-	-	-	-	-	-
٣٤ - السلامة والأمن	-	٣٨٢٥,٣	٦٨٦٨,٢	-	١٥٣١,٢	-	١٢٢٢٤,٧ -
المجموع	٥٧٤٧٢,٨	١٠٧٨٢٠,٢	١٣٢١٦,١	٥٣٨,١	٢٢٤٨٤,٤	١٤١٠٧٣,٠	٣٤٢٦٠٤,٦

المرفق الرابع

الأسعار القياسية لتذاكر السفر ذهاباً وإياباً من/إلى نيويورك المستخدمة في
إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة

مدينة الوجهة/المغادرة	درجة استحقاق السفر	السعر في درجة رجال الأعمال	السعر في الدرجة السياحية
أييدجان	درجة رجال الأعمال	١٠ ٠٠٠	٣ ٤٠٠
أبوجا	درجة رجال الأعمال	١٠ ٠٠٠	٣ ٢٠٠
أكرا	درجة رجال الأعمال	٩ ٥٧٢	٣ ١٠٠
الجزائر العاصمة	درجة رجال الأعمال	٨ ٣٤٤	٢ ٩٠٠
أمستردام	الدرجة السياحية		١ ٣٠٠
عشق أباد	درجة رجال الأعمال	٦ ٩٤٠	٣ ١٠٠
أستانا	درجة رجال الأعمال	٨ ٠٠٠	٢ ٩٠٠
أوكلاند	درجة رجال الأعمال	٩ ٢٩٨	٤ ٦٠٠
بغداد	درجة رجال الأعمال	٩ ٩٩٩	٢ ٤٩٩
جزر البهاما	الدرجة السياحية		١ ٤٠٠
بانكوك	درجة رجال الأعمال	٦ ٧١٠	٣ ١٥٠
بيجين	درجة رجال الأعمال	٨ ٨٥٠	٤ ٢٥٠
برلين	الدرجة السياحية		٢ ٧٠٠
بيرن	الدرجة السياحية		٢ ٧٠٠
بيشكيك	درجة رجال الأعمال	٨ ٥٠٠	٣ ٠٠٠
بيساو	درجة رجال الأعمال	١٠ ٥٠٠	٣ ٢٠٠
برازيليا	درجة رجال الأعمال	٨ ٥٨٨	٣ ٠٠٠
برينديزي	درجة رجال الأعمال	٨ ٠٤٤	٢ ٢٠٠
بروكسل	الدرجة السياحية		٢ ٥٠٠
بوينس آيرس	درجة رجال الأعمال	٩ ٢١٠	٣ ٧٦٠
بوجمبورا	درجة رجال الأعمال	١١ ١٧٨	٦ ٩٥٠
القاهرة	درجة رجال الأعمال	٨ ٤٠٠	٥ ٤٦٠
كاراكاس	الدرجة السياحية		١ ٩٠٠
داكار	درجة رجال الأعمال	١٠ ٢٨٣	٣ ١٠٠
دمشق	درجة رجال الأعمال	٧ ٢٠٠	٣ ٠٠٠
داكا	درجة رجال الأعمال	٩ ٩٢٣	٣ ١٠٠
ديلي	درجة رجال الأعمال	٩ ٥٠٠	٣ ٠٠٠
جيبوتي	درجة رجال الأعمال	٩ ٩٩٩	٣ ٢٠٠
دبي	درجة رجال الأعمال	١٤ ٠٦٢	٣ ٤٠٠
فيجي	درجة رجال الأعمال	٨ ٧٠٠	٢ ٩٠٠

مدينة الوجهة/المغادرة	درجة استحقاق السفر	السعر في درجة رجال الأعمال	السعر في الدرجة السياحية
جنيف	الدرجة السياحية		٢ ٤٠٠
غواتيمالا سيتي	الدرجة السياحية		١ ٧٠٠
هانوي	درجة رجال الأعمال	٧ ٧٥٦	٢ ٩٠٠
إسلام أباد	درجة رجال الأعمال	١٠ ٣٦٤	٤ ٤٧٥
إسطنبول	درجة رجال الأعمال	٨ ٢٥٤	٣ ١٨٤
جاكرتا	درجة رجال الأعمال	٧ ١٨٥	٥ ٠٧١
جوبا	درجة رجال الأعمال	٩ ٣٠١	٥ ٢٥٤
كابول	درجة رجال الأعمال	١١ ٧٧٥	٥ ٤٤٢
كمبلا	درجة رجال الأعمال	١٠ ٤٥٣	٣ ٤٠٠
كاثماندو	درجة رجال الأعمال	٨ ٩٢٠	٣ ٢٠٠
الخرطوم	درجة رجال الأعمال	٨ ٤٨٦	٥ ٢٥٤
كيف	درجة رجال الأعمال	٥ ٠٠٠	٣ ٨٦٨
كيغالي	درجة رجال الأعمال	١١ ٥٩٨	٣ ٧٠٠
كينشاسا	درجة رجال الأعمال	٩ ٦١٦	٣ ٤٠٠
كوالالمبور	درجة رجال الأعمال	٧ ٩٥٥	٣ ٠٠٠
ليما	الدرجة السياحية		٢ ٦٠٠
لشبونة	الدرجة السياحية		٢ ٢٠٠
لندن	الدرجة السياحية		٢ ٣٠٠
لوساكا	درجة رجال الأعمال	١٠ ٥٠٠	٣ ٥٠٠
مدريد	الدرجة السياحية		٢ ٨٠٠
ماناغوا	الدرجة السياحية		١ ٩٠٠
مانتيلا	درجة رجال الأعمال	٩ ٤٩٣	٣ ٣٠٠
مكسيكو سيتي	الدرجة السياحية		١ ٤٠٠
منسك	درجة رجال الأعمال	٤ ٢٠٠	١ ١٠٠
مقديشو	درجة رجال الأعمال	٩ ٥٨٣	٥ ٥٠١
موسكو	درجة رجال الأعمال	٨ ٠٠٠	٢ ٨٠٠
نيروبي	درجة رجال الأعمال	٩ ٥٨٣	٥ ٥٠١
نايبيداو	درجة رجال الأعمال	٧ ٨٨٥	٦ ٢٢٠
نيودلهي	درجة رجال الأعمال	٩ ٤٧٦	٦ ٧٥٢
أوسلو	الدرجة السياحية		٢ ٦٠٠
أوتاوا	الدرجة السياحية		٢ ٣٠٠
واغادوغو	درجة رجال الأعمال	١٢ ٠٥١	٤ ٦٠١
باريس	الدرجة السياحية		٥ ٠٢٠
بنوم بنه	درجة رجال الأعمال	٧ ٠٥٠	٣ ١١٦

مدينة الوجهة/المغادرة	درجة استحقاق السفر	السعر في درجة رجال الأعمال	السعر في الدرجة السياحية
بور - أو - برانس	الدرجة السياحية		١ ٤٠٠
بريتوريا	درجة رجال الأعمال	١١ ٣٠٠	٣ ٣٠٠
بيونغ يانغ	درجة رجال الأعمال	٩ ٧١٠	٢ ٩٠٠
الرياض	درجة رجال الأعمال	٨ ٥٨٨	٥ ٢٦٦
روما	درجة رجال الأعمال	٧ ٩٠٠	٣ ٠٠٠
سان خوان	الدرجة السياحية		١ ٥٠٠
سان سلفادور	الدرجة السياحية		١ ٣٠٠
صنعاء	درجة رجال الأعمال	٩ ١٥١	٣ ١٠٠
سانتياغو	درجة رجال الأعمال	٨ ٠٣٠	٢ ٩٠٠
سانتو دومينغو	الدرجة السياحية		١ ٤٠٠
سول	درجة رجال الأعمال	٨ ١٠٠	٣ ٤٠٠
سنغافورة	درجة رجال الأعمال	٩ ١٧٦	٣ ١٠٠
سيدني	درجة رجال الأعمال	١٧ ٤٨٨	٣ ٨٠٠
طشقند	درجة رجال الأعمال	٥ ٩٩٩	٢ ٣٥٠
طهران	درجة رجال الأعمال	١٠ ٥٠٠	٤ ٧١١
تل أبيب	درجة رجال الأعمال	٩ ٥٩٧	٥ ٠٧٤
تيمور - ليشتي	درجة رجال الأعمال	١٢ ٧٠٠	٣ ٣٠٠
طوكيو	درجة رجال الأعمال	١٢ ١٣٠	٦ ٦٠٢
طرابلس	درجة رجال الأعمال	٨ ٤٩٩	٥ ٦٤٦
تونس	درجة رجال الأعمال	٨ ٠٦٧	٤ ٦٧٦
أولانباتار	درجة رجال الأعمال	٩ ٩٦١	٥ ٢١٢
فيينا	الدرجة السياحية		٢ ٨٠٠
فيينتيان	درجة رجال الأعمال	٩ ٩٤٥	٥ ٣٨٢
وارسو	الدرجة السياحية		٢ ٨٠٠
واشنطن العاصمة	الدرجة السياحية		٥٤٠

المرفق الخامس

الامتثال لسياسة شراء تذاكر السفر مقدماً

الامتثال (بالنسبة المئوية)						
٢٠١٧		٢٠١٦				
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المكان أو الباب الفرعي
١٧	١٠٠	٥٠	٣٨	صفر	٥٧	جنيف
١٧	صفر	صفر	٢٠	صفر	صفر	نيروبي
١٠٠	-	٥٠	١٠٠	٧٥	-	فيينا
٣٨	٤٢	٢٤	١٨	٣٨	١٩	نيويورك
٨٤	٤٣	٦٥	٥٣	٥٤	٢٢	جنيف
٤٨	٧٥	٤٤	٤٣	٥٤	٢٧	نيروبي
٦٥	٤٤	٥٥	٣٥	٣٩	٣٩	نيويورك
١٥	٢٤	٦	٥	٣	٤	نيويورك
٤٧	٥	١٣	٢٤	١٣	٢٠	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
١٦	٢٠	صفر	صفر	صفر	صفر	مكتب دعم بناء السلام
صفر	صفر	صفر	صفر	٦٧	٥٠	مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٦	سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة
١٠٠	١٠٠	صفر	٩٠	صفر	صفر	جنيف
٧٥	٦٦	٢٢	٣٦	٢٩	٣٥	نيويورك
٢٢	٣٩	١٥	١٠	٢٢	١٢	فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان
٦١	٢٣	٣٨	٢٢	٤٣	٢٩	هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة
٤٣	٥٠	صفر	صفر	صفر	١١	نيويورك
٧٧	٨	٦٧	٨٧	٤٠	٩١	فيينا
٩٧	-	١٠٠	٩٣	٩١	-	جنيف
٥٨	٧٠	٥٨	٨٨	٧٩	٧٤	فيينا
٦٩	٦٥	٢٦	٢٢	٤٧	٨٩	نيويورك
٣٧	٣٣	٥	٥	١٠	١٥	نيويورك

الامتثال (بالنسبة المئوية)							
٢٠١٧		٢٠١٦					
الباب	المكان أو الباب الفرعي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	نيويورك	٢٥	صفر	صفر	صفر	٦٩	٣٣
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	أديس أبابا	١٠	١٤	٤٠	صفر	٥٠	٦٧
	نيويورك	٧	صفر	صفر	٦	٣٣	٣٢
١٢ - التجارة والتنمية	جنيف	٥١	٤٠	٣٨	٢٦	٤٧	٥١
١٤ - البيئة	نيروبي	٥٢	٧٣	٥٨	٤٥	٥٠	٥٩
١٥ - المستوطنات البشرية	نيروبي	٢	٧	٢٦	٢٩	صفر	١٠
١٦ - مكافحة الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	فيينا	٦٦	٧٩	٧٣	٥٤	٤٨	٦٣
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	أديس أبابا	١٩	١٨	٢٦	١٥	٢٤	٢٠
	نيويورك	١٠٠	صفر	صفر	٥٠	١٠٠	٣٣
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	بانكوك	٢٦	٤١	٣٥	٢٩	١٩	٣٧
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	جنيف	٦٠	٧١	٧٠	٧٠	٤٨	٦٢
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	سانتياغو	٣١	٥٠	٣٦	٤٥	٤١	٣٩
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	بيروت	٤٥	٣٧	٥٩	٤٤	١٤	٢٨
٢٤ - حقوق الإنسان	اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص	-	٦٧	٣٣	صفر	-	صفر
	بانكوك	١٤	٣٦	صفر	١٤	-	-
	بيروت	-	صفر	-	١٠٠	صفر	-
	جنيف	٥٦	٦٦	٦٦	٥٨	٥٨	٦٦
٢٧ - المساعدة الإنسانية	مكتب الأمم المتحدة في جنيف	صفر	١٢	١٧	٧	١٨	٢٥
	مقر الأمم المتحدة	١٠	صفر	٣٣	١٠٠	٢١	٢٨
٢٨ - الإعلام	سانتياغو	-	-	-	-	١٠٠	٦٧
	بيروت	-	-	-	٤٠	-	صفر
	جنيف	١٠٠	-	٣٣	١٠٠	-	-
	نيروبي	-	صفر	-	-	-	-
	فيينا	-	صفر	-	صفر	-	-
	نيويورك	٢١	١٥	٣٢	١٨	١٦	٥٢

الامتثال (بالنسبة المئوية)						المكان أو الباب الفرعي	الباب
٢٠١٧		٢٠١٦					
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٣	٣٣	مقر الأمم المتحدة	٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
٦٠	٣٨	صفر	صفر	٨	صفر	مقر الأمم المتحدة	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
١٠٠	-	٦٧	-	٨٦	-	أديس أبابا	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
١٠٠	-	٥٠	-	-	-	جنيف	
-	-	-	١٠٠	١٠٠	صفر	سانتياغو	
١٠٠	صفر	٤٠	٦٧	صفر	-	بانكوك	
-	-	صفر	١٠٠	١٠٠	-	بيروت	
٥٧	صفر	٥٤	٤٣	١٠٠	٥٠	جنيف	
١٨	-	صفر	٥٠	صفر	-	نيروبي	
٦٣	٥٠	٨٠	-	٥٠	١٠٠	فيينا	
-	-	-	-	١٠٠	-	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
-	-	صفر	-	٥٠	-	هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	
٣٨	٤٧	٢٤	١٦	٤٠	٢٥	نيويورك	
٨٠	١٠٠	٥٠	صفر	٢٥	٢٠	نيويورك	٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية
-	-	-	-	٣٣	صفر	بانكوك	٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٠	١٨	١٠	٢٢	٨	٢٢	نيويورك	
٨٨	٧٣	٥٦	٣٨	٩٠	٤٣	جنيف	٢٩ واو - الإدارة، جنيف
٨٨	١٠٠	-	٣٣	١٠٠	٥٠	فيينا	٢٩ زاي - الإدارة، فيينا
٥٠	-	٤٠	١٠٠	٥٠	٥٠	نيروبي	٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٥	٣٣	جنيف	٣٠ - الرقابة الداخلية
صفر	٦٧	-	٦٧	٥٠	صفر	نيروبي	
٨٣	٢٢	٨٠	٥٠	٨٣	٨٣	فيينا	
٧٣	٥٢	صفر	١٥	٣٢	٤٤	نيويورك	
٣٣	١٢	٤٥	صفر	٥٥	صفر	أديس أبابا	٣٤ - السلامة والأمن
صفر	-	-	٣٣	١٠٠	صفر	سانتياغو	
١٠٠	١٠٠	-	-	١٠٠	صفر	بانكوك	
٨٦	-	١٠٠	-	صفر	-	بيروت	
٧٥	٥٠	٣٨	١٠٠	صفر	-	جنيف	
٥٠	صفر	١٠٠	صفر	صفر	صفر	نيروبي	
١٨	١٢	٤	صفر	٥	٥	نيويورك	

المرفق السادس

وثائق أخرى من كيانات الأمم المتحدة نظرت فيها اللجنة الاستشارية

قدّمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، منذ صدور تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة استناداً إلى استعراضها للوثائق المدرجة أدناه

ألف - المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/10)

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DPA/FPA/2016/3)

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/OPS/2015/5)

باء - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المنقّحة) لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/1158/Add.1)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/1147)

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/71/5/Add.6)

جيم - المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٧-٢٠٢١) (WFP/EB.2/2016/4-A/1)

إطار النتائج المؤسسية (٢٠١٧-٢٠٢١) (WFP/EB.2/2016/4-B/1)

خطة الإدارة في برنامج الأغذية العالمي (٢٠١٧-٢٠١٩) (WFP/EB.2/2016/5-A/1/Rev.1)

إضافة إلى خطة الإدارة في البرنامج (٢٠١٧-٢٠١٩) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.1/2017/5/1)

معلومات مستكملة عن سياسة مكافحة الغش والفساد (WFP/EB.1/2017/11-B)

- استعراض الإطار المالي (WFP/EB.2/2016/5-B/1)
- معلومات مستكملة عن خريطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.A/2017/5-A/1)
- سياسة الكشف عن تقارير الرقابة (WFP/EB.A/2017/6-B/1)
- تعيين اثنين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2017/6-C/1)
- الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2017/6-D/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية (WFP/EB.A/2017/6-G/1) وردّ الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2017/6-G/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية (WFP/EB.A/6-H/1) وردّ الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي للحسابات (WFP/EB.A/2017/6-H/1/Add.1)
- خطة عمل المراجع الخارجي للحسابات للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ (WFP/EB.2/2016/5-C/1)
- السياسة المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1)
- خطة إدارة برنامج الأغذية العالمي (٢٠١٦-٢٠١٨) (WFP/EB.2/2015/5-A/1)
- تعيين المراجع الخارجي لحسابات برنامج الأغذية العالمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ (WFP/EB.2/2015/5-B/1)
- معلومات مستكملة عن استعراض الإطار المالي (WFP/EB.2/2015/5-C/1)
- خطة عمل المراجع الخارجي للحسابات للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ (WFP/EB.2/2015/5-D/1)
- الحسابات السنوية المراجعة لسنة ٢٠١٦ (WFP/EB.A/2017/6-A/1)
- الحسابات السنوية المراجعة لسنة ٢٠١٥ (WFP/EB.A/2016/6-A/1)
- تعيين اثنين من أعضاء المجلس التنفيذي في فريق الاختيار لتعيين اثنين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2016/6-B/1/Rev.1)
- استخدام حساب الاستجابة الفورية لأنشطة التأهب (WFP/EB.A/2016/6-C/1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2016/6-D/1/Rev.2)
- التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2016/6-E/1) ومذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2016/6-E/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن برنامج التغذية المدرسية (WFP/EB.A/2016/6-F/1) وردّ الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي للحسابات (WFP/EB.A/2016/6-F/1/Add.1)

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الطيران في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2016/6-G/1) ورد الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2016/6-G/1/Add.1)

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات (WFP/EB.A/2016/6-H/1)

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في برنامج الأغذية العالمي (١ يناير/كانون الثاني - ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥) (WFP/EB.A/2016/6-I/1).

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-٤ والثالثة عشرة-٤ (ح) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2016/6-J/1)

معلومات مستكملة عن استعراض الإطار المالي (WFP/EB.A/2016/5-C/1)

دال - المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (UNW/2015/9)

هـ - لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2015/17-E/CN.7/2015/20)

واو - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تنقيح الميزانية البرنامجية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (UNITAR/BT/57/2)

زاي - اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/13/Add.1)

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/70/5/Add.4)

حاء - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج العمل المقترح لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (HSP/GC/25/5/Add.1)

طاء - مكتب الأمم المتحدة للشراكات

الميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات لعام ٢٠١٦

الميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات لعام ٢٠١٧

ياء - جامعة الأمم المتحدة

برنامج العمل وتقديرات الميزانية لجامعة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

كاف - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (A/71/162)

مشروع تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

لام - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج العمل والميزانية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (UNEP/EA.2/16)

ميم - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

تقرير عن استعراض منتصف المدة لميزانية اليونيسف المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/AB/L.2/Rev.1)

ألف - حصص المنظمات المشاركة والمبالغ المناظرة في ميزانيات الهيئات المشتركة التمويل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		وحدة التفتيش المشتركة				لجنة الخدمة المدنية الدولية			
الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		نفقات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		عدد الموظفين في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ ^(١)	
النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية	النسبة المبلغ (بدولارات) المئوية		
٢٩٠ ٧٤٢	١٨,٨٠	١ ٠٩٩ ٨٠٣	١٨,٧٠	١ ٩٤٤ ٦٩٦	١٣,٨٠	٨ ٢١٦ ١٢٦	٤ ٥٤١ ٨٦٧	٢٣,٦٠	١٥ ٣٠٣		للأمم المتحدة ^(ج)
											نظم الأغذية والزراعة الأمم المتحدة
٨٠ ٤١٨	٥,٢٠	٢٩٩ ٩٤٦	٥,١٠	٦٩٠ ٥٠٨	٤,٩٠	٢ ٩١٥ ٢٦٧	١ ٠٣٩ ٢٤١	٥,٤٠	٣ ٥٠٩		
٤١ ٧٥٦	٢,٧٠	١٥٢ ٩١٤	٢,٦٠	٢٥٣ ٦٥٦	١,٨٠	١ ٠٨١ ٩٢٩	٦٧٣ ٥٨٢	٣,٥٠	٢ ٢٣٨		وكالة الدولية للطاقة الذرية
١٣ ٩١٩	٠,٩٠	٥٢ ٩٣٢	٠,٩٠	٩٨ ٦٤٤	٠,٧٠	٤٢٠ ٦٩١	٢١١ ٦٩٧	١,١٠	٧١٥		نظم الطيران المدني الدولي
											صندوق الدولي للتنمية زراعية ^(د)
-	-	٣٥ ٢٨٨	٠,٦٠	-	-	-	١٥٣ ٩٦٢	٠,٨٠	٥٤٤		
٤٦ ٣٩٥	٣,٠٠	١٧٦ ٤٣٩	٣,٠٠	٢٨١ ٨٤٠	٢,٠٠	١ ٢٢١ ٦٠٧	٧٦٩ ٨٠٨	٤,٠٠	٢ ٥٨٣		نظم العمل الدولية ^(هـ)
٤ ٦٤٠	٠,٣٠	١٧ ٦٤٤	٠,٣٠	٢٨ ١٨٤	٠,٢٠	١٣٨ ٨٤٤	٧٦ ٩٨١	٠,٤٠	٢٨٦		نظم البحرية الدولية
١ ٥٤٧	٠,١٠	٥ ٨٨١	٠,١٠	١٤ ٠٩٢	٠,١٠	١٢ ٩٦٦	-	-	٣٢		سلطة الدولية لقاع البحار
١٣ ٩١٩	٠,٩٠	٥٢ ٩٣٢	٠,٩٠	٩٨ ٦٤٤	٠,٧٠	٤٠٠ ٨٧٩	٢٣٠ ٩٤٢	١,٢٠	٧٤٦		لائحة الدولي للاتصالات
٢٢٤ ٢٤٣	١٤,٥٠	٨٤٦ ٩٠٧	١٤,٤٠	٢ ٦٦٣ ٣٨٨	١٨,٩	١١ ٢٦٦ ٣٨٨	١ ٩٤٣ ٧٦٥	١٠,١٠	٦ ٥١٤		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
											نظم الأمم المتحدة للتربية العلم والثقافة
٤٤ ٨٤٩	٢,٩٠	١٧٠ ٥٥٨	٢,٩٠	٣٩٤ ٥٧٦	٢,٨٠	١ ٧٠٦ ٢٨٣	٥٧٧ ٣٥٦	٣,٠٠	١ ٩٢٨		
											صندوق الأمم المتحدة لسكان
٤١ ٧٥٦	٢,٧٠	١٥٨ ٧٩٥	٢,٧٠	٣٩٤ ٥٧٦	٢,٨٠	١ ٦٤٨ ٤٠٠	٥٠٠ ٣٧٥	٢,٦٠	١ ٦٦٨		
١١٧ ٥٣٤	٧,٦٠	٤٤٦ ٩٧٩	٧,٦٠	٩٤٤ ١٦٤	٦,٧٠	٤ ٠٢١ ٠١٤	١ ٦١٦ ٥٩٧	٨,٤٠	٥ ٤٣٣		مفوضية الأمم المتحدة شؤون اللاجئين
١٩٣ ٣١٣	١٢,٥٠	٧٢٩ ٢٨١	١٢,٤٠	١ ٧٤٧ ٤٠٨	١٢,٤٠	٧ ٣٨٦ ٧٠٢	٢ ٤٠٥ ٦٥٠	١٢,٥٠	٨ ٠٦٥		نظم الأمم المتحدة للطفولة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	لجنة الخدمة المدنية الدولية		وحدة التفتيش المشتركة		مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
	الحصة في ميزانيات الفترة		الحصة في ميزانيات الفترة		الحصة في ميزانيات الفترة		الحصة في ميزانيات الفترة	
	٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٥-٢٠١٤	
	عدد الموظفين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ^(١)	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
ملاحظة: على أساس الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.								
٦٨٥	١,١٠	٢١١ ٦٩٧	٤٧٠ ٨٢٥	٠,٨٠	١١٢ ٧٣٦	٠,٩٠	٥٢ ٩٣٢	٠,٩٠
٧١٨	١,١٠	٢١١ ٦٩٧	٢ ٤٦٦ ٩٢٩	٤,١٠	٥٧٧ ٧٧٢	٢,٧٠	١٥٨ ٧٩٥	٢,٧٠
٢٠١	٠,٣٠	٥٧ ٧٣٦	١ ١٢٨ ٨٥٣	١,٩٠	٢٦٧ ٧٤٨	١,١٠	٦٤ ٦٩٤	١,١٠
٣٥٣	٠,٥٠	٩٦ ٢٢٦	٣٩٦ ٦٣٠	٠,٧٠	٩٨ ٦٤٤	٠,٦٠	٣٥ ٢٨٨	٠,٦٠
٩٨	٠,٢٠	٣٨ ٤٩٠	٤٥ ٠٨٨	٠,١٠	١٤ ٠٩٢	٠,١٠	٥ ٨٨١	٠,١٠
١٩١	٠,٣٠	٥٧ ٧٣٦	١٠٧ ٠٣٦	٠,٢٠	٢٨ ١٨٤	٠,٢٠	١١ ٧٦٣	٠,٢٠
٤ ٢٥٤	٦,٦٠	١ ٢٧٠ ١٨٣	٧ ٢٩٧ ٦٠٥	١٢,٢٠	١ ٧١٩ ٢٢٤	٩,٤٠	٥٥٢ ٨٤٢	٩,٤٠
٥ ٨٥٥	٩,١٠	١ ٧٥١ ٣١٣	٤ ١٠٥ ٠٣٢	٦,٨٠	٩٥٨ ٢٥٦	٨,٠٠	٤٧٠ ٥٠٤	٨,٠٠
٨٠٢	١,٢٠	٢٣٠ ٩٤٢	١ ٧٦٣ ٥٨٤	٣,٠٠	٤٢٢ ٧٦٠	٢,١٠	١٢٣ ٥٠٧	٢,١٠
٧٠٤	١,١٠	٢١١ ٦٩٧	٦٠٤ ٧٨٩	١,٠٠	١٤٠ ٩٢٠	١,٠٠	٥٨ ٨١٣	١,١٠
٩٧٥	١,٥٠	٢٨٨ ٦٧٨	٦٦٥ ٣٤٦	١,١٠	١٥٥ ٠١٢	١,٣٠	٧٦ ٤٥٧	١,٣٠
٢٧١	٠,٤٠	٧٦ ٩٨١	١٧١ ٨٩٢	٠,٣٠	٤٢ ٢٧٦	٠,٤٠	٢٣ ٥٢٥	٠,٤٠
المجموع	٦٤ ٦٧١	١٠٠,٠	١٩ ٢٤٥ ٢٠٠	٥٩ ٦٦٠ ٧٠٤	١٤ ٠٩٢ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٥ ٨٨١ ٣٠٠	١٠٠,٠٠
١ ٥٤٦ ٥٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

ملاحظة: على أساس الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

(أ) البيانات المتعلقة بالموظفين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر CEB/2011/HLCM/HR/13، الجدول ١ ألف).

- (ب) مجموع النفقات على النحو المبّلع في التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (انظر A/67/215، الجدول ٣). وتنشأ النفقات من موارد الميزانية العادية ومن موارد الصناديق الاستثمارية والتعاون التقني وغيرها من موارد الميزانية غير العادية. وقد لحصمت النفقات العينية عندما كانت مؤسسات المنظومة تبلغها بشكل منفصل. وحوّلت المبالغ المقومة أصلاً بعملات غير دولارات الولايات المتحدة إما باستخدام سعر الصرف المبين في البيان المالي ذي الصلة أو باستخدام متوسط أسعار الصرف الرسمية المعمول بها في الأمم المتحدة خلال الفترة. والمبالغ المبينة مأخوذة من بند مجموع النفقات في البيانات المالية.
- (ج) تشمل الأرقام المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ما يلي: الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة (انظر CEB/2011/HLCM/HR/13، الجدول ١ ألف). ولا تشمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام.
- (د) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليس وكالة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وإنما تستخدم نفقاته للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لحساب حصته في ميزانية أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين.
- (هـ) تشمل المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (١٩٤ موظفاً).
- (و) أعيد بيان مجموع نفقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لكي يعكس مجموع نفقات المشاريع وتكاليف الدعم والرسوم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.
- (ز) تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام ٢٠١١. وبالتالي فإن البيانات المتعلقة بالموظفين الواردة في هذا الجدول هي البيانات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد حسبت النفقات بمضاعفة نفقات عام ٢٠١١ البالغة ٣١٥ ١٩٨ دولاراً باعتبار ذلك أفضل تقدير لفترة السنتين.

باء - حصص المنظمات المشاركة والمبالغ المناظرة

في ميزانيات الهيئات المشتركة التمويل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

معايير التخصيص		لجنة الخدمة المدنية الدولية		وحدة التفتيش المشتركة		مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
نفقات الفترة		عدد الموظفين في ٢٠١٢-٢٠١٣		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية	
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ^(١) / (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)		المبلغ (بـدولارات المتحدة)		المبلغ (بـدولارات المتحدة)		المبلغ (بـدولارات المتحدة)		المبلغ (بـدولارات المتحدة)	
١٦ ٥٥٦	٨ ٤٣٣ ٠٠٦	٢٤,٧٥	٩٨٨,٥٠	٤ ٤٧٠	١٣,٩٠	١٨ ٥٥ ٢٣٣	١٨,٩٠	١٠ ٧٤ ٩٧٥	١٩,٠٠
الأمم المتحدة ^(ج)	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٣ ٢٥٥	٢ ٧٢٣ ٣٩٢	٤,٨٩	٨٨٣ ٣٥٨,٩٤	٤,٥٠	٦٠٠ ٦١٥	٤,٥٧	٢٥٩ ٩٢٨
٢ ٣١٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٣,٤٩	٦٣٠ ٤٥٤,٥٤	٢,٠٠	٢٦٦ ٩٤٠	٢,٦٥	١٥٠ ٧٢٤	٢,٧٠	١٤ ٨٩٣
٧١٠	منظمة الطيران المدني الدولي	١,١٠	١٩٨ ٧١٠,٦٠	٠,٨٠	١٠٦ ٧٧٦	٠,٩٠	٥١ ١٨٩	٠,٩٠	٤ ٩٦٤
٥١٠	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ^(د)	٠,٨٠	١٤٤ ٥١٦,٨٠	-	-	٠,٦٦	٣٧ ٥٣٩	لا ينطبق	لا ينطبق
٢ ٤٥٨	منظمة العمل الدولية ^(هـ)	٣,٦٩	٦٦٦ ٥٨٣,٧٤	٢,٢٠	٢٩٣ ٦٣٤	٢,٨٩	١٦٤ ٣٧٥	٢,٩٠	١٥ ٩٩٦
٢٦٧	المنظمة البحرية الدولية	٠,٤٠	٧٢ ٢٥٨,٤٠	٠,٣٠	٤٠ ٠٤١	٠,٣٠	١٧ ٠٦٣	٠,٣٠	١ ٦٥٥
٣٣	السلطة الدولية لقاع البحار ^(و)	٠,١٠	١٨ ٠٦٤,٦٠	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٧٥٢	الاتحاد الدولي للاتصالات	١,١٠	١٩٨ ٧١٠,٦٠	٠,٧٠	٩٣ ٤٢٩	٠,٨٩	٥٠ ٦٢١	٠,٩٠	٤ ٩٦٤
٦ ٢٨٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩,٣٨	١ ٦٩٤ ٤٥٩,٤٨	١٧,٢٠	٢ ٢٩٥ ٦٨٤	١٢,٩٩	٧٣٨ ٨٣٢	١٣,١٠	٧٢ ٢٦٠
٢ ٠٣٨	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٢,٩٩	٥٤٠ ١٣١,٥٤	٢,٦٠	٣٤٧ ٠٢٢	٢,٧٧	١٥٧ ٥٤٩	٢,٨٠	١٥ ٤٤٥
١ ٧٨٤	صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢,٦٩	٤٨٥ ٩٣٧,٧٤	٢,٨٠	٣٧٣ ٧١٦	٢,٦٩	١٥٢ ٩٩٩	٢,٧٠	١٤ ٨٩٣
٦ ٧١٢	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٠,٠٨	١ ٨٢٠ ٩١١,٦٨	٨,٢٠	١ ٠٩٤ ٤٥٤	٨,٩٠	٥٠٦ ٢٠٥	٩,٠٠	٤٩ ٦٤٤
٨ ١١٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٢,١٨	٢ ٢٠٠ ٢٦٨,٢٨	١٢,٥٠	١ ٦٦٨ ٣٧٥	١٢,٠٦	٦٨٥ ٩٣٧	١٢,١٠	٦٦ ٧٤٤
٦١٧	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٠,٩٠	١٦٢ ٥٨١,٤٠	١,٠٠	١٣٣ ٤٧٠	٠,٩٦	٥٤ ٦٠٢	١,٠٠	٥ ٥١٦

معايير التخصيص		لجنة الخدمة المدنية الدولية		وحدة التفتيش المشتركة		مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	
نفقات الفترة		عدد الموظفين في ٢٠١٣-٢٠١٢		النسبة المبلغ (بـدولارات)		النسبة المبلغ (بـدولارات)		النسبة المبلغ (بـدولارات)	
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ^(١)		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
الولايات المتحدة ^(ب)		الولايات المتحدة		الولايات المتحدة		الولايات المتحدة		الولايات المتحدة	
٧٢٠	١ ٣٨٠ ٢٥٤	١,١٠	١٩٨ ٧١٠,٦٠	٢,٣٠	٣٠٦ ٩٨١	١,٦٣	٩٢ ٧١٠	١,٦٠	٨ ٨٢٦
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع									
٢٢٠	١ ٣٤٩ ٥٩٧	٠,٣٠	٥٤ ١٩٣,٨٠	٢,٢٠	٢٩٣ ٦٣٤	١,٢٤	٧٠ ٥٢٧	١,٢٠	٦ ٦١٩
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى									
٥٤٣	٤٩٨ ٧٦٤	٠,٨٠	١٤٤ ٥١٦,٨٠	٠,٨٠	١٠٦ ٧٧٦	٠,٨٠	٤٥ ٥٠٢	٠,٨٠	٤ ٤١٣
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)									
٩٦	٤٨٠ ٤٩	٠,١٠	١٨٠ ٦٤,٦٠	٠,١٠	١٣ ٣٤٧	٠,١٠	٥ ٦٨٨	٠,١٠	٥٥٢
منظمة السياحة العالمية									
١٨٥	١٥٠ ٠٢٧	٠,٣٠	٥٤ ١٩٣,٨٠	٠,٢٠	٢٦ ٦٩٤	٠,٢٦	١٤ ٧٨٨	٠,٣٠	١ ٦٥٥
الاتحاد البريدي العالمي									
٤ ٣١٩	٨ ٠٠٠ ١٧٠	٦,٤٩	١ ١٧٢ ٣٩٢,٥٤	١٣,١٠	١ ٧٤٨ ٤٥٧	٩,٥٩	٥٤٥ ٤٥٠	٩,٦٠	٥٢ ٩٥٤
برنامج الأغذية العالمي									
٥ ٣٩٨	٤ ٢٣٠ ٦٦٦	٨,٠٨	١ ٤٥٩ ٦١٩,٦٨	٧,٠٠	٩٣٤ ٢٩٠	٧,٣٦	٤١٨ ٦١٥	٧,٤٠	٤٠ ٨١٨
منظمة الصحة العالمية									
٨٢١	١ ٩٧٨ ٣٢٦	١,٢٠	٢١٦ ٧٧٥,٢٠	٣,٢٠	٤٢٧ ١٠٤	٢,١٩	١٢٤ ٥٦١	٢,٢٠	١٢ ١٣٥
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية									
٦٧٣	٥٦٩ ٥٩٣	١,٠٠	١٨٠ ٦٤٦,٠٠	٠,٩٠	١٢٠ ١٢٣	٠,٩٥	٥٤ ٠٣٣	١,٠٠	٥ ٥١٦
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
١ ٠١٩	٧٢٢ ٠٢٥	١,٥٠	٢٧٠ ٩٦٩,٠٠	١,٢٠	١٦٠ ١٦٤	١,٣٣	٧٥ ٦٤٦	١,٣٠	٧ ١٧١
المنظمة العالمية للملكية الفكرية									
٢٨٠	١٧٢ ٥٢٦	٠,٤٠	٧٢ ٢٥٨,٤٠	٠,٣٠	٤٠ ٠٤١	٠,٣٠	١٧ ٠٦٣	٠,٣٠	١ ٦٥٥
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية									
٣ ٠٩٣	٢ ٤٦٣ ٢٩٨	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المنظمة الدولية للهجرة ^(ج)									
٢٦١	لا ينطبق	٠,١٩	٣٤ ٣٢٢,٧٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ^(ح)									
المجموع	٧٠ ٠٣٤	٦٣ ٦٤٣ ١٧٢	١٨٠ ٦٤٤ ٦٠٠	١٠٠,٠٠	١٣ ٣٤٧ ٠٠٠	١٠٠,٠٠	٥ ٦٨٧ ٧٠٠	١٠٠,٠٠	٥٥١ ٦٠٠

ملاحظة: ترد اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

- (أ) البيانات المتعلقة بالموظفين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر CEB/2014/HLCM/HR/21، الجدول ١ ألف).
- (ب) مجموع النفقات على النحو المبّلع في التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (انظر A/69/305، الجدول ٣). وتنشأ النفقات من موارد الميزانية العادية ومن موارد الصناديق الاستثمارية والتعاون التقني وغيرها من موارد الميزانية غير العادية. وقد لحصمت النفقات العينية عندما كانت مؤسسات المنظومة تبلغها بشكل منفصل.
- (ج) تشمل الأرقام المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ما يلي: الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة (انظر CEB/2014/HLCM/HR/21، الجدول ١ ألف). ولا تشمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام.
- (د) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليس وكالة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.
- (هـ) تشمل المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (١٧٥ موظفاً).
- (و) السلطة الدولية لقاع البحار عضو في نظام الأمم المتحدة الموحد، ومن ثم فإنها تشارك في ميزانية تقاسم التكاليف للجنة الخدمة المدنية الدولية. وهي أيضاً عضو في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.
- (ز) أصبحت المنظمة الدولية للهجرة عضواً كاملاً العضوية في مجلس الرؤساء التنفيذيين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ومن ثم ستساهم المنظمة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في الميزانيتين المشتركتي التمويل لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحُسبت حصة المنظمة عن فترة السنتين على أساس تناسبي (٥٠ في المائة). وقُدّمت المنظمة البيانات المتعلقة بموظفيها في شباط/فبراير ٢٠١٧.
- (ح) أصبحت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عضواً في نظام الأمم المتحدة الموحد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومن ثم ستساهم اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في تقاسم تكاليف ميزانية لجنة الخدمة المدنية الدولية. وحُسبت حصة المنظمة عن فترة السنتين على أساس تناسبي (٥٠ في المائة). وقدمت المنظمة في شباط/فبراير ٢٠١٧ البيانات المتعلقة بموظفيها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

جيم - تقديرات حصص المنظمات المشاركة والمبالغ المناظرة

في ميزانيات الهيئات المشتركة التمويل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

معايير التخصيص		لجنة الخدمة المدنية الدولية		وحدة التفتيش المشتركة		مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	
نققات الفترة		عدد الموظفين في ٢٠١٥-٢٠١٤		النسبة المبلغ (بـدولارات)		النسبة المبلغ (بـدولارات)		النسبة المبلغ (بـدولارات)	
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ^(١)		(بآلاف دولارات)		المئوية		المئوية		المئوية	
الولايات المتحدة ^(ب)		الولايات المتحدة ^(ب)		الولايات المتحدة ^(ب)		الولايات المتحدة ^(ب)		الولايات المتحدة ^(ب)	
١٦ ٤١٥	١٠ ٧٥٧ ٧٩١	٢٤,١٣	٤ ٣٥٨ ٣٧٠	١٥,٠٦	٢ ٠١٠ ١١٥	١٨,٧٧	١٠ ٦٧ ٧١٧	١٨,٩٠	٩٦ ٠٢٥
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ^(د)	٢٦٠	لا ينطبق	٠,٣٨	٦٩ ٠٣٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٣ ٠٣٦	٢ ٤٦٤ ٧٤٨	٤,٤٦	٨٠٦ ٠٩٣	٣,٤٥	٤٦٠ ٥٤٣	٣,٧٩	٢١٥ ٥٢٩	٣,٨١
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢ ٤٠٧	١ ١٤٩ ١١٧	٣,٥٤	٦٣٩ ٠٨٦	١,٦١	٢١٤ ٧١٥	٢,٤٧	١٤٠ ٢٨٧	٢,٤٨
منظمة الطيران المدني الدولي	٧٤٥	٤١٦ ٩٩٩	١,٠٩	١٩٧ ٨٠٦	٠,٥٨	٧٧ ٩١٧	٠,٨٠	٤٥ ٧٥١	٠,٨١
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ^(هـ)	٥٦١	٣٥١ ٣١١	٠,٨٢	١٤٨ ٩٥٢	لا ينطبق	لا ينطبق	٠,٦٣	٣٥ ٨٦٩	لا ينطبق
منظمة العمل الدولية ^(و)	٢ ٥٠٠	١ ٢٧١ ٠٧٣	٣,٦٧	٦٦٣ ٧٧٩	١,٧٨	٢٣٧ ٥٠٣	٢,٦١	١٤٨ ٦٥٥	٢,٦٣
المنظمة البحرية الدولية	٢٦٠	١٣٧ ٩٥١	٠,٣٨	٦٩ ٠٣٣	٠,١٩	٢٥ ٧٧٦	٠,٢٨	١٥ ٦٧٩	٠,٢٨
المنظمة الدولية للهجرة ^(ز)	٣ ٠٩٨	٣ ٠٥٩ ٠٢٩	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٤,٢٣	٢٤٠ ٦٠٠	٤,٢٦
السلطة الدولية لقاع البحار ^(ح)	٣١	لا ينطبق	٠,٠٥	٨ ٢٣١	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الاتحاد الدولي للاتصالات	٧٤٤	٣٧٩ ٩٢٤	١,٠٩	١٩٧ ٥٤٠	٠,٥٣	٧٠ ٩٩٠	٠,٧٨	٤٤ ٣٠٢	٠,٧٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥ ٩٦٠	١٠ ٣٧١ ٧١٤	٨,٧٦	١ ٥٨٢ ٤٤٨	١٤,٥٢	١ ٩٣٧ ٩٧٦	١١,١٤	٦٣٣ ٣٥٨	١١,٢٠
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١ ٩٥٢	١ ٥٦٤ ٦٥٧	٢,٨٧	٥١٨ ٢٧٨	٢,١٩	٢٩٢ ٣٥٩	٢,٤٢	١٣٧ ٨١٣	٢,٤٤
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١ ٨٨٧	١ ٩٧٩ ٤٩١	٢,٧٧	٥٠١ ٠٢٠	٢,٧٧	٣٦٩ ٨٧٢	٢,٦٥	١٥٠ ٩٦٦	٢,٦٧

معايير التخصيص	لجنة الخدمة المدنية الدولية		وحدة التفتيش المشتركة		مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
	الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨		الحصة في ميزانيات الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨	
	نفقات الفترة		العدد الموظفون في ٢٠١٥-٢٠١٤		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ^(١)		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ^(١)	
	النسبة المئوية	المبلغ (بـدولارات)	النسبة المئوية	المبلغ (بـدولارات)	النسبة المئوية	المبلغ (بـدولارات)	النسبة المئوية	المبلغ (بـدولارات)
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١١,٧٥	١١,٧٥	٩,٢٩	١٢٤٠ ٥٧٩	١٠,٠٨	٥٧٣ ١٠٤	١٠,١٤	٥١ ٥٣٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٢,٧٨	١٢,٧٨	١٣,٤٦	١٧٩٧ ١٤٣	١٢,٥٦	٧١٤ ٤٢٧	١٢,٦٤	٦٤ ٢٢٥
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٠,٨٦	٤٧٦ ٨٦٢	٠,٦٧	٨٩ ١٠٣	٠,٧٣	٤١ ٤٨٣	٠,٧٣	٣ ٧٣٠
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ^(٢)	٠,٠٢	١ ٣٣٨ ٢٠١	١,٨٧	٢٥٠ ٠٤٦	٠,٩٠	٥١ ٢٩١	٠,٩١	٤ ٦٠٤
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٠,٣٢	٢ ٦٣٤ ٨٦٠	٣,٦٩	٤٩٢ ٣٢٩	١,٩١	١٠٨ ٧٥١	١,٩٢	٩ ٧٦٣
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	٠,٩٧	٥٨٥ ٥١٢	٠,٨٢	١٠٩ ٤٠٤	٠,٨٦	٤٨ ٨٦٣	٠,٨٦	٤ ٣٩٣
منظمة السياحة العالمية	٠,١٤	٥١ ٧٧٩	٠,٠٧	٩ ٦٧٥	٠,١٠	٥ ٧٤١	٠,١٠	٥١٦
الاتحاد البريدي العالمي	٠,٢٣	١٤٢ ٥١٢	٠,٢٠	٢٦ ٦٢٩	٠,٢١	١١ ٦٧٧	٠,٢١	١ ٠٥٠
برنامج الأغذية العالمي	٦,٨٧	٩ ٨٩٠ ٢٥٠	١٣,٨٥	١ ٨٤٨ ٠١٣	٩,٩١	٥٦٣ ٤٨٠	٩,٩٦	٥٠ ٦٣٠
منظمة الصحة العالمية	٧,٨١	٥ ٠٥٥ ٢٥١	٧,٠٨	٩٤٤ ٥٨٤	٧,١٣	٤٠٥ ٣٢٨	٧,١٧	٣٦ ٤٤٢
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	١,٠٩	٣ ٠٢٥ ٠١١	٤,٢٣	٥٦٥ ٢٢٩	٢,٥٤	١٤٤ ٦٩١	٢,٥٦	١٢ ٩٩٥
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١,٠١	٥٨٩ ٦٦٢	٠,٨٣	١١٠ ١٨٠	٠,٨٨	٤٩ ٩٠٤	٠,٨٨	٤ ٤٨٧
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	١,٧١	٦٨٩ ٤٣٤	٠,٩٧	١٢٨ ٨٢٢	١,٢٨	٧٢ ٩٢٣	١,٢٩	٦ ٥٥٩
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٠,٤٤	٢٠٠ ٦٩٨	٠,٢٨	٣٧ ٥٠١	٠,٣٤	١٩ ٥٠٨	٠,٣٥	١ ٧٥٤

[illegible]

ملاحظة: على أساس الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قبل إعادة تقدير التكاليف.

(أ) البيانات المتعلقة بالموظفين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر CEB/2016/HLCM/HR/20، الجدول ١ ألف).

(ب) مجموع النفقات على النحو المبّلع في التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (انظر A/71/583، الجدول ٣). وننشأ النفقات من موارد الميزانية العادية ومن موارد الصناديق الاستثمارية والتعاون التقني وغيرها من موارد الميزانية غير العادية. وقد حُصّمت النفقات العينية عندما كانت مؤسسات المنظومة تبلغها بشكل منفصل.

(ج) تشمل الأرقام المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ما يلي: الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة (انظر CEB/2016/HLCM/HR/20، الجدول ١ ألف). ولا تشمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليغوسلافيا السابقة، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام.

(د) أصبحت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عضوا في نظام الأمم المتحدة الموحد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ومن ثم ستساهم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في تقاسم تكاليف ميزانية لجنة الخدمة المدنية الدولية. وحسبت حصة المنظمة عن فترة السنتين على أساس تناسبي (٥٠ في المائة). وقدمت المنظمة في شباط/فبراير ٢٠١٧ البيانات المتعلقة بموظفيها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(هـ) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليس وكالة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.

(و) تشمل المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (١٦٩ موظفا).

(ز) البيانات المتعلقة بموظفي المنظمة الدولية للهجرة هي بيانات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقد أكدتها المنظمة في آذار/مارس ٢٠١٧.

(ح) السلطة الدولية لقاع البحار عضو في نظام الأمم المتحدة الموحد، ومن ثم فإنها تشارك في ميزانية تقاسم التكاليف للجنة الخدمة المدنية الدولية. وهي أيضاً عضو في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمم. وقدّمت السلطة في شباط/فبراير ٢٠١٧ البيانات المتعلقة بموظفيها.